



حاشیه علی حاشیه

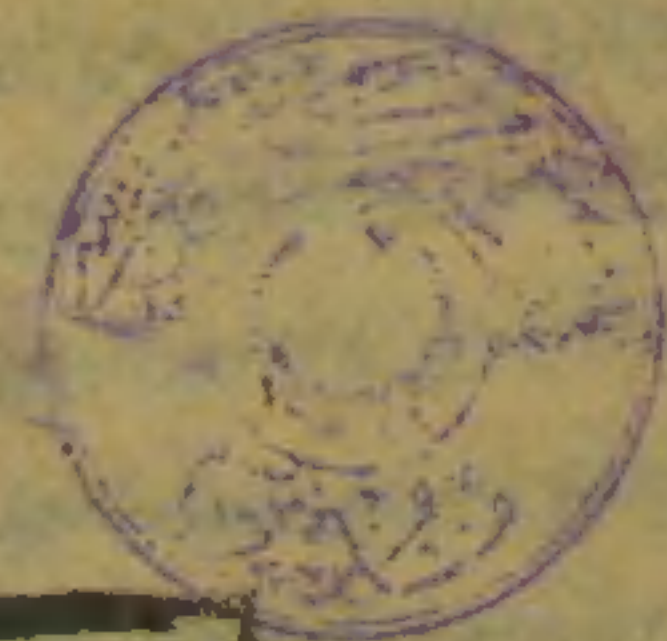
1

نموده الحفظ محمد علی بن محمد
علی بن محمد



407

407



Süleymaniye Kütüphanesi
Kismi: ALCA ZADE
Yeni: HÜSEYİN PAŞA
Eski Kayıt: 407

بسم الله الرحمن الرحيم

منك البداية والنتك النهاية يا كريم • الحمد لله الذي جعل
الكلمة الباقية توجهنا نحو المعصود • والصلوة والسلام
علي من رقبته بالكلام الثم • ونصبه في المقام المحمود • وتوابعهم
المعطوفة صفاتهم بالمعروف الموصوفه سوانهم بالحجة والشهود
جعل الله فوائدهم القياسية الواقية باقية الى يوم الموعود
واما بعد اخرج عباد الله المودود والعبد الحقير محمد
عصمة الله ابن محمد لما توقفت عظامه الشرح الشريف
والتأليف اللطيف المستعني عن التوميف المحر المنحدر
الكراني نور الملة والدين عبد الرحمن الجاني قدس سره
باسرار ونور قلوبنا بالمعان انوار آثاره اردت ان
اكتب ما شرعت عليه من اللطائف والفوائد التي فيه
وما وجدت في بعض من هواشيد ومناجح بما لم يراها طر
من المباحنة فشرعت مع عدة الصناعات وتصوير النسخ
وانطباعة في زمان اسدال البسال وانكسار الاحوال
والله سبحانه وتعالى العصمة والهداية وعليه التوكل في
البداية والنهاية وهو حسي ونعم الوكيل **الحمد** لا تنفك

بالتسمية

بالتسمية فتح بعد التمن بها بحمد الله سبحانه وتعالى ما
افتداء بكتاب الكرم او فقاء بكثير من السلف المهديين
الى صراط مستقيم واداء الحق لبعض من نعمته التي تالف
هذا الشرح الشريف اثر من آثارها واظهار من اول الامر
من جملة المحامدين القاصدين للحمد عليه تبارك وتعالى
ومعانيه يد لانه لا يفي الشرف والاحتصاص على هذا الحق
او عللا بالماثور في شأن الافتتاح بالحمد عز سيدنا المصطفى
عليه السلام وهو قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد
فهو اجزم فارقلت فكما ورد الحديث في شأن الافتتاح
بالحمد كذلك ورد في حق الابتداء بالتسمية وهو قوله
عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بسم الله فهو ابتر
لا يمكن العمل بمقتضى كلا الحديثين لان الابتداء امر شئ
هو ذكر هذا الشئ في اول ذلك الامر يجعل جزأه ان
كان في جنس واحد كابتداء الالفاظ المحصورة لفظا
الحمد او يجعل مقدما على ذلك الامر بحيث لم يكن قبلي شئ
اخر ان كانا من جنسين فالابتداء الاكل والركوب التسمية
او بالحمد مثلا اذ عرفت هذا فنقول ان اعتبار اول هذا
الكتاب في التسمية لم يتحقق الابتداء بالحمد وان لوحظ
اول في الحمد لم يتحقق الابتداء بالتسمية بل بين مقتضى
الحديثين تدافع يقتضي عدم صحة احدهما قلت هذا
البحث مدفع من وجوه الاول ان الابتداء الوارد في

الحديثين لان اسم الله يكون حقيقة كما ذكرت يجوز ان
يراد به معنى اثنى وهو ذكر التسمية والحمد مقدما الامر
الشروع فيه والابتداء بهذا المعنى يتحقق بامور متكررة
فضلا عن التسمية والحمد والشاغل ان المراد بالابتداء في
الحديثين يجوز ان يكون معناه العربي وهو بهذا المعنى
متدايع في التسمية والحمد وكل ما يتعلق بالابتداء وفي
ان امتداد الابتداء العربي يكون بحسب المبتدأ فان كان
التسمية والحمد مبتداء بها بابتداء واحد يكون ابتداء هذا
الابتداء بحيث يسمع فيه التسمية والحمد باجزائها جميعا واما
اذا كان كل منهما مبتداء بابتداء على حدة كما نطق به الحديث
ان يكون الابتداء بالتسمية بحيث يسمع فيه اجزاء التسمية
فقط وابتداء بالحمد يكون بحيث يسمع فيه اجزاء الحمد فقط
فلم يندفع بجعل الابتداء المذكورين في الحديثين متدين
فان ابتداء احدهما على حسب اجزاء بحسب اجزاء الحمد والثاني
ان الابتداء بجوز ان يكون في احد الحديثين حقيقة وفي
الاخر اثنى او في احدهما حقيقة وفي الاخر اثنى
او في احدهما عربي وفي الاخر اثنى وفيه ما فيه
والرابع ان الباء في الحديثين في قول بسم الله وقول
بحمد الله يجوز ان لا يكون صلة الابتداء يكون للاستعانة
فيكون الابتداء في المعنى الشروع فمضمون الحديثين
ح ان الشروع في كل امر ذي بال لا بد ان يكون باستعانة

التسمية

التسمية والحمد ولا يخفى على ذلك وامكان وقوعه في امر
ان الباء في الموضعين يجوز ان يكون للملابسة والابتداء في امر
ذي بال بملابسة التسمية والحمد يمكن ويجعل احدهما جزء و
ذكر الآخر قبله بدون فصل فيكون ان الابتداء ان التبر
بها والسادس ان الباء يجوز ان يكون في احدهما صلة الابتداء
وفي الآخر للاستعانة او للملابسة او في احدهما للاستعانة
وفي الآخر للملابسة والتابع ان المراد بالحمد في الحديثين يجوز
ان يكون معناه العربي وهو فعل ينبغي تعظيم المسمع ولا
يخفى جواز الابتداء الحقيقة بالتسمية والحمد فقط لكن هذا
الجواب يندفع عند دفع بين مقتضى الحديثين لا المناقشة
في الابتداء بالحمد والتسمية في هذا الكتاب كما لا يخفى
والثامن ان الابتداء الحقيقة بالتسمية والحمد يمكن وان
الحمد مقولية القول فان لفظا واحدا يجوز ان يكون
حمدا وتسمية معا كقولنا الله قديم عالم في مقابلة التسمية
بل قولنا بسم الله الرحمن الرحيم في مقابلة الانعام حمد
ايضا باعتبار انشاء على قصد التعظيم في مقابلة
الانعام وهذا اما يصح اذا كانت التسمية والحمد والحمد
معتبرين بقول بسم الله وبحمد الله كما فعلناه بقاء واما
اذا وقع في الحديث بسم الله وبحمد الله كما فعل بعضهم
فامكان التعبير عنهما بعبارة واحدة محو نظر وايضا وروى
الحديث في عبارة كل منهما على حدة يقتضي ان المراد

كلامهما بعبارة على حدة وايضا هذا الجواب على تقدير المحنة
يرفع التدافع بين المحدثين لا المناقشة في الابدان بالمد
والنهي في هذا الكتاب في الحمد في اللغة هو الثناء باللام
على الجميل الاختياري على قصد التعظيم وقال بعضهم هو التوقير
بالجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل وهذا التقدير
الحق الاول فان الاول بظاهره لا يصدق على حمد الله
فانه منزوع عن جارية اللسان وكان ذكر الثناء المبرمج
بانه لابد ان يكون قوليا او لا اعتبارا بحد العبارة الواقعة
في المحاوراة ثم اتم متروحا في التفسير على ان يكون الثناء و
الوصف بالجميل في مقابلة الفعل الاختياري المحمود واذا
يستلزم خروج الحمد في مقابلة صفاته من التعريف الا ان يقال
ان الحمد في مقابلة الصفات انما هو بعد تنزيها متول
الاختيارات امثالا لتقلال الذات فيها كما في الاختياري
واما السبب ان تلك الصفات مبادي الافعال الاختياري
وفي الاصطلاح فعل سببي عن تعظيم المنعم بسبب كونه
منها كما قال العلامة البرادعي في شرح المطالع ويز
المعنى اللغوي والعرفي للحمد عموم من وجه فان العرفي
اعلم باعتبار موده اذ يجوز ان يكون الفعل المنبي عن
تعظيم المنعم بالثبات وان يكون بالجهان وسائر
الاركان واللغوي اعلم منه باعتبار متعلقة اذ متعلقة
يجوز ان يكون انعاما وغيوم من الافعال الجميلة بخلاف
العرفي

العرفي فانه لابد ان يكون في مقابلة الانعام ثم اعلم انه يقع
ارادة كل واحد منهما اي من المعنى اللغوي والعرفي
في امثال هذا المقام كقولنا ربحنا لاسم الله هذه العبارة
تستووه بالمعنى اللغوي كما هو اللائق في ارادة معاني
الالفاظ في المحاورات ثم انه لابد في تحقيق الحمد بكل من
معنيتين من اربعة امور احدها الحامد والثاني المحمود و
الثالث علة وهو الفعل الاختياري الجميل الذي يحمده
في مقابلة الرابع ^{المحمود} المحمود وهو الامر الذي يدل على
تعظيم المحمود قولنا كان وقهلا وهو اذا كان قوليا يكون
لا ثناء الحمد وان كان بصورة الاختيار كما في تحريف
وفي كثير من مواضع الحمد ثم لا يلزم ان يكون جميع الامور
الاربعة مذكورة عند ذكر الحمد بل قد يكفي في ثنائها
كما في الحمد اعني قوله الحمد لوليت فان المذكورة فيه المحمود
وهو هذا الكلام والمجود هو الولي وقد يذكر الجمع كما
وقع في كلام بعض الشارحين في قوله الحمد لله على عظم
جلاله اعلم من ان يكون قوله الحمد لوليت وامثاله محمدا به
ليس باعتبار استحقاقه على لفظ الحمد ومعنا باعتبار
انه وصف بالجميل للمجود حتى يصدق بدون ذكر الحمد كما في
قولنا سبحان ذي الملكوت كثر بلفظ الحمد انسب باعتبار
ان الحمد كاتمة وضع ملحوظا مرتين ثم اللام في قولنا الحمد اما
للجنس كما هو المألوف في اللام الداخلة على المصدر الواقعة

كلامهما بعبارة على حدة وايضا هذا الجواب على تقدير محو
يرفع التدافع بين المحدثين لا المناقشة في الابدان بالمد
والنحية في هذا الكتاب ثم الحمد في اللغة هو الثناء بالذات
على الجميل الاختياري على قصد التعظيم وقال بعضهم هو الوصف
بالجميل الاختياري على جهة التعظيم والتجليل وهذا التفسير
الحق من الاول فان الاول بظاهره لا يصدق على حمد الله
فانه منزوع عن خارجة اللسان وكان ذكر التثنية الصريح
بانه لا بد ان يكون قوليت او لا اعتبار حمد العبارة الواقعة
في المحاوراة ثم انهم متوهمون في التفسير على ان يكون التثنية و
الوصف بالجميل في مقابلة الفعل الاختياري المحمود واذا
يسئل من خرج الحمد في مقابلة صفاته من التعريف الا ان يقال
ان الحمد في مقابلة الصفات انما هو بعد تنزيها متناول
الاختيارات امثال صفات الذات فيها كما في الاختياري
واما السبب ان تلك الصفات مبادي الافعال الاختياري
وفي الاصطلاح فعل سببي عن تعظيم المنعم بسبب كونه
منها كما قال العلامة البرادعي في شرح المطالع ويزن
المعنى اللغوي والعرفي للحمد عموم من وجه فان العرفي
انما باعتبار موده اذ يجوز ان يكون الفعل المنبي عن
تعظيم المنعم بالذات وان يكون بالجان وسائر
الاركان واللغوي انما منه باعتبار متعلقة اذ متعلقة
يجوز ان يكون انعاما وغيرو من الافعال الجميلة بخلاف
العرفي

العرفي فانه لا بد ان يكون في مقابلة الانعام ثم اعلم انه لا يرفع
ارادة كل واحد منهما اي من المعنى اللغوي والعرفي
في امثال هذا المقام كقولنا ربحنا لأمثال هذه العبارة
فستدبر بالمعنى اللغوي كما هو اللائق في ارادة معاني
الالفاظ في المحاورات ثم انه لا بد في تحقيق الحمد بكل من
معنيتين من اربعة امور احدها الحامد والثاني المحمود و
الثالث عليه وهو الفعل الاختياري الجميل الذي يحمده
في مقابله ^{المحمود} والرابع المحمودية وهو الامر الذي يدل على
تعظيم المحمود قولنا كان وصحلا وهو اذا كان قوليت يكون
لا يشاء الحمد وان كان بصورة الاختيار كما في تحريفه
وفي كثير من مواضع الحمد ثم لا يلزم ان يكون جميع الامور
الاربعة مذكورة عند ذكر الحمد بل قد يكفي بانها فيها
كما في الحمد اعني قولنا الحمد لوليت فان المذكورة فيه المحمودية
وهو هذا الكلام والمجود هو الولي وقد يذكر الجميع كما
وقع في كلام بعض المشايخ في قوله الحمد لله على علم
جلاله انما من ان يكون قوله الحمد لوليت وامثاله محمدا به
ليس باعتبار استحقاقه على لفظ الحمد او معنا باعتبار
انه وصف بالجميل للمجود حتى يصدق بدون ذكر الحمد كما في
قولنا سبحان ذي الملكوت كثر بلفظ الحمد انساب اعتبار
ان الحمد كاذبة ووجه محو ما مر بين ثم اللام في قولنا الحمد اما
للمحسن كما هو المألوف في اللام الداخلة على المصدر الواقعة

موقع الفعال وفيما نحن كذلك اذا صلا الحمد حمد الله لوليه
وحذفت الفعل وعدل الى الحمد الملائمة للدوام والنيات
كما صرح بهذا المعنى في الكشف في امثال هذه المواقع
واما الاستغراق اذا المصدر مذكور يعني ان يصدر منه جميع ^{اول} لا
والحمد مصدر سواء قصد به منه المعنى اللغوي كما هو الظاهر
او العرفي فاما ان يكون مصدرا مبنيا للفاعل فمعناه جميع
الحامدية او جميع احوالها القائمة بفاعلها متعلق لوليه واما
مصدرا مبنيا للمفعول فمعناه جميع جنس الحمدية او جميع احوالها
قائمة لوليه وقد يجوز ان يراد به قدر المشترك الشامل لقوله
من المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول بارادة ما يطلق
عليه الحمد استيفاء بانواع الحمد الملايم بتمام الحمد ولا يتجاوز
يجوز ايضا ان يراد منه الحاصل بالمصدر وهو المعنى الحاصل
وجد مصدر المصدر في الفاعل وتعلقه بالمفعول وغير
عنه ههنا بغيره سبيل قال بعض المحققين لطيف الله
وقد قائله وهو ان يكون الحمد مصدرا مبنيا للفاعل ثابتا
لا تعني بان يكون فاعله هو الله فيكون المعنى الحامدية لا
تعني حقيقة لا يتأتى من غيره فيكون وصفا بالجملة بالظاهر
المعنى عن الحمد كانه قال لا اوصي ثناء عليك انت كما اثنيت
علي نفسك كما وقع من خير الانام عليه الصلوة والسلام و
لا شك ان هذا الحمد من غير واجل اود الحمد في العلم ان لام
التعريف والجار في قوله الحمد لوليه يدلان على احتصاص
الحمد

الحمد وقصر على الله سبحانه وتعالى ان دلالة لام الجارة ولام
التعريف اذا كان للاستغراق في هذا المعنى فظرا وما اذا
كان للجنس فلا تقرر من ان المعرب بلام الجنس اذا جعل مبتدئا
فهم مقصور على الخبر وهذا القصر ليس بظاهر اولا
شك انه قد يوجد بغيره تع كما يقال حمدت زيد عني جماعة
او غير ذلك الا ان يقال ان هذا القصر ادعائي او بارادة
المعند به او باعتبار الحامدية قائمة بجميع الحامدية بجميع
الله تع باعتبار ان الحمد عليه في الحقيقة في امثال هذا
الحمد فعل اختيار ولا تعالي لكن تعلق الحمد بغيره بحسب
الظاهر باعتبار ان مظهر لهذا الامور الجميد وقيل ان الحمد
بغيره تع بمعنى المدح تأمل قوله لوليه نقل من الصحاح لوليه
منه العدة وكل من ولي امره ولعد فهو وليه وكل من المعين
تحمل فمعنى الكلام على الاول ان الحمد تختص بحمد الحمد وهو
الله تع يقال فيه ان تحت الحمد لا ينحصر في الله فان اكثر
الناس محبوا الحمد الا ان يقال المراد تحت الحمد على نفسه
فان قلت بعض الناس قد يحب الحمد على نفسه فلم يختص بربه
وحده قلت المراد تحت كل حمد لنفسه وغيره تع للحب كل
حمد لنفس بل الله وعلى الثاني ان الحمد تختص لمن تعهد امر
الحمد وهو الله تع من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد
الحمد وسببه للحمد وجزء الحمد بما يتوحيه وقيل المراد بولي
ههنا من هو اولى بالحمد وينبغي ان يحمد عليه لعل هذا القول

حمل الولي على فعل المبالغة وقصد منه فعل التفضيل
للمناسبة بينهما ويجوز ان يكون بمعنى القرب وهو قريب من
هذا المعنى وقيل المراد حب الحمد وهو مناسب بمقام
تخصيص الحمد فيقصر في الله تعالى في رعايته في مقام
الحمد بكم بحمد ونوع اما للتعظيم كما هو راجع في المحاورات
لدلالة على ان كمال العظمة يمنع من التعيين ولا دعاء
التعيين فان الوهم لا يذهب الى الغير والغاية المطلوبة
التعجيل اليها الطبايع والتجديد الطريق الدال على الحمد
كما في كل جديد من اللزوم او لئلا الخطاب المقصود بعد التأمل
والنصب اذا قيل بعد لعب الذل واما انما انحصر لفظ
الولي اما التعليق الحكم بما يشيخ بالعلية على امر الحق المخرج
او تعليق الحكم بالمتن فيفيد علية المأخذ المتفق وهو
الولاية اولان هذا التوان في التغيير من الجود نظر الى
المتن واعني المحرر المذكور اظهر من سائر التعريفات والتوافر
فقرى الصلوة والحمد فانه لا يلاحظ الفقرات السابقة
والدلائل في الانشائيات وانما قدم الحمد لوليه مع ان
المواد من الولي ذاته تع وهو اعلم واقدم من حيث هو ذات
لكون الحمد مبتدأ ووليه خبر والاصل في المبتدأ المتقدم
اولد لانه اول الامر على الله في مقام الحمد **قوله** والصلوة على
نبيه كما كان الحامد في غاية الخل والجود في غاية العلو
حتى لا يصل الفيض منه اليه الا بواسطة جعل النبي م
وسطة

واسطة ذلك صلى الله عليه وسلم وهكذا التصلية على الار
والاصحاب ويمكن ان يقال فانها واسطة بين المصلي والنبي
م والصلوة هي بمعنى الرحمة فان فعلها هو الله تعالى بقرينة
كلية فانها متعلقة بنار الله المقدرة والصلوة من الله تعالى
بمعنى فيكون المعنى نازلة من الله تعالى بقرينة ويجوز ان
يكون بمعنى الدعاء اذ المصلي والصلوة من المؤمنين بمعنى
الدعاء كما هو المشهور فان قلت على هذا الكلام على يد علي ان
يكون هذا الدعاء عليه وهو بيطر طعنا قلت ولا يكمل على
هذا المعنى محسوسة بما اذا كان صلة للفظ الدعاء واما
اذا وقعت للفظ الصلوة فلا كما ظهر في موارد استعمالها
والنبي اما ما اخذ من النبوة او من النبوة وكلاهما بمعنى
الرفعة او بمعنى الخبر فيكون معناه الدعوى ارفع او الجز
وفي العرف انما يشهد الله تعالى بالخلق لتبليغ الاحكام
والرسول عند الجمهور انما يشهد فانه انما كذلك ويكون له
كتاب وشريعته واما النبي على الاصطلاح الولي عهدية
كما هو الاصل في الاصل فيكون المراد منه فيقينا م لكبرياء
البرق باسم بعض ما ذكرناه من النكات في ترك التبرع
باسم تع واختيار لفظ النبي على الرسول للاشعار
بانه مسمى الصلوة بقرينة النبوة ويعلم منه استحقاق
الصلوة بقرينة الصلوة لطريق الاولي اولان بين النبي
والولي كما مناسبة لفظا واستعمالا ليست بين الولي

والرسول اولوا فاقبالا بقلوبهم الواقة من الله تعالى والقرآن
حيث اولى بطابق العنوان الذي وقع في امرنا بالصلوة
عليه في القرآن حيث قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ويجوز
ان يكون الامتنان جنسية او لغوية فيكون المعنى والصلوة
على جنس النبي او على كل نبي وتلك اختيارية على الرسول
حاشا المصنف او دعابة المناسبة بالولي **قوله** على الاله
اصحاب المتأولين بادابه منيع الشيعه او خالفه على الاله
عند التسليم على النبي والى ونقلوا في ذلك حديثا
والترمذي اهل السنة ذكرها رعا عليهم فانه في جميع الآثار
الصلوة المذكورة فيها الصلوة على النبي والى دخل كلمة
على الاله فالظاهر ان ما نقلوه من نوعه والى اصله اهل
بدليل اهل في تصغيره كما هو المشهور وقيل اهل
تصغير اهل وتصغير الاله اويل وهذا يدل على ان اصل
شيء اخر والى اهل بيته منزلة قرابة به من المؤمنين
وفي الصحيح ان الرجل اهل وعياله والى ابيه اتباع واصحاب
جمع يجب بمعنى الصلابة وهو في المشهور اذ رك شروعيته
وم وقيل ان فعلا لا يجمع على افعال بل هو جمع محجب يكون
الماء كثر والهار او جمع محجب بكسر الحاء كثر وعاقد خفف
مجا فانه في الاله اهل وعياله وقرابته فالكسبة بيته
وبين الاصحاب عموم مروي وان اردوا اتباعه فذكر الاصحاب

تخصيص

تخصيص بعد التعميم والادب تكاه واستخرج جديد خبره
فيلزم في الفعل الى مواضع يحسنه العلماء والمتأديين الذين
ثبتت فيها بينهم التأديب والانتساب بصيغته لغنائهم في
ذاته ونقل من الصحيح الادب ادب النفس وادب الدرس
ولاشك ان اصحابهم متأديون بادب درسه اياه وهو
بتبليغ الكتاب والاحكام ولاشك ان في ذكر الادب
براعة الاستدلال لان النعم من علم الادب والمتأديين يحمل
ان يكون نصبا لجمع الاله والاصحاب وان يكون للاخبار فقط
وعلى كلا التقديرين فهو اما للتخصيص او مجرد المدح وعلى كل
تقدير وهذا التوضيح اشعار بان المحققا الصلوة فهم
باعتبار هذا الوصف فان قلت الظاهر في الاله وما بعده من
الضمائر راجع الى نبيه وضمائر نبيه راجع الى وليه وضمائر
وليه راجع الى الله فيكون في كلامه انشاء الضمائر قلت
نعم لكن لان ان جميع الانتشارات غير محتملة بل الانتشار
واقع في كلام المصنف بل يجوز عند ظهور المراد سيما عند
قرب المرجع الضمائر المتأخرة خصوصها اذا لوحظ في تلك
وهي ان يكون تلك الفقرات الثلاث وهي فقرة الحمد وفقرة
الصلوة على النبي وفقرة الصلوة على الاله والاصحاب ارتباطا
بالضمائر اياه بان يكون الضمير الواقع في اخر الفقرة المتأخرة
راجعا الى ما هو المذكور في اخر الفقرة المقدمة متصلا بالضمير
اخر فان الضمير في نبيه راجع الى وليه والى الواقع

في اخر الفقرة الاولى مضافا الى ضمير والضمير في واصحابه
راجع الى النبي الواقع في الفقرة الثانية مضافا الى
ضمير ولا يخفى ههنا جسر هذا الاشارة وما قيل ان جميع
الضمائر راجع الى الحمد يابعد من نبي الحمد اسم نبينا وفي
ال الحمد واسم النبي ومن اصحاب الحمد النبيين لا يخفى من بعد
تكلف كما لا يخفى **قوله** اما بعد كذا بعد من الظروف اللازمة
الاضافة التي بعد قطعها عن الاشارة وتقدر بها اضيف اليها
مبني على القم وههنا كذلك والعامل فيه اما النيات بها في
الفعل اذا اصل اما بعد مما يمكن من شيء بعد الحمد والصلوة
تخذف مما يكون من شيء واقم اما مقامه كما يخذف بالجملة وقم
نعم مقامها في قولك لمن قال اقام زيد وقيل حذف الفعل
وغيره لا اما بقلب الهاء الهمزة لقوب الحج وتقدم الهمزة
على الميم لكونها من اقية المطلق او لا فتضاها المتدانة في
بعض استعمل الهمزة ادغم الميم في الميم ورد هذا القول بان
ما اسم واما ظرف ولم يبعد في كلامهم تغيير الميم ظرفا
فهذه هي فاء جزاء شرط حذف واقم اما مقامه والتميم
ذكرها ابقاء لانه شرط في الجملة وهذا اشارة الى المعاني
الحاضرة في نفس التي سيذكر في كتابه يجوز اذا اشارة
منوعة الى الامور البهية الحاضرة في امر اي الخاطبة فتلك
هذا يجوز اما الاشارة الى القادة بهذا المعنى حتى صار
الكلام على ما كانتا مبصرة عنده ويقدر الى الاشارة اليها
او

والاشارة الى كمال الخطاب للطالب الى ان يبلغ مبلغا
حتى صارت بالمعنيات معه كالسموات واستحقاق اشارة اليها
الى المعقولات الاشارة الحية او اشارة الى الالفاظ و
العبارات التي سيبذل عليك يجوز بادعاء انها في بعضها
وتشتملها وتحقق وقوعها كما انها محصورة في الحق الاشارة
الحية ويجوز ان يكون الخطبة الحاقية وقع بعد تأليف
الكتاب وكتبه او يجوز هذا اشارة الى ان بين المدقنين
المحسوس وثانيها الجزاء او النقوش المحسوسة وفيه بعد لا
يخفى لان المقصود ليس ببيان وفي المصنف والنقوش التي في كتاب
محمودها فلا بد ان يرد ما بين المدقنين هو النقوش على وجه
الكلام ولا شك انها ليست بمحسوسة فلا بد من القول
بالجواز ان **قوله** فوائد جميع فائدة وهي في اللغة ما انتقد
من علم او مال في مستودع القيد وفي تاج المصاير القيد
زيادة شدة ومنه الفائدة وقال الخليلي القيد ان كرت
وزان شومانان وقال يجوز ان يكون من فاد المال لا يعنى
ثبت المال فيكون الفوائد بمعنى الثوابت فالمعنى هذا
امور ثابتة بعيدة من البطلان وعرفا ما يتوعد من المصلحة
على فعل من حيث ترتب عليه واطلاق الفوائد على المعاني
على تقدير الاشارة اليها حقيقة واما على الالفاظ على
تقدير الاشارة اليها فبشرط يجوز باعتبار ان معانيها فوائد
بشرط الحقيقة باعتبار انها فائدة يحصل بالتلفظ ومصلحة

مرتبة عليه **قوله** وافية اي كثيرة من وفي الشيء اذا كثرت
وعم على المعنى تعلق بجل على وافية باعتبار نقصه معني
التعلق اي كثيرة تامة يتعلق بجل مشكلات الكافية ويجوز
ان يكون من وفي بعده اذا لم يقدر وعلم لا احتاج في تعلق
بجل اليها الى التفسير **قوله** بجل مشكلات الكافية مؤقودة
من الاشكال بمعنى التنباه سقي الحق الحق مشكلات
يشبه الباطل وقيل من اشكل على كذا اذا دخل في اشكال
واملا بحيث لا يعرف الا بدليل يتميز وفي التلويح وانا
ففي المراد لعان لنمي حقيقتا وان تخلف فان ادرك
عقلا فشكل او لا بلا نقل فجل او لا اصلا فمشابه انتهى
والثاني الكافية اما للتأنيث باعتبار ان الكتاب ذكر
او لا للمبالغة او للنقل من معنى الوهية الى الاكثي فان معنى
المنقول اليه فرع للنقوع عنه كما ان التأنيث فرع للتذكير
فجعل مكان علامة للتأنيث علامة للنقل **قوله** للعلامة
في ظرف مستقر اعني متعلقة بمحذوف فان قدر متعلقة فيكون
كما هو القاعدة في تقدير متعلقات الظروف فيكون حالا
من الكافية تقدير بجل مشكلات الكافية حال كون الكافية
كانت للعلامة ويحتاج ان الكافية ليست بفاعل ولا
مفعول بل مضى اليه للمشكلات مفعول المحل والجواب
ان الحال في المضى اليه كما في تتبع ملة ابراهيم حنيفا
ويجي تحقيق ذلك في هذا الكتاب وفيما نحن فيه ان يقال
بجل

بجل الكافية كما يجوز ان يقال ملة ابراهيم حنيفا وان قدر
متعلقة معرفة عاين بجانب المعنى كما خرج من المتأخرين في
امثال هذا التركيب يكون صفة للتركيب لكافية امثلا
الكافية الكانت للعلامة صفة للمبالغة والثاني ايضا
للمبالغة باعتبار ان المبالغة من موهوفا للثبوت على كمال
فيه بانه في حكم جماعة موهوفا بالعلم فادخل الثاني في الصفة
باعتبار ان موهوفا بجماعة في التأنيث حقيقة ولهذا
لا يجوز جعلها صفة اليه مع ان اجدر باطلاق هذا
الصفة المبالغة عليه مع ان توصيفا بمر الحاجب بوصف
العلامة انما هو للمبالغة والتجسس والافانتهور انها صفة
من جميع اقسام العلوم العقلية كما هو حقيقة
وليس بمر الحاجب لان العلم في العلوم العقلية فلذا
حق قطب الملة والدين الشراعي بوصف العلامة حيث
سبق العلم اكلام من جميع اقسام العلوم ويجوز ان يكون ذلك
التوصيف بناء على عدم العلوم بالعلوم الفلسفية **قوله**
المشهور بكسر الراء وقد جوز بالفح بناء على ان اشهر
يجي لازما وتعديا في وصف بمر الحاجب بالمشهور اظهر
عدم احتياجه الى التوصيف بالفضائل تفصيلا او
اعتادا من ذلك **قوله** من المشارق والمغارب جمع شروق
اسم مكان من المشرق بمعنى المشرق قال في القراج المشرق
والشارق افتاب فلما د جمع من المشرق محل طلوع

النهر ومن الشرق يعني الاشراف قال في الطح ان الشرا
رو شرقا بيان شرقا فالبلاد من المشرق محل المشرق والمغرب
جميع مغرب وهو ايضا اسم مكان من المغرب قال في القراج
المغرب فو لنستز اقطاب وماه وجمعها باعتبار ان البلاد
منها البلاد التي في جانب المشرق وفي جانب المغرب فكانت
كل بلد سمي مشرقا وكل بلد مغربا او باعتبار
ان النهر من اول السرطان الى اخر القوس في يوم شرق
ومغرب اخر ذلك مائة واثنان وثمانون يوما ثم بعد ذلك
اول جدي الى اخر جوزي التي هي المشرق والمغرب التي
جاءت منها فجمعها باعتبار هذا الميزان وتبينها كما وقع
في التنزيل وربي المشرقين وربي المغربين باعتبار شرقا
الذهب والعود ومغرب الذهب والعود والمواضع ايضا
استعملها في جميع وجه الارض وفي جميع اسامي الكتب
ههنا من الفوائد والوافية والكافية والمادة بحيث
لم يخل بالمقصود لطائفة لا يخفى ثمرة **قول** الشيخ نقل من
بعض الكتب اللغة من طرف اكثر كثر السن قال بعضهم
من تحيناه احدى وتبين الى اخر العرا والى ثمانين وقد
يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل قال في القراج
في شجرة الرجل اي وصفته بالشيخ للتبجيل وكان المراد
ههنا هذا المعنى اذا المشهور ان ابن الحاجب قتل سنابا
واعرابه اقا بالجر على البدلية من العلامة بتقدير هو و

النصب

110
النصب بتقدير اعني قال في اولي لعدم التقدير في **قول**
ابن الحاجب بيان الشيخ وقابح له في الاعراب الثلث وهو
كنية حسنا الكافية واسمه عفان والفرقة وطعته
اذ يراد منه المعنى الاضافي **قول** تقدره الله بغفوانه نقل
عنه قدس سره التقدير السرانته وفي تلج المصادر
التقدير ستر الذنب وفي القراج الغفران بوشيدركناه
فعلي الاول ومعناه ستر الله تع بسرا الذنب الذي لا يوق
بمنايه ناشن من محض لطفه وفضله من غير سابقه على قما
هو المناسب باضافة الغفران اليه تع وعلى الثاني معناه
ستر الله تع ذنبه بسرا الذنب هو لا يوق بمنايه تع فلا
تكرار على هذا المعنى ايضا بعد ملاحظة معنى اضافة
الغفران اليه تع ويجوز ان يراد من الغفران الرحمة ويراد
من التقدير بالرحمة الغفران كما قال من القراج تقدره اليه
رحمة اي تقدره بها وقال في القراج التقدير العز غلا
الشعير يكار بو الغد بالفتح مصدر منه يعني جعل
الستيف في غلافة مثلا فيعمل هذا في الجملة استقار ثبته
الشيخ بالستيف في حدة الطبع وقطع المتكلمات **قول**
واسكنه بمجوعة جنازة نقل عن تاج المصادر اسكان
در جاني در او رذن والمجوعة الباقين وسكون الماء
الاول وقيل الثاني قال قدس سره في حاشيته بمجوعة
الدار وسطها وهي وجنانه انتهى يعني جعل الدخار

جنانه سكتول والجنان بكسر الجيم جمع الجنة **قول** نظمها
يقال نظم القلوة اي جعلها في سلك وقال الفاضل
الحلي النظم هو تشبيه كشيء من جواهر وهي صفة ثانية
للفوائد وضميرها للفوائد فكأنه شبه الفوائد المنشورة
بالدور والجواهر سواء كان المراد منها الالفاظ الدالة
على المعنى المدلوله من الالفاظ ومثبه ترتيب الالفاظ
الدالة على المعنى وترتيب نفس المعاني على النظم **قول** في سلك
التقرير تلك المحيط والتقدير معناه في اللغة قراران
في العرف افادة المعاني بالالفاظ الدالة عليها واضافة
السلك الى التقرير من قبيل اصناف المتشبه الى المعاني او
الالفاظ من التفرقة لما كان الجمع في السلك معتبرا في
مفهوم النظم ويحتمل الكلام على الجريد او على ان سلك
التقرير بيان للسلك المفهوم من النظم **قول** وسقط الخبر
السقط المحيط الذي فيه الجواهر والذاتي والخبر ونحو
ذلك وما ليس فيه شيء فهو سلك والخبر التقوم ونقل
عن تاج المصادر الخبر نفس المحيط لرفقن واصناف القط
كاضافة السلك والمراد بنظم الفوائد هو سطر الخبر مضبوطا
في قيد الكتابة ولما كان الخبر بعد النظم في سلك التقرير
شبه الخبر بالسطح الذي المحيط المنتظم من الدال على او نحوها
وقبه اشار ايضا الى ان تحريكها لا يفارق الفوائد التي
كاللاني **قول** للولد العزيز قال الفاضل الحلي العزيز ارحم

وكره

وكره وكتاب وقال المحققين العزة عند اهل اللغة
الركاء والفضل والوصف الركاء والفضل فوصف بالعزة
في قوله وصف بالفضل والركاء **قول** ضياء الدين يوسف
يموز قه ايضا الاعراب الثلث والجراوي والسلامة عن الخذف
اقا باليد ليت عن الولد او عطف البياض عنه وضياء الدين
لقب ولد يوسف اسم ادعي بها ضياء وسراج يهتدي
الى الدين وما في الكتاب كضياء البيت يهتدي به الى البيت
بما فيه ويوسف اسم غير اني مشهور بضم الكين وقوي
بالفتح وكسرها ايضا وقيل انه مضارع اسف مبنى للفعل
او المفعول او مفعلا بعد ما بمعنى التجدد مشتق من اللف
بمعنى الخزن والمراد منه عند المقسم والمبصر في القرآن المشورة
هو القول الاول حيث لم يعرف فيها الجنة **قول** عن موجبات
التلف والتأسف كلاهما بمعنى الخزن وجمع الالفاظ
المراد في المحيط جاز بل قد يورث هنا وقيل التلف
الخرب لبيان فعل لا بد من تركه والتأسف الخزن
ببب ترك الفعل لا بد من الايضاح **قول** وسعته الفوائد
الضمانية ذكر التسمية ههنا والنظم يتكلم بصيغتها
اقا لا اجل الخطية وقع تحلقا بعد تأليف الكتاب او
للتقال واظهار حصول اسباب حصول هذا التأليف
على وجه صحيح ان يقال انه حصل وان سفي باسم **قول** لانه
لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية هذا بيان وجه

تسميتها بالفضائية وتسميتها بالاضياء الذين وتترك
وجه تسميتها بالفوائد اعتمادا على ظهورها ولو انصرف في
هذا الكلام بذكر واحد من الجمع والتأليف لتلاطوا هذه
الفقرة من الفقرة الاولى لكان انصب وانما انصب الى اللقب
دون اللقب وهو يوسف اما الاول انه للقب شهر اولان في
اللقب استعارة بانه لم يخصص حقيقة بارتدب اليه في الجمل
كالعلة الغائية بمثل هذا التأليف اولان في النسبة
استعارة الى معنى اخر وهو انه يضي للقب ويبرز عنها
ظلم الجمل وقريب من هذا ما قيل انه يجوز ان يكون النسبة الى الضياء
باعتباراته واضمح في نفسه مخرج للكافية لا بالنسبة الى العلة
الغائية ثم في النسبة الى المركب يختار احد جزئيه لتقرر النسبة
الواحدة الى كليهما واختار بهذا الجزء الاول مع ان المهور
النسبة الى الجزء الثاني كما تقرر في محله من ان النسبة الى زبير
زبيوي وذلك لان المعيار في هذا الامر الجزء المقصود في
ضياء الدين الجزء الاول ليجهل الشجر ضياء للدين وفي ابن
زبير الجزء الثاني ليندفع قد انحصر بالنسبة الى زبير وانما كان
كالعلة الغائية ولم يقل علة غائية لان العلة الغائية
للشيء يكون مقدما عليه في التصور وهو خراعه في الوجود
وضياء الدين يوسف ليس متأخرا في الوجود من هذا الثاني
لكن لما كان باعنا لا قدامه على هذا التأليف عكاه مشبه
بالعلة الغائية والعلة الغائية في الحقيقة هي علة

وانشاعه

وانشاعه بل انشاع جميع المحاب التحصيل لهذا التأليف
ولو قال ان علة غائية ليجز وكفي وجه التسمية وقيل
العلة الغائية هي هنا اجرة وثوابه الاخر **وقيل** ان علة
لما يلزم في العلة الغائية الترتيب والحصول طلب حصولها
وترتيبها بالذات **وقيل** وسائر مشتق من الوردية ما اكل
فيكون بمعنى الباقي واما السائر بمعنى الجميع فقد قال
جيب الكشاف لم يثبت في العرفي لكن وقع كثير في كلام
المصنفين بل وقع في كلامه ايضا فان كان بمعنى الجميع هنا
يكون ولده مدعوا من بين هذه التوقع **وقيل** ما توفيق الا
بانه لما اسند هذا النظم اللطيف والتأليف الشريف الى
نفسه قال وما توفيق الا بالله دفعها التوفيق ادعا الانتقال
والتوفيق جعل اللباب موافقة لبياناتها والمراد ان كون
اسباب هذا التأليف موافقة له ليس الا بالله تع قيل
لا بد من تفصيل المفهوم التوفيق بما يخصه بالخير فان جعل
اسباب الشر موافقا له لا يوفيقا له لا يخفى ان فاعل التوفيق
هو الله تع ومن قاعدتهم انه لا ينسب الفعل الى فاعله بالباء
بل بمن ويدخل الباء على الاله فلا يقال القرب بزيد ان كان
المقارب زيدا بل بزيد فالتناسب ان يقال وما توفيق
الامر الله ويمكن ان يقال لما وقع في كلام الله تع بهذا
الوجه اختار هذا بئوكا بكلامه فان قيل ينقل الكلام الى
الكلام الله تع قلت لا بد من تطبيق القاعدة بكلام الفصحاء

لا العكس فوقع في الكلام الغشج يد على عدم صحة ما ذكرتم
قول وهو حي اي هوي وكافي في التوفيق والوال لا مثال
 غيره **قول** ونعم الوكيل من يفرض اليه الامور وهو اما عطف
 على جملة وهو حي والمحموس بل قدح فيه فخر واي وهو نعم
 الوكيل فيكون من عطف الجملة الانشائية على الاخبارية وهو
 معيوب عندكم الا ان يقال ان الجملة المعطوفة عليها انشائية
 الانشائية الشا والمذح او ليس المقصود منها فائدة الخبر ولا الا
 واما عطف على حيي والمحموس هو القيد السابق فيكون من
 عطف الجملة على المفرد الا ان يقال حيي بمعنى وكفي فيكون
 ح من عطف الجملة الانشائية على الخبرية وقد حمل جمعهم الورد
 على الابتداء لا العطف فجعل الجملة اعتراضية وجوز وقوعها
 في آخر الكلام **قول** اعلم ان الشيخ لا يترك المقصود الابتداء بالحمد
 صريحا بعد التبر بالتحية توجه عليه امران احدهما مخالفة
 الجمهور السلف في التصنيف فان المتعارف فيما بينهم هو
 الابتداء بالحمد صريحا بعد التحية في تصنيفاتها والثاني
 عدم الامتنال بالامر المدلول بالجد في المهور الدائر على
 السنة من قوله دم كل امرئ بال لم يبدأ بالحمد فهو اجزم اي
 اقطع فيكون كتابه من هذا الوجه اقطع فاجاب الساج
 من الاول بقوله اعلم ان الشيخ رحمه الله الى قوله ولا يلزم
 وحاصله ان المتعارف فيما بين السلف الابتداء بالحمد
 صريحا بعد التحية فيما يعتز به ان يجوز ان يكون
 ترك

ترك المقصود الصريح بالحمد بعد التحية كالتفصيل
 ان كتابه ليس كما يعتقون ان كتب التلح في سبدها
 بالحمد صريحا بعد التحية على سبيلهم فلم يلزم مخالفتهم ومن
 الثاني بقوله لا يلزم وحاصله ان عدم امتثال بالحدث
 وتروم كتابه اقطع وهو متفق فان الحديث يقتضي
 الايمان بالحمد في اول هذا الكتاب لا الكتابة بالحمد في
 اول فجز وقوع الحمد من المقصود في اول كتابه عدم جرئية فيه
 بكتب النقوش الدالة على الالفاظ كما فعل في سائر مقامه
 وقيل في الجواب عنه ان الامور في الحديث هو الابتداء في كل
 امر ذي بال وكتاب من حيث انه كتاب ليس يذوق بالحق يجب
 عليه الاتيان بالحمد يكون بتركه اقطع وفيه انه امر ذو بال
 في نفس الامر وعدم اعتباره بكون النفس لا يتفقد في ترك
 الامور بل هو كترك الصلوة والصوم بتفصيل انه ليس في
 اعداد العقلاء المكلفين ولم يفعل هذا الامر احد من
 العقلاء ويمكن ان يقال في هذا المقام ان اعتبار المقصود في
 هذه الكتاب بطريق الاحتصار كما يري حتى اليك عن كثير
 من مقاصد باستنارات رقيقة وعبارات موجزة اكتفي
 من الحمد اظهار صلوة الكمال للحمد وبما وقع في نفس التحية
 فلا يتوجه سبب من الامور اما الاول فلا لم يخالف التلح
 بل تبعهم في الاتيان باللفظ الدال على الحمد وهو التحية
 لكن لا على سبيلهم وما للاختصار وانما الثاني فلا

امثل بمضمون الحديث وجعل الحديث جزءا من كتابه ايضا وفيه ان
ورد الحديث في مكان كثر من الجمل والتمهيد على هذه الحقيقة
الاشارة بالحديث على الاستقلال الا ان الكتاب ما وقع في غير التمهيد
قول لم يصدر رسالته هذه بحمد الله الباني بحمد الله معقول
للتعدي اي لم يجعل حمد الله في صدر رسالته والباني بان
جعل للاب اي تصدير املا بان جعل جزءا **قوله** ههنا
لنفسه الرضخ بالاضاد المعج والمهمل كلاهما بمعنى الكسر كما صرح
ببرقي ناج المصادق فيجوز القراءة بكل منهما واقام على ما في بعض
المواضع من ان الصراح من ان المعصم بالمهمل الكسر
والمعج الانكسار فهو بالمهمل ههنا اذا المعنى على الكردون
الانكسار فانه مفعول له ووز الانكسار فارقت ههنا
مفعول له لقوله لم يصدر فيكون قيد له ومنه حكم النفي اذا
دخل على كونه قيد يتوجه الى القيد فيكون معنى الكلام
ح ان النفي لم يصدر رسالته بحمد الله اللهم بل صدر
لامر اخر ولا في عدم ارادة هذا المعنى وعدم المحنة في نفي
الامر ايضا قلت هو قيد لقوله لم يصدر لا التصدير الذي
دخل عليه النفي والمحصلة قيد النفي اي عدم التصدير للمعنى
لا للنفي حتى يكون المعنى ان التصدير الكائن للمعنى النفي
وهو قيد بفعل سبب لزم من هذا الفعل النفي اي ترك
التصدير ههنا **قوله** بتخييل ان كتابه اي بتخييل
نفسه مخاطب ومن يطالع كتابه **قوله** وبدا بتعريف الكلمة

عطف

عطف على لم يصدر والابتداء اضافي بالنسبة الى سائر
ما هو المقصود بالبيان في هذا الكتاب حقيقة لتأخير تعريف
الكلمة عن التمهيد بل المعرف وتأخر تعريف الكلمة عن تعريف
الكلام وبيان اقسامها والملائمة الى تعريف اقسامها فان
قلت المناسب ان يقال وبدا بتعريف الكلمة واقسامها وتعرف
كلام حيث اشار الى اقسام الكلمة قيل تعريف الكلام انما
وبدا بتعريف الكلمة والكلام واقسامها حيث اشار بعد
تعريف كلا منهما اما الاشارة الى اقسام الكلمة فقط واما
الاشارة الى اقسام الكلمة في حيث قال ولا يتأتى ذلك اه قلت
نعم لكت تقسيمها من ثمة التعريف بنا على ما قالوا من ان
تقديم الشيء قد لا يفيد زيادة انكشاف فذلك التعريف
ههنا شامل للتقديم ايضا والآلية الابداء الاضافي
بتعريف الكلام اذ لم يقدم تعريف الكلام على سائر المقاصد
سوي تعريف الكلمة بل قد يقدم على تقديم الكلمة ايضا كما ترى
وان يجعل التقديم من ثمة التعريف وقيل نكت الابداء
بتقديمها ليحصل الاقسام المبحر عنها قال بعض المحققين
لم يقع الابداء الاضافي بتعريف الكلام كما لا يخفى **قوله**
لانه لم يثبت في هذا الكتاب اشارة الى ان موضوع علم النحو
الكلمة والكلام فيبحث فيه نارة عن احوال الكلمة ونارة عن
احوال الكلام ورد على ما قال ان موضوع الكلمة والبحث عن
كلام راجع اليها واعلم انه قال سيد السند قدس سره في

شرح المفتاح اعلم ان العربية المستعمل في الارب
 علم يتردد عن الحلال في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم
 على ما صرحوا به في غير قسما منها اصولها هي العلة في
 ذلك الاحراز ومنها فروع انتهى كلامه وعد من الاصول
 الخمسة وعرف بما حاصلة انه علم يبحث فيه عن المركبات باعتبار
 حيثياتها التوكيدية وافادتها لمعانها الاسمية وفهم
 هذا ان موضوعه الالفاظ المركبة لا الكلمة والكلام كما
 يفهم من هذا الكتاب وبعض من خواصه الا ان يقال
 ان المراد من المركب مع غيره هو اما كلمة حقيقة او حكما
 واما كلام فانه يفهم من هذا الكتاب موافق بحال
 لما ذكره السيد قدس سره وفيه ان اعتبار الهيئة التوكيدية
 في هذا الوجه يقتضي ان يكون المركب مقابلا للمفرد
 ثم ان المراد بالبحث عن احوال الكلمة والكلام اثبات
 الاحوال لانفسها او لا قامها من حيث انها اقسام
 اما اثبات الاحوال بغير الكلمة فكما يقال الكلمة يذكر
 على معنى في نفسها او لا تذكر او يقال الكلمة اما معرفة
 واما نكح واما اثبات الاحوال لاقسام الكلمة فكما يقال
 العلم معرب العلم مني او يقال المعرب لفظي وتقدير
 او يقال المعرب اللفظي مرفوع ومنسوب وجور واما
 اثبات احوال الكلام على نفسه فكما يقال الكلام مركب
 من اسمين ومركب من اسم وفعل واما اثبات الاحوال
 الاقسام

الاقسام الكلمة فكما يقال الجملة الجزئية التي وقعت اما اسمية
 او فعلية فالاسمية بالواو والضمير والفعلية كذا وكذا
 في غير ذلك من الاحوال ولا يخفى عليك ان هذا البيان
 مبني على برادة الكلام والجملة واعلم ان ادب المصنفين
 في علم النحو ان يذكروا قبل التوسع في المقام بذات امور
 ثلثة الاولى تعريف الكلمة والكلام لكونهما من نوعي علم النحو
 والثاني تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه
 ويكون بحيث يتبين عند ما يورد عليه من مسائل هذا العلم
 مما يورد عليه مما ليس من مسائله فيأخذ المنة ويعلم من
 غيره والثالث بيان فائدة العلم والفرق منه ليرداد
 رغبة الطالب بتحصيله لا يستعجل عنه بما يعرض من مشقة
 التحصيل والممة ترك الاخيرين قد قيل في نكتة الترتيب
 لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا
 ينفعه في تحصيل البصيرة والايوجب الرغبة ولا يخفى
 ضعف هذا **قوله** في علم النحو كيف يبحث عن احوالها الفا
 للتفريع وقوله لم يعرفه اما بتشديدا لا من التعريف
 او بتفصيلها من المعرفة وعلم القديرين مبني هذا الكلام
 على ان معرفتها السابقة التي يتدعي بيان الاحوال
 يتوقف على التعريف ان علم والا فلا اعلم ان قوله في
 لم يعرفه ليس نتيجة الدليل ان يكون من النوع
 بل لازم النتيجة او حاصل قوله لانه يبحث في هذا الكتاب

عن احوالها لانه شكل اوله كبراه مطوي تقديره الكلمة و
الكلام ما يبحث في هذا الكتاب فيخرج ان الكلمة او الكلام لابد
من الابداء بتعريفهما في هذا الكتاب ولازم هذا التسمية
قوله فقيم يعرف كيف يبحث عن احوالها ولا ينبغي ان كبرى
هذا الدليل محل نفع الا ان يقال ان معنى الكبرى ان كل
ما يبحث عنه لابد من معرفة اولا وتعريف ما هو الواجب فان قلت
المعرفة الواجبة قد حصل قبل التعريف اذ لا يمكن تعريف شيء
بدون معرفة بوجه ما قبل التعريف قلت نعم تلك التعريف
المعرفة حاصلة للحكم لا للمتعلم السامع فالتعريف لا يصلح
على ان ارباب العقول قد خرجوا بان تصور الحكم عليه لابد
ان يكون على وجه يلائم الحكم فيكون تلك المعرفة حاصلة لا قد
قبل التعريف فكل بحث وبالمجمل ما يتقن من معلومة الحكم عليه
هنا على وجه يخرج الحكم عليه ويحصل هذا المعلوم من
التعريف **فأقول** وقدم الكلمة على الكلام اي قدم الكلمة
باعتبار التعريف كما هو المناسب لابق اعني قوله بقاء
بتعريف الكلمة والكلام وقدم الكلمة باعتبار التعريف
والنقيض وهو المناسب للاحق او جعل قوله لكون افرادها
جزءا من افرادها على تقديم نقيض الكلمة على الكلام وقوله
ومفهومها جزءا من مفهومها على تقديم تعريفها بطريق اللفظ
والشر المشهور فان قلت كون افراد الكلمة جزءا من افراد
الكلام لا يكون باعتبار التقديم نقيض الكلمة على نقيض الكلام
اذ

اذ النقيض يكون للمفهوم لا للافراد قلت النقيض وان كان
للمفهوم لكن الافراد ملحوظة ومقصودة فيه والغرض من
تمييز بعض الافراد عن بعض **الافراد** لكون افرادها جزءا
من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه المراد من الكلمة
والكلام المنفصلان المفهوم هو اللفظ اذ المفهوم يكون
لفظا لابد من القول ما لا كعدم في ارجاع الضمير من
المنفصلان المفهوم والمراد من جزئية افراد الكلام الكلمة
لا افراد الكلام لان فردا من افراد الكلمة جزء في كل فرد من افراد
الكلام من جزئية مفهوم الكلمة لمفهوم ان مفهوم الكلمة يخرج
في مفهوم الكلام حيث قال الكلام ما تضمن كذا بالاسناد
فان قلت مفهوم الكلمة اللفظ الموضوع للعقود وهو
جزء المفهوم الكلام انما هو نفس الكلمة لا تلك المفهوم **تفصيل**
قلت لمفهوم الكلمة اعتبارا زائلا وتقسيدا وهو اعتبار
الاجمال مدلول نفس الكلمة فهو بهذا الاعتبار جزء لمفهوم
الكلمة حيث يراد من الكلمة المأخوذة في تعريف هذا المفهوم
الاجمالي فان قلت لا يجوز ان يراد بالكلمة المأخوذة في
تعريف الكلام مفهومها والا لما خرج تبيينها لعدم تعدد المفهوم
قلت عدم التعدد في المفهوم اذا اخذ المفهوم من حيث هو
امّا اذا اعتبر من حيث تحققه من غير الافراد فيه التعدد
والمأخوذ في تعريف الكلام هو المفهوم باعتبار تحققه في
فردين فهذا اعتبر عنه بلفظ التثنية واعلم المقصود

الثانية بهذا الدليل مطوية **سورة** جعل مجموع المعطوف
والمعطوف عليه ديلا واحدا او جعل كل منهما ديلا اخر
ان الجزء مقدم طبعا على الكل فينبغي ان يقدم ومنها فلا
يلزم مخالفة الوضع الطبع فان قلت لو جعل المجموع ديلا
واحدا لا حاجة الى المعطوف عليه اعني كون افرادها جزءا من
افراد الكلام على تقدير ان يكون الذي تقدم تعريف الكلمة
على تعريف الكلام اذ بلغ حيث مفهوم الكلمة في وجه تقدم تعريفها
على تعريفه قلت نعم لكن ذكره ليظهر تقدمها بحسب الوجود الخارج
ايضا فيكون سائرا الى تقديم تعريف الكلمة بحسب الكتاب في
هذا الكتاب يوجب الموافقة في التقديم بين الموجودات
الاربعة الكلية والنقضية والذهنية والحدسية وذكر في بعض
المواضع ان كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه اي كون
مفهومها جزءا من مفهوم وكون افرادها جزءا من افراد اشارة
الى وجه اخر لتقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام وفيه نظر
لكون افراد الكلمة جزءا من افراد الكلام لا يستدعي تقدم تعريف
الكلمة على تعريف الكلام لجواز ان يكون افراد الشيء جزءا من افراد
الشيء اخر مقدما عليه وكان الشيء الثاني بحسب المفهوم
مقدما على الاول كالقود والركب المذكورين في كتب الميزان
فان افراد المفرد جزء من افراد المركب لكن قدم مفهوم المركب
على المفرد لكونه وجوديا ومفهوم المفرد علة لتوقف
معوقه الاعداد على مكانتها كما صرح بذلك المحقق الاوى
في

في شرح الرسالة النعمية ثم اعلم انه جعل بعض المحققين
في هذا الكلام اشارة الى امور اربعة لتقديم الكلام على الكلام
الاول توقف تحقق مفهوم الكلام على مفهوم الكل والثاني
توقف تحقق معوق مفهوم الكلام على معوق مفهوم الكلمة وكلما
الامر من حيث مفهوم الكلمة من الكلام والثالث توقف
تحقق فرد الكلام على فرد الكلمة والرابع توقف تحقق معوق
فرد الكلام على معوق فرد الكلمة وكلما الامر من حيث افراد
الكل لا افراد الكلام ويرد على وجهين الاخيرين اذا كانا علة
لتقديم تعريف الكلمة على الكلام النظم المذكور انفا الا ان
يقال الوجهين الاخيرين لتقديم تقسيم الكلمة واقسامها
على اقسام الكلام وتقسيمها كما اشرفنا **اولا** فقال الكلام
الفا للتعقيب ومدخلها اما معطوف على بدأ فمضاه
لما اراد الابتداء بتعريف الكلمة والكلام فقال الكلمة كذا
والكلام او معطوف على قدم فمضاه لما اراد تقديم تعريف
الكلمة فقال لفظا وانما قد رتبنا الارادة في نظم الكلام لانه
الابتداء بالتعريف او تقديم التعريف انما يحصل بان يقال
في اول الامر الكلمة كذا فليس قوله الكلمة كذا عقيب الابتداء
او التقديم بل عقيب الارادة وقد جوز بعضهم ان يكون
الفا للتقديم يعني ان الابتداء بالتعريف الكلام او التقديم
لتعريف هذا القول في اول الامر الكلمة كذا **فصل** في الكلام
متفقان من الكلم يتكلمن للام فقال الامام الرازي في المثلثة

على نوعين اصغروا كبيرا فالاصغر الاشتقاق صبيح الماضي
والضارع واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك من المصدر
والاكبر وهو قلب اللفظ المركب من الحروف الى انقلابه لمجرد
مثل اللفظ المركب من الحرفين كالميم والتون يقبل انقلابا
كن وعن اللفظ المركب من ثلثة اعراف يقبل ستة انقلابا
لا يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة اول هذا اللفظ وعلى
كل واحد من هذه الاتصالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين
الباقين على وجهين مثلا اللفظ المركب الكاف واللام و
الميم والتون يقبل ستة تعقيلات كل كل كيم مك ملك
واللفظ المركب من اربعة اعراف يقبل اربعة عشر من انقلابا
وذلك لانه يمكن جعل كل واحد من الحروف الاربعة ابدا
تلك الكلمة وعلى كل من هذه التعقيلات الاربعة يمكن وقوع
الحرف الثلاثة الباقية على ستة اوجه كما مر والحاصل من
فروب الاربعة اربعة عشر ونوعا على هذا القياس المركبة
من الحروف الخمسة فالثمونه في هذا الاشتقاق هو اللفظ المركب
من الحروف الخمسة باعتبار ترتيبها محصورا فيهما والتميز
هو اللفظ المركب من تلك الحروف باعتبار ترتيبها المحصور
ثم اعلم ان المراد من الاشتقاق الواقع في قولهم هذا اللفظ
مشتق من ذلك اللفظ هو الاشتقاق الاصغر غالبا وفيه الفاضل
المخفى بقوله الاشتقاق ان يجد تناسبا في بين اللفظين في احد
المداورات الثلاثة واشتراكا في جميع الحروف الاصلية

او في

او في الاكبر مع تقارب ما بقي في الخرج ويرد على هذا التعريف
امران احدهما انه يصدق على كل من القارب والمفروب مثلا
بالنسبة الى الاخر مع ان ليس احدهما مشتقا من الاخر والثاني
هذا التعريف يقتضي ان المشتق هو المتنبه بغير اللفظين للاحد
اللفظين وقد يجاب عن الاول بان المراد التناسب الذي
به يكون احدهما موقودا والاخر مأخوذة منه ولا شك ان
القارب ليس مثل ذلك التناسب بل بغير القارب والمفروب
ولا يخفى عدم انطباق هذا وعن الثاني بان من العبادات
والمراد وجدان احدا للفظين مناسبا في اللفظ الاخر فالثمونه
هو اللفظ قال العلامة التفنان في في التلويح الاشتقاق
يفترقا باعتبار العلم فقال هو ان يجد بين اللفظين تناسبا
في اصل المعنى والتركيب فاحدهما الى الاخر فارد وثمونه
والمراد وثمونه وتارة باعتبار الفرق فقال هو ان تأخذ من
اللفظ ما ينسب من حروف الاصول وترتيبها تجعله لا على
ما يناسب معنى فاما فخذ من اللفظ ما فخذ من اللفظ فاما
وقع في عبارة بعض المحققين من ان الاشتقاق هو اي الكلمة
الى الاخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى هو تفسير الاشتقاق
باعتبار العلم وانما قال قيل هو والكلام مشتقان من الكلم
اشارة الى منع هذا القول وذلك لان التناسب هنا
بين المشتق والمشتق ليس انا باعتبار التأثير للحصر الذي
هو لازم معنى الجرح اي التأثير الذي يفرق به العلم وهو ليس

التامد لولا مطابقتها المشتق وانضمنا وذلك ظاهرا
 حيث لا يفهم منه بل هو يحصل بغير اذنا في بعد هذا
 التناقض **قوله** وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرح بجرح بفتح الجيم
 فيها واما الجرح بضم الجيم اسم بمعنى الجراحة لتأثير معانيها
 في النفوس كالجرح هذا التعليل لا يثبت جزء المذكي بتقدير
 الكلام اي بين الكلمة والكلام متطابقة في اللفظ والمعنى اما
 المناسبة في اللفظ فظاهرا في المعنى فلنا تأثير معانيها في
 النفوس كالكلمة الذي هو الجرح قال بعض المحققين ان لفظ
 التأثير في التشبيه بالجرح ليكون جاريا في الالفاظ باعتبار
 تأثيراتها النسبة النسبة لكن قوله وقد عبر الجرح بدل على انه
 اراد التأثير بلعدات الالم وفيه تأمل **قوله** وقد عبر بعض
 النحاة بلفظ النج الكاذر وفيه ان قائل النوايل المونين
 على انه نقل هذا المبلغ الى الالم ويعبر بان يعتبر عنه
 بعض النحاة من هذا الكلام ان في هذا التشبيه علاقة
 معتبر فيما بينهم **قوله** حيث يحتمل التعليل والمكان **قوله**
 جراحات السنان لها التيام الجراحات جمع جراحة بكسر
 الجيم بمعنى حكي سندان والشماسرين ويؤيد هجرني
 والتيام يجوز العين بيومته سندان وفرايم اي **قوله**
 ما جرح الله شاة بمعنى اللثة والجراحة المحسوسة وكلامها
 محتمل هنا **قوله** والكلمة بكسر الهمزة وتشديد اللام في هذا الجرح
 بحيث تفرده او في مناسبتة بهذا المقام باعتبار كون الكلمة بلا

للكلمة والاولى انه بتحقيق الكلمة لانه معرفة معنى الباقي
 الكلمة انما هي بتحقيق الكلمة اذ به يعرف ان التالفق بالاول
 والجمع او للفرق بان الواحد والجمع **قوله** كثر وعرة فازلت
 ما الفائدة في ذكر عرة كالمثبوت وما معنى التشبيه قلت ان
 المعاني ان الكلمة بجزء والتا اذ اريدت عليه في الوحدة لا
 ان عرا جرح والتا في الوحدة فكانت شبة الكلمة بالقرعة
 فازلت لاسلك في انهم لا يطلقون الكلمة الا على الثلث
 فصاعدا ويطلقون القرعة على الواحد والاثنين ايضا
 فلا يكون الكلمة جرحا كقرعة فكيف شبة به قلت ما وقع من
 الفرق بينه وبين القرعة مزااة لا يستعمل الا على الثلث
 فخطا بخلاف القرعة انما امر المستعمل حيث عرف للكلمة
 هذا التخصيص وبقي القرعة على وضعه الاصلي وما عرفت بحسب الاستعمال
 لا يقدح في التشبيه الذي هو بحسب اصل الوضع وقيل يحتمل
 ان يكون كثر وعرة مثلا للجمع المتقي او لعدة بمعنى ان الكلمة
 ليس بجمع واحدة الكلمة كما ان عرا كما ذهب اليه الشيخ جاز الله
 في بعض تصانيفه **قوله** بدليل قوله اليه يصعد الكلمة الطيب
 وجه التمدد لا ان الطيب في الآية وقع صفة للكلمة فلو كان
 جمعا لوجب تأنيث صفة والتا في باطل وكذا المقدم قيل
 اعتبار التأنيث في الجمع بحسب التأويل فيوزان يعتد به
 التأويل في بعض التراكيب ورد بان المفرد لا يقع صفة
 للجمع الا بهذا التأويل فلا بد من تأنيث فان قيل هذا الذي

اما لا ثبات للجنسية او المنفي او المعني الجمعي لكلاهما فهو
 الاول لا ثبت المدعي وعلى الثاني يلزم اصل بقا الدعوي
 وهو الجنسية بلا دليل وعلى الثالث لا يتم التعريف قلت
 الكلمة محض واعم الدليل بانضمام مقدمة هي عدم القول
 بالفصل بين الجنس والجنس في هذا المقام واعلم انه يستدل
 ايضا لعدم جمعيته الكلم بان هذا الوزن من اوزار التعقيب
 المفرد وفيه منع **قول** وقيل يجمع واليه ذهب الجمهور في شبه
 الباب وبعض من المخربين حيث قالوا وجمع الكلمة كليات
 وكلم وقيل في التوفيق بين مذهب الجمهور في هذا القول ان
 من قال ليس يجمع اراد انه الجمع المستعمل في المعنى ليس يجمع
 بحسب اللفظ والوضع ومن قال انه يجمع اراد انه مستعمل في
 معنى الجمع حيث لا يطلق الا على فوق الاثنين **قول** حيث لا
 يقع الاعلى الثلث فصاعدا كنه حيث للتعليل وقوله فصاعدا
 حال عامله محذوف تقدير الكلام لانه لا يقع الاعلى الثلث
 فيرد وابقع هو عليه فصاعدا لا يخفى ان المقصود من هذا الدليل
 اثبات الجمعيته التي نقاها الجمهور في الجمعيه بحسب اللفظ
 لا شك في عدم اثبات لهذا الدعوي ولو كان مثبتا يلزم
 ان يكون مثل القول والربط وغيرها مما لا يطلق الا على
 الثلث فصاعدا وجمعا لم يقرب له **قول** والكلم الطيب يؤول
 ببعض الكلم اما بتقدير الكلم او بارادته من لفظ الكلم وعلى
 هذا التقدير يكون الطيب صفة للبعض لا للكلم فلا حاجة

الى تانيته

الى تانيته ولا يخفى بعد هذا الدليل او على الصفة الكاشفة
 للبعض لا المحضة لكلم بعيد من اهابا و باب اللغة وقيل
 يمكن ان يؤول لكل واحد من الكلم الطيب صفة لكل واحد ويرد
 عليه حج ان الصفة لا يكون مطابقا للموصوف في التاكيد
 او الموصوف نكرة والصفة معرفة ويمكن ان يقال في رد شك
 الجمعيته ان الطيب لكلم المعروف باللام واللام ابطال
 جمعيته فم يعتبر تانيته الذي باعتبار جمعيته فم يثبت
 صفة وكيف يكون معني الجمعيه معتبرا ههنا اذ لو اعتبر
 لزوم ان لا يقصد الكلم الطيبة الواحدة مالم ترم جماعة من
الكلم قول واللام ههنا للجنس سيجي ان المختار عند الله هو
 مذهب يبيح من ان اللام للتعريف والفرق لتلايدهم
 الابتداء باكثر من فاختار الله ههنا ما هو المختار عند الله
 فقال الكلام فيها اي من لفظ الكلمة للجنس ولم يقل والناس
 فيها للوحدة اكتفاء بذكره فيما قبل او لتعيينها بخلاف
 اللام فانه يمكن ان يذهب الذهن الى اللام من الكلم واعلم
 ان لام التعريف من مفعلة للاشارة الى ما يعرف بالخاطر
 فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه
 فهي لام الجنس اما ان يقصد تفرد ذلك المفهوم من
 حيث هي فهي لام الحقيقة كما في قوله الان ان نوع و
 كذا وما يطلق لام الجنس على هذا القسم منه كما يخبره
 واما ان يقدر الى هذا المفهوم من حيث الحقيقة في

ضمن فرد ما هي لام العهد الذهبى كما في قوله ادخل النوق واما
ان يقصد اليه من حيث تحققه في ضمن كل فرد في اللفظ المتفاوت
كما في قوله تع ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وماروا الى
قسم من مفهوم اللفظ معهود بين المتكلم والمخاطب بقوله عند
سماع اللفظ في لام العهد الحارفي نحو قوله تع انا ارسلنا
اليك رسولا فمعه نصوص الرسول فربح كون اللفظ
لانه الملازم بمقام الشريف ويجوز كونها للعهد الحارفي بارادة
قسم من المعنى اللغوي للكلم او كما يطلق عليه هذا اللفظ
وهو المذكور على السنة النفاة ولم يجوز كونها للتعريف والعهد
الذهبي لان التعريف لا يكون للأفراد ولا الفرد تالاعلي
التعريفين **قوله** والتا للوحدة اعلم ان الوحدة قد يكون جسمية
اي صفة للجنس يقال هذا جنس واحد اي لجنسين وقد
يكون فردية اي صفة لفرد الجنس فيراد منه فرد واحد من مفهوم
الجنس لا مجموع فردية او ثلثه مثلا فاك بقوله تنبيه الكلام
الكلمة بالقر والقرعة على الحل الاول يستدعي ان يكون التالوثة
الفردية كما ان القرعة للواحدة الفردية فيكون يجعل افراد
هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افراد الذهني لا الحارفي
كلمتين معا فرد هذا المفهوم واللاحق وهو قوله ولا منافاة
بينهما لجواز انفسا الجنس بالوحدة الى يقضي ان يكون التاء
للوحدة الجنسية والظان ان ليس تلك الوحدة مقصودة
ههنا فان التعريف للجنس والماهية من حيث هي لا الموصوف
بمجرد

٢١
بالوحدة وان كانت متصفة بها بل لا يقصد الوحدة والفرد
ايضا ويحل الكلام على الجرمين من الوحدة ويؤيد ذلك ما يستدل
وانما قال لفظ ولم يقل لفظ لانه لم يقصد الوحدة **قوله**
ولا منافات بينهما اي بين التاء واللام او بين الجنس والوحدة
هذا استثناء لا جواب ثواب المقدار تقديره ان بين اللذان
التي هي مدلول الجنس ولانهم وبين الوحدة التي هي مدلول
التاء ولانها منافات فكيف يصح حمل اللام على الجنس والتاء
على الوحدة المنافسة فاجاب بقوله ولا منافات بينهما لكن
جواب جدي الزاوي المذكور على سبيل التزلزلي على تقدير
تسلم ان يكون التا للوحدة الجنسية لانه المنافات بينهما
على تقدير ان يكون للوحدة الفردية كما يمكن تفهيمها فعدم
المنافات ظاهر قد ينشأ ههنا باق على تقدير سؤال المقدار
بطريق المنع بان يقال لانه محتمل جعل التاء في الكلمة الوحدة
بمعنى جعل اللام للجنس لنبوت المنافات بينهما فعلى هذا يكون
جوابه منعا مقابلا للمنع وهو غير وجوب **قوله** لجواز انفسا
الجنس بالوحدة فيه ان المنافات بين الامرين هي انفسا
معها على ذلك ولا يقدح فيها انفسا احدهما بالآخر لا يفي
الملاقات المتوفى ههنا وهي انفسا الكلمة الجنس والوحدة
قوله ويمكن حملها على العهد الحارفي وان كان خروجا عن
جادة التعريف ويجوز ان تكلف جعلها ما قال لا يطلق عليه
لفظ الكلمة انما الكلمة اللغوية **قوله** اللفظ في اللغة التي

اعلم انه يفهم المطلقا في اللغة ومن كتب اللغة ان يكون
اللفظ في كتب اللغة ثلث معان احدها التي المطلق سواء
كان من الهم او غيره وكان له قد ستره اختار هذا حيث
اطلقوا في اوله وفسر قولهم لفظت النواة بمرتبها المطلق
ثانيا وذلك لان من اطلاقهم انه يقال لفظت النواة اذا
دعي النواة لامن الهم قبل اخرجت من القوة قبل اطلاقها في
الهم والثاني التي من الهم والثالث النطق قال في القاموس
لفظ بيرون فكذلك ان ذهان ويخرج كقوت ولا يخفى ان اعتبار
واحد من الثاني والثالث اصلا للمعنى العربي الا انب والاول
من اعتبار معنى الاول لكن لم يعتبر انه المعنى الثاني كما
هو الظاهر من عبارته لما ذكرنا انه عرف من اطلاقهم اللفظ
بمعنى التي المطلق ولا المعنى الثالث وهو الظاهر وانما
يعتبره لان اللفظ بمعنى النطق لا بد ان يتعدى اليك
اد قال في القاموس لفظ به اي نطق المشبهة بالمعنى الاصطلاحي
هو اللفظ بالشيء الا اللفظ المطلق بدون الصفة فان
باعتبار هذا المعنى صفة المتكلم دون الكلمة فان قلت يكفي
في النقل النقل فصل نقل اسم صفة المتكلم وهو اللفظ
بمعنى النطق لا ما ينطق به ثم من الى المعنى العربي ولا يخفى
قوله بالمعنى العربي بسبب اخذنا باللفظ بخلاف التي
المطلق قلت نعم لكن المعنى العربي في النطق هو ما ينطق به
لنحو لفظ الحكم ايضه ولم يعد بين ارباب الاصطلاح
النقل

النقل من المعنى الخاص الى المعنى العام فهذا خلاف ما قال
الشيخ الذي من هذا المقام من ان اللفظ في الاصل مصدر
بمعنى التكلم ثم استعمل في عرف اللغة فيما يتكلم به وهو المراد
ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقال
ان كتاب النقل باعتبار ان اللفظ في العرف اللغة بمعنى
اللفظ به والنحاة يريدون به التام للفظ به حقيقة او
بحكا وج يلزم ما عهد بين ارباب الاصطلاح **قولهم** نقل في عرف
النحاة هذا الاصطلاح غير مختص بالنحاة بل لجميع ارباب
العربية يريدون هذا المعنى **قولهم** ابتداء او بعد جحد
بمعنى اللفظ فعلى الاول لا يحتاج الى اموية لعدول
النقل وهو من قبيل تسمية السبب بكم التسمية المتعلقة
بالفتح بكم المتعلقة بالكسر وعلى الثاني يكون العلاقة بين
المنقول عنه اقوي ويكون من قبيل تسمية الحاضر بكم العام فيه
ان اللفظ ان يكون اللفظ بمعنى التي حقيقة والمعنى
المنقول اليه هو اللفظ به حقيقة او بحكا فيكون التسمية
بين المنقول عنه والمنقول اليه هي العموم من وجه فلم يكن
من قبيل تسمية الحاضر بكم العام قال القاضى الحنفى ويجوز
ان يجعل مقولا من اللفظ بمعنى التي من الهم او بمعنى
التكلم ابتداء او بواسطة وعرفت الكلام فيه **قولهم** الى ما
يتلفظ به الا ان الباء للتعدية والتلفظ بمعنى التكلم
والنطق فلا يرد ما يقال من ان في التوقيف دورا او معرفة

باللفظ المأخوذ في هذا التعريف يتوقف على معرفة اللفظ
المعروف كونه مأخوذاً استقادة لان ما أخذ الاستقادة هو
اللفظ اللغوي والمعروف هو اللفظ الاصطلاحي فارقلت
الحركات والحروف الاعرابية اما كلمات اولاً فان الاول
يلزم تركيب زيد في جازي زيد من كلمتين فلم يكن كلمة ككونت
منه نوعا المعنى مركباً فيكون اسما معربا ككونت قسما من الكلمة
فان كانا الثاني يلزم ان لا يكون تعريف الكلمة ما انفك الصدق
عليها اذ يصدق تعريف اللفظ عليها وصدق باقي قيود الكلمة
طالقت قد اختلفوا فذهب بعضهم الى انها مجموع المركب من اللفظ
والحركة الاعرابية لفظا مركباً عندهم والمعرب هو اللفظ المعرف
لذلك الحركة وذهب بعضهم الى انها ليست بكلمات واخراجها
التعريف اللفظ بارادة ما يتلفظ به اصالة ولا تخفى انما
يخرج الحركات الاعرابية دون الحركات الاعرابية لكونها
يتلفظ بالاصالة وما قيل انها خرجت بقيد الموضوع عن
تعريف الكلمة مردود بما ذكرنا في بحث الفاعل من ان
الاعراب والبالوضع **قول** حقيقة او حكما مملكا كان او
موضوعا مفردا كان او مركباً تعميم الاول لدفع توقف
عدم جامع تعريف الكلمة بسبب خروج الضمائر المتأخرة
عن اللفظ والثاني لدفع توقف عدم الاحتياج الى قيد
الوضع في تعريف الكلمة بسبب خروج المركبات عن اللفظ
وانما قدم الممثلة على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار

الموضوع في الكلمة لان المقصود من التعميم هو ادخال الممثلة
في اللفظ لا ترد في دخول الموضوع فذكرها **م** وتقديم مرتبة
اهل على الموضوع في الواقع اذ اللفظ ينبغي ولا غير موضوع
ثم يوضع المعنى عنه قد سمره في الخلية هو انما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم المشهورة بينها على ان مرادهم
بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين الممثلة والمستعمل
وهو وضع المعنى قبل ان يستعمل واعلم ان الظاهر ان يكون
تلك التعميمات الثلاث بما الموصولة فيها يتلفظ ولا يبعد
ان يجعل التعميم اربعة قولا مملكا او موضوعا بما يتلفظ به
الانسان حقيقة اذ الملفوظ الحكيم لا يكون مملكا ولا يحيل
التعميم الثلاث بالكتابة الى اللفظ الموضوع اذ الممثلة لا يتصف
بالاخراد والتركيب تأمل **قول** واللفظ الحقيقي لم يرد في
ما هو في مقابلة الجازي يرد عليه ان المعنوي ايضا لفظ حقيقي
اذ اللفظ موضوع عرفا كلفظ يقابل الحكيم وذلك طرحت
قال في مقابلة والحكي كالمعنوي في زيد ضرب والحاصل ان
لا قسم اللفظ الى الحقيقي والحكي حيث قال في تعريف حقيقة
او حكما وهو اشارة الى تقسيمه كما في وضعه فاراد ان
يمثل الى اقسامه فقال اللفظ الحقيقي كزيد ضرب ويتلفظ
به الانسان حكما كالمعنوي في زيد ضرب فارقلت لوقال
وما يتلفظ به حقيقة كزيد ضرب وما يتلفظ به حكما كالمعنوي
في زيد ضرب لكان البعد عن المناقشة قلت المقصود هو اللفظ

لما يتلفظ به **قوله** كونه في قول ترك مثال الحروف
الكتف بالكاف والواو في كونه وفرب لكن لا ينبغي بعده ويمكن
ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة حتى يجب على
ان يذكر مثال الحروف ايضا بل المراد ان يذكر مثال اللفظ الحقيقي
واللفظ الكلمي وان يبين ان الالفاظ التي في زيد فرب
لفظ حقيقي والمستوفى في تحت فرب حتى يظهر هذا يكون قوله في
زيد ضرب طرف لمجوع قوله واللفظ الكلمي لا الثاني فقط كما
هو الظاهر **قوله** ان ليس من مقوله الحرف والمستوفى هذا يدل على ان
المستوفى ليس بلفظ حقيقي فهو من مقوله الحرف والصوت وليس
من المستوفى من مقوله الحرف والصوت فكل شيء من اللفظ الحقيقي
بمستوفى بلفظ حقيقي **قوله** ولم يوضع لفظ قبل هذه العبارة
مع انه ميقا لا حاجة اليه توهم انه لابد في اللفظ الحقيقي
من ان يوضع بارادة لفظا مع انه ليس كذلك وقيل ايضا يجوز
ارجاع الضمير الى المستوفى فهو الضمير الرابع موضوع بارادة
لكنه يوضع عام فلا بد ان يحمل العبارة على انه لم يوضع له
لفظ بوضع مختص به ويمكن ان يقال هذا العبارة يجوز
ان يكون بسيما والذا صيحا لقوله ليس من مقوله الحرف والصوت
فالمعنى انه لم يبين من الحروف والاصوات الالفاظ الحقيقية
ذلك المستوفى كما في اللفظ الحقيقي فعلى هذا لا يرد شي مما ذكرنا
وذكر بعض المحققين انه لم يوضع له لفظ بارادة المستوفى
فليس في خواصه الا لفاعل المعقول من غير ان يكون
فاعلا

فاعلا ملفوظا وكيف يفهم من غير لفظ اعتبار لفظ قائم
مقام اللفظ في اعتبار جزء الكلام الملفوظ ايضا كجمل
جزء الكلام المعقول فليس من مقوله مفيدة بل تارة يكون
واجبا وتارة ملكتا جها او عضوا وتارة يكون من مقوله
الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول ليس من مقوله
الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاخفظه فانه مما
يجب غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادرى من قوله
ليت قولي بلغه اني كلامه ولا ينبغي ان يرد على هذا حمل هذا
الحق العبارة كما نقلناه وايضا يرد عليه ان الفاعل
المعقول وان اعتبر جزء من الكلام الملفوظ في خواصه فرب
غير تلفظ لكن وضع بارادة لفظ زيد قالوا ولي ان يجر
الكلام على ما قلنا ويقال ان المستوفى في تحت فرب غير الفاعل
المعقول بل امره ان عليه ليس من مقوله الحرف والصوت ويظهر
من الحروف والاصوات لفظ الحقيقة ولا يدري انه من
اي مقوله كما ذكره الفاضل المحيى رحمه الله **قوله** وانما عاينوا
عنه الح والما توهم من ان لفظ هو وانت بني لتحقيق ذلك
المستوفى فكيف يقال لم يوضع له لفظ قد وضع بان لفظ
المنفصل بني لتحقيق ذلك الضمير المنفصل لكنه قد يستعان
ذلك المنفصل وقد يقال ان هذا القول للتأنيط انه يبين
انه والمعنى انه لو وضع له لكان التعبير عنه بهذا اللفظ
لكنه يعبر عنه يستعان لفظ المنفصل فم يوضع له لفظ

واجروا عطف على قوله من مقوله الخ لا على قوله
 عبروا عنه اذا المقصود منه اتيان حكمة المنوي لادفع التوقع
 المذكور كبراه مطوية تقديره **ب**يرون الشكل الاول ان المنوي امر
 اجري عليه احكام اللفظ وكل اجري عليه احكام اللفظ فهو
 اللفظ احكاما فالمعنى لفظا **حكما** **قوله** احكام اللفظ من كونه ندا
 اليه ومطلوقا عليه وذا حال وغير ذلك **قوله** فكل لفظ احكاما
 للحقيقة تفريع على الدليلين والمناسب ان يعطى اللفظ
 حقيقة بل احكاما ليكون الاول تفريعا على الدليل الاول والثاني على الدليل
 بطريق اللفظ والنشر المرتبة لكنه اختار هذا الطريق اشار
 الى ان المقصود الصلي كونه المنوي لفظا **حكما** وفي حقيقة
 لا يثبت ذلك فامل او يجعل التفريع عقيب للتفريع عليه
 ويذهب بقدر الامكان **قوله** والمخدوف لفظ حقيقة لما اراد
 الى ان اللفظ حقيقي وحكي اراد ان يبين ان المخدوف من
 القسم الاول دون الثاني ويمكن ان يكون هذه العبارة مع
 ما سبق من قوله واللفظ الحكي كالمعنى اشار الى ان ما نقل
 عن المقصود قال في ايضاح المفضل ان المستر هو المخدوف
 لكن عبر عن المخدوف الذي هو الفاعل المستر هو المستر
 من مخدوف الفاعل الذي وجهه ان التحقيق المستر لفظ
 حكي فلو كان مخدوف كان لفظا حقيقة ولم يحسن اللفظ
 الحكي وقد فلا يحتاج الى تعميم ما يتلفظ به الان من الحقيق
 والحكي **قوله** اذ قد يتلفظ به الان في الايمان فارق قلت
 لفظ

لفظ قد يفيد ما يفيد قوله في بعض الاحيان فاعدهما متكرر
 قلت لانهم ارفظ قد للتقليل لجواز ان يكون التحقيق كما في
 قوله تع قد يعلم الله ولو سلم يجوز ان يكون لتقليل المعنى
 او يتلفظ الانسان ببعض المخدوف في بعض الاحيان او بتقليل
 الفاعل اي يتلفظ به بعض الانسان في بعض الاحيان او بتقليل
 ان اللفظ اذا لم يكن مخدوف كان يتلفظ به في بعض الاحيان
 فاذا حذف فقد يتلفظ به في بعض الاحيان قيل ان اريد ان
 قد يتلفظ بكل مخدوف ثم وان اريد ان قد يتلفظ ببعض
 المخدوفات كما نظرت ببعض الاحتمالات الجواب ان اقول بالبر
 لا يثبت المدعي وهو ان كل مخدوف لفظ حقيقة اجيب بان
 المراد هو الاول ومعنى قوله كل مخدوف قد يتلفظ به الان
 انه قد يمكن ان يتلفظ به الان وفيه ان امكان تلفظ كل
 مخدوف ثم كما ينبغي مثل هذا البحث في كلمات الله وكونه قديم **قوله**
 لفظ قد انا اذ كان المحقق **قوله** وكلمات الله واحدة فيه اه
 اي في اللفظ والمقصود من هذا الكلام دفع اعتراض توجه في هذا
 المقام من اعتبار تلفظ الانسان في تعريف اللفظ من كلمات
 الله تع وكلمات الملائكة والجن من حيث انها يتكلمها الله **قوله**
 والجمع انهما الفاظ فدفع بانها واحدة في اللفظ بسبب انها
 قايمة بتلفظ الان في الجملة المراد انها قايمة بشأه ان يتلفظ
 به الان احكاما كالمعنى فارق قلت ان كانت كلمات الله تع وكلمات
 الملائكة والجن كلها الفاظ فالفائدة في ذكر الان اشار

إلى ما اصطلاحاً من أن جميع الكلمات إنما هو باعتبار تلفظ
الإنسان حتى أن أهل لم يطلقوا التلفظ على تكلم الله تعالى ولم
يتحقق من الرابع أن في ذلك وهذا يقال كلمات الله تعالى لا يقال
الفاظ الله تعالى فافقت ما يتلفظ به الآن مفاهيم الجنس
لما يتكلم به الملك والجن فلا يمكن أن يكون ما يتكلم به الله تعالى و
الملك والجن بعينه ما يتلفظ به الآن فكيف يصح صدق
التعريف قلت هذا قد يتحقق في غير ما قلنا عندنا باب
الأدباء بل المعروف عندهم أن اللفظ لا يستعدد ولا يتغير
بتعدد المخار وتغيره وإن الحال بالنسبة إلى اللفظ كما لا يمكن
بالنسبة إلى الشخص الممكن وإن كان يجب التحقيق اللفظ
الصادر عن شخص مفاهيم الجنس الآخر للصادر عن شخص آخر
بل الصادر عن شخص واحد من وقت مفاهيمها لما يصدر
من وقت آخر **قول** إذ هي ما يتلفظ به أي إذ هي ما يتلفظ
به الإنسان أما بالقول أو من شأنه أن يتلفظ به وكلها هو الذي
هو لفظ يرد عليه أن كون جميع كلمات الله تعالى من جنس واحد
فإن كان تلفظ الآن من بعضهم يتلوه أمكان تلفظ الباقي
قلت الاتحاد من الجنس ولو سلم فاستلزم إمكان تلفظ
البعض أمكان تلفظ الباقي قلنا نعم الاتري أن العتور
مثلاً من أمثال القصص يمكن من البعده لامع اتحاد
الجنس لا يقال المراد ما يتلفظ به الآن ما يتلفظ به
وجميع كلمات الله تعالى كذلك إذا تلفظ ببعضها لا يتغير

التلفظ

التلفظ كل فرد من أفراد بل يكفي التلفظ بفرد ما لا نقول
الاتحاد النوعي من جميع كلمات الله تعالى ولو سلم باعتبار
نوع التلفظ في تعريف اللفظ استلزم الدوراد نوعه يعرف
بهذا التعريف فلا بد أن يقال في الجواب أن كلمات الله تعالى
تألفظ به الآن نعم من أن يكون بالفعل أو من شأنه
أن يتلفظ حقيقة أو حكماً كما ينبغي لكن فيه بعد للتحقق أو اللفظ
الحقيقي في المشهور هو المتبني لا غير **قول** والدوال الأربع
وكذا وأمثلة من حزب النقادة الدال على كونه أن
قول والنصب جميع نصية وهي ما وضع لتعيين المقتضى
المرتبط كذا قال المحقق فيم يثبت وللعلم الدال على غير المتكرد
هو أيضاً من أمثاله **قول** غير داخل في اللفظ قبل هذا الكلام
استأنه إلى أنه بعض الشارحين حيث جعلوا اللفظ للدلالة
من الدوال الأربع بناء على أن النسبة بينه وبين القيود الباقية
القوم من وجه والجنس والفصل إذا كان بينهما عموم من وجه جاز
الاعتزاز بالجنس يجوز أن يعتبر الجنس فصلاً والفضل
ووجه الإذعان الاعتزاز من التي فرع دخول في التعريف فلام
يصدر عليه البرهنة الأولى للتعريف فكيف يجوز فيه
نظر وهو أن الإغناح إذا كان مراد بعض الشارحين من
الاعتزاز الاحتجاج بعد الدخول وأما إذا كان مراد الاعتزاز
من الدخول فلا يرد شيء وفيه أن الجنس إنما يذكر للشمول فذكر
للاحتراز من الدخول لا يلائم ما هو نقيضه فتأمل **قول** لأنه

لم يقصد الوحدة التي قصدناها من قول اللفظ وهو مجازي المقصود
فإنها جعلت من الوحدة على أن لا يصلح التلغظ بها من غير جنس
الاحياز فبعد الله عما عندنا ليس كذلك لا مكان التلغظ به من غير
باعتبار معناه الاصنافي وعند الله كل وأما الوحدة التي
قصدت من الكلمة فمناظرها عند الله على أن لا يقصد الجزئية من
الدلالة على جزء المعنى فيصح قصدنا من اللفظ أيضا كمالا
يحيي وإن أراد بقوله لانه لا يقصد الوحدة بهذا المعنى
فمعنى قوله لم يقصد الوحدة لانه لا يحتاج إلى قصد الوحدة
بإيراد التاء وحيث يقصد اللفظ بعون التاء وأيضا على الكلمة
الواحدة بخلاف الكلمة كما سبق تحقيقه وكيف يقول الله لفظ
مع أنه اعترف على محبب المفصل عند ذكره في تعريف الكلمة
لفظه حيث قال أنا وأراد بها أقل ما يطلق عليه ففاسد لانه
أقل حرف واحد وإن أراد عددًا محصورًا بشيء إليه ليس
مشعوبه وإن أراد به معنى اللفظ كان اللفظ أو في الكلام
عند قولنا بالمطابقة غير لانه دفع دخل مقدر وهو أن
يراد التاء وقصد الوحدة على ما قصدت من الكلمة فلا بد من
ذكر التاء ليكون الخبر مطابقا للبديهة فدفع بآثار المطابقة
غير لانه مع كون اللفظ الحضر قال بعض المحققين بل غير
جائز لأن المصدر لا يحتمل التأنيث والتثنية والتجوز وإن
أريد به معنى الصفة متروكة محبة الكشف في تقدير
قوله تع حتى يكون حها أو تكون من الهالكين لكن وإنما قال
غير

غير لانه الكفاء باد في ما يكفي **قوله** لعدم الالتحاق بفهم أن
المطابقة لانه تكون الخبر متقاعا مع أنه ليس كذلك إذ في
لزوم المطابقة لا بد من ثلاثة شروط أحدها الالتحاق و
الثاني الالتحاق على ضهير المبتداء والثالث عدم قاي
التذكير والتأنيث فيه كجرح وبسور والكل بأسرها
منتهى منها فبقى الالتحاق فقط لكونها كافيا في المقصود
قوله مع كون اللفظ الحضر في ما فيه من اللفظ وأيضا ما يستوعب
اللفظ الحضر فانه على تقدير لفظ لا بد أن يقال وصفت المعنى
وأيضا على تقدير لفظ لا يصلح في مقود لفعال الرفع بأن يكون
صفة لفظه بخلاف لفظه بذكر التاء وأيضا على تقدير ذكر
وارادة الوحدة التي مناظرها عند الله على ما وضع المعنى
مقود يلزم أن يكون قوله وضع المعنى مقود فالطابق إليه
من تعريف الكلمة فلا بد من تحريدها من معنى الوحدة لعدم
ذكر التاء الدال عليها أو في تأمل **قوله** الوضع تحصيل شيء أو
اعلم أن واحدًا كل من الشيئين الموضوعين لاعم من أن يكون
ملفوظًا بمحسوسه أو في ضمن امر عام فعلى هذا يكون الأقسام
أربعة عقلا الأولى أن يكون الموضوع والموضوع له كلاهما
على فئتين بمحسوسهما كوضع لفظ زيد للذات المتحصص وهذا
القسم هو الذي بالوضع الخامس والثاني أن يكون كلاهما ملحوظين
بعدهما في ضمن عام كوضع كل ما هو على صيغة القاعل مثلا
من المشتقات للذات القائمة بالمدونة استتوتت تلك الصفة

فيكون ضاربه مثلا بهذا الوضع موضوعا للذات القائمة به
 القريب يعني بالوضع النوعي والثالث ان يكون الموضوع ملحوظا
 بمقصوده والموضوع له في فهم امر عام كوضع لفظ هذا الكثر
 مشار اليه مفرد مذكر يعني بالوضع العام والموضوع له
 خاص والرابع ان يكون الموضوع ملحوظا في فهم امر عام والموضوع
 ملحوظا بمقصوده ولم يحقق فرد في الخارج وان امكان
 بوضع لكل لفظ على هيئة الفاعل مثلا للمحصل المعين واعلم
 ان ههنا اعتراضا مشهورا بيننا مع جواب موقوف على ما
 سبق مقدمه وهي ان تخصيص شي بشي مطلق على كثير الجاهلي
 وهو ان هذا ذلك الشيء ولبق وهو انه ليس بعينه اذا
 عرفت هذا ما تخصيص المعنى بالموضوع في يخرج وضع لفظ
 المراد من التعريف فان المعنى في صورة الترادف ليس محصورا
 بالموضوع الواحد واما تخصيص الموضوع بالمعنى فيخرج وضع
 لفظ المشترك من التعريف فان اللفظ في صورة الترادف
 ليس مختصا بالمعنى الواحد بل موضوع للمعنى اخر ايضا ولهذا
 قال بعض المحققين الاول ان يقال الوضع تعيين شي
 بشي انتهى كلامه واما تخصيص في كلامه فلتلزم بهذا
 الاعتراض واما تفسير الباب الى اللام من ليظهر تعلو المعنى
 بقوله وضع وقال الخبي يمكن ان يجاب عنه بتحديد التخصيص
 من الجزء الثاني وبان التخصيص يجب الجهل بالاجب الحكم و
 لا كان الاوضاع في المشترك والالفاظ المتأددة متروكة

لم

لم يحقق في المرتبة الثانية للاوضاع الا المجهول الواحد
 فان التخصيص اضافي حقيقة وبان معني كل من المتأددين
 من حيث انه من اشار جعل ذلك مرادف له لا يوجد الا
 في الامداد والاخر وان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في
 معني واحد **قول** بحيث قال الفاضل الخبي اي كوز ذلك
 المحصور لا بسايتك الخبيته التي هي مضمون الشبهة
 وبه يخرج حروف الجاء لغرض التركيب انهي وهذا السر
 يرضي للتم قد ستره لانه يخرج حروف الجاء بقوله المعنى
 ويفهم من كلام الخبي انه ينبغي **قول** متى اطلق او اخر
 الاطلاق الذكر والاحساس في اللغة الادراك بالحاسة
 وفي عرف اللغة العلم وابصار قال في القاموس يقال تحت
 اذا ابرته او علمته والمراد باخترهنا ابره الخبر مقابلته بظن
 والمقصود من التردد الاسنان اي في الموضوع من اللفظ وغير
 اللفظ ولو كان المراد منه علم لا يحصل هذه الامتياز ولم يبق
 لقوله فائدة والاولي ان يقال في سماع بل اطلق ليزيد
 حسن مقابله مع استرازا لاكثر فعل المستفيد المتكلم
 مع السماع الذي هو فداية الاطلاق الذي هو فعل الفند
 الا ان يقال لما كان الاطلاق قابلا للتصرف واردة المعنى
 العرفي عنه لتلاياكل التعريف بوضع الحروف وليست
 هذه المقابلة في السماع اختار الاطلاق **قول** فهم منه شي
 الثاني قال الفاضل الخبي اي ان لم يكونوا اراهم منه

قصد التفات فلا يرد التفات تحصيل الحاصل انتهى حامدا
ان متي اطلق والكلمة غير صحيحة فان عند الاطلاق ثانيا
والثالث لا يفهم الشيء الثاني والا يلزم تحصيل الحاصل فلا
يود ان يحمل على هذين المعنيين فان قلت على تقدير حمل ^{التفات} الا
يلزم عند الاطلاق ثانيا وثالثا يلتفت بالتفات جديد
لا بالاول حتى يلزم تحصيل الحاصل والالتفات يلتفت
بالتفات الجديد جازم فان قلت لم لا يجوز الفهم عن المرة ^{ثالثا}
والثالثة يعلم جديد غير الاول فلا يلزم تحصيل الحاصل
على تقدير كون الفهم بمعنى العلم ايضا ولا حاجة الى جعل
الفهم من الالتفات قلت حصول فهم جديد وصورة حاصلة
من الشيء مع بقاء الفهم السابق غير ذلك واما الالتفات
مع التفات السابق فلهذا جعل الفهم بمعنى الالتفات
واعلم انه قيل ان تعريف الوضع غير جامع وغير مانع
اما الاول فلهدم صدق على وضع لفظ لم يعلم المتكلم
ولا التامع بوضعه فانه عند الاطلاق لا يفهم منه المعنى
والجواب ان اطلاق مثل هذا اللفظ من هذا المتكلم غير
صحيح والمراد من الاطلاق هو الاطلاق الصحيح كما في الكلام
العالم بالوضع اذا اطلق فهمه كان في صحة متي اطلق فهم
وان لم يفهم المخاطب الغير العالم بذلك التحصيل واجب
ايضا ان المراد متي اطلق او احس وعلم ذلك التحصيل
فهم منه الشيء الثاني او ذلك التحصيل علامة بالثبت

الدلالة

الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة من المعلوم بالعلم
لكن في كون ذلك القيد متبادرا عن عبارة التعريف نظر
فان قلت لا شك ان العلم بذلك لا يحقق الا بعد فهم
المعنى فلو كان فهم المعنى بعد العلم بذلك التحصيل
غيره الدور قلت العلم بالتحصيل موقوف على فهم المعنى
ابتداء لا من هذا اللفظ الموضوع وفهم المعنى والالتفات
اليه من هذا اللفظ الموضوع موقوف على العلم بذلك التحصيل
قد ادور واما الثاني فلصدقه على تحصيل الحروف بازا
ما فهم منها كالشعر مثلا الجسم المحصور فانه متي اطلق فهم ذلك
الجسم مع انه غدا الحروف من المملات والجواب ان التحصيل
وقع من المواضيع في الحرف عنه وهو التامع فيما غفر فيه كثر
الحرف اطلق التامع بوجه انه موضوع لهذا الجسم او بوجه
انه يلتفت لهذا المعنى بالتحصيل ووقع في الحرف عنه لا غير
فتأمل **قول** يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل
فان النسبة الى الفاعل جزء في معناه ولهذا لا يدرك على
معناه المطابق دلاله في نفسه كما في تعريف الفعل
فليس بحيث متي اطلق فهم معني منه معناه الموضوع له
وكذا وضع بعض الالفاظ المتضمنة معناه معنى الحرف
كمكي والالفاظ الموضوع بالوضع التام والموضوع كذا
وقد اعترض من عدم ذكر الفاعل هنا بان معناه عند
بعضهم يفهم كمالا اطلق فلا يخرج من تعريف الوضع بالانوار

فان بعضهم قالوا ان الفعل موصوف للحدث والنسبة الى الفاعل
 الزمان فمعنى قريب الواقع من فاعل ما في الزمان الماضي
 فيفهم هذا المعنى سواء اطلقا قرب مع الفاعل او بدون
 واذا اضيف الى الشايع وسافر المحققين ذهبوا الى ان
 النسبة الى فاعل المحصور جزء معنى الفعل لا يفهم معناه المطابق
 بدون ذكر الفاعل المحصور واعلم ان هذا الاعتراض ان تعريف
 الوضغ غير جامع لخروج وضع الحرف عنه ويلزم منه عدم معرفة
 تعريف الكلمة ايضا لخروج الحرف عنه بقيد الوضغ وعدم صحة
 تقسيم الكلام الى الاقسام الثلاثة اذ الحرف ليس مما يسمى به هو
 مبين بل بسبب تحقق الوضغ بهذا المعنى **قول** حيث لا يفهم
 معناه متى اطلق لا يقال نحو العبارة متى اطلقوا حتى ازيد
 احتراية معتبر في التعريف لانا نقول قيد احتراية لمتناول
 الموضوعات الغير اللفظية كما سبق والحروف من الموضوعات
 اللفظية التي قيد اطلق لمتناولها فلا حاجة في الحروف
 قيد احتراية كما لا يخفى **قول** بل اذا اطلق مع ضم ضمنية قال بعضهم
 المحققين الاول ان يقال بل متى اطلق مع ضم ضمنية انتهى
 اذ مع الضمنية التي هي في العرف عن متعلق الحرف يفهم
 كما اطلق ان و قد تسمى به بل اذا وهذا الاطلاق الخفي
 اطلاق مع ضم ضمنية **قول** واجيب بان المراد متى اطلق
 اطلاقا صحيحا فان قلت اذا اطلقنا من حرف الجر وركب من حرفين
 فلا شك ان هذا الاطلاق صحيح مع انه لم يفهم معناه الحرفي
 فالكلام

قالا لا شك بان فمركب المراد الاطلاق الصحيح الذي كان لا يجر
 ارادة الشيء الثاني والاطلاق المذكور ليس لاجل ارادة الشيء
 الذي هو الموضوع لا قصدني بل لارادة اللفظ وان كان
 نفس اللفظ ايضا قما وضع الالفاظ لها فمنا عند بعضهم وقد
 اجيب على هذا الاعتراض بان المراد يفهم المعنى عند الاطلاق
 الموضوع او احساسه اعلم من فهم اجمال او تفصيلا عند
 اطلاق الحرف وسماعه ولو بلا ضمنية يفهم المعنى اجمالا كلفهم
 عند وضع الحرف لا بالوضغ العام فان قلت فلهذا يكون
 الحرف دالا على معنى في نفسه قلت الدلالة على معنى في نفسه عبارة
 من الدلالة على معنى تفصيلا من غير ضمنية وفيه ما فيه واجيب
 ايضا بان المراد متى اطلق فهم الشيء الثاني عند من علم بهلاقة
 التحصيل كما سبق ولا شك ان بعد العلم بتخصيص الحرف
 المعنى جزئي نسبي بمضمونه متى اطلق الحرف يفهم هذا المعنى
 كذا العلم بذلك التحصيل فتشبع من بعض اطلاقه فتأمل **قول**
 فلا حاجة الى اعتبار قيد ذاته في ذاته يفهم من هذا ان
 الاطلاق الصحيح من الجواب الاول قيد ذاته اعتبار من خارج
 مع انه لا يجوز ان يراد من لفظ الاطلاق الصحيح كما يراد في
 الجواب الثاني من متى اطلق استعمال اهل التمسك في محاورهم
 وبيان مقاصدهم واجاب بعضهم عن هذه المناقشة بانه
 المقادير من لفظ اطلق هو استعماله في محاورهم
 فكل العبارة على المتبادر لا يحتاج الى اعتبار قيد ذاته وانما

الاطلاق الصحيح والايراد الالطاق هو ليس بمبتدأ من الايراد
بل المتبادر هي الاء واردة الالطاق الصحيح يحتاج الى
اعتبار قيد زائد فليست امل واعتز عن بعض المحققين بان
على معنى هذين الجوابين يدخل تعيين الجازي في تعريف الوضع
او متى اطلق الالطاق صحيحا وهو اطلاق مع القرينة يفهم
معنى الجازي مع انه تعيين الجازي ليس هذا ايراد الوضع بهذا
المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وخرج يانه قد بقي
اطلاق الجازي وان كان هذا ايراد الوضع بالمعنى الاء الذي
هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان يقفه او معتبرا
مع القرينة ويمكن ان اطلاق لفظ الجازي في معناه الحقيقي
بلا قرينة ارادة معنى الجازي من اطلاق الالطاق الصحيح التي
يتعلمها اهل اللسان في محاوراتهم ولا شك في انه لا يفهم
منه المعنى الجازي فلا يصدر انة عليه انه متى اطلق فهم
المعنى الجازي فيخرج من التعريف فارقلت اللفظ المشترك اذا
استعمل في بعض معانيه مع القرينة لم يفهم منه المعنى الجازي
الاخر فلا يصدر على وضع هذا المعنى الاخر انه متى اطلق
فهم نخرج وضع هذا المعنى عن تعريف الوضع كتعيين الجازي
فم يكن التعريف جامعاً لمتبعض معاني المتكرد يفهم عند
الاطلاق عند من علم علامة التحصيل كلبس القرينة يقصد
البعض ويترك الثاني فلا **الحال** **قر** المعنى ما يقصد
هذا هو المفهوم الا اصطلاح المعنى والقصد فيه انما هو ان
يكون

يكون من محال او ضمنا او تبعا وانما ان يكون بحسب الوضع
اولا فدخل فيه المعنى المطابق والمضني والالطاق والمطلوب
بالدلالة الطبيعية والعقلية كما اذا استعمل وادرك
حضورك وقد يقال ان هذا التعريف ليس بجامع لعدم
صدقه على التوا الذي واضح اللفظ له ولم يستعمل فيه احد
فم يقصد به لفظ هذا المفهوم كمن كما ذهب اليه البعض
مع انه من ايراد المعنى واجيب بان الماد بالقصد ما يعبر
ار يقصد بشي وما من شئ ان يقصد به فيتنا والمادة
المذكورة وفيه ان هذا الجواب مع كونه مستلزما لمعنى
التعريف على خلاف ما هو المتبادر منها يستلزم ان يكون
التعريف ما كنا لصدقه على الجواز مثلا بالنسبة الى لفظ
لم يوضع له لفظ ديدلانه لم يصدق عليه ما من شئ ان
يقصد بلفظ ديدم مع انه ليس بمعنى بالنسبة الى لفظ
ديد فارقت المراد بالمكان الالطاق عدد اتي ما يتعد
ار يقصد بشي والشي لا يستلزم ان يقصد بشي الا بعد ذلك
الشي له فاندفع مادة الجدار واملاها قلت يخرج معاني
التفهمية والالتزامية والمطلوبات بالدلالة الطبيعية
والعقلية ايضا فجاوبكم بينا في التهم الذي ذكرتم انفا
وقيل المراد بالقصد القصد بالوضع فينبغي ان يرتكب
ح يجوز كما ارتكب في توصيف المعنى بالاء ايراد كما في القصد
بشي سابق على الوضع فم يقصد التعريف على المعنى الذي

لم يقصد قبل الوضع بشي الا ان يقال يقصد عليه ما يطرح
 يقصد بشي والمراد هذا المعنى وفيه ما فيه **قوله** فهو اما مفعول
 اسم مكان بمعنى المقصد اسارة الى المعنى اللغوي وسم
 المكان يجوز ان يكون من المصدر المبني للفاعل بمعنى محل
 القاصد به او المعنى للمفعول بمعنى المقصود به فان قلت
 محل التي بيان مفعوله فاطلاق المعنى الذي في اصل اللغز
 بمعنى محل القصد على ما يقصد بشي لم يكن قبيل اطلاق
 اسم العاقل على الحاضر كما هو السابغ من المنقولات قلت نعم
 لكنه غير واجب بل الواجب وجود المتكلمة بين المنقول عنه
 والمنقول اليه ولا شك في وجود المتكلمة بين والمفعول
 بحيث يفتح نقل اسم احدهما الى الاخر على هذا الخيارات
 يفتح اعتبار المفعول اسم زمان ايضاً ولا يظهر فائدة المحضر
 باسم المكان ويمكن ان يقال لما تعلق القصد بالمفعول
 يفتح ان يقال انه محل تعلق القصد فيكون المفعول تحت
 اسم المكان واحضونه ويظهر فائدة تحصيل اسم المكان
قوله او مصدر ربي بمعنى المفعول عطف على قوله اسم مكان
 لا قوله اما مفعول لانه على وزن مفعول على تقدير المصدرية
 وانما اعتبار كونه المصدر بمعنى المفعول ليكون الاصطلاح
 احضر من المعنى اللغوي وذلك لان المصدر المذكور
 يكون بمعنى المقصود سواء قصد بشي او لا وما يقصد بشي
 احضرته فهذا التركيب مؤنة تعدد النقل ولك ان يجعل

المصدر منقولاً الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير المحر
 المذكور كما مر من اللفظ فيكون من قبيل تسمية السبب باسم
 السبب او تسمية المذموم باسم اللاتيم او تسمية المتعلق بفتح
 اللام باسم المتعلق بكسر اللام وكون المعنى المنقول اليه احضر
 من المنقول عنه وج تحت غير واجب كما ذكرنا **قوله** او تحقق
 معنى عطف على قوله اما مفعول لا قوله اسم مكان او على
 قوله مصدر ربي لانه لا يتحقق لقوله اما مفعول عدل المعنى
 تحقق معنى يكون على وزن مفعول فكيف يكون عددا
 لقوله اما مفعول قلت المراد بقوله اما مفعول انه اما على وزن
 مفعول بحسب اصله ولا شك انه اذا كان تحقفاً معنى يكون
 بحسب اصله على وزن مفعول وبعد التحقيف ايضاً لم يتغير
 انه على وزن مفعول لا محال كوز الياء الثانية تحذف وقامه
 في يكون على وزن مفعول الذي ذكرنا اذا اعتبرت من الاصل
 على وزن مفعول واعتبرت حذف الياء الاولى واما اذا اعتبر
 كونه بالمفعول على وزن مفعول واعتبر حذف الياء الاولى
 يكون تحقفاً معنى ايضاً على وزن مفعول فيكون عدداً لقوله
 اما مفعول فالتوجيه في العطف ان قوله او تحقق معنى
 عطف اسم مكان او على قوله او مصدر او على قوله او مصدر
 يعني قرر في المعطوف ان كل مفعول موصوف لهذا او تقدير
 الكلام المعنى اما مفعول صيغة انه مصدر ربي او مفعول
 انه صيغة انه تحقفاً معنى ولا يخفى في صحة هذا العطف

واستقام معنى الكلام **قول** اسم مفعول كرتي يجوز فيه الرفع
 بان يجوز حذف او غير مبتداء محذوف والخبر بان يكون مفعولا
 لمعنى وهذا النسبة نسبة موصولة واصدح معنوق كرموى
 اجتماع الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فقلت
 الواو ياء وكما قبله وادغمت قصارت معنى كرتي ثم تحققت
 بالياء اليائين وقلت الاخرى القابعد فتح ما قبلها واخر
 هذا الاقوال بعده لفظا مع فقد نظيره في الكلام العرب
 وان كان اقرب معنى كما لا يخفى **قول** ولما كان المعنى مأخوذا
 في الوضوح اي معنى الاصطلاح المذكور بقوله تحصيل شيء
 بشئ بحيث متى اطلق وذلك لان الشئ الثاني فيه هو المعنى
 لكنه لم يعبر عنه في معنى الوضوح بهذا العنوان فارقت المعنى
 اعم من الوضوح كما مر والشئ الثاني المعبر في الوضوح هو الوضوح
 لا فتاير اقلت المعنى في نفسه عام لكن بعد تعلق الوضوح به
 بعينه هو الشئ الثاني المعبر في الوضوح **قول** فذكر المعنى
 بعده متيق على تجريده لان ارتباط المعنى بالوضوح مما يتور
 مع استقلال الوضوح عليه ثم اذا جرد الوضوح عن الشئ الثاني
 هو المعنى لا يلاحظ الترتيب التي عبر عنها قوله حيث جرى
 الملتزم لانه قد المقيس الى الشئ المتروك فبعد تركها لا
 يرتبط ثم بعد ارتباط المعنى بالوضوح يلاحظ تلك الزوال
 مانع الملاحظة ثم اعلم انه لما ذكر اللفظ لا بد من تجريد الوضوح
 من الشئ الاول المأخوذ من التعريف ايض ليعلم اسناد وضوح

الى ضمير اللفظ وبعد تجريد من الشئين والشئ المذكورة
 يقع من غيره التحصيل الجيد وانما لم يعبر عنه الى تجريد الوضوح
 من الشئ الاول بل اتقى على التجريد من الشئ الثاني لانه لم يقصد
 الى بيان التجريد لذاته اذ هي مما يعرف كل ناظر بل قصد اليه
 للاشارة الى امر تور بعد اجتماع المنابر على خلافه وهو
 جعل المعنى قيدا في بيان الواقع كما ذهب اليه غيره
 والتجريد من الشئ الاول لا مدخل في ذلك المعنى بعده مع انه
 لا يناسب مقام التعريف قيل اي فائدة في تجريد الوضوح و
 من المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا او ذكر المعنى
 بعده مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنه نص الاختصار الجيد
 بان ذلك الباعث في ذلك الاحتياج الى تقييد المعنى بالاراد
 فلا بد من التبع به ولا يخفى ان الجواب لا يخرج على تقدير رفع
 مفرد وجعله صفة للفظ ويمكن ان يقال ان قيد المعنى
 اذا ذكر بهذا العنوان صريح يخرج حروف الجاه لا المقابر
 في معنى الوضوح بعنوان الشئ فهذا جرد الوضوح عن الشئ
 الثاني وصريح بالمعنى **قول** فخرج به الملاحظات اي بقيد الوضوح
 وانما اخرج بيان فائدة عن ذكر المعنى لان ما هو الماد منه
 في هذا المقام انما يظهر بعد تجريد من المعنى وهذا التجريد
 انما يعلم بعد ذكر المعنى او تحقيق معناه ولانه لو تقدم
 لربما توقع بعد ذكر التجريد انه لا يخرج تلك الامور المذكورة
قول والالفاظ الدلالة بالوضوح واعلم ان الدال على التجريد

ان دلالة اللفظ هو الدال بالوضع والافان كان
الدال امرافقي طبيعة تظهر واعداد ووجود المعنى هو الدال
بالطبع كدلالة ا ح على وجع الصدر والاف هو الدال
بالعقل وهو هنا بحث وهو ان المناسب ان يذكر الالفاظ الدالة
بالعقل ايضا كما ذكر الالفاظ الدالة بالطبع اذ هي ايضا تخرج
بقيد الوضع كالمهمات والالفاظ الدالة بالطبع والجوارنة
التي يذكر المهمات من الالفاظ الدالة بالعقل اذ الظاهر
المحل في مقابلة الموضوع كما مر من الاشارة اليه قد مر في
بحث اللفظ فيتناولها المهمات فان قلت على هذا لا بد من
ترك الالفاظ الدالة بالطبع ايضا اذ المحل لهذا المعنى شيئا
قلت نعم لكن صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لانها
مزيد التبيين بالكلمة فتأمل قال بعض المحققين المراد بقوله
خرجت المهمات المهمة لا الكلية بعينية قوله وبقيت حروف
الجهاء لان حروف الجهاء ايضا من المهمات التي وفيه ان المحل
في مقابلة الموضوع كما ذكرنا وحروف الجهاء موضوعه كتر لا باراء
المعنى بل لغرض التركيب كما صرح به ولهذا بقيت في وضع
وخرجت بقوله المعنى فلم يتناولها المهمات فيجوز اعتبار قوله
فيخرج به المهمات ككلمة **قوله** اذ لم يتعلق بها وضع وتحصيل **اصلا**
والظان القليل الجور رابع الى المهمات والالفاظ
الدالة بالطبع جميعا فلما نسب ضمير التثنية ونحو ارجعها
الى الثاني فقط للاهتمام بسبب مزيد التباسها بالكلمة وظهور
عدم

عدم تعلق الوضع بالمهمات وهذا هو الباعث في ايراد ذلك
مع تناولها المهمات كما ذكرنا انما في هذا الدليل
اذ اخذت من غير ظاهر الجواز يتعلوا الوضع ببعضها واذا
اخذ جزءه لا يتم التعريف اذ المدعي ككلمة الا ان يقال المدعي
جزئية مفيدة بما لم يتعلو وضع اصلا واما الدال بالطبع
الذي وضعت له **قوله** وبقيت حروف الجهاء تقطع اللفظ
بجودها في حروف الجهاء حروف يقطع اللفظ بها فيكون ترتيب اللفظ
لها وهي الذي بعد باسماها كالف با تا جيم وسي حروف المعاني
ايضا لبنى الالفاظ **قوله** الموضوع لغرض التركيب اللام للابح
واختاروا في التركيب امتا بيانية يعني موضوعه لان
يتركب الالفاظ منه فيسا ان الظاهر ان الوضع فيها بمعنى اللام
والايجاب لا يعني تحصيل شي لشي وسيم في خرج من الوضع
بالشبهة المعينة فيه وهي قوله بحيث متى اطلوا واخذوا
الاول فهم من النجى الثاني كما صرح بذلك الفاضل المحتوي ونقلنا
عنه فيما مر فبقا حروف الجهاء في قيد الوضع فحل بحث الجهاء
ان التحصيل يعني التعبير ولا شك في وجود التعبير
في حروف الجهاء ثم بعد تجريد الوضع من النجى الثاني والخط
المعنى في موضع يكون قوله المعنى مقدما على الشبهة فيكون
هو خرجها لحروف الجهاء قبل الشبهة فتأمل واعلم ايضا بان
كثير من حروف الجهاء وضع لمعنى كقوة الاستفهام ولام الجارة
وواو القسم وواو العاطفة لا غير ذلك من حروف الجهاء

فلا يخرج بقوله معنى لا يخرج لاجلها اية كونها من احوال الكلمة
فلا يخرج الحكم يخرج جميع حروف الهجاء لهذا القيد واجيب بان
قوله الموضوع لغز التركيب لا باذائه المعنى لتقييد حروف
الهجاء وليست صفة مساوية لها فلا يحكم الا يخرج بعض حروف
الهجاء فان قلت حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء فيخرج
فبينما ان يخرج من التعريف كلها الا بعضها قلت نعم لك ان يخرج
الموضوع منها بقوله معنى كما لا يخرج الدوا بالاعتقالي بقيد
ومنع بل يخرج جميع هذه الحروف الامور بقيد الحيثية التي
اعتبر من الخارج هكذا حقق بعض المحققين **قوله** وخرج بقوله
المعنى فان قيل في موضوعه للاعداد عند اهل الحساب وهي
معار يقصد منها فلا يخرج بقوله معنى قلت المراد بالمعنى
المعتبر عند اهل العربية **قوله** فان قلت قد وضع خاسله
ان التعريف غير جامع لعدم صدق على الكلمات الموضوعات
الا لفاظ كل لفظ الاسم والحرف والفعل لخرجها بقوله معنى
في هذا كان الاولى ان يقول قد وضع بعض الكلمات باذا
بعض الالفاظ لتصح فساد التعريف اذا لفظ الموضوع عبارة
لفظ يجوز ان يكون كلمة فلا ينتقض بجمع التعريف فان قلت
بعد تعريف المعنى بما يقصد به فكيف يصح هذا الالفاظ ظاهر
ان ما يقصد به يتناول اللفظ اية اذا قصد به قلت لا اكثر
استعمال اللفظ في مقابلة المعنى حصلت عند التامع وقد
وهية وهي ان المعنى لا يكون لفظا فهو كلمة ما في تعريف المعنى

بما سوى اللفظ قلنا المعنى ما يتعلق بالقصد اعني عليه
بان المراد من المعنى على ما طرح به وهو ما يقصد به وهو ليس
بعينه ما يتعلق بالقصد بل المختص به فذلك وان اراد
بان المعنى يقصد به ما يتعلق بالقصد صدق لا غير على
الاختصاص فلا يلزم من كون ما يتعلق بالقصد انما من اللفظ
كون المعنى انما الاثر في ان الحيوان يصدق على الانسان
الفرس ولا يلزم من كونه من الفرس كونه الانسان من
الفرس واجيب بان اللام في القصد من قوله ما يتعلق بالقصد
للعمد الحارثي والمراد من القصد في مكانة قال المعنى الذي
هو ما يقصد به انما من ان يكون لفظا او غير لفظ ومع
هذا لو قال المعنى ما يقصد به وهو انما من ان يكون لفظا
او غير لفظ لكان واضح واخص واعلم ان حاصل هذا الجواب
ان الكلمات الموضوعات بازا الالفاظ لا يخرج بقوله معنى
لان المعنى انما من اللفظ وغيره وذلك لان المعنى يتعلق
به القصد وهو انما من اللفظ وغيره فالمعنى انما من اللفظ
وغيره وفيه ان قوله وهو انما من اللفظ وغيره طبعية
فالطبيعية لا يخرج في كبرى الكل الاولى واجيب بالبيانية
لا يخرج باننتاج الكل في جميع المواد واما في بعض المواد فقد
يخرج كما في قوله الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كل
فالانسان كل وهو كذلك **قوله** بعض الكلمات المفردة لانه
في تعريف الكلمات بكونها مفردة الارادة التقابل بالالفاظ

المركب او دفع فوقع استخدام تركيب الموضوع لا تركيب
الموضوع **قول** فكيف يكون موضوعا مفرد ترك ذكر المعنى
ولم يقل المعنى مفرد للاستشارة الى ان من شأن هذا السؤال الثاني
هو قيد المفرد سواء كان موضوعا لفظا او معناه كما ان
من شأن اصل السؤال الاول هو ذكر المعنى سواء كان مفردا او
مركبا وان كان سبب ايراد السؤال الاول الثاني ههنا تعميم
المعنى وتناول الالفاظ المركبة ولا يخفى ان هذا السؤال انما
يبحث على تقدير كون المفرد صفة المعنى واما على تقدير كون
صفة اللفظ فلا فان قلت كان المطلب تأخير السؤال الثاني
من شرح المفرد قلت نعم لكن لما كانا نأشئ من السؤال الاول
وكان كالا اعتراض على جوابه وكان في ركا السؤال الاول
في الجواب الثاني اوردته في ذيل السؤال الاول وقطعه على شرح
المفرد **قول** قلنا هذه الالفاظ عاصدا عن الالفاظ معان
مفردة والالفاظ مركبة لا تحذور من ذلك فمعنى الكلمة
لا بد ان يكون مفرد من حيث انه معنى الكلمة وان كان مركبا
من وجه اخر فالتبني على هذا ممتنع بالمعنى ووصفه بالايراد
قول يات ليس ههنا اي في مقام النقض على تعريف الكلمة او فيما
الالفاظ المستعملة في افادة الالفاظ ولا يخفى ان هذا الجواب
منع لتحقيق الكلمة الموضوعية بازاء اللفظ والجواب الاول
تسلم لذلك فالاولى تقديم هذا الجواب على الجواب الاول
ويمكن ان يقال اختيار هذا الطريق للاستشارة الى ضعف
الجواب

الجواب الثاني بسبب ورود النقض عليه او لطلب الاحتصار
او لو قدم لا بد ان يذكر هذا الجواب في ذيل كل من الشكالتين
على حدة ان الشكالات اثنتان من الجواب الاول فتدوب ذكر الجواب
الاول فكيف يذكر اشكال ويحجب عنه بهذا الجواب فتأمل
قول بل يات مفهوم كل اي مفهوم كل مفرد وانما قلنا ذلك
ليندفع الشك الثاني باصلها فان قلت لا شك ان مفهوم
لفظ الله مثلا مفهوم كل حقيقة على معنى في نفسه غير متقدر
باعد الانفة الثالثة مفهوم مركب من حيث دلالة هذا الم
عليه ومفرد باعتبار وضع لفظ الله فدار هذا الجواب
على اعتبار افراده فيكون هذا الجواب راجعا الى الجواب
الاول من اشكال الثاني كما لا يخفى قلت مفهوم الله ليس مفهوم
المركب بعينه حتى يكون باعتبار مفردا وباعتبار المركب
بل امر اجمالي مفهوم هذا المركب بحد ذاته لا بما يلاحظه لير
فيه اعتبار سوى الاخر اذ وفيه انه على التقديرين ان لا يكون
لمفهوم الانسان الا جمالي الذي هو المحذور بخلاف مع انهم
ما رجوا على ان لا يتبدل على جزء معناه فمقتضى ان يقال
ان لهذا المفهوم جزء وليس مركبا اصطلاحا لعدم دلالة
جزء اللفظ عليه وفيه ما فيه **قول** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم
مستقصر لا يخفى ان الجواب المذكور من الشكالتين متبع وحاصلا
لان وجود مادة النقض التعريف في سائر الشكالتين كانت
مباغية في ورود هذا المنع وذكره بصورة الدعوى والحكم

فقال ليس ههنا لفظ ومنع بازاء لفظ وقال في سنده
ايضا بطريق الدعوى الحكم بكل لفظ توقم انه ممنوع بازاء
لفظ هو ممنوع بازاء مفهوم كلي وازده تلك الالفاظ فهو
لا يخفى عليك ان هذا الحكم منقول بامثال الصغار اشار
الي الحكم المذكور في سند المنع فيكون هذا الجواب بطلان
ولو تكلف وجعل اثباتا للمقدمة المنوعة ككان وجه **قول**
بامثال الصغار كالكلمة الموصولة الذي يريد به لفظ مفرد او مركب
جزئي كما اذا قلت زيد قتل الذي قلت لاسم مفرد او قلت
زيد قائم وقيل لك الذي قلت له مركب خبري وكذا حروف
التثنية كالالف والباء والتاء وكاسم النور والكتب واعرف
على النقص بالصغار لان الصغار لا تجب الى الالفاظ وان
كانت ممنوعة لا لفاظا مخصوصة لكن لاسمك انها ممنوعة
لمعني كان في صدق التعريف عليها فلا ينقض التعريف
بغير كونها ممنوعة لا لفاظا وقد يجاب عنه بان تلك
الصغار من حيث انها ممنوعة لا لفاظا مخصوصة كلمات
ولا يصدق التعريف من هذه الحقيقة وردد بازاء الماوار
المعتبر بين المعروف والمعروف انما يقتضي صدقها على
واحدة في الجملة لا صدقها على اعتبار واحد وحقيقة واحدة
كما واه القائم والمستيقظ فعدم صدق التعريف عليها من حيث
انها ممنوعة بازاء الالفاظ لا يستلزم عدم صدق التعريف
عليها مطلقا وفيه ان هذا يلزم ان يكون مثل عبد الله عتيان

معناه

معناه الاضافي كونه يصدق تعريف الكلمة عليها باعتبار معناه ^{العدد}
قول او مركبة متوح بذلك فيجوز مادة الكلام الثاني ايضا
فالخطف بالواو انبج هذا الصغار ان يقال ذكرها بامثال
ارجاع الصغار باعتبار اصل التحقيق **قول** فان الوضع فيها وان
كان عامما للصغار الجرد اعني فيها ان كان راجعا الى الصغار
فقوله وان كان عامما ج بينا الواقع واسنارة الى ان الوضع
لو فخر ليس بعام فهو اولي بان لم يكن هناك مفهوم كلي وان
كان راجعا الى امثال الصغار فقوله وان كان عامما اسنارة
الى ما ليس الوضع في عامما اولي بهذا الحكم من اسماء الحروف ^{الف}
والنور والكتب **قول** فليس هناك مفهوم كلي في مقام
رجع الصغار الى الالفاظ المختصة او في مقام وضع امثال
الصغار بازاء الالفاظ المختصة **قول** وهو ممنوع له في
الحقيقة هذا القيد اسنارة الى تحقق مفهوم كلي صول للموضع
بمازاي الصغار فانه يقال صغار الغائب ممنوع لما تقدم
ذكره فيجعل مفهوم ما تقدم ذكره ممنوع لا مجازا والمراد
موضع الجزئيات هذا المفهوم تأمل **قول** وهو ما يورد اي
هي كلمة مفرد مع قطع النظر عن عابه جازا ارجاع صغار هو
فلا يرد ان يقال انه ارجاع صغار هو اليه معرب بواحد من
الاعراب فليصح الحكم عليه بانه معرب بغير هذا الاعراب
قول على انه صفة لمعني اللام في المعني يجوز ان يكون
من الاشياء في قوله لمعني منونا ويجوز ان يكون بطريق

المحكاة منقولا عن عبارة التعريف في نفس قول منقوله
 لكن لا يدخل ذلك التام في الموصوف ج اذ الموصوف مدخول
 فذكر لا يصالها بالمعنى او الاستعلاء بل ودية المعنى
 فازقلت على تقدير كون المفرد صفة للمعنى الاول في الانتصار
 على مفرد ترك المعنى لخرج حروف الجماء هذا القيد ايضا
 او بالشرطية المحذرة في من الوضع كما ذكرناه قلت ذكر المعنى
 للتبني على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى
 مركب كما مر **قول** ومعناه ج وفي معناه مقالات الاول
 معنى المفرد المذكور والثاني معنى الموضع بالمفرد الثالث
 ان يكون المراد من المعنى هو المذكور من المتن والضمير للمفرد
 فتأمل **قول** ما لا يدركه لفظ هذا يقتضي ان يكون الافراد
 صفة للدلولات بالذوال الاربع والظا الافراد والتركيب
 مخصوصان بالالفاظ الموضوعه اذ لم يوصف اللفظ الدال
 بالطبع او بالعقل بشئ منهما في لا بد من تبني اللفظ للموضع
 في تعريف المفرد ليصح تقدير الكلام ج ما لا يدركه لفظ
 الموضع باذانه على جزمه لخرج الدلولات بالدلالة الطبيعية
 او العقلية من تعريف المعنى المفرد ويمكن ان يقال لا حاجة
 الى اعتبار هذا القيد من الخارج كما عرف به بعض المحققين
 يصلح التعريف بل يجوز ان يعتبر امتسا اللفظ الى ضمير
 المعنى عهدية اي لفظ الموضع باذانه فلا اشكال فقلت
 تعريف المعنى المفرد غير جامع لخرج النحصر الا ان الموضع

بازاء

بازاء الحيوان الناطق فانه معنى مفرد كما تحقق في مراده مع
 دلاله جزء لفظه على جزء قلت المراد ما لا يدركه لفظه من
 حيث انه جزء لفظه على جزء اذ المراد بالدلالة المنفية الدلالة
 المقصودة اي ما لا يدركه لفظه بالدلالة المقصودة على
 جزء **قول** نعم ان اللفظ من نوع للمعنى المتصف بالافراد
 لان الوضع يتعلق بالمعنى المتصف بصفة الافراد والفعل
 وشبهه اذا تعلق بشئ مقيد بصفة يستفاد منه في نحو
 اللغة ان يقيد هذا الذي بصفة مقدم على تعلق الفعل
 عليه ولا يستفاد خلاف ذلك الا بفرض من يجوز وانما
 هذا المعنى متوهم مع انه معنى حقيق ولا يعرف عنه الا
 بالجور كما صرح به اشارة الى ضعفه او الى ظهور الجور بحسب
 المقام قال بعض المحققين ان مثل هذا الالهام لازم من
 تعلق الوضع بالمعنى لان المعنى هو المتصف بالمقصود
 بشئ فيكون الوضع متعلقا للمتصف بالمقصود بشئ
 مع انه هذا الوصف بعد الوضع بل بعد الاستعمال وكانه
 لم يتغير لانه بعد ترتيب جعل المفرد صفة للمعنى لبيان
 داره يقطع من المعنى ويجعله صفة للفظ مع انه غايظ
 من العبارة سيما اذا ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة
 للمعنى عند النفاة وانما هو صفة للفظ المنطوقين لا مدخول
 لتوجه ما يتوجه عليه على تعلق الوضع بالمعنى في ذلك
 الغرض **قول** بالافراد والتركيب ذكر التركيب تبعية الافراد

ولتعميم القاعدة اول دفع الاختصاص **قول** انما هو بعد
الوضع اي دلت به وان كان فيها بحسب الزمان **قول** فينبغي
ان يتركب فيه الجواب عليه ان يقول فيجب ان يتركب لعدم
المتوهم اصلا فذكر فينبغي المتوهم لجواز لا ينبغي ويكررات
يقال ذكر فينبغي باعتبار هذا التوجيه المخصوص فانه يجوز
منه العبارة بوجه اخر بان يقال مثلا وضع المعنى مفرد
باعتبار هذا الوضع **قول** كما يتركب في مثل قتل قتيل في
قوله من قتل قتيل فله سلبه اي من قتل شخصا من اهل
الحب فله سلبه وتوهم فعبارة من المحض المنقول في الاثر القليل
بجواز البشارة **قول** على انه صفة اللفظ او على انه خبر مبدأ
مخدوف تقدير الكلام وهو مفرد بارجاع القضاة الى المحرر
او الى اللفظ لكنه لم يلتفت الى احكام هذا الوجه لا يستلزم
المخدوف قول اللفظ مرفوع بطريق الحكاية ووجه بسبب اللام
يفتقري لام التعريف **قول** ما لا يدرك جزءه على جزء معناه
اي ما لا يدرك جزءه بالدلالة المقص على جزء معناه الموضوع
لئلا ينتقض جمعه بنحو الحيوان الناطق العلم للنفس الاناني
وصفه بالالفاظ الدالة على المعنى بالدلالة العقلية
والطبيعية **قول** ولا بدح من بيان نكتة اراد بعد الوصف
جملة فعلية في تقديم تلك الجملة ايضا لكن لم يتصور ذلك
التبعية المذكورة نكتة مشتركة كما لا يخفى **قول** والاخر مفرد
لا يخفى ما فيه من اللطافة **قول** التبعية على تقدم الوضع على

الافراد

الافراد حيث ان في بصيغة المضي فيه ان هذا الاثبات
لا يدل على التقديم النهائي لا على تقدم الرتبة الذي هو
المقصد الا ان يقال لما لم يخفى قصد التقديم النهائي ههنا
استعمال ما يدل على التقديم النهائي للدلالة على تقدم الرتبة
وايضه يرد عليه ان هذا التبيين يحصل في ايراد كلا الوصفين
جملة فعلية الاولى ما ضوية والاخرى مفارقة بار يقال
الكلمة لفظ موضوع في الزمان الماضي المعنى مفرد ولهذا
قال بعض المحققين الاولى ان يقال في نكتة اراد الوصف
الاول جملة فعلية والثاني مفرد ان الاصل في العمل هو
الفعل فلما كان الموصوف الاول الذي هو الوضع معقول
متعذرا الاول القصير المتوفى تحت الراجع الى اللفظ
ولا لا نقول المعنى اختار فيه الفعل والوصف الثاني ليس
لهذه المتابعة مع ان الاصل في الصفة الافراد فافردت
هذه النكتة لا تدل على تقدم الوصف الاول على الثاني
فان نكتة فيه التبعية على التقديم الرتبة وان لو اتوا بمتوهم
تقدم الافراد على الوضع كما توهم جعله صفة للمعنى وان
اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للفظ لا للشيء
الناظر في هذا التعريف كل من ذهب يمكن وان لو قلنا المفرد
لما كان مغنيا عن ذكر الوضع للمتوهم الافراد الوضع من
غيره **قول** وان لم يساعده رسم الخط لان اللام في الخط
ان يكتب الالفاظ بصورة يقرأ في حال الوقف ولهذا

يكتب هذه الوصل وتكتب اثناء التانيث في الاسماء
 بصورة الهمزة التنوين الذي قبله فتحه قلب الفاعل
 الوقف فيكون في اخر مفرد الفاعل في حال النسب **قول** فحالة
 حال او على تقدير اعني ولم يتغير كالمستلزام الحذف **قول** من
 المستكن في وضع ولم يذكر في يدية كما في ضربت قاتنا ذريدا
 لانه واي ما قال بعضهم من ان مرتبة الحال متأخرة عن مرتبة
 الفاعل والمفعول **قول** ومن المعنى ولم يقدم عليه مع انه
 نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال الجور على الراجح كما سيأتي
 في بحث الحال لكن وقوعه قبل الحال نكرة مشروطة بالقدوم
 الحق كما ينبغي ولم يحقق شيئا منها ههنا تأمل **قول** فانه مفعول
 بواسطة اللام متوجبه ليقع الحال من المفعول وليتخذ عامل
 الحال وصاحبها فلا يرد ما قيل ان عامل الحال وضع وعامل
 ذي الحال معنى حرف جر ولم يتخذ عامل الحال وصاحبها مع انه
 مشروط في وقوع الحال لا عند **قول** ووجه محتمل اي وجبه
 وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير المستكن في وضع او
 من المعنى **قول** وهذا القيد كاف لفتح الحاكيت قال بعض
 المحققين لا يدخل المعية الزمانية في الحاكيت ولا يتفاوت
 بها الحال كما توهمه **قول** وهذا القدر انه يوجد كفي عليك ان
 اذا رجعتك يوجد انك تجد الحاكيت في المعية الزمانية
 اليق تأمل **قول** وقيد الافراد سواء كان صفة للمعنى او
 للفظ او حالا من احد **قول** للخارج المركبات اي الالفاظ

المركبة

المركبة اذ هي موضوع المعنى على المذهب الاصح اما باعتبار
 ان تجمعها او اجزاها بعينه ومنها كما حققه السيد الشريف
 قدس سره او باعتبار انها موضوع بالوضع النوعي كما ذكره
 الفاضل المحلي وفيه ان الموضوع بالوضع النوعي هو الهيئة
 التركيبية للركب كما حقق في موضعه وهي ليست بلفظ والمركبة
 منها ومن اللفظ ايضا ليست بلفظ فلا حاجة في افرادها الى
 قيد الافراد ولو سلم فليس لهذا الجمع وضع سوى وضع
 الاجزاء فلا بد من القول الى التوجيه الاول من القول
 بتعظيم الوضع من وضع اللفظ لعين المعنى ومن وضع
 اجزائه لاجزاء المعنى فتأمل ويكون يقال لانه ان الوضع
 بالوضع النوعي هو الهيئة بل مجموع الاجزاء من حيث هو
 اجزاء **قول** فيخرج به عن هذا الكلام مثل الرجل قال الفاضل ^{الرجل}
 وكذا مثل رجل ايضا فان لاهم التعريف والتنوين من حروف
 المعاني اتفاقا انتهى ولا شك في صحة هذا القول وهو ان
 رجل مثل الرجل في شدة امتزاج جزئه وفي اعراب واحد
 جزئية وان كان في الرجل يظهر الاعراب في اخره ومن رجل
 يظهر قبل التنوين فاما بعض المحققين فانه بلا مبرر
 ليس على ما ينبغي لكن ذكرها فيما بين الاعراب الالفاظ
 الذي عدت نشر فالامتزاج كله واحدة واعراب المجموع
 باعراب واحد غير متبدي **قول** وقائمة وبه في فكونها من
 الالفاظ المركبة بخلاف فان في تاء التانيث المتحركة

وبما النسبة علامتي والجمع كلمتين وسلمات ذهب النسخ
الرمقي وجماعة من النحويين إلى أنها من حروف المعاني فيكون
قائمة وبصري واما لما عندهم مركبة وذهب جماعة أخرى
من النحويين إلى أنها من حروف المعاني ويجعلوا الجمع الصفه
والأعلى المعني المقص فيكون مفردا لا أثر لتلك الدلالة
لما كان بزيادة تلك الحروف نسب الدلالة إليها كما نرى
الطلب إلى سائر استفعال والمطاوعة انفعال **قوله** وأعر
بأعراب واحد الطان قوله بأعراب متوق واحد منف
يقرب قوله فيما يقايله ويتوهم من هذا أن يكون المناسب
أن يعرف كل من الجزئين بأعراب على حدة مع أن إحدى الجزئين
مبنى الأصل ولا يقبل الأعراب أصلا إلا أن يراد من
الأعراب بأعراب كيف كيفية واحدة مع أن كونها كائنا
يستدعي كونها بكفاين بكيفيتين وفيه أن هذا انما يقع
في مثل قائمة وبصري وجمي وجراد ووزن الرجل والمشي فإن
في الرجل الدام مكينة بكيفية اقتضاها بناءها والمشي
هو الجزئي الثاني والمشي والجمع هو الجزء الأول بأعراب
هو جزئي علامتي التثنية والجمع مكينة بكيفية اقتضاها
بنائها قال بعض المحققين الانباء أن يكون قوله بأعراب
واحد بالاشتداد والصفة فيكون المعنى أن الأعراب
تجمع اللفظين بأعراب لفظ واحد وذلك لا يتحقق إلا اللفظ
الأخر أيضا يقتضيا للأعراب حتى لا يحتاج إلى التكلف
المذكور

المذكور **قوله** ويبقى مثل عبد الله علما وكذا مثل الحيوان
الناطق ومثل بعليك علما ومثل تأبطشرا ومثل حمير
اسما المرتبة مخصوصة من العدد لكونها مفردا بأعراب هذا
الوضع الذي نظر إليه **قوله** مع أنه معرب بأعرابين وفيه أن
يقدر الأعراب ليس إلا التعدد المعني المقتضي لا التعدد
للمقتضي في كل واحدة في اللفظ واحد اجيب بأنه قد يعتبر
في الأعلام الأحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو
باعتبار الوضع السابق كتمان وقال بعضهم ليس فيه الأعراب
واحد فان آخره محكي على حاله كما في تأبطشرا ولما كان الآخر
مستقلا والاول فارغا فظهر أعرابه في الجزء الثاني كما
أظهر أعراب المستثنى بالغير لعدم فراغ المستثنى بالغير **قوله**
العارف بالغير قال بعض المحققين نقلا من القاموس
عرف أي علم وعرف به أي أوردته أي يعني المثلث ههنا
العلم لا الأقرار فتترك الباء وتبدل العارف بالعلم أو
واعلم أن الغرض من علم التومعة أحوال اللفظ والميل
إلى جانب المعنى لا يلزم لهذا الغرض ولا ينبغي أن هذا
الاهتمام في واقع مثل قائمة وبصري لأنه مثل الرجل فإن
الجزء الأول فيه مبني على حاله والجزء الثاني معرب كما هو ثابت
فالعلم بالعلم من الأمر في جميع ما ذكر ليس على ما ينبغي
قوله وما أوردته حيث المفضل لما ذكر بقوله لا ينبغي على
اللفظ أنه في التعريف خلافا في وجهين أحدهما بسبب

خروج مثل قائم وبصري عنه والناية سبب دخول مثل عبد الله
علافة اراد ان يذكر ان تعريف حجب الفصل محل من وجوه
وهو خروج مثل قائم وبصري بقيد **الاخوة** فمثل عبد الله
خرج عنه كما هو المطلب بالفتن من علم الخ لكونه معربا بغير ايات
وفيه انه خرج عنه مثل بعليك وعدي كونه علميا ايضا مع انه
معرب باعراب واحد ولا يتطلب بالفتن اخراجه فقه ظلم من
هذا الوجه ايضا لكن كل واحد من الظالمين في تعريف الفصل
باعتبار خروج امر فيجوز عدلها خلا واحدا **قوله** فانه لا يقال
لفظة واحدة يعني ان التاء في لفظه للوحدة ويقال
بمثل عبد الله لفظه واحدة قيل عليه ان اريد بالوحدة الوحدة
الحقيقية التي لا ينقسم مضمونها اصلا كقوله الملتصقات
وبما الجارة مثلا فيخرج اكثر الكلمات من حجة الكلمة
فان اريد واحدة لما لم يخرج عنه مثل عبد الله علافا فيه
لنوع واحدة باعتبار ان علم شي واحد ولا بد جزمه على
جزئه وان اريد واحدة لمصوغة بحيث يدخل فيه زيد
ومن وعز قائم وبصري ويخرج عنه مثل عبد الله علافا
دلالة لفظ عليها واجيب بان المراد بالوحدة العرفية
عند ارباب الفسافة لا يقال في العرف بمثل عبد الله
لفظة واحدة ويقال للمثل زيد وضرب وقائمة وبصري لفظه
واحدة والمتبادر من العبارات هو المعنى العرفي فيخرج
لمراد من عبارة التعريف ولا يقال بمثل عبد الله علا
لفظة

لفظة لا لفظه فعهده وهي المرة فلما ادبها مرة او مرة
بحيث لا يخرج ان يتلفظ به مرتين باعتبار ما بان بخبري
ويتلفظ بكل واحد من اجزائه فيخرج عنه مثل عبد الله علا
لانه يتلفظ لكل واحد من جزئه على حدة باعتبار وضعه
الاصلي بخلاف قائم وبصري فانه لا يخرج ان يتلفظ لكل واحد
من جزئه على حدة فان يخرج التلفظ بجزئه الاول واعلم ان
يفهم من كلام بعض المحققين ان الاوليان لا يحمل كلام الفصل
على وجه يخرج عنه مثل عبد الله علا لان حجب الفصل جعل
العلم مطلقا من الكلمة وجعل مثل عبد الله علا من العلم
الاعدام المركبة فلما اد من المصنفا لفظه في تعريفه ما
هو في هذا التعريف الا انه زاد التاء المطابقة وفيه ثمر
قوله وبقي مثل قائم وبصري يعني قبل ملاحظة قيد **قوله**
انه بقي في قيد اخراج ذلك القيد مثل عبد الله **قوله** ولو لم يخرج
بترك ككان انب فيانه لو ترك يلزم دخول مثل ضربت
وضربنا وضربوا في حد الكلمة لصدق اللفظة بالتقدير
المذكور عليه قال بعض المحققين ولك ان تقول المراد بقيد
ان من المفرد حقيقة وحكما انتهى وفيه انه لا فائدة في قيد
الاخوة وتعميد من الحقيقة لكي لا ان يقال بعض المكمل
المقصودة بالاخراج يتناولها اللفظة ويخرج قيد **قوله**
مثل ضربنا وضربوا كما مر انفا ويجوز ان يراد بالمفرد مقابل
المجدة فيخرج من التعريف مثل ضربنا وضربوا وضربت ويدخل

فيه من قبلة وبمعنى لا ان يقال هذا غير متبادر من العبرة
ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر **قوله** واعلم ان الوضع
يستلزم الدلالة ان المقصود من هذا الكلام دفع ما يمكن
ان يقال لم ترك المقصود قيد الدلالة المعتبرة في تعريف الكل
المذكورة في تعريف المفصل فدفع بان الوضع المذكور في
تعريف المفصل فدفع بان الوضع المذكور في تعريف المقصود
يستلزم الدلالة فيكون الدلالة متوكل من تعريف وقيد
الوضع مستلزم الدلالة في الخارج لا في الدفن حتى يقوم من
قيد الوضع قيد الدلالة ولو سلم فالدلالة التزامية مجردة
في التعريفات فالمناسب التبع قيد الدلالة لا الاكفاء
بكونها مفهومة التزاما الا ان يقال المقصود من هذا الكلام انه
لا يصحح الاعتبار قيد الدلالة في تعريف المقصود فان
الوضع المذكور فيه التزام الدلالة في الخارج يكفي من
اعتبار قيد الدلالة فاما **قوله** كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
اخر وتلك الحقيقة ارتكبت بسبب جعل الجاهل للشيء الاول
بازاء الشيء فالدلالة وضعية وارتكبت بسبب كون الشيء
الاول مقتضى الطبع عن عرض المعنى في الطبيعة
وارتكبت بغير ذلك في العقلية **قوله** في تحقق الوضع
تحقق الدلالة وفيه ان الوضع تحقق في حروف الجاهل
عليها ذكره الله وفيها ثمران حروف الجاهل باقية من الوضع
بقيد المعنى مع ان الدلالة مستفيدة بالاتفاق فيمكن
الوضع

42
الوضع مستلزم الدلالة الا ان يقال المراد بالوضع المنع
هو الوضع المعنى وهو لم يحقق من حروف الجاهل حتى يستلزم
الدلالة لا يقال لو اطلق الوضع اللفظي المستلزم من عدم
بوضعه وسموه مثلا لا مستلزما لانهم متشبهون في تحقيق
قيد الدلالة مع انه من وضع فلم يكن الوضع مستلزم الدلالة
لانا نقول الدلالة هي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر لانه
للوضع وكذا الحقيقة لا يقتضي فهم المعنى من جميع الملام
بل فهم المعنى من اثار العلم بالوضع بهذا الاطلاق الصحيح
في المادة المذكورة تحققت الدلالة بما تحقق الوضع
كدلالة دبر المصحح وقيد بكونه مسموعا من وراء الجدار
ليظهر تلك الدلالة بما ظهر فانه لو كان اللفظ مرئيا
يكون وجوده معلوما بالثبوت ولم يظهر كون اللفظ راعيا
وجوده **قوله** فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع فيه ان
عدم استلزام الدلالة الوضع لا يستلزم الدلالة الوضع لا
يستلزم ان لا يكون شيئا اخر من قيود التعريف مستلزما
حتى يكون ذكره قايما معه مع ان الافراد يستلزم الوضع كما
سبق من ان انصاف المعنى بالافراد والتركيبات هو
الوضع **قوله** وهي اي الكلمة لا يقال التقدير اما ان يرجع
الى لفظ الكلمة او الى مفهومها وكلا التقديرين لا يصح الحكم
عليها بانها اسم وفعل وحرف لانا نقول المراد مفهوم
والمعنى ان هذا المفهوم منقسم الى هذه الاقسام وهذا

ومعنى الانقسام الى هذه الاقسام

قال قد سمعنا اي مقسمه هذه الاقسام انه ينقسم الى قيد
الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران باحد الاقسام
الثلاثة ويكون مفهوم اللفظ وينقسم اليه قيد الدلالة على معنى في
نفسها مع الاقتران باحد الاقسام الثلاثة ويكون مفهوم الفعل
وينقسم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها ويكون مفهوم اللفظ
ولهذا قال بعض المحققين لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به
تكميل تعريف الكلمة بتقريب ثانياً فبضم قيود اللفظ يحصل لها
لها اتي ولا ينبغي ان ما ذكره على ان يكون ذكر كل واحد من اللفظ
والفعل والحرف من قوة ذكر معانيها التفصيلية ويمكن ان يحل
على الحكم بالانقسام ويجعل قوله لا نهاد ليدل على هذا الحكم وتوهم
انه لو كان المراد التقسيم لقال اما اسم او فعل او حرف لا نهاد
في التقسيمات وقيل لا بعد ان يقال ان المراد الحكم بالانقسام
عليه مفهوم الكلمة من الافراد هو هذه المفردات بمعنى انه
يصدق عليه هذه المفردات الثلاث على سبيل التوزيع يعني
ان افراد الكلمة يصدق على بعضها اللفظ وعلى بعضها الفعل
وعلى بعضها الحرف وما قيل من انه يجوز ان يكون من قبيل تقسيم
الكلمة الى الابداء قريب من هذا المعنى فارقلت قبل ورود اللفظ
كله وكل كلمة اما اسم وفعل وحرف فهو اللفظ اما اللفظ او فعل
او حرف فان كان اسماً لم يكن فعلاً وحرفاً وان كان حرفاً
لم يكن اسماً وحرفاً وان كان حرفاً لم يكن اسماً فليصح التقسيم
لا هذه الاقسام والجواب بان يقال ان هذا الاوسط لم ينكر

في

في هذا الشكل ويقال ان الصغرى طبعية وهي غير متبعية فقام
قول مختصة فيها لما كان الغالب من التقسيم قصد المحرر فيما يذكر
من الانقسام وقد خرج عنه ايضا صرح بان المراد للمصنف هنا و
ارادة المحرر اما مقبولة من قوله لا نهاد ان تدل له او من الكثرة
في معنى بيان الاقسام **قول** لا نهاد متعلق بما يفهم من الجملة بلفظ
من معنى الانقسام والاختصار ويكفي هذا القدر للظرف
عند بعض النحاة من غير اختيار لفظ في نظم الكلام على قالوا
ان الظرف يكفيه رايه الفعل وبعضهم يقدرون عامل الظرف
في نظم الكلام وعبارته الله بحكمها **قول** لما كانت من مفعولة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة على ما ظفر بمعني جازا و
يتضمن بمعنى الشرط فلا بد لها من دخول الفاعل الجواب فمن
لم يجوز دخولا لفاعليها تقديراً لما كانت الكلمة مفعولة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة اعتبار الدلالة في تقسيم
الكلمة وجود ذلك فاجاب عنه في اما ان تدرك فارقلت
ما قلته هذه التهمة هي ما قلته فاندتها التهمة على ان
الدلالة معتبرة في المقسم فلا يرد ان قوله على معنى في نفسها
يصدق على امرين احدهما لا يدعى على معنى اصلاً والثاني
ما يدعى لكن لا يدعى على معنى في نفسها واللفظ الاول ليس بجواب
فليصح قوله الثاني وهو ما يدعى على معنى في نفسها الحرف فلما
استأرا ولا اراد الدلالة على معنى معتبرة في المقسم لم قوله
ولا يدعى على معنى في نفسها اللفظ الاول فيصح قوله الثاني

الحرف **قول** في امان من صفتها ان تدل انما قد في نظم الكلام
 قوله من صفتها لان قوله ان تدل بمعنى الدلالة لا يحل على الكلمة
 ليست نفس الدلالة من صفتها الدلالة وانما قد في هذا
 الغرض المختص من قوله لا انها حق يكون تقدير الكلام لان حالها
 اما ان تدل او وصفها اما ان تدل مع انه احصوا لانه يحتاج
 ح لا مرف قوله الثاني الحرف واخوه من ظاهره لانه محجب الظاهر
 يستدعي ان يكون الحرف واخوه حال عدم الدلالة وحال الدلالة
 وهو ظاهر الفساد وقد يقدر في امثال هذه المواضع ذو بدر
 من صفتها او يجعل الدلالة المفهومة من قوله ان تدل بمعنى اسم
 فاعل حق يكون تقدير الكلام على الاول ان الكلمة اما ذات
 دالة على معنى في نفسها وعلى الثانية لان الكلمة اما دالة على
 معنى الحرف على غيرهما مع احصاء ما يكونهما مستفيضة من هذين
 فاحتمار طريقا اخر للتنبيه على قصور بيتا غير وانما اذا رز
 المستدعية لتقدير المتعلق في قوله من صفتها مع ان صفتها
 بدون من يتم من المقص فلا تنبيه على كثرة او قلت الكلمة واعلم
 انه نقل من سيد المحققين قدس سره انه لا حاجة الى تقدير شيء
 في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الفصح والفعل المضارع
 المصدر بيان فانه هذا في تاويل المصدر باعتبار بعض الكلام
 اللغوي من تحت دخول حرف الجر والامتنان اليه او عطف على
 مفردة او امثال ذلك لا ار معناه بعينه وهو معنى
 المصدر بل معناه معنى الفعل لا شك ان معنى الفعل
 مربوط

مربوط بان بلنا تقدير امر في هذا المقام فتأمل **قول** والمراد
 بكونا المعنى في ان تدل فان قلت لانك ان كون المعنى صفة
 للمعنى والدلالة بنفسها صفة الكلمة فكيف تغير احداهما
 بالاخر وحمل عليه مع ما بينتها قلت كون المعنى وان كانت
 صفة المعنى لكن يجوز جعل المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة
 باعتبار التوسيف بحال المتعلق والمقصود ههنا او المراد بذلك
 الكلمة على المعنى في نفسها كون المعنى مدلولها عليها بتغير الكلمة
 وهو صفة المعنى فلا اشكال الى انضمام كلمة اخرى لوقال امر اخر
 لكان او لي فان اخره المتفرع منها يحتاج الى انضمام كلام
 وبعض الحروف يحتاج الى اكلتين فيما قبله وما بعده الا ان
 يقال كيف بالاقول باليقين **قول** بل يدل على معنى يحتاج اه
 از قلت عدم الدلالة على معنى في نفسها لا يستلزم ان يدل
 على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها فمن
 اين عرف هذا المعنى قلت لما اعتبر في المقص الدلالة على
 معنى فاذا لم تدل عليه بنفسها فلا بد ان تدل عليه بانضمام امر
 اخر **قول** الثاني له جملة متناقضة فانه لما قال اما ان تدل
 على معنى في نفسها او لا تدل كان قد بقوله الاول في الثاني
 فقال في جواب هذا السؤال المقدر الثاني كذا والاول كذا وكذا
 ثم ان المتكلم بالحق تأييد لفظ الثاني وكذا الاول ان
 يقال الثانية الحرف والا في اما ان يقارن اه فتذكر
 اما ارجع من ههنا الى ما تذكر او الى المذكور او الى المقص

كما يفهم من تجميع الالف قدس سره او لتذكر كبر الجبر وانما قدّر
 الثانية لبطلان النسبة الى الاولى فانه يتقدم اليها
 واخره في ذكر الاقدام لكونه عصيا او لكونه محتاجا الى
 في الدلالة على معناه **قول** ومعنا لا تدل على معنى في نفسها اي
 لا تدل على معناه المطابقة ولا على معناه التفتيق وانما قلنا ذلك
 لان الفعل ايضا لا تدل على معناه المطابقة بنفسه بل على معناه
 التفتيق كما يجب تحقيقه فلو حمل المعنى على ظاهره الذي هو المعنى
 المطابقة يدخل في مفهوم الحرف الفعل وفيه بحث وهو ان الفعل
 اذا لم تذكر الالف على معناه المطابقة بنفسه لان الدلالة التفتيقية
 تابقه للمطابقة وفي فهمها كما حقق في موضعها فاستقامتها
 يستلزم انتفاء التفتيقية الا ان يقال المراد ان معنى التفتيق
 للفعل معنى متعلق بالمفهومية باعتبار دلاله اللفظ الموضح
 بآزانه وان كان باعتبار معناه التفتيق الفعل عليه غير متعلق
 بالمفهومية وسبب التفصيل في ذلك استثناء **قول** اعني
 الابتداء والانهاء فيه ان تغييره الى بالابتداء والانهاء
 غير صحيح فان هذين اللفظين معني متعلق بالمفهومية
 فلا يكون معنيين والى لانه لو كان معني الابتداء والانهاء
 معنيين والى يكون معناه معناه حقيقيا فيكون ان يكون
 لفظ الابتداء والانهاء والجواب ان المراد بالابتداء و
 الانهاء هو جزئيتا هما بتقدير المقتضى **قول** الا ان
 كما بصحة والكون يفهم من ظاهر العبارة ان احتياج كلمة
 من

من الى في الدلالة على معناه لا مدخولها فقط مع ان
 الواقع ليس كذلك فان معناه نسبتين لمصوتين بين
 متعلقهما ومدخولهما فلا بد من ذكر متعلقهما ايضا الا ان
 يقال مقصوده التبيين على احتياج الحرف في الدلالة على معناه
 الى ضمنية فاكثف بذكر بعض الضمومات ويمكن جعل قوله
 كما بصحة إشارة الى ذلك وايضا **قول** حيث يقعان عدة
 في الكلام اولان مفهومه مقابل لمفهومها وهو كونه مالا يدرك
 على معنى في نفسه **قول** وهو لا يقع اي لا يقع عدة في الكلام
 مستقلا وان وقع جزء منها في بعض المواد كما في قولنا زيد
 لا يجزى والابجد **قول** ان يقتل ذلك المعنى رجوع الضمومات
 في ان يقتل الى المعنى لانه المقارن حقيقة باحد الازمنة
 الثلاثة لكن وصف الكلمة بالاقتران من قبيل اللفظ بحال
 المتعلق يجوز ارجاعه الى الكلمة بان يقتل اقتران ويراد بالاقتران
 الاقتران الدال بالمدلول كذا يقتل لانه حال الواحدة
 بين الدال والمدلول بالاقتران غير متتابع **قول** المدلول
 عليه بنفسه فيه انه ان اريد بالمعنى المدلول عليه بنفسه المدلول
 عليه بالدلالة المطابقة حتى يكون اقتران باحد الازمنة
 من قبيل اقتران الكل بالجزء يلزم ان يكون هذا مخالفا لما في
 في تحقيق معنى اللفظ من ان المعنى المدلول عليه المقارن باحد
 الازمنة الثلاثة في الفعل هو معناه التفتيق مع ان المدلول
 عليه بنفسه في الفعل ليس معناه المطابقة وان اريد المدلول

عليه بالدلالة التفهنية يلزم ان يكون تعريف العلم الظاهر
 وليس المحصور هو كذا ذلك في معنى في نفسها ومن مفسرتها ان
 يكون ذلك المدلول عليه بالدلالة التفهنية ان لا يقارن
 بعد الانتهاء الثالثة وفي كون هذا المعنى صادقا على
 العلم الذي معانيها بساطة تأمل وايضا تلك ان هذا
 المدلول ليس بمعرف في قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها
 ويمكن ان يقال ان المعنى المدلول عليه يعتبر ههنا مطلقا
 من غير نظر الى كون تفهني او مطابقتها فان كان تحصيله
 يعرف اليه كما في الفعل وان كان في ضمن المطالب في كماله
 يعرف اليه تأمل **قوله** في الفهم عنها متعلق بيقين فلما اعتبر
 الاقتران في الفهم من الكلمة خرج ما افترز معناه بعد الانتهاء
 في الواقع لا في الفهم كالمصادر واما ما افترز بحسب الفهم كمن
 فهم المعنى والرمز من كلمتين على الترتيب او كيف ما اتفق
 كضارب **قوله** مأخوذ من القوي متيما بما حال كون
 مأخوذا من سمو وهو العلو يحتمل ان يكون بضم الين والميم
 بتثنية الواو ويراد منه في العرف المعنى المصدر في يعي
 بالابودن ويحتمل ان يكون القوي بكون التثنية في الين
 وسكون الميم والواو وكذا العلو في معناه ويراد منه
 في العرف معنى العلم الجامد معني بالواو وهذا اقرب بالتقار
 العلم وانسب بالواو الذي ليس بمصدر فالفاضل المختار
 واشتقاق القوم من نحو حذف الواو ثم حركة الين لا بهذا

ليست

ليست الوقف عليه ثم ان هذا الفصل لتدليله لا يتدلى
 بان كان وقال بعض المحققين ان ظاهر الكلام يدل على
 ان المخربين اخذوا العلم بهذا القسم من الكلمة من السمر
 والهم ابتداء والظاهر نقله من معناه التفهني الى المعنى
 المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في
 قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها وفي القاموس من الهم بالضم و
 الكرو سمه وسماه مثلثان علامته واللفظ الموضوع على
 الجهر والغهر للعين نعم لو كان الاختلاف في ما اخذوا ^{تتعلق}
 اسم التفهني غير متب **قوله** حيث يتركب منه وحدة الكلام
 وتركيب الكلام امر معتد به عندهم اذ بنا الكلمات تركيب
 الكلام وافادة المقاصد ويكثر استعماله بان يقال ان
 العلم يصلح ان يكون مندا ومندا اليه دون اخو او يقال
 انه يدل على معناه المطالب بالاعتقال دون اخو او يقال
 ان الثوب يتوقف عليه اما الفعل فمن جهة الاحتياج الى
 طهية العلم والفعل فيلزم توقفه على العلم ابتداء بواطة
قوله وقيل من القوم وهو العلامة وانما قال قيل لا بهذا
 رأي الكوفيين وهاهنا رأي البصريين فخرج البصريين
 كما هو المختار عند المصنف لان المتكلم في وجه تسمية الامور
 المقصودة للمقابلة ان لا يتحقق نكتة واحدة منها في الترتيب
 وان كان وجه التسمية لا يتحقق ان يكون مطا او انعكسا وكون
 اللفظ ^{بأنهم} لا يترك في الجميع ولان الفعل المأخوذ منه
 علامته لسماء

كتيوي وجموع على اسماء يدرك على استتاف من الوسم
 فانه لو كان كما قيل فعمل وسم يوم وجه او اسم واركان
 القلب بعد ويمكن ان يقال في الجمع على اسماء انه يجمع اسم
 الذي اخذ من الوسم ولا حاجة الى ان يجمع التي باعتبار
اسد قول لتضمن معنى الفعل وهو معنى المعتد به في
 الفعل حتى يراد عند الاطلاق هذا المعنى وهو المعنى الذي
 في نفسه يكون توكيدية الدال على المدلول **قول** وقد علم الواو
 اما ابتدائية او عاطفة بعطف هذه الجملة الفعلية على الفعل
 التي قدرت لتعلق الظرف في قوله لانها اي اغفرت لانها كذا
 وقد علم اه او الحال تقدير الكلام افاد المحرر ان كونه قد علم
 حد كل واحد منها **قول** بذلك الباء للتفان او للبيانية و
 اختار الملائكة موضع الضمير للملائكة فكذلك في الدهر
 وكما انكشافه ليراد تلك دور هذا البعد من الحرس سبب
 كونه امر عتوقا او استحقاق التعظيم كمال جوده **قول** حد كل
 واحد من كلتا الاضافتين لامية وان امتنع التبرع بال
 في الثانية وكلمة من التبعيض والظرف **قول** لانه قد علم اي
 بوجه المحصول لا وجه لا اختصار الضمير في تقييد بقوله اي
 بوجه المحصول بل الاولى ان يقال لانه قد علم بوجه المحصول
 ان يقال اسرار بذكر الضمير منها الى ان الملائكة في قوله
 وقد علم بذلك وقع موقع الضمير وفيه بعد **قول** ان
 الحرف بين الحدود والاقسام المفروقة من دليل المحصول بالترتيب
 الذي

الذي علم منه تقدم الحرف في الفعل فان قلت الترتيب المذكور
 يقتضي تقديم اللام على الفعل حيث قال الثاني اللام والاول
 الفعل فعلم مفهوم اللام مقدما على مفهوم الفعل قلت نعم كون
 ذلك المعنى المعنى بالفعل على بتقديم اللام على الفعل لكن نفس
 مفهوم الفعل علم مقدما على مفهوم اللام على قوله والاول
 اما ان يقترن باحد الان من الثلاثة اولا ولهذا قال
 الثاني اللام والاول الفعل ويمكن ان يقال ان مابه الامتياز
 بين مفهوم اللام والفعل هو قيد الافتراض ومختار في الفعل
 وجود او في اللام عدم والوجود امتزج بالنبذة الى عدم يعلم
 بالقياس الى الوجود الذي ملكته فالمشكك بتقديم مفهوم الفعل
 على اللام **قول** كذا مقترن باحد الان من الثلاثة ليس في
 الكلام استدراك يقتضي ذكر لكن فالاولى تركه وذكر فيها
 يلية في اللام تدل على معنى في نفسها كذا غير مقترن
 كما ان في قائل **قول** فالكلمة مشترك بين الاقسام الثلاثة
 قال بعض المحققين لا دخل فيها هو بصدده من ادع
 بذلك كل واحد قد بعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يشترط
 على ان يكون في المعرفة قدر مشترك بل لتحقيق لجزء الميزان
 اراد تحقيق المعرف ككل وموضوعه ايضا انتهى ويمكن ان يقال
 ان كون كل موضوع منها جامعا لجميع افرادها يفهم من كون القدر
 المشترك الذي يصدق على جميع افراد كل منها وكونه مانعا
 يفهم من القيد الذي اعتبار في كل منها وامتناعه عن الاخر

فلما ذكر الكلام فيها هو بصدده فتأمل **قول** وليس المراد بالجزء
ههنا أي في هذا الفن فان الحد عندنا هو الفن هو المعروف
الجامع واما عند المنطقيين فهو المعروف المشتمل على الزايات
المعروف فقط او في هذا المقام لان المركب من هذه الاشتراك
ومابه الامتياز للانه في هذا المقام لا يلزم ان يكون مقابلا لكم
والمقصود من هذا الكلام دفع دخل مقدور تقديره ان ما يفهم
من هذا اللفظ ليس المفهومات جامعة لا افراد كل منها مانعة
من دخول الغير فيه واما كون هذه المفهومات قد اكل منها
مستقلا على زوايات فلا بد دفع بان ليس المراد بالحد الا المعروف
الجامع المانع **قول** ولقد ذكرنا في هذا الكلام عديدا بكونه
الحيز والذات في الاصل ما نذكر في اي نزل من الفروع من التبر
وهو القيم من المطر وهو في مقام الحمد كناية عن فعل المدح والثناء
واغائب هذا الى الله تعالى لا يحجب عنه لان الله منبهي العجايب
والمقصود ههنا انه ذكر المقصود بشفقة على المتعلمين حيث لم يهر
من التعظيم بجانب التزيين والغبية والمنوع **قول** ثم طرح بها
بعد هذا التصريح في حد الحرف غيضا فان ما يفهم في مفهوم
وليس هو الا لا يدل على معنى في نفسها وما طرح به بعد
هو دل على معنى في غيره فربما متغيران وان كان متلازمان
قول الكلام لم يعطفه على ما يتوالت في هذا الكتاب
اي ايراد المسائل المنفصلة عما قبلها للاحاطة لان بعنوا
الكتاب او الفصل او الباب وامثالها بدون ذكر مثل هذه

العنوان

العنوان كذا في غير انقسامها بتوك العطف وهو المصدر
كما قال الله كذا والمرحلات كذا والمنصوب **قول** في اللغة
ما يستعمل به كالعطاء فانه في اصل اللغة اسم لا يعطى ثم قد
يستعمل استعمال المصدر يقال كلمته كلاما ولسطي عطا قال
بعض المحققين ومن الثاني للتعوية ككلام ما يكون مكتفيا به
في اداء المرام على ما في القاموس ولا في انه استير مكتفيا لا
اصطلاح عليه فالاولي ان يجعل النقل عليه عن اللفظ ولا
يخفى عليه ان هذا وان كان متعلبا بافادة الفائدة الثامنة
المعتبرة في مفهوم الكلام من جهة الاسناد كقول المتعارفين
بكون الكلام لفظا كما فيما يستعمل به من المتعارفة بلفظية
ثم الوجه في ذكر المعنى للتعوية ككلمة وهو اللفظة في كل ما
غير **قول** ما تضمنها فترها العامة المتبادر منها الشيء
المطلق باللفظ لان الكلام الذي يعمى النجاة من اجله و
يعتقونه هو اللفظ لان المعنى يعمى عن احوال اللفظ وقيل
فانه تفسير باللفظ انه لو ترك على اطلاق لم يكن المعنى
ما نفع لصدقه على مجموع زيد قائم المأخوذ مع ذات الجذر الملائم
فانه سمي تفسيرا كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان مجموع
المركب من اللفظ وغيره ليس وفيه انه يقع بعد فانه اذا
اخذ مع زيد قائم مثلا لفظه هل يصدق على المجموع لفظ
تضمن كلمتين بالاسناد الا ان يتوكل ان كلامه متمم على نحو
ويقتضيه بلفظ موافق بقرينة اربعمائة نحو من الالفاظ

الموضوعة ثم اعلم ان سيد الشرف قد مر منه صريح في خطية
شرح المطالع بان الامور المعقولة بالقصور والالبناء
المتعددة لا يصير امر واحد مالم يعين بها هيئة واحدة
هي جزء صوري للكل منها فهي هذا الابد من اعتبار الهيئة التي
هي ليست بلفظة من كلام بطون اليونانية فيكون من اللفظ
غير اللفظ فلا يكون لفظا تعينيا للفظ جميع افراد الكلام
من تعريف فلا يكون جامعاً الا ان يمنع كل كلمة ما نقل من
بعضهم او ان يكتفى بالهيئة بجزء من اللفظ كما قيل في الهيئة
الفضل الذال على الرهان فتأمل **قول** حقيقة او كما انظر ان قيد
تضمن المتعلقين بكتبتين فتضمن اللفظ حقيقة ان يكون
من اللفظين المتضمنين كلمة حقيقة وتضمن اللفظين حكماً
الا ان يكون اللفظين حقيقتين سواء كان احدهما حكمة
او كلاماً ويجوز ان يكون قيد كلتيه ويكون حقيقة بمعنى
حقيقة وحكمة بمعنى حكمة اي كلتيه سواء كانت كل واحدة
حقيقة او حكمة وحكمة ما كان لحد من كلمة حقيقة واللفظ
حكمة يعلم بالمقابلة او بدرجة فيه بادي في عمل والمراد بكلمة
الحقيقة ما يقع وقوع الكلمة الحقيقية موقعه مطلقاً في قولنا
غلام زيد ابو قائم اي ان يقع موقع الطرفين كل هذا او
كلمة ذاك فيقال هذا ذاك فان قلت يشترط بالكلام الشرطية
كقولنا ان كانت النمر طالعة فالكلمة موجودة فانه لا يقع
التعيين عنه من غير بل بلفظ مفرد كما حقق في موضعه
قلت هذا

قلت هذا انما يشترط لو كان اللسان بين اللفظ والبناء واللفظ
قيداً كما وادى المنطقيين واما اذا كان اللسان في البناء واللفظ
واللفظ قيداً كما هو رأي الادباء فلان في البناء كلمتين كما
حقيقة او حكماً وكذا في اللفظ لانه يعتبر اللسان بالمفهوم الذي
جعلت الجملة الشرطية كلاماً ما في المثال المذكور لفظي الزمان
والموجود طرفي الكلام في الجملة الجزائية ولفظ النمر وطالعة
طرفيه في الجملة الشرطية ولا بد من الكلام بأي الادباء في
اصطلاحاتهم **قول** اي يكون كل واحد منها في نفسه فكذلك قال
كلمة وكلمة ذكر التنبيه للاختصار **قول** فالتضمن اسم على كتب
هذا التصريح اللفظ وهو بمنزلة الانعام لتلا محلي التامع
على القاري انك قرأت التحسين فان اللفظ يحتمل مفهوماً
فما قال بعض المحققين من امثال هذه العبارة ينبغي ان يروى
ولا يقرأ محل تأمل **قول** فلا يلزم انما هي اي المتضمن المتضمن
في تضمن الكل الجزاء واللفظ لانه لو جعلت الهيئة جزء الكلام
كان لتضمن الكلام للكتبتين معنى واضحاً لا يحتاج الى هذه
التدقيق ويكتفى لا يحتاج الى تصحيح كون الهيئة التي
ليست للفظ جزء من اللفظ ولو المتضمن بالكلية جميع الطرفين
واللسان كما قيل فاطلاق اللفظ عليه يحتاج الى تأويل ان
اللسان ليس بلفظ وايضا اللسان ليس بجزء الكلام فانه اراد
منه نسبة احوال امرنا الى الآخر فهو غير الكلام وان اردت
ضم كل الى امر في موضع الابداء فتأمل **قول** اي تضمنت

حاصلا بالاسناد قال بعض المحققين سببية الاسناد باعتبار
ان الاسناد كان اوليا فاسبب انتهى وقيل يجوز ان يكون اليار
كلمة واحدة يعنى في كون مجموع الكلمتين لفظا واحدا متفقا
كل واحد من جزئيه مدخل لاسناد بكلمة واحدة ويجوز ان يكون
للالفظ اي متفقا متصفا بالاسناد ويجوز ان يكون لاسناد
اي تضمن كلمتين مع الاسناد بان يكون المتضمن باللفظ كل واحد
من الاله والثلثة ولكن يحتاج في جعل اللفظ متفقا
للاسناد الذي ليس بلفظ الى احتيانا وبل وان يكون المراد ان
الكلام كلا الامرين من اللفظ المتضمن للكلمتين ومن الاسناد
ويجوز ان يكون يعنى في ويكون الطرف متعلقا متفقا او
من فاعل تضمن او مفعول يعنى تضمن كلمتين في حال الاسناد
او كانتا حال الاسناد واعلم ان تقدير قوله تفقا حاصلا
يعنى قوله بالاسناد طرفا مستقرا متصفا للمصدر المحذوف ويجوز
ان يكون طرفا لغوا متعلقا بتضمن **قوله** والاسناد احدي
الكلمتين اي فخر احدي الكلمتين وربط مدلول احدي الكلمتين
قوله بحيث يفيد الخطاب فان قلت لا يصح تعريف الاسناد
على الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت اخبارا او اوصافا
اذ الخطاب علم بمضمونه فانه لا يفيد الخطاب فائدة تامة
قلت المراد من مثله ان يقصد اقادة الخطاب فائدة تامة
ثم المراد بالكفاية التامة انه لو سكت المتكلم لم يكن لاهل
العرب مجال تخمينه ونسبة كلام الى القصور في باب الفائدة
قوله

٥١
قوله خرجت الممثلة اي المهملة القرف وانما قلنا ذلك
لانه لم يخرج المركبات من كلمتين من مثل زيد قائم جرح
فلابد من ارتكاب كون كلاما واخرجه بقيد اللفظ الموضح
كما ذكرنا **قوله** وبقيد الاسناد و قيل لو قال ما وقع
فيه الاسناد كان احضر وعوض ولا حاجة الى سائر
القيود لان المهملة والمفردات يخرج بقيد الاسناد
بمعنى المذكور **قوله** سواء كان خبرية او حكائية
من الواقع او يكون محمدا للصدق والكذب او نافية او
غير حكائية من الواقع او لا يكون محمدا للكذب بل اقرب
ولا تقرباى فاعلمها **قوله** احدىها مفعول اي مفعول حقيقة
والاخر مفعول اي مفعول حكما **قوله** بينهما اسناد يفيد
الخطاب الاوليان يقال بينهما تامة تفيد الخطاب لان الاسناد
معتبر فيه هذا الوصف فبعد ذكر الاسناد لا حاجة اليه
الا ان يحل على الصفة الكاشفة وفيه بعد **قوله** حيث
كانت تعليلية او مكافئة وللاولى **قوله** انما من ان
يكون كلمتين حقيقة او حكما يندرج في حكم ما يكون احدي
كلمة حكما **قوله** مثل زيد ابوه قائم مثال الكلام غيره بمحذوف
قوله او قام ابوه عطف على ابوه قائم مثال الكلام غيره مركب
من الفاعل وفاعله واسم الفاعل مفعول ليس بمحذوف بل
يحمده واما الكلام طرفاه كلمتين حكمتين فتجمع بالمعدي
غير من ان تراه قال بعض المحققين في كون الخبر في زيد قائم

ابو مركب فظ لان الخبر عنده قائم فاعده خارج من الخبر
انوي وهذا كما يقال في زيد قائم الاب ان الخبر مفرد وهو مفرد
والمتضا اليه خارج عنه ثم اعلم ان المتكلمين دخلوا في فهم الكلام
على ظاهر تعريف المص مع قطع النظر من جعل الكلمتين الحقيقيين
باللناد اعني من الكلمتين حقيقة او كمالا لانه يصدق على قولنا
زيد ابو قائم انه متضمن كلمتين وهما ابو قائم وعلى قوله زيد
قائم ابو انه بكلمتين اعني قائم وابو باللناد الواقع بينهما
قوله اعني قائم الاب ليس المقصود جميع الاب فانه مركب وليس
لراد القائم المتضا والمتضا اليه خارج عنه **قوله** ودخل فيه ايضا
جسوم من فاز قلت على رأي من قال ان الالفاظ من مبنية لافها
لا تنطبق الى التاويل في مثل جسيم من ودين مقلوب زيد قلت
حقوا السيد الشريف قدس سره ان هذا الرأي غير صحيح فان
الالفاظ لا تنحصر بانفسها في ذهن السامع لا بدال علمها ولو
سئم فليس الدلالة بالوضع لبنيتها في المصطلحات مع انها
ليست بموضوعة بالاتفاق فان من قال ان الالفاظ من مبنية
لانفسها اثبت الوضع الحقيقي بازاء انفسها في ضمن الوضع
بازاء المعنى والمصطلحات ليست بموضوعة لمعنى حتى يتحقق
فيها لانفسها **قوله** فانه في هذا اللفظ ليس المراد
في حكم جميع هذا اللفظ فانه ليس بكلمة بل مركب بل المراد
في حكم هذا اللفظ التعبير المشار اليه وبهذا التاويل هو
اعراب العلم والتوطين وكونه مندا اليه ولفظه قوله ولا يتأتى في ذلك

الا في

الا في اسمين قال بعض الحققين ان ادخال دين مقلوب
في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لجملة قوله باللناد على
ما جملة عليه حتى لو كان المعنى متضمن كلمتين مع اللناد
ولم يخرج لانه متضمن كلمتين هما مقلوب زيد مع اللناد وهو
اسناد وهذا المجموع انوي ولا في مثل هذه المناقشة يتوجه
على قوله جسيم من ايضا فانما المص شبيه فعول لا بد له من فاعل
هو فاعده وهو مع التعبير الممكن كلمتان فلا وجه للتخصيص
بمثال الثاني **قوله** ظاهر في ان فريت زيدا قائما على وجه كلام
انما قال ظاهر لجواز ان يراد ما تنفق كلمتين فقط ثم انه يحتاج
لتعريف المص مع جميع فريت زيدا قائما يصدق على فريت ايضا
على ضرب من قائما ايضا فيلزم تحقق افراد الكلام في ضربين زيدا
قوله ما يجب في ان الكلام هو ضرب من والمتعلقان خارج
قال بعض الحققين لا ينصب عليك ان خبر المبتدأ في قولنا
زيد ضرب من وا في داره هو مجموع ما ذكر لا مجرد ضرب وقد
على ان خبر المبتدأ ههنا جملة فالكلام الذي هو مراد في
الجملة عند حب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل جزاء
هكذا في الحال والصفة اذا كانت جملتين فينبغي ان يجعل
عدولا ايضا المص عدولا عن عبارة تعريف لا عدولا عن
مذهب انوي فراد حب المفصل من المركب المركب الذي فيه
كلمات اسندت احدها الى الاخرى سواء انحصرت اجزاء
في تلك الكلمتين او لم تنحصر وهذا بعيد من عبارة غاية

البعد جدا **قوله** فانه قد اكتفى به ان هذا لا يدل على
 هذه المرادة بل على المساوات الا ان يراد بمراد والمساوات
 او يقال ان تعريف الجملة ايضا هو هذا وتوضيحات الامور ^{الطبيعية} اللاحقة
 حدود اسمية لها وان منع اللفظ عرفا فيكونان مراديين
قوله يصدق على الجملة الخبرية لان الانشائية لا يقع اخبارا
 او اوفا عند وقوع في زيد اخرى فهو ما دل بقوله زيد
 مقول في حقه اظهر به جملة انشائية وليس بكلام او اللناد فيها
 ليس مقصودا **قوله** اخبارا او اوفا اي جملة فان الجملة
 التي وقعت احدا لا نحو جاء في زيد وهو راكب ايضا كذلك فان
 اللناد هو راكبا ليس مقصودا **قوله** وكذا الجملة القسمية نحو
 بانه ان تزيذا القائم فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية
 للتاكيد وليس اللناد فيها مقصودا **قوله** وكذا الجملة التي
 وقعت شرط اخر ان كانت الشرطية فالكلام موجود في
 الحكم في الجزاء عند الحق والالزام يقع قوله ولا يتأني ذلك الا
 في اسمين ولا يكون تعريف الكلام جامعا **قوله** ومن
 بعض الحواشي اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة
 وخلاف مذهب الحق ايضا فانه متبع في بحث اللناد انهما
 صدر الكلام مع ان اللناد في ليس لذاته فانه خارج مبتداه
قوله وذلك اي الكلام اخبار هذا مع جوان اللناد الى
 ما تضمنه كتمان واي اللناد لان الكلام في الكلام واليواني
 منظور بان تظليل فلا يطلب تقديم فيهما سوى الكلام وان
 المنه

المطلوب تقيم الكلام بعد تعريفها من مقابلة تقيم الكلام بعد
 تعريفها او لا المطلوب ذلك للثبات الى البعيد بالنسبة والكلام
 بعيد بالنسبة الى اليواني **قوله** الا في من اسمين كما ان المقصود
 في كل من قسمي الكلمة والكلام افاد الحكم التي في ذكر وجه الحصر في
 تقيم الكلمة من الشرح باداة الحصر وتخرج باداة الحصر
 ههنا فالعده ذكر وجه الحصر وانما لم يتكلم ولم يجعل التفسير
 مواضعا لان وجه حصر الكلمة فوجب زيادة انكشاف ماهية
 الكلمة ومخرجه حدودا قاما وليس كذلك وجه الحصر واعلم
 ان في قوله في من اسمين وفي من اسم وفعل انشائية لا يقع
 ما يتوهم من ظاهر عبارة اتحاد الطرفين والمطوف فان اللنادين
 والاسم والفعل نفس الكلام فحصول الكلام في اسمين او في
 اسم والفعل مستلزم ظرفية الحاضر للعلم وذا شايع واقع
 في كلامهم فمما ادان الكلام الذي هو العلم لا يحصل الا في من
 هذه الحاضر اذ لك قال بعض المحققين ان الظاهر اللناد بفهم المنه
 ان في بعضي من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتأني من كل اسمين
 لا يتأني من اسم الفعل فتأمل **قوله** ومن بعض النسخ من فعل
 واسم تقديم الاسم في النسخ او في الشرح وكذا موقوعا عليه
 الفعل وتأخير في النسخ لا وقع في هو او المركبة من الفعل
 والاسم تقديم الفعل على الاسم لان المركب منها هو الفعل مع الفاعل
قوله فان التركيب الشائني العقلي هذا الدليل يفيده الحصار
 الكلام الشائني في العلمين والمدعي ان من ذلك لا يقال الكلام

لا يكون الا ثنائيا فاذا انحصر الكلام الثنائي في القصر
يلزم انحصار مطلق الكلام فيها لاننا نقول هذا التوجيه عروب
في كلام المفصل دون كلام المفعول على ما صرح به في انفا بان ظاهر
كلام المفعول يتدعي شذوذا زيدا قانما يجمع كلامه فان قلت الكلامين
انما من ان يكونا حقيقة او حكما فليكن الكلام المركب اكثر من الكلامين
حكما قلت هذا انما يقع اذا كان بهضرا بجزء الكلام مندا الى نحو
زيد ابوه قائم ونسج بالمعدي غير من ان نراه واقعا اذ لم يكن
كذلك مثل ضربت زيدا قانما فلند والمند الى كتمان حقيقة
متفقتان فالاولي ان يجعل المند في هكذا الكلام اما تحقق
في نفس المركب من اسمين او في نفس المركب من اسم وفعل سواء معهما
كله او غيرهما لم يكن ويتدل بان الكلام يستدعي المناد وهو زيدا
المند والمند اليه وهو لا يكونان الا في اسمين او اسم وفعل
فتأمل **قوله** وفي المند واللفظ احدهما مفقود لا يقال المند الواحد
يجوز ان يكون مندا ومندا اليه معا كما سياتي فليكن كذلك لانا
نقول الا احتياج في الكلام الى مندا ومندا اليه وهما طرفي
واحد لا لا يتصور من شئ واحد كما في **قوله** ونحو يا زيد
بتقدير اذ عا زيدا جواب سوال فقد قد يدبره ان ياريد مركب
يفيد المخاطبة فائدة قائمة والظان كلام مركب من حرف واسم
فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدر وهما الفعل والفاعل وعلى
هذا مذهب المبرد مشكوكا فيه ذهب الى ان احدي جزئي الكلام
مذكور وهو حرف التداء قائم مقام الفعل والجزء الاخر وهو
الفاعل

الفاعل المقدر كما سنذكره في بحث المنادي فيكون من تركيب
اسم وحرف الا ان يقال ان الفعل انما من الفعل الحقيقي فاليه
مقام فيكون من تركيب اسم وفعل **قوله** ماد لا اي كذا قلت اسما
الي ان الكلمة ما كناية من الكلمة لئلا هذا التعريف بعضا
والدوال الاربع **قوله** على معني كانت في نفس جملة عبارة التعريف
على ان قول في نفس طرف مستوفى لمعني ولم يتضمن الى احق
كونه طرفا لغوا متعلقا بدلا على ان يكون كلمة في معني الباني
ماد لا نفس على معني والى احق كونها طالا من فعل لا اي ما
دل على معني حاك كون الدال كائنا في ما يستلزم بيان قوله
لمعني وبين مفعلة لعني غير مفعول من الفعل بل جنبي او
ذكر في نفس ان يكون اجنبيا مع لزوم ارتكاب التجوز في التعريف
على الاول لاسبب جعل في معني الباني **قوله** اي نفس ماد لا نفس
الاسم بان يرجع الضمير الى الاسم والا يلزم الدور **قوله** فتذكر
الضمير في نفس او مطلق الضمير المذكور في ماد على معني
في نفس لئلا ولا الضمير المستلزم في دل ايضا فان تذكره ايضا
يند على لفظ الموصول ظاهر العبارة يدري على ان معني
الموصول يقتضي تأنيث الضمير باعتبار كونه كلمة وتذكره
على حدة لفظ فقط وفيه بحث فان لفظ الكلمة عبارة
تجاير اذ به من لفظ الكلمة المنحلة على تأنيث والتأنيث ما يراد
من لفظ الكلمة ليس فيه تاء التأنيث لا غير لفظ الكلمة
معني فهذا امثلا تأنيثه باعتبار لفظ الدال عليه وهو

الكلمة فاذ اعتبر عنه بلفظ ما لم يذكر فيه تأ التائيت لامر
اللفظ ولا في المعنى فتذكر القصور الاربعة الى باعتبار
اللفظ والمعنى **قول** قال الحق في الايضاح هذا الطرية
ليست معني كون المعنى في نفسه وجوار القصور في نفسه
وابصارها المعنى على حرف في من معني الطرية الى معني
اعتبار مدخولها **قول** والقصور في ماد على معني في نفسه
اي القصور البارز والآ فقيه ضمير انما لا يرجع الى
المعنى بل الى الموصول وهو القصور المتغير في ماد وقال
القصور في نفسه يرجع الى المعنى لكان وانظمت من المناقاة
قول ولذلك قيل للحرف ماد على معني في غيره فان قلت
كون المعنى المتقل بالمفهومية في نفسه باعتبار معني اعتباره
في نفسه وبالنظر اليه نفسه مع قطع النظر من اعتبار امر خارج عنه
كما ان يكون الدار في نفسها بهذا المعنى لا يستدعي ان يقال
في الحرف الذي معناه غير متقل بالمفهومية ماد على معني
في غيره كما لا يقال في الدار باعتبار امر خارج الدار في غيرها
حكمها كذا بل يستدعي ان يقال ماد على معني في نفسها حكمها
كذا قلت معني قوله ولذلك قيل له اي من اجل ان اول الظرف
في هذا المقام بمعني اعتبار مدخولها لا بمعني ان المعنى
يتفاد من مدخولها كما هو المفهوم عرفا من كون المعنى من
شيء في ما قيل للحرف ماد على معني في غيره بمعني اعتبار
غيره لان المقابل يستدعي ان يقال للحرف ماد على معني لا
في

في نفسها لان الخفاء ومنعوا ما يوافق في المعنى بقولنا لا
في نفسها من هذه مصادر عرفا فيما بينهم **قول** ماذكم ^{بعض} المحققين
استنارة الى السيد الشريف قدس سره **قول** كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته قال بعض المحققين لا قيل كما ان في الخارج
موجودا في ذاته وموجودا بغيره هو موجود في غيره ككان
غاية في ايضاح معني الحرف وما يقابله وتنويرا تاما للظلال في
كما في الحدود الثلاثة التي **قول** ولا يخفى انه لو كان المتعارف
في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته ككان اريد في
التنوير كونه غيبا وايضا كون الموجود القائم بغيره بمعني
الطرية المحققة بين الحال والمحل في المقود ليست الطرية
مقصودة اصلا كما عرفت وكونه منورا لا يخلو **قول** يصلح
لان يحكم عليه وبه لو قال يصلح لان يند اليه وبه ككان ان يند
باصطلاح الخفاء وايد باعتبار انه يفيد اختصاص ^{الاشهاد} الحكم
بالعلم والفعل بل لا يصلح ان ينسب به ويند اليه ككان
انما فائدة حتى يفيد ان المحل يتبعها في مقابلة لا يصلح ان يقطع
طرقا النية اصلا اسنادية كانت او اضافية او توصيفية
او تعليلية وينفاد منه اختصاص المند به وكون الشيء مندا
اليه والمهرفية وكونه صفة وكونه مضافا ومضاف اليه وكون
منهولا لمخاطبة بما هو في الحرف غير المفهوم من هذا الكلام ان كل
ما مدرك تصدا وتوطأ في ذاته يصلح ان يكون محكما عليه
وبه ولا شك ان معني الفعل معني مدرك تصدا وتوطأ

في ذاته مع انه لا يصلح ان يحكم عليه والجواب ان الواو هي
 بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح ان يحكم عليه وبه
 ويمكن ان يقال في الجواب ان المعنى المستقل في الفعل هو المدرك
 ولا شك ان المدرك باعتبار كونه مدلولاً تفضيلاً في الفعل
 او يقال ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار انه
 ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح لذلك لكن الواقع لما
 اعتبر ان يكون الفعل منذ انشأ ابد لم يصلح يقع حكمها
 عليه **قوله** باله للاختصاص غير فليصلح شئها فيه ان هذا
 مباح في ان ما هو الاله لا يختص به لا يصلح ان يحكم عليه وبه
 وليس كذلك فان كل شئ في كل شئ لا يختص به الاله للاختصاص
 او ان الرجل والاله لتعريفها ولا يختص بها مع ان كل واحد رجل
 يصير حكمها عليه وايضا لا يلزم ذكر الغير الذي هو الاله
 مع مفهوم معناه كما لا ينبغي مع انه متبع لا بد من ذكر الغير هو الاله
 للاختصاص يفهم فلا بد من التخصيص بان الاله لا يتبعها لا يصلح ان يحكم
 عليه وانه انما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يخص
 المتعلق بغير ذكره **قوله** فالابتداء مثلاً لا ذكر ان المدرك
 في الذهن قد يكون مدركاً بعبارة الاله للاختصاص غيره ولا يصلح
 شئها مأموراً في مفهوم الابتداء الذي يجمع فيه هذه
 الاعتباران وواقع بآرائه باعتبار الاول لفظ الابتداء
 الذي هو الاله فان قلت يفهم من هذا الكلام ان لفظ الابتداء
 وكلمة من كلامه من نوعان لمفهوم واحد كانه في اعتبار ان من
 حيث

اذا لم يكن الاله للاختصاص
 ما حكم عليه وسبيله
 الى احضاره مع

حيث انه مدرك قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث ان
 تبعا وانه للاختصاص الغير مفهوم كمن مع انه يصح فهمها بعد
 من قوله والحاصل ان لفظ الابتداء من نوع مفهوم كلي
 ولفظه من كل واحد من جزئيات التخصيص وهما متغايران قلت
 لم يقل ان مفهوم الابتداء باعتبار الثاني هو المدرك لولا كلمة من حتى
 يلزم عليه هذا المحذور بل تصوريه هذا الاعتبار فقط قال
 بعض المحققين في الجواب من هذا الحاصل ان مفهوم الابتداء
 باعتبار الثاني الذي هو معنى شئ في متعلق الاستعلاء محصور
 بذلك الاعتبار هو حقيقة مفهوم الابتداء الذي هو المحظوظ
 قصدا لوحظ متعلقه تبعا واما الاول ليس او ان الابتداء
 الا حصصا ويوافق الورد بان مفهوم كمن هو الابتداء
 باعتبار الثاني لا ذكر بعد من انهما من متعلق لا او ان الابتداء
 وفيه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصها
 لمفهوم الابتداء الكلي كان زوالا على معنى متعلقا بالمفهوم
 بالتفصيل من دون تحقق المفهوم الكلي في غير حصصه فلا يصدق
 عليه تعريف المروي بل تعريف الاله اذ معنى في نفسه في قوله
 ذكر على معنى في نفسه ان من ان يكون مطابقا او تفضيلا ما
 ان يقال ان تلك الجزئيات ليس حصصا لمفهوم الابتداء بل
 مفهوم الابتداء عني لها فيلزم المخالفة بآرائه هذا القول
 وبين ما ذكر في قوله والحاصل ان ان يقول في التوفيق بلفظ
 الابتداء قد يعبر به من المعنى الكلي وقد يعبر به من الجزئيات

ففي قولنا لا ابتداء مثلا اذا لاحظنا العقل قصدنا ان يراد منه
المفهوم الكلي وفي قولنا واذا لاحظنا العقل من حيث هو كما يتر
التيروا البقرة يراد منه المفهوم الجزئي الغير المتقل في دفع المخالفة
هو يكون هذا الكلام موافقا لما ذكر في قوله والحاصل فتأمل
قصدنا ان بالذات منصوب على المصدر اى لا ملاحظة قصدية وعلى
الحال اى حال كونه مقصودا ملائبا باعتبار الذات او على تقدير
اى بطريق القصد **قوله** مدلول اللفظ الابتداء فقط لا يقال
المصدر المتفاد من قوله فقط لمجاز ان يدل اللفظ اخر اى على
لفظ المعنى كلفظ الاول لا نقول المحررات بالنية الى
الحرف والمراد ان مدلول اللفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون
مدلولنا ونقول ان المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر
اخر في كونه دال عليه وقوله لا حاجة في الدلالة بيازل
قوله لا حاجة في الدلالة عليه يحتمل ان يكون المراد لا حاجة
الى لفظ الابتداء في الدلالة عليه او يكون حاجة كشم عليه
ويكون الدلالة عليه من ذلك على كذا **قوله** حاله بين التبر والبقرة
وهو معنى قائم بالتبر بالقياس الى البقرة **قوله** لتعرف حالهما
وهي كون التبر مبتداء وكون البقرة مبتداء منه **قوله** ويمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلقه يعنى لا بد من تعقل المتعلق عند
تعقل ككل من تعقله مستكلا ومثلا وذلك بين لان تعقل
النية المحصور بحصورها لا يتصور بدون تصور الطرفين
بحصورها **قوله** ولان يدل عليه بصيغة الجهور اى لا يمكن
تكون

26
كون معنى الحرف مدلوله عليه بذكر السامع على ما لا يذكر
اللفظ الدال على المتعلق به وهذا بحسب العبارة والفهم
بطريق التسوية والابتداء فهم المعنى في انفسها من القوابل والحوال
ثم اعلم ان المناسب ان يقول بعد هذا الاعتبار وهو بهذا
الاعتبار مدلول من كما ذكرنا في الاعتبار الاول وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء والانه ترك لك
ابشرنا ان يتأمل **قوله** ولفظة من هو من هو ككل واحد من
جزئيات ذلك لانه لا يتصل الا بالجزئيات ومنها هذا
الاعتبار امانة الوضع والقول بانه مجاز لا حقيقة ل
بعد ضرورته اليه اعلم ان هذا على اى القائلين بالوضع
العام والوضع لا حصر والحروف واملاهم من الضمان و
اسماء الملوك ان يحل لا خفاء به ومنهم المحققون ان يفرق
هذا التحقيق قدس سره وعلى اى من لم يقرب به وجعل تلك
الكلمات موضوعا لمفهوم كليت بنوعها لا يفرق في جزئياتها
ومنهم المحققون ان يفرق في وجه الله عليه يكون من هذه
الموضوعات المفهوم الكلي ومدلوله جزئيات من جزئيات تلك
المفهوم الكلي فالفرق محتمل **قوله** من حيث انها حالات
لمتعلقاتها والى لتعرف احوالها فان حالات المتعلقات هي
احوالها فيكون حالات المتعلقات الاتان احوالها المتعلق
الهيئة التي لتعرف نفسها قلت هي متغايران فان المراد بالجلد
للتبر والبقرة مثلا هو الابتداء الجزئي وبالجملة الثانية

المفقت اليها هو كون الشيء مبتداء والبعض مبتداء منها
الحاصد من تحقق الحاك الاولي وهي الابتداء الجزئي بينهما **قوله**
ان الاحوال عبارة عن الاوضاع الحاصدة للتحولات والحالات
من مبتداء تلك الاوضاع ومعنى المخ الذي هو الابتداء تلك
الوصف لا لتعريف تلك وقيل التقدير اعتباري فانه يحاذي
الحقيقة محالات متعلقة بها واللات لتعريف نفسها كذا من
حيث هو حيث انها احوال للتحولات **قوله** ادلا بد في كل
منها ان يكون ملحوظا قصد اليه ان يعتبر النسبة فيه منع
فان كل انشأ في كل انشأ كذا في اللاحظة افراده مع
اعتبار النسبة بينه وبين غيره فلا بد من التخصيص كما هو
قوله وهذا هو المراد بقولهم ان المخ فريد على معنى في
في غيره فلما راد بغيرها متعلقة بها ويكون معنى المخ
فيها ان يكون متعلقا باعتبارها وبلا حظتها **قوله** واذا
عرفت هذا اي اذا عرفت ان بعض المفردات يكون ملحوظا
في ذاته منفصلا قصديا ولا يحتاج تعلقه الى تعقل امر اخر
ولا يحتاج ايضا اللفظ الدال عليه الى انضمام امر لفظا دال
على امر اخر معه وهو معنى مستقل بالمفهومية وهو معنى للام
وبعض اخر من المفردات يكون ملحوظا باعتبار اذالة
للاحظة امر اخر متعلقه بتطبيقه ويحتاج في تعقله الى
تعقل ذكر الامر الاخر ويحتاج اللفظ الموضوع باذاته
في الدلالة عليه الى انضمام اللفظ الدال على ذلك الامر
مع

مع وهو معنى غير مستقل بالمفهومية وهي معنى للمفهومية
ان المراد به **قوله** قلت ان المراد بكونه المعنى في نفسه
ايضا ان المراد بكونه المعنى في غيره عدم استقلاله بالمفهومية
واحتياج الدال عليه الى انضمام امر اخر معه ليدل عليه
ولم يلتفت اليه لان البحث في تحقيق مفهوم اللام وان كان قول
وبما يتق من التحقيق استدعي ذكره **قوله** فخرج كينونة المعنى
المرجع مصدر بمعنى الرجوع بقرينة الى في مقابلته
وكينونة المعنى في نفسه بملاحظة كونه مستقلا في التعقل
لا يحتاج تعقله الى تعقل امر اخر معه وكينونة في تعقل
الكلمة باعتبار ان الكلمة مستقلة في الدلالة عليه لا يحتاج
الى انضمام امر اخر معها في الدلالة وذكر كينونة الاولي
بملاحظة اخرج مفرد في نفسه الى المعنى والثانية باعتبار
ان ارجاعه الى ما هو هو الكليانية من الكلمة **قوله** الامر
واحد هو استقلاله بالمفهومية وفيه بحث وهو انه يجوز
ان يكون معنى غير مستقل بالمفهومية يحتاج في تعقله
الى تعقل متعلقه معه ولكن وضع لفظا باذاته تلك المعنى
مع متعلقه جميعا فلا يحتاج اللفظ الدال عليه الى انضمام
امر في الدلالة عليه ليس في نفسه لعدم استقلاله في التعقل
كالقضايا مثلا فان عنده ذات له القرب والنسبة لا يجوز
جزئي من هذا المفهوم لذلك انها يحتاج في تعقلها الى تعقل
طرفها واللاحظة طابعها طابعها فكم يكون معناها كائنا في نفسه

كثير اللفظ الدال عليها الموضوع باذاتها وهو الصواب بذكر
عليها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى معها في الدلالة عليها فكل
مستقلا بالمفهومية هذا الاعتبار فيمكن مرجع كوز المعنى
في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد واجب بتخصيص
كينونته في نفس الكلمة بكون الكلمة دالة عليه لا استقلال المفهوم
للامر اذ يرجع كينونته هذا المعنى في نفس المعنى في نفس
الكلمة وكينونته في نفس الامر واحد **قول** لتكون على طبق
متابق وليكون موافقا بالضمير الذي قبله وهو ضمير دار
ولانه لا يحتاج ح الى معرفته من هذه الحقيقة تأمل **قوله** و
ارجاع الضمير الى المعنى عطف بغير المعنى الاخير وبيان
له وكونه ظاهرة لقرب المرجع وشيوع معناه في العرف نقل عن
بعض النحاة اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب
كثير في عبارة هذا النوع يقتضي ترجيح كونه راجعا الى الكلمة
وهو ارجاع الضمير في تعريف العلم الاصل من دليل الخبر الى
الكلمة ويحتمل ان يكون بارتفاع جملة مستقلة معطلة بقوله
لعدم اه اي لم يعرف من الظاهر ارجاع الضمير الى ما كان في
عبارة هذا الكتاب لعدم بوقيتها **قوله** وهذا جزء من
يعني لم يشير الى احكام الاخر بل حمله على ما هو المتبادر منه
والافكر المتعارفين للجزء محل بحث بل يمتنع التحقيق على
جملة كوز المعنيين يستدعي جواز الكثرة الى الاحكام الاخر
ايضا **قوله** ويجوز ان التحقيق لا يحصل عند العلم بجهالة
الحرف

الحرف منها اي بسبب لزوم تعقل متعلقا بها يفهم حتميتها
التي جرت العادة بلسانها في تلك المفردات الكلية المنفرد
بها بعض المصنفين فان قلت معاني هذه الالفاظ لا يحد
الحكم عليها وبها المعاني الحروف فكيف يكون مستقلة بالمفرد
قلت لانه ذلك بل معاني هذه الالفاظ اذا اختلفت في حد
ذاتها يصح لذلك وعروضه لزوم الظرفية وانضمام بعض
المصنفين في الاستعمال اخرج من ذلك بخلاف المعاني
الحرفية فانها لا يصح لذلك في حد ذاتها فانترقا فان
قلت معاني الظرفية التي هي معاني حرفي داخل في مفهوم
معنى كما صرح به فاضل الحنفى فيكون معناه في حد ذاته
غير مستقل بالمفهومية مع انه اسم قلت الجزء الاخير من
معناه وهو الثبات مستقل بالمفهومية انما من ان يكون مطابقا
او تضمنيا وايضا المراد من قوله لا معاني مفردات كلية
انما من المعاني المطابقة او التضمنية **قوله** كثر ما جرت
العادة يعني ان العادة بلسانها تلك الالفاظ في مفردات
الكلمية واستعمال المصنف من الاختلاف الحرفيات
معانيها المصنفين والاصح استعمالها في المطلق فتأمل **قوله**
ولا كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه ^{الضيق}
فان قلت لا شك ان المتبادر من المعنى اذا اطلق هو المعنى
المطابق كما صرح به المحقق الآدي والفعل باعتبار معناه
المطابق لا يدل على معنى في نفسه لا قول النسبة اي الفاعل

المعبر فيه وهو غير متقل بالمفهومية فلو حمل عبارة التعريف
 على المتبادر كما هو الواجب يخرج الفعل عنه بقوله دل على معنى
 في نفسه فاما على القول من المتبادر والحق على خلافه حتى يقول
 مقول يبعد الازمنة الثلاثة قلت البعث وعلى هذا المثل
 الامران اعدهما ان قوله معنى في نفسه حمل قبل هذا اليعرف
 في دليل المحر على المعنى الاعم من المطابق والتفصيل لانه
 اعتبارا كونه مقارنا باحد الازمنة الثلاثة وجعل في
 الفعل وقارة كونه غير مقارن باحد الازمنة الثلاثة و
 جعله معنى الاعم ولا شك ان المعنى المستقل بالمفهومية
 المقارن باحد الازمنة في الفعل هو المعنى التفصيلي المتبادر
 من قوله معنى في نفسه في تعريفات الاعم الا قام بعد ذكره في
 وجه المحر على المعنى الاعم من المطابق والتفصيلي مع الشارة
 الى الخراج تعريفات الا قام من وجه المحر هو المعنى الاعم كما
 لا يخفى وثانها التامم بحمل المعنى في تعريف الاعم على المعنى
 الاعم من المطابق والتفصيلي بل جعل على المطابق فقط يخرج عنه
 بعض الالفاظ ككلامه المستفاد التي دخلت النسبة الى الفاعل
 المعبر في مفهومها وكان ظرف التي دخل معنى ظرفيها المعنى
 فانه دخل فيه معنى اعم من ان يكون مطابقي او تفصيلي
 وكان الفعل دالا واعلم ان المشهور ان الفعل موضوع
 للحادث والزمان الزمان في الازمنة الثلاثة ونسبة الحادث
 الى فاعل معين ولا شك ان تلك النسبة لا يفهم بدون
 الفاعل

الفاعل المعبر فلا يفهم هذا المجموع من الحادث والزمان والنسبة
 التي هو المعنى المطابق للفعل بدون الفاعل المعبر فلا يفهم
 الفعل على معناه المطابق فدلالة الفعل بنفسه ليس الا الحادث
 الذي هو معناه التفصيلي وهو المشهور او على الزمان ايضا على
 ما هو الظاهر اذكر بعض المحققين ونقل عن بعضهم ان الزمان
 في الفعل كالكسبية غير متقل بالمفهومية ووجه غلط وهذا
 بحث استمرنا اليه في وجه حر الكسبية وهو ان الدلالة التفصيلية
 تابعة للمطابق وتحقق في ضمنها كما تحقق في غيره فالفعل
 اذا لم يدل على معناه المطابق بنفسه لم يدل على معناه التفصيلي
 ايضا واجاب عنه بعض المحققين بان معناه معنى الدلالة
 بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحادث معنى متقل
 بالمفهومية وانما توقف فهم على الضميمة بواسطة عدم استقلال
 ما هو بشرط فهم بالمفهومية اعني المعنى المطابق انتهى وصل
 ان الحادث معنى لا يحتاج في تحققه الى تعقل امره واللفظ
 الموضوع باذاته ايضا لا يحتاج الى ضم لفظ اخر معه فهو معنى
 مستقل بالمفهومية وهو المراد من كون المعنى في نفسه كما سبق
 تحقيقه واذا كان الحادث جزء معنى الفعل والفعل دالا
 عليه بالتفصيل مشروط بتحقيق الدلالة المطابقة التي لا يخفى
 ان بانفهام الفاعل معه فتأمل وقال بعض المحققين اعلم
 ان القول بان الفعل الموضوع للحادث والزمان والنسبة
 كما اجمهوا عليه ليس ان لان الفعل لا يكون بدون الفاعل

فالجملة اسم يصح سير ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في فهم
الفعل لتلايكون له بعد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح ما لم يشرح
صدره وزد في نصه فنقول كما هو المعنى في ان الفعل
من صنف الحديث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئته
التركيبية كما في الجمل الملتصقة اذ لا يخفى على مصنفاته لا يشبه
جعل هيئته ذيد قائم للنسبة وجعل هيئته مرفوعا من امارات
ان النسبة ليست مدلول الفعل اذ يفهم من الحديث فالكسبة
تفصيلا وقد تفقوا على ان المراد لا يكون تفصيلية ولهذا
لم يفتح تركيب القضية النظمية من فودين وانما التزم مع الفعل
ذكر الفاعل لان القول يؤدي معنى الحديث على وجه يكون
متقدرا ان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لتلا
يكون احصاء على هذا وجه لغوا انتهى **قوله** اعني الحديث
فستر معناه التخصي المستقل بالمفهومية بالحديث مع ان
النظا ان الزمان المعين من الازمنة ايضا معناه التخصي المستقل
بالمفهومية وذلك لان كون الزمان مدلول للفعل
تردد ابل النظا ان مدلول الهيئته هي ليست بلفظ على الارجح
اولا ان يكون مستقلا بالمفهومية اختلافا اولانا يرتبط
قوله وكان ذلك المعنى مقارنا ويخرج بقوله غير مقارن
من تعريف الملم فتأمل **قوله** وكان ذلك المعنى مقارنا اه
ذكر القول في جانب النظمية لترتيب عليها قوله اخرج بقوله
مقارن باحد الازمنة الثلاثة فان سابق هذا القول

وان

وان كان بترتيب عليه قوله غير مقارن باحد الازمنة الثلاثة
كما لا يخفى **قوله** واخرج بقوله غير مقارن باحد الازمنة الثلاثة
فيه بحث وهو ان الزمان ايضا مدلول للفعل تفصيلا كما هو
المشهور وهو غير مقارن باحد الازمنة الثلاثة لان الذي
لا يقارن بنفسه اذ المقارن يقتضي المقارنة فيصدق على الفعل
انه كذلك على معنى في نفسه وهو الزمان مقارن باحد الازمنة
الثلاثة فلم يخرج عن هذا الملم لهذا القيد وايضا قد تقرر فيها
بينهم ان معاني الافعال الناقصة هي النسبة المرفوعة بين
الملم والخبر مع احد الازمنة الثلاثة ولا شك ان معنى
التخصي المستقل بالمفهومية فيها ليس الا الزمان الزمان
غير مقارن باحد الازمنة الثلاثة والبرهان ان المعنى باحد
الازمنة في حد الفعل مقبول بطريق التلايكي يعني
لم يكن شئ معانيه لا المطابقة ولا معانيه التخصي مقارنا
باحد الازمنة الثلاثة في نخرج الفعل من تعريف الملم اذ
بعضه معانيه التخصي مقارن باحد الازمنة الثلاثة
وهو الحديث وانما افعال الناقصة هي ايضا خارجة من هذا
الملم واخذ من هذا الفعل بهذا الاعتبار لان بعلمنا
من معانيه وهو النسبة بين الملم والخبر مقارن باحد الازمنة
الثلاثة معناه التخصي هو الزمان مستقل بالمفهومية الا انه
يلزم على هذا التقدير ان يكون المعنى الموصوف بقوله في نفسه
غير المعنى الموصوف بقوله غير مقارن في الافعال الناقصة

ويكون حاصل تعريف اللام انه كبريت على معنى في نفسه سواء
كان ذلك المعنى مطابقا او متفصلا ولم يكن شي من معانيه
مقتونا باحد الازمنة سواء كان مطابقا او متفصلا متفصلا
بالفهمية او لم يكن وحاصل هذا الفعل انه كلما كان معقولا
معانيه متفصلا بالمفهمية وكان في معانيه مقتونا باحد الازمنة
سواء كان المقارن باحد الازمنة معناه المتفصل وغيره ولا يفي
ما فيه من التكلف **قوله** اي غير مقتون مع احد الازمنة الثلاثة
في الفهم من لفظ الدال عليه استار الى ان الب اذا وقعت صلة
للافتوان ان يكون بمعنى مع والي ان الافتوان المعنى في حد
اللام والمنبت في حد الفعل هو الافتوان عند فهم ذلك المعنى
من لفظ الدال عليه فلا يقدح في عدم الافتوان كون الزمان
مقارنا بالمعنى في الواقع ولا كون مفهوما قبل فهم ذلك المعنى او
بعده من لفظ اخر فلا يخرج عنه حد اللام مثل الضارب في
قولنا في الماضي زيد ضارب او زيد ضارب **قوله** فهو صفة
بعده صفة وفي بعض النسخ وهو بالواو وهو اللفظ فانما الفاء
فهو للبيت اذا التوقيع غير متطلب هو جود على تقدير ^{الصفية}
ويجوز نصب بان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبرا
مخذوف اي وهو غير مقتون باحد الازمنة الثلاثة وانما انما
الجزء بالصفية لان النصب على الحاليت يحتاج الى تكلف جعل
المعنى مفعولا به والى تقييد الدال بحال عدم الافتوان
واخرج على الخبرية يحتاج الى اتركاب حذف **قوله** ولما

بعد

12
بعد الافتوان ان يكون بحسب الوضع الاول لما كان منها منطقت
سواء هو ان حد اللام غير جامع لخروج اسما اللام الافعال
عنه بقيد عدم الافتوان فان معانيها مقتونة باحد الازمنة
الثلاثة وغير مانع اي لا دخول الافعال المنسجة عن الزمان
فيه ان معانيها المستعجلة من الان لا تخ مسقة غير مقتونة
باحد الازمنة اراد ان يدفع ذلك فقال المراد بعدم تفران
ان يكون بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المبوق بوضع
فدخل فيه بهذا الاعتبار اسما الافعال من حد اللام وخج
افعال الافعال المنسجة عن الزمان عند فاندفع الزوال اما
دخول اسما الافعال فانه معانيها المقارنة باحد الازمنة
الثلاثة بحسب الوضع الثاني غير مقتونة بها في الفهم
بحسب الوضع الاول وهو اسم مركب اضافي او جار وجور
وذلك او محلات الافتوان بحسب اصل الوضع الاول هو
ان يكون من لفظ الواقع ان يفهم ذلك المعنى مقارنا باحد
الازمنة ولما كان المفهوم بحسب اصل الوضع الثاني غير
منطوق من الوضع الاول غير مقتون باحد الازمنة وعلى
هذا ينكل اي جميع حد اللام يمثل بزود ويترك على ان
معناه على مستقل غير مقتون بحسب الاول الذي بازاء
المعنى الفعل واما خروج الافعال المنسجة عن الزمان
فلان معانيها الحاليت بحسب الوضع مقتونة باحد الازمنة
فانها في الوضع الاول من مرفعة هذه المعاني المقارنة باحد

الازمنة واقتراذه ايضا منظور في نظر الوضع في ذلك
 الوضع الا انه جرت في الوضع الثاني من الزمان وانما قد
 الوضع بالاول ولم يكف بقوله بحسب الوضع لان الظاهر
 اسما الازمال المنقولة من هذه ثانيا المعنى الفعل
 والحدث لتحقيق اماراة الوضع فيها ثم المعنى الثاني قد
 وذكر الوضع في تعريفها واعلم انه يدور على هذا التقدير
 مذكره بعض المحققين من ان لا يخفى ان اسما الازمال
 اعتبارا باعتبار وضعها الحالي للمعنى وعدم اقتراذه باعتبار
 وضع الاصل وذلك بعيد عن الاعتبار الاول ان يكون
 مدار الحقيقة على وضع واحد ولا يكون وضعها لغوا واعتبارا
 لا اعتبارا لشي واحد ومن اسما الازمال مثل ذلك وضع
 الاول وهو الوضع المسمى لغوي اعتبارا اسما الازمال
 لم يكن كذا واعتبارا فيها لان عدم الاقتراذ انما يتحقق
 ووضع الثاني اعتبارا لانه باعتبار يكون كذا ولغواته
 باعتبار لا يكون غير مقترون **قوله** فدخل اسما الازمال
 قال الفاضل الخنفي الذي جمل على ان قالوا انها ليست
 بافعال فالحق انها الازمال صيغته قبورها لا يقبل الازمال
 كالشواهد والام التعريف ويكون بعضها ظرفا وبعضها جاروا
 بحور انتهى ولو قال وقبول بعضها بما لا يقبل الفعل
 كالشواهد والام التعريف فكانا ولي لان اكنه من المشتقات
 فلا يقبل الشواهد وبعضها لا يقبل الازمال ايضا **قوله** ان
 جميعها

جميعها اما منقولة من المصادر يعني ان جميعها لا يخرج من
 ان يكون بعضها منقولة عن المصادر وبعضها منقولة عن
 الظرف والجار والمجرور فيكون من قبيل نعت الكثرة **قوله**
 منقولة عن المصادر ومعناه في الاصل مصدر وهو
 المعنى مصدر في نقل الى المعنى الفعل وهذا المعنى يتبادر
 من تلك العبارة من غير حاجة الى **قوله** مريجا بان ثبت
 استعمال في المعنى المصدر في قوله نقل **قوله** نحو رويد
 فانه قد استعمل مصدرا ايضا قيل هو مصغر او ادا مصدر
 رويد بمعنى ارتفع بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف وتعمل
 او رويدا بمعنى ارتفع رفعا صغيرا **قوله** او غير
 يرجح بان لم يثبت استعمال مصدرا الا انه شبه المصدر
 بان يكون على وزن نحوهم على وزن فواعة كتب في الحجة
 الدجاجة تقوي اي تصح فواعة وتقا على وزن فعلان فعلان
 وفعلان انتهى **قوله** وعن المصادر التي كانت عطف على
 المصادر الاصلية وفي مقابلتها والمراد ان بعض اسما
 الازمال نحو من لا في الاصل صوت نقل الى المعنى المصدر
 هو التكون ثم من معنى التكون الى المعنى اسكت **قوله** او عن
 الظرف لو قال او عن الظرف مع اصناف الظرف اليه فكانا ولي
 لان معنى الاول لا مامك ودونك هو المعنى المكب
 الاضافي للمعنى المنضاف فقط **قوله** وعن الجار والمجرور وفي
 بعض النسخ او عن الجار والمجرور وهو ولي اذهو اضافة

إلى مثل عليك وهو انهم انهم من الاقسام **قوله** ونخرج عن المضاع
ايضا الظان هذا القول معطوف على قوله خرج عن الافعال
المنسوخ او على قوله قد دخل فيه سما الافعال المعطوف عليه على
التقديرين متفجع على قوله والمراد بعدم الاقتراض مع ان
المعطوف لا يتفجع عليه اذ لا يدخل لعدم الاقتراض بحسب الرفع
الاول في الدلالة على الزمان الواحد في ضمن الزمانين فلما لم يمتنع
ما هذه العطف فتأمل **قوله** على تقديره اشتراكه اشارته الى
مذهب من قال بانه موضع كماله قبل الجواز بالمال او بالعكر
قوله واير الدلالة من الارادة هذا يخرج عليها هو المشهور من
ان اللفظ المشترك يدل على جميع معانيه ولا يرد شي منها
الامع القرينة واقام على ما نقل من الشيخ الرئيس من ان الارادة
مشرط الدلالة فلا ارادة لكج موقوفة على الارادة التي
هي موقوفة على القرينة ليعقيد زيادة معرفة اي ليعقيد بعقر
المواض او ذكر زيادة معرفة بالعلم او ليعقيد المتعة زيادة معرفة
العلم بسبب ذكر بعض المواض وذلك لانها خاصة الشيء بامتيان
تعماده ويمكن ان لا كان تأليف هذا الكتاب للبتدئين
ورفع في تعريف العلم خفاء بسبب قبح الدلالة على معنى في
نفسه بحيث يكاد ان لا يتقبله فهم كثير من الخاطئين اراد ان
يذكر ما يفيد معرفة العلم في الجملة وامتيان عن اخره بعد
تعريفه حتى يحصل معرفة بالمواض ان لم يعرفه بحدوده ولم يبق
احد من سماع هذا الكتاب غاليا عن معرفة العلم في الجملة
وتأمل

وقال بعض المحققين ولك ان تقول هذه احكام مشتركة
بين قسمي العلم قدم على التقسيم وذكر الجري سبيل التوفيق
لشركته مع ما ذكر في الاختصاص من انه وفي ان الاكثر
ما ذكره من المواض التي تختص بالمعروف ان العلم والتوفيق ايضا
كالجرح خصان بالمعروف فذكر هذه الفئة من الاحوال المشتركة
بين قسمي العلم باعتبار اشارة منها من تلك الاحوال بعيد
قوله منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها قيل عددها
يرتقي الى قريب من ثلثين **قوله** ومن التبعية على ان
ما ذكره بعض منها فارق قلت اين عرف كونها للتبعية فقلت
من دخولها على الجملة وعدم استقامة معانيها الاخر بحسب الظن
فارق قلت لا عابدة في التبعية على ان ما ذكره بعض منها الى
ذكر من لانه معلوم بذكر ثمة منها بعد ذكر المواض بصيغة
جمع الكثرة قلت المراد التبعية من اول الامر على ان لا تذكر
بعض منها ولذلك من فائدة اخرى غير التبعية وهي ان
خواصه التي هي جميع الكثرة لكل واحد من هذه الامور
الفئة او مجموعها من غير ارتباط بنحو فارق قلت من التبعية
لا بد على ما ذكره بعض منها فانه لو كانت الخواص منفردة
في هذه الفئة ايضا لبراد من التبعية على كل واحد منها
بل الدال على ذلك صيغة جمع الكثرة قلت نعم لكن ذلك
التبعية ينبغي على ان يكون العطف في الخبر مقدرا على احوالها
بقوله من خواصه فتأمل **قوله** وهي جميع خاصة وهي صيغة

اسم الفاعل وثانيها كونها علة الشيء **فقد** ما يختص به
ولا يوجد في غيره الظان قوله ولا يوجد في غيره عطف تغير
لا يتصفه قوله يختص به من الجزء الثاني لان معنى يختص به
ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره وانما في الجزء الثاني
واما الثاني فلاشارة الى وجه تسميتها بالمصاحفة في تعريفها
قال بعض المحققين يجوز ان يكون قوله ولا يوجد في غيره في تغير
الكلام الجزئين وهو قوله يختص به لان الشيء في قوله ولا يوجد
في غيره متوجه الى القيد وهو المغير كما هو القاعدة فلما راد
اثبات الوجود ونفيه الى الغير تعريفه في الوجود في الغير
يراد الاثبات فيه فيكون ولا يوجد في غيره ان يوجد في غيره
ثم اعلم ان تعريف الخاصة بظاهرة غير لصدقة على فصل قريب
الشيء وعلى الامر الغير المحول المختص بالشيء مع انه ليس
شيئاً منها خاصة الا ان يقال ان اصطلاح الخاصة في اللغة
مخالفة باصطلاح المنطقيين والتم دخولها في الخاصة
باصطلاح الخاصة لا حاجة الى تكلف في جعل الامور
المذكورة خاصة **اللام** او يقال المراد بما في قوله ما يختص به
هو الامر الخارج المحول يخرج مواد التقض من التعريف وج
لا بد من فلا يكون تمامها لاننا نقول بعد تسليم الملاءمة الخاصة
عليها على الحقيقة وتسلم كون الخاصة المعرفة ههنا ثم مرارة
المراد من الغير الذات جعل في مقابلة ذلك الشيء فيتمتع
الخاصة الاضافية ايضا وما قيل من ان تعريف الخاصة
بما يختص

بما يختص به تعريف الشيء او بما هو الخفي منه ثم اذ معرفة يختص
موقوف على الخصوصية التي هي مصدر ولا على الخاصة المحققة
منه على ان الخاصة المعرفة ههنا هو المصطلح لا التعريف **فقد**
وهي اما المسامحة لجميع افراد ملاءمة خاصة لا فان قلت
هذا المعنى التقييم لا فيصا اذا كان دور الخاصة كليت
ذا افراد في الخارج وفي الذهن واما اذا كان جزئياً فحقاً
فلا قلت نعم هذا التقييم وضع من المنطقيين في الخاصة **اللام**
الكليته فان الخاصة عندهم ليست الا لاهيتها الكلية **فقد**
اي لام التعريف اختار به عن لام الامر لا ابتداء فانها تدل
على الفعل وكافة قصد هذا المعنى من اللام في قوله ونحو
اللام فيها ليست عوضاً عن المضاف اليه وفيه انه لا يلزم ثم
بقاؤه اللام من الجواهر التنوين وغيرها فان اللام فيها ليست
عوضاً عن المضاف اليه او يجعلها للعهد الخارجي باضافة
اللام الشارح فيما بينهم وهي لام التعريف وفيه ان كون
لام التعريف متبادراً فيما بينهم بحيث يتبادر من اللام
تمنع ولو سلم فلا حاجة الى لام التعريف او يجعلها
للعهد الذهني والاشارة الى ان لك الفرض في الواقع
هو لام التعريف ولو قال دخول الالف واللام وجعل
للمسكن كما في قرأتهما يخرج لام الامر والام الابتدائية **اللام**
لانها ليست مع الالف ويتبادر لام التعريف من الموهو
والالف واللام الفوائد كما في الحارث العلم والالف واللام

التي هي جزء الكلمة كما في الهم والالف واللام التي هي عيون
مخدوف كما في الله فان جميعها من خواص اللام فهذا او في تمام
كلمته يقول شرح اللام الى اداة تابع كسود في ان اللام
عند التعريف من غير الالف كما يقول هذه اللام ان لو قال
حرف التعريف **قول** كما انشا ملائيم في لغة حمير وهي قبيلة
من بني ما قال حميري رسول الله دم امراميرامعيا في
امرهم فقال دم وقيل لم يتبعها اما لظهور احصائها باللام
واما لانه ليس للتعريف مطلقا بل مع القصد **قول** لعدم
شهرة لم يتبعها الامور المذكورة الا شهرة او لا احصائها
ببعض اللغات ولانه يقول اللام ان المختار عنده
ما ذهب اليه **قول** وفي اختيار اللام اه اي في فخر اختيار
المف اللام على الالف واللام وعلى الالف وحده وعلى حرف
التعريف ايضا سنا ان الى ان المختاراه ويجوز ان يقال
اختيار اللام على الالف واللام والالف لانه تابع مع
اللام المخوف في جميع الاحوال وربما ابتداء بجملة لاخرة
هو الحق بمجده علامة لمخوف اللام **قول** من ان اداة اللام في
اللام المصدر المستفاد من هذه العبارة اضائي اي ليست
المهزة او مجمع المهزة واللام فلا بد ان حرف التثنية
يكون اداة التعريف **قول** لتعذر الابتداء بالكان وانما
يعتبر ابتداءها وتعذر الابتداء بالكان وانما يقع على الكون
لتحصيل الحقيقة عند التركيب ولان علامة التثنية الذي

هو ضد التعريف حرف ساكن هو التثنية فانما سبب ان يكون
علامة التعريف حرفا ساكنا قال بعض المحققين بل الكتاب
ان يكون وليد شصفا ببعض ما انصف به دليل يقينه
انتهى **قول** تعذر الابتداء بالكان يقتضي زيادة الحرف
لجواز تحريكه لا يشك ان التحريك بالفتحة او بالكسرة يوجب
التنقل في الامر الكثير الحاجة اليه في الاستعمال وانما اختار
المهزة لانها حرف يزداد في اقل الكلمة عند الحاجة وانما اختر
مع ان حرف الوصل مكسورة في اكثر المواضع لان الحقة
مطلوبة فيها اكثر استعملها **قول** فقد ذهب الى انها
الكل اي ذهب الخليل الى ان اداة اللام كلمة الوهمزة في
الاصول قطعية جعلت وصلت طلبا للحقة المدعومة بكلام
كثرة استعمالها **قول** والميرد الى انها المهزة المقنونة وحدها
قال الفاضل الخنيزي ينعف مذهب الشيوع حذف في الوصل
والعلامة لا تحذف واعتذر عنه بعض المحققين وقال بان
حذفها مع كون علامة لان اللام اللام لها تذكير **قول**
زيدت اللام لم يظهر نكتة لاختيار حصول اللام للزيادة
للدفع الاكثرت والزيادة في حرف التعريف دون حرف
الاستفهام **قول** وانما اختار حرف التعريف لما اشار
الى اختصاصه بخلاف مطلق حرف التعريف باللام وبما نكتة
نختيار اللام على اختيار حرف التعريف **قول** لان
لتعيين معنى متقل بالمفهومية ذكر هذا التعليل الخ

الرضي وتبعه الله ونقص عليه بانه قد يكون لتعيين معنى
التضيق كاللام في الحسن فانها لتعيين الالف المعنوية في
مفهوم الحسن ولا نصيب للصفة والنية المعنوية في مفهوم
اللفظ من تعريف اللام وقد يكون لتعيين نفس اللفظ فانه
ذكر في الكتب ان اللام الداخلة على المعرفات اللفظية التي
لا يراد منها المعنى بل اللفظ ليست لتعيين المعنى الذي
يدخل عليه اللفظ مطابقة كاللام في قول سيد الحق الضامن
الرهاب بل لتعيين نفس اللفظ كذلك في دخول اللام على الفعل
والحرف لتعيين معنى التضمني او المجازي ونفس اللفظ
فلا يثبت بهذا التعليل اختصاصا باللام وايضا هذا التعليل
بعدم مقدّماته بقيد عدم دخول اللام على الفعل والحرف
بحسب وضعها ولا ينبغي دخولها بطرق المجاز عليها وايضا
هذا التعليل بعدم مفيد عدم دخول اللام على الفعل
والحرف لا يجمع اعتبار اللام كالكليات والمدعي هذا لا يرى
فلا يتم التوفيق على اداة وقع في كلامهم ودخل على المركب كقولنا
اللاحي جاد الا ان يقال ان الاختصاص من بابي بالنية
الى الفعل والحرف وايضا وقع في بعض التراكيب اسند الفعل
واليتفصح بادخال اللام على الحرف والفعل ولم يكونا
حراسا للهم الا ان يقال برواد هذا التراكيب ولندونه
او يقال معنى اختصاص اللام بالهم انة لا يدخل الفعل
والحرف اذا اراد معهما معناها وليس المراد معناها ليس

المراد

المراد لفظا معهما ههنا المعنى بل اللفظ وقال بعض
المحققين في تعليل الاختصاص الاولي ان يقال ان اللفظ
والشكليات باقية على اللفظ وكذلك علامتها فاعلم
في الفعل علامة التكميل يدخل على اللام انتهى وظاهر
ان الحرف كذلك فالتعليل ايضا مع الفعل **قوله** فان حرف
التعريف لا يدخل الظاهر فيه ان حرف النداء يدخل الظاهر
المنفصلة واسما المتارخ والموصولات الا ان يقيّد
حرف التعريف بحيثية كونها للتعريف والتخصيص **قوله**
كالموصولات قال بعض المحققين قد حقق في موضع آخر الذي
في الاصل الذي زيدت عليه اداة التعريف انتهى وفيه
لوسم ذلك كذلك ان الموضوع لمعنى الموصولة هو الذي
وكان اللام في مثل سائر عروفه ولا يدخل اللام بعد ذلك
وكذلك سائر الحروف يعني مثل اللام في افعالها غير متاملة
لا في افعالها لا تحقق في الظاهر وامانها وقيل ان اللام اذ
خاصة متاملة للهم لو اريد صلاحية اللام كالكاتب
بالقوة بالنية الى الالف وفيه ان اسما الافعال لا يحل
اللام اذ **قوله** ومنها دخول الجز في الجز والتوفيق ههنا
بالجز وعطف على اللام واراد بها الجز والتوفيق ان كان الجز
الاخر ويجوز معهما بان يراد منهما المعنى المصدرية وعطف
على الدخول كالمنداد اليه والافضل الا ان الجز والتوفيق
سواء كان بمعنى الحركة والتوفيق ان كان فلهذا عمل عليه

واختيار الجوفين فقامت قال القاضى الحنفى واما قدم الجوفين
 التنوين مع الهمزة وبين لام التعريف متلبة التقابل لانهما
 اذا اجتمعا في كلمة كانت التنوين متنازعا عنه في الوجود واما
 تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم هذه اللزوم
 على ما يقع فلا تها هو امر لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة
 على الاختصاص واما تقديم اللام اليه على الالف فلانه مدار
 الكلام ونقصه حواش كثيرة انتهى ووجه تقابل اللام مع التنوين
 اما كون اللام علامة التعريف والتنوين علامة التكثير وعدم
 اجتماعها في الكلمة او دخول اللام في الصدر والتنوين في الالف
 فقامت **قوله** فينبغي ان يدخل اللام ليفضي معنى اللام اليه
 فيه انه لا شك ان ادخل الهمزة والتضعيف العين الذين
 في الفعل التعدية لافضا معنى الفعل في اللام ايم على الفعل
 فلا ينبغي فادته ايضا لا الفعل ان يدخل اللام وكون حرف الجر
 كـ او العين والهمزة جزء الكلمة من الحروف البالي لا ينبغي
 ذلك كما في **قوله** واما الالف اللفظية بجواب سؤال المقدر
 وهو ان الذي ان الجزء مطلق من خواص اللام والذليل افادت
 الخبر الذي هو ان حرف الجر لفظا او تقدير من خواص اللام فيبقى
 الجوف الذي لم يكن ان حرف الجر لفظا ولا تقدير كما في المثل
 اليه بافتا اللفظية فلم يثبت كونه خاصا للام فاجاب بما حمل
 ان هذا التعديل محصور بالجوف الذي هو ان حرف الجر واما لفظ
 الجوف الذي ليس كذلك كما في الالف اللفظية فهي فرع المعنوية

٥١
 اه ويجوز حمل الكلام على التعليل بطريق التوزيع فامتنار الى
 عدة بعض من الجوفين لانه ان حرف الجر والالف يعد بعض الجوفين
 واما الالف اللفظية اه والالف عليك ان كلامه هذا يرجع
 في ان الجوف الالف اللفظية ليس ان حرف الجر لفظا وتقدير
 فيكون منه ان لا يكون الالف بعد تقدير حرف الجر وهذا مخالف
 لما ياتي في مباحث الجوريات فانه عرف فيه مطلقا الالف
 بما نسب اليه شي بواسطة حرف الجر فم الالف بتقدير حرف
 الجر الى اللفظية والمعنوية فهذا مبرح في ان الالف اللفظية
 بتقدير حرف الجر ولا يفرق في ذلك عدم صحة ملاحظة مع حرف
 الجوف بعض الالف اللفظية كحذف الالف فان بعض الالف
 المعنوية ايضا كذلك كون الالف وسم الفقه وشبه الالف
 كما حقق في موضعين في فرع الالف المعنوية قال القاضى الحنفى
 في تعليل اختصاص الجوف الذي في الالف اللفظية باللام لانه
 لا يكون الا فيما اذا المقتضى اليه فاعلا او ففعل والفعل
 والحرف لا يكونان كذلك قال بعض المحققين هذا التعديل
 موقوف على بيان اختصاص الفاعلية والمفعولية باللام
 وقد يقال في تعليل اختصاص مطلق الجوف باللام ان الجوف علم
 الالف والالف معنى لا يوجد الا في اللام كما يظهر ذلك
 في تعليل انه بعد التام فلهذا احضر علامة به وفيه ان
 الالف في قولهم علم الالف بمعنى المقتضى اليه والمقتضى اليه
 قد يكون غير اللام كما يوم ينفع الصادقين **قوله** بان

مختصرا بيان الخافه التي يتصور على وجهين توجيهها
 ان مختصرا الاصل الفعلي بما يخالف ما يختص به الاصل
 اعني الاصل المعنوي وهو اللام وما يخالفه هو الفعل واللام
 لكن فتربا الفعل لظهور ان اللفظ لعدم استقلال عنه لا يصلح
 لذلك وان يكون الفاعل زائدا على الاصل بان يحقق بالاصل
 وفيما يخالف وهو اللام والفعل ولا يخفى مع ان الفعل يقع
 منطوقا بالاصلة المعنوية كما يوم ينفع الصادرين وفيه
 هذا منافي كما نذكر في شرح الاصل التي من خواص اللام
 تعميم المقتضى اليه اللام والفعل فتأمل **قول** عطف على الدخول
 او على الحال نصب على المصدرية اي عطف عطف او العلية
 اي رفع او ترفي لعطف على الدخول او على الحال كونه معطوفا
قول لا على مدخول وهو امران احدهما المدخول الفاعل
 والثاني غير الرفع وهو ما يلزم كونه مدخولا للدخول من حكم
 العطف وهو الجز والتشوين **قول** وكلاهما مستفيان في اللغات
 وفي بعض النسخ في اللسان اليه وهو اولى لان من اشفا الذكر
 في الاول والثاني في الاخر في اللسان الذي هو نسبة بين الطرفين
 لا يلزم اشفاتهما في اللسان اليه الذي هو احد الطرفين والمدخول
 هو هذا وزاد **قول** وكذا في الاصل اي كانتفا كليهما
 في الاصل في اي بارفع عطف على الدخول لا على مدخول
 او كل الكلام المذكور في اللسان الكلام في الاصل فيكون التبيين
 باعتبار مجموع الدليل والنتيجة **قول** والمراد به اللسان اليه

كون

كون الشيء منسدا اليه كما كان هذا المعنى خلاف ظاهر
 العبارة والمعنى اي غير متلب قال والمراد به كون الشيء
 وذلك لان الفلان ضمير اليه في اللسان راجع الى اللام
 ان لم يذكر بوجه من الوجوه المعتمدة في المرجع شئ سواه
 بحسب القائلين معناه كون اللام منسدا اليه علامة تعرف بها
 اللام لان معرفته بعد معرفته واقابل ضمير راجع
 الى الشيء فاعتبار ان ادعاء ان الشيء كمال ظهوره كما ذكر
 فيتحقق ارجاع الضمير اليه **قول** لان الفعل قد وقع ان
 يكون منسدا ابدا اللام للضمير يعني ان الضمير من وضعه ان
 يكون ابدا منسدا فلذلك لم يتعمل على وجه لم يحصل منه هذا القول
 فلا يرد ما قيل يجوز ان يتعمل في غير هذا المعنى بطريق الجواز اذا
 لم يجعل معناه الموضوع له ولكن يمكن ان يتصور في ان حصل
 هذا الضمير عند استعماله فيما وضع له واقا عند استعماله في
 غيره فلا يلزم ان يحصل والجواب ان المراد بعدم وجود ذلك
 الخواص في غير اللام من الفعل واللفظ انهما لم يوجد فيهما
 في معناه الموضوع له فلا اشكال وانما لم ينفع بالرفع مع ان
 اختصاص اللسان اليه باللام لا يثبت بدون التعريف اليه
 اكتفاء بظهور ان معناه لعدم استقلال اللفظ لذلك مع
 انه بقى في قسي الكلام انه لا يكون منسدا ومنسدا اليه فان قلت
 ان اللسان اليه قد يكون في غير اللام من الالفاظ المركبة
 كقولهم اللان في جاد فلم يكن مختصا باللام ولم يدر اي من

تحقق في الفعل والمفعول اختصاصه بالكلمة قد مر في الحاشية
 الخاصة بالاشتراك يعني ما هو القيد الذي يقابل الاسم والفعل
 والمفعول يختص به **قول** كوز الشيء مضافا بتقدير حرف الجر هذا
 القيد زاد لادلال اللفظ الاشتراك عليه أصلا على أنه هبة إليه
 الكثر ومنهم من أن الاشتراك يكون بتقدير وتقرير على ما كان
 إليه بعض من أن النسبة التي بين امرين ليس حرفا بل ليست
 بأشياء ولا يبيح طرفاها مضافا ومضاف إليه فلا حاجة إلى هذا
 التقدير **قول** اختصاصه بواحدة من التعريف والتخصيص
 الخفيف في عدم جريان التعريف والتخصيص في المحدث الذي
 هو العدة للمعنى المستقل في الفعل بحيث فانه لا يجوز حصول
 التعريف والتخصيص في إذا عاب عنه بلفظ المصدر كقولنا
 ضرب اليوم أو ضرب يوم لم لا يجوز أن يحصل فيه في ضمن الفعل أيضا
 بل حصل في قولنا ضربت اليوم وفربت يومها وأما الخفيف
 فهو وإن كان يحد في التنوين أو ما يقع مقامه لا يجري في
 الفعل أما إذا كان بترك الضمير من المضاف إليه واستأن
 في المضاف كما في قولنا الحزن الوجع فيجوز جريانه في الفعل **قول**
 وإنما فترنا الاشتراك بكون الشيء مضافا مع أن الاشتراك فيها
 سيأتي في قوله وللرجع الاشتراك بمعنى المضاف إليه **قول**
 لأن الفعل والجملة قد يقع اه قوله والجملة بدل على أن نحو
 كوز الشيء مضافا إليه يخل باختصاصه بالكلمة وليس كذلك إذ
 الاختصاص هو هنا إضافي بالنسبة إلى الفعل واللفظ كما مر

مرارا

مرارا من أجل اختصاصه بالاشتراك على الحقيقة واختصاصه من الخواتم
 بالإضافي بعيد جدا ولو سلم فبعد تأويل هذا المضاف
 إليه بالمحدد لا يلزم اختصاصه بالمضاف إليه بل أن الجملة
 المضافة يقع مضافا إليه بل أن تأويلها بالكلمة فلا يصح قوله فالأثر
 بتقدير حرف الجر يختص به مطلقا باختصاص الحقيقة **قول** والأثر
 بتقدير حرف الجر يختص به مطلقا يعني سواء أريد منها
 المضاف والمضاف إليه أو النسبة التي بينهما ومعنى اختصاصه
 النسبة بالكلمة أن يكون طرفاها اسما **قول** فان مررت مقفلة
 أو أراد عذرت الفعل لا الجملة والآ فلا يفرض وقوعها مضافا
 بالاختصاص الإضافي فتأمل **قول** أي الكلام كان لم ينس
 المقصود إلى الاختصاص المطلق في قوله كما أشار إليه في تقييد الكلمة
 بدليل المحر في تقييد الكلام بإرادة المحر كقاء بما جعله
 أسلوبا في التقييد بعد التعريف **قول** معرب قال المقم في
 شرح المفصل هو من الاعراب بمعنى الظاهر أو إذا كان الفاعل
 وهو محل الظاهر المعاني وإذا كان الفاعل والالتفات ومن
 أعربت الكلمة أي جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لا ملام
 العربي انتهى وذلك لأن الاعراب العربي أن كان بمعنى
 اختلاف آخره كما يقع من هذا الكتاب فليس فيه معنى
 مصدر أي حتى يتوقف شيء وإن كان بمعنى اختلاف الآخر
 كما يفهم من المفصل فاعلمنا سببه اشتقاقا من مفعلة اسم الفاعل
 لأن المعرب هو مختلف المفعول وفيه أنه لم لا يجوز أن لا يتوقف

بطله وهو موحى

صنعة اسم المكان بمعنى قبل الاختلاف الاعتزاز فاعل
الاختلاف في الحقيقة هو الآخر والله المحرب مظهر **قوله** لانه
لا يخفى ان يكون مركبا اه انما عدل الله من التعريف المست
للعرب وهو اختلاف احواله باختلاف العوامل لفظا وتقديرا
ولم يكن لم يختلف لانه لو قال ذلك يلزم عليه تعريفة من هذا
ويروى عليه المحذور الذي سيورده ولانه اذا ان يكون التعريف
المنجح مطابقا لتعريف الفصح **قوله** فالمعرب الذي هو قسم من الله
ظاهر عبارة يدل على انه جعل المعرب والمبني معا من الملاق
المعرب والمبني على الفعل بالذي ذلك بحسب القاطع ويجوز ان يحمل
عبارة الله على ان المعرب والمبني قيدان للقسم اي هو اسم معرب
واسم مبني ويحمل قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاسد
على تعريف المعرب الذي هو قيد الله واعلم من الله المعرفان
يصدق على الفعل المضارع **قوله** المركب اي الله الذي ركب
مع غيره اراد الله بقرينة المقام او قصد من الله معنى
الموصول ويجعل كناية من الله وباعتبار قيد الله لم يدخل
فيه فعل المضارع وبني الاصل وان جاز اخرج مبني اصل
لوم يعتبر هذا القيد بتقسيد التركيب بقوله تركيبا يتحقق
مع عاملة واعلم ان على تعريف المعرب باعتباره قيد المركبات
المتبادر من المركب هو ان يدل بجزء على جزء معناه وهو
لا يصدق على مستثنى من المعربات اذ هي الفاظ مفردة من الفاظ
الله الذي هو للكلمة ولا بد في التعريفات من حمل العبارة
عليها

عليها هو المتبادر منها ولو حمل على معناه اللغوي الذي هو
المنضم مع غيره فاما ان يحمل عليه في الحقيقة بان يكون متكاملا
بين المعني العربي وبين هذا المعني وعلى طريق الجواز فيلزم من
اللفظ المتنازع والجواز في التعريف مع انه يجب الاعتزاز به
ويمكن ان يقال ان تقسيم الله الى المعرب والمبني ولا بعد ذلك
بلا فصل تعريف المعرب بالركب يجعل معنى التعريف متبادرا ويكون
قرينة واضحة في ارادته فلا يتوجب الاعتراض **قوله** تركيبا يتحقق
مع عاملة اعلم من ان يكون ذلك العامل لفظيا او معنويا مذكورا
او محذورا لا ان المقارنة المفهومة من لفظ مع في المقارنة بحسب
المعني ثم لا يخفى ان اعتبار هذا القيد بعيدا اذ لا قرينة في
العبارة تدل عليه ايضا اعتبار العامل في تعريف المعرب بل
الدور فان الاعراب معتبر في تعريف العامل الاسمي والمعرب
معتبر في تعريف الاعراب بل هو في الواقع العامل معتبرا في
تعريف المعرب يلزم الدور كما لا يخفى **قوله** في غلام زيد الغلام
يكون الميم لانه كثر العدد **قوله** من قبيل المقينيات عند الله
او كان جسا معربا كما سيأتي **قوله** لم يشبه اي لم يشبه كانت
استناد هذا التقسيم الى الاعتراض العقلي على الله اذا لم يطلب
ان يقول لم يشبه بدل قوله لم يشبه اذا المشابهة هي المشاركة في
الكيفية والمناسب اعلم منها فيجوز ان يتحقق المشابهة بحسب الالهي
في شيئا ولم يتحقق المشابهة فيلزم ان يكون ذلك الذي معربا مع
مبني كيو من ذلك فان يوم بسبب الافتقار ما يشبه مبني الاسد

ناسب به وضارب مبتدأ وليس مشابها له وايضا المعتبر في
 المبني هو المكتبة بمعنى الاصل حيث قال المبني ما ناسب
 مبني الاصل فالمكتبة ان يعبر في مقابل المكتبة عدم المكتبة
 لعدم المتابعة والا يلزم الواسطة بين المعرب والمبني **قوله**
 مناسبة مؤنثة في منع الاعراب لاشك ان هذه المكتبة
 انما بعد ضبط المبتدآت بتفصيلها فالاولى تقديم المبتدآت
 على المعربات كما فعله حب الدنيا وقال بعض المحققين بنظرها
 حب المفصل يتفق معني مبني الاصل كما في اللام **المبني**
 وبعض اطراف منه كما في اسمي حب الله في الاحتياج الى
 ضمة كما في الملمات وقوع موقعه ككلمة الافعال ومثابه
 الواقع موقعه كخار وفساق وحضار وقوع موقعه مثابه
 كلنا دي المضمومة وامتنع اليه نحو من ذ انتهي **قوله**
 فالامتنع ببيت فيه ان من شرائط الامتناع اليقينية ان يكون النية
 بين المقتضا والمقتضا اليه عموما من وجه وليس الاصل في البناء
 ان من وجه من المبني بل انحصر مطلقا فيكون من قبيل امتناع
 العام الى الخاص وهي لامنة كما حقق في موضعه الا ان يعمل
 الاصل على الاصل مطلقا ان من ان يكون اصلا في الاعراب
 او في البناء وهو غير **قوله** وهو الماضي قال سيد
 المحققين رحمه الله جعل بعضهم الجدة من حيث هو جملة كما
 رابعا **قوله** والامر بغير اللام لا حاجة الى قول بغير
 اللام اذا الامر عند النسخة لا يكون الا بغير اللام وما وقع
 باللام

باللام فهو المضارع المحزوم **قوله** كما ينبغي في باب في باب
 المبني فيه ان حب الكافية لم يتبين في باب المبني ان
 المكتبة كل مبني لعني الاصل اي من جهة كما يفهم من هذا
 الكلام **قوله** فاعتبر العلامة بقر الصلاحية وذلك
 يتحقق بقر عدم المكتبة لمبني الاصل فالمعرب عنده ما لم ينه
 عني الاصل سواء كان مركبا مع غيره او لم يركب ووا
 تحقق بعد التركيب علامه مع او لم يتحقق **قوله** واعتبر المنة
 مع الصلاحية حصول التحقيق بالفعل لا يتحقق بدون
 صلاحية التحقيق **قوله** ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
 اذ به يحصل التحقيق بالفعل **قوله** واما وجود الاعراب
 بالفعل والاصل ان العلامة اعتبار الاعراب بالقوة الظاهرة
 من الفعل **قوله** ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة
 فيه اذ لم يوجد عند المنة معرب هكذا لانه لا يخ معرب
 من الاعراب تحقيقا وقد رآنا ان يقال المراد سلب الاعراب
 بحسب الاعراب فيه فيما اذا كان اعرابه لفظيا ولم يظهره
 متكم كما يقال جاء في زيد ورأيت زيدا ورأت بزيد يكون
 من غير وقف فيقال لم يعرب الكلمة اصطلاحا وتركيبه
 في الكتب **قوله** ان يعرف به اذ فيه ان الغرض لا يفهم في ذلك
 كما يفهم تقديم المتفصل بمعنى المتفصل ووجوب تأخير
 الفاعل من المفعول في بعض الاحوال من جملة الاعراض
 منته وبيت ويمكن ان يقال اعتد بهذا الغرض لانه يفهم

من تعريفهم على النحو ما يعرف به الخيال او الخيال ذلك تسميتهم الخ
بعض الاعراب **قوله** فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة
حصل بالاتباع والتمتع منهم متفق عن الخيال وكذا متفق في
في لغتهم انهم متفق عن الخيال فلا كلام قد مر في المحرر **قوله**
فلنقم من معرفة العرب مثلا قوله يحتمل ان يتعلق بالعرب
يعني هذا المصطلح مع حكم الذي انما يختلف لغيره مذكور
على سبيل القليل فكل سائر المصطلحات باعتبار احكامها
فالقمة معرفة المبني ان يعرف انما لا يختلف لغيره ويحتمل ان
يكون متعلقا بما بعده يعني معرفة ان العرب في مختلف لغيره
مذكور على سبيل القليل ومثله سائر احكام المحبوا ذلكم
لم يتخبر فيه كما سيأتي واعلم ان حاصل هذا الكلام على ما ذكره
بعض المحققين ان المقسم الثاني في هذا العلم وابيات
هذا الحكم فادعوا العرب بهذا الحكم يلزم ان يتوقف معرفة
العرب على ابنيات هذا الحكم وابيات هذا الحكم متوقف على
معرفة العرب فيلزم الدور وهو توقف الشيء على نفسه فلهذا
يلزم ان لا يكون نفس التعريف بهذا الامر صحيحا واما على اارة
الفاضل المحتج فهو انه لو عرف العرب بهذا التعريف يلزم
فيما هو المقصود من التعريف لا من نفس التعريف فان المقصود
من تعريف العرب ان يعرف ما صدقها ويحكم عليها بانها
تختلف لغيره باختلاف العوامل بان يقال هذا الشيء
معرب وكل معرب فختلف لغيره باختلاف العوامل فهذا هو

معرب

معرب فلو عرف العرب بانه فختلف لغيره باختلاف العوامل
يكون معرب في تلك الدليل غير النتيجة المقصودة باثبات ان
معني هذا الشيء معرب ان هذا الشيء فختلف لغيره
باختلاف العوامل وهو عين الشيء فيلزم المصادمة على المط
والظاهر ان تلك المصادمة مندفة بالمغايرة التي وقعت
بين الفصيتين بالاجمال والتفصيل وايضا بعض عبارات
الشيء يأتي من هذا الجمل **قوله** الا من جملة احكام المعرب اه
قصد هذا المعني بسبب حمل اقسام الحكم في اضمير المعرب
على الجنسية المأثورة بتحقيقها في بعض فصول الاصول والاحتج
على هذا الجمل ما ذكره من ان تركيب المعرب مع عاملا ابتدأ
وحد وثالثا اعراب في اخره ايضا من جملة احكام المعرب ثم في
اختيار هذا الحكم اسنادا الى وجه العدد ومن التعريف المذكور
للعرب كما لا يخفى لكن تفصيل الحكم بجمال المعرب لا باثره انب
بهذا المقصود **قوله** حقيقة او حكما قال الفاضل المحتج المراد
بالتبديل الحكمي تبديل دلالة المقصودة مع بقاء الدار
فان هذا التبديل في حكم تبديل الذات انتهى **قوله** او منف
فان في الاعراب بالحركة ذات الانزياح بجماله اما حقيقة
فظا واما حكما فلا انه لم يعتبر في ذاته دلالة على المعاني
المقتضى حتى يتبدل حكما بتبديل دلالة المقصودة بل
يتبدل منف فان المقصودات والمفتوحات والمكسورات او
لحرف الانزياح يتبدل في الاعراب بالحركة حقيقة او حكما قال

الفاضل المحشي قوله او صنفه اي حاشيته بالقنفه لانه
حقيقه لان الحركة لا يقوم به الخوف لكنها تابعة لها انتهى
قوله باختلاف العوامل فان قيل الظاهر عام بل يجمع
عامه فان مرهونه الكلمه غالب ولو سلم فهذا بعد جمعه
المعني ما به يتقدم المعني المصنف في الاعراب والله يجمع لهذا
الوزن ولو سلم انه يجمع عامه معناه المصنف في كلامه ان يجمع
فاعل على فاعل بالانفاق بل هذا مذهب بعضهم منهم من ان
واما ما ذهب اليه بعض اخر منهم الجوهر في بيان ان يكون
يجمع الفاعل على فاعل بهذا المذهب **قوله** بسبب اختلاف العوامل
على الباعض السببية البعيدة كما هو غير المتبادر فالكاتب لا يرى
هو الاعراب كما سبقت في **قوله** الداخلة عليه فتيدي لان العوامل
المختلفة ما لم يدخل عليه لم يختلف اخوه كترتيب هذا القيد
يخرج من هذا الحكم اختلاف الاعراب بسبب اختلاف العوامل المعنوية
فانها غير داخلة على المعرب والداخل هو الحق بالاول والآخر
وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر في خواص العلم ويكرر
ان يقال خرج هذا غير مقرر لانه ذكر بعض احكام المعرب
لا جميعها **قوله** لتلا يتفق من هذه الانساق ان يقال
لو كان حكم المعرب ان يختلف اخوه بسبب اختلاف العوامل
الداخل عليه يلزم ان يختلف عامل بالشمية والفعلية والجرية
كما في المثال المذكور ويندفع اذا كان المراد باختلاف العوامل
الاختلاف في اللفظ في المثال المذكور لم يتحقق
والله

في الجهل الذي هو السبب في الاختلاف اخر المعرب حتى يتبين
عليه السبب **قوله** نسب على التمييز منسوب كل حالها
على انه تمييز عن التبع في الجملة يختلف اخوه والقياس من التبع
في الجملة يكون في المعني فاعلا ولهذا فسر بقوله اي ان
يختلف لفظا اخوه او تقديره ولم يحل على ان يكون تمييزا
من التبع في قوله باختلاف العوامل حتى يلزم من تعميم
العوامل المختلفة عن ان يكون لفظا او تقديره اما الالفان
في بيان حكم المعرب وهو اختلاف اخر المكتسب المعرف فالكاتب
تعميم لا تعميم امر اخر ليس من حكم المعرب وفيه انه يلزم من
تعميم العامل تعميم حكمه ايضا كما في هذه المسئلة متفق
اما ثانيا فلان المتعارف في امثال تلك التعميمات انما
التي المعجم في الاقسام المفهومية من التعميم والعامل غير
منحصر في اللفظ والتقدير فانه قد يكون معنويا فالكاتب
بتعميم العامل ان يقال لفظا او تقديره او تحاشا معني
وفي ان المراد من العوامل ههنا العوامل الداخلة عليه
كما صرح به وهي فحوص اللفظية والتقديرية فان المعنوية
غير داخلة عليه كما مر انفا في مظهر المصدر المفهوم من تعميم
العامل فامل **قوله** وعلى المصدرية بان منضا اليه المصدر
المحذوف منسوبه ينصبه بعد حذفه ولهذا فسر بقوله
اي يختلف اخوه اختلاف لفظا واختلاف تقدير لفظا
منسوب الى اللفظ اي الصورة او الى التقدير والمراد منه

ج ايضا تعميم اختلاف اثر المحبوب بكونه لفظيا او تقديرية
ولم يحل على تعميم العوامل المختلفة كما مر وفيه ما فيه فويل يجوز
ان يكون نصيبها على الحاكيات بمبطلها بمعنى المفعول اي مفعولا
وقد را او بتقدير بيا النسبة اي لفظيا او تقديرية فهو
حال من العوامل فيكون المراد منه تعميم العوامل وقد لخصت في
او حال من اخره فيكون المراد من تعميم الاثر المحبوب بانه قد يكون
ملفوظا وقد يكون مقدر لا كما في جاء في عصا ورايت عصا
ومررت بعصا ولم يلتفت الى هذه الاحتمال بعدد حيث
ان حمل اللفظ والتقدير على الملفوظ والمقدر او التفظير
او التقدير على اللفظ ولا في بيت حكم المحبوب وهو
اختلاف اثر المحبوب والمناسب تعميمه لا تعميم امر اخر ليس من
حكم المحبوب والرفع الفصل بين الحال وجب اذا كان حالا
من اخره وجوانه مختلف فيه قوله كما في جاء في في والاف
التقديرية قد يكون بتقدير الاثر والاعراب جميعا كما في
مثل جاء في في وقد يكون بتقدير الاعراب فقط كما في قوله
جاء في لقيت ومررت بالقي **قوله** لا يستحق صورة
التقصير يقال هذا الحكم يقتضي ان يكون اختلاف العوامل
الداخل على المعنى سببا لاختلاف اثر المحبوب وليس
كذلك فان العامل اختلف في قولنا رايت احمد ومررت
باحمد وفي قولنا رايت سليمان ومررت سليمان مع ان الاثر
لم يختلف اللفظا او التقديرا وصورة الدق ان يقال

ان

ان اختلاف اثر المحبوب بسبب اختلاف العوامل انما من ان يكون
حقيقة او حكما في المثال المذكور تحقق الاختلاف كما سبب
اختلاف العوامل وهذا التعميم كما يجري في الاختلاف لفظيا
بانه يكون حقيقة وحكما اما اختلاف الاثر لفظا حقيقة حكما
في رايت احمد ومررت باحمد وامثاله واما الاختلاف تقديرية
حقيقة حكما في قولنا جاء في في رايت في في ومررت في في واما
الاختلاف تقديرية حكما في قولنا رايت في في ومررت في في
قال بعض المحققين لا انتقاض وان لا يجعل الاختلاف
انما فاننا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يظل كل
واحد منهما اثرا في الاثر الا في الاثر فقولنا رايت والب
ليس بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان
في المنصرف انتهى كلامه لكن ارتكاب كوز رايت والبا عاملين
مختلفين في بعض الالفاظ وغير مختلفين في بعض الاثر لان
ملئي من التعلق ويمكن ان يقال في دفع الانتقاض ان اقل
الجميع الثلاثة عند النفاة لم يتحقق عندهم اختلاف الظاهر
في موارد التقصير المذكورة بل اختلاف عاملين في تحقق
اختلاف العوامل الثلاثة تحقق اختلاف اثر المحبوب البتة
لفظا او تقديرية **قوله** فان قلت لا يتحقق الاختلاف
حاصله ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف اخره ان هذا
الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك فان بعض المعربات
لم يتحقق اختلاف الاثر ولا اختلاف العوامل وهي الالفاظ

التي وقعت معربا ولا فان فيها حدوث الاعراب بدخول
العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل فيه ان انقضاء
اختلاف العوامل في مواد النقص مع كثر انقضاء الاختلاف
ثم فانها بعد التركيب قبل حدوث الاعراب معربة ولا غيرها
فاذا حدثت الاعراب في اخوها اختلفت اخوها الا ان يقال
لم يمتد بهذا الاختلاف اذا المتبادر من الاختلاف الاختلاف
بسبب العوامل المختلفة ولم يتحقق في مواد النقص **قول** اذا
ركب بعض الالفاظ المعدودة الغير المتناهية بعيني الاصل
مع عامد ابتداء فان قلت التركيب مع العامل انما يتحقق
اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يقع بعض الالفاظ المعددة
معربا بالعوامل المعنوية ثم ركب مع عامد لفظي فيتحقق
ح اختلاف الاخر واختلاف العوامل ايضا مع ان المفهوم من
كلامه ان الاختلاف في الاخر العوامل جميعا منتف في الجوز
الذي ركب مع عامد ابتداء قلت لم يقل كلاما ركب بعض
الالفاظ المعدودة مع عامد ابتداء بحيث لا يتحقق فيه
الاختلاف لا في الاخر المعرب ولا في العوامل قال اذا ركب
المتبادر من الزمنية يعني قد يكون بعض الالفاظ التي
ركب مع عامد ابتداء بحيث لا يتحقق فيه الاختلاف
في الاخر المعرب ولا في العوامل ولو سلم ان المراد الكلية نقول
مع عامد متعلق بخذف لا يركب وعندها كلاما ركب بعض
الالفاظ المعدودة تركيبا يتحقق مع عامد سواء كان

العامل

٧٨
العامل لفظيا او معنويا لا يتحقق الاختلاف وهذا
يحتج وايضا المتبادر من تلك تركيب الالفاظ المعدودة مع
ابتداء ان يكون قبل هذا التركيب مع عامد معدودا مبتدئا
فكلام الذي يتحققه العامل المعنوي ابتداء لم يركب مع عامد
اللفظي خارج من هذا الحكم اسنادا الى الحكم المذكور في المتن
بقوله وحكمه ان يختلف حكمه بخلاف اسمي المثنى الذي قبل
هذا فانها اسنادا الى الحكم هو حدوث الاعراب بدخول
العامل واعلم ان كونه هذا الحكم من خواص المعرب كما يدعيه
قوله لا يكون من خواصه انما نظر يتحقق في الفعل المضارع
ثم اعلم ان حاصل هذا الجواب ان هذا حكم بعض المعرب ولا
يتحقق ان لم يقع المبتدئ المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اورد
عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا وقد يجاب
بوجوبه من غير احد مما ان المراد من قوله وحكمه ان يختلف اى
حكم المعرب ان يختلف اخوه باختلاف العوامل في وقت مرور
والنقص على الحكم يتوقف على مادة لم يختلف باختلاف العوامل
في وقت من الاوقات وهي غير متحقق الوجود وثانيهما
ان المراد ان حكم المعرب ان يختلف اخوه باختلاف العوامل
الداخل عليه ولو دخلت عليه ولا شك ان هذا الحكم
شامل لجميع المعربات **قول** الاعراب اى حركة او حرف
فيه انه استعمال اللفظ المشترك بين المعاني في التعريف
واراد الحركة او الحرف من غير وقتية **التميز** وليس هذا من

وأما باب التعريف بل يجب الاحتراز من مثل هذا وأجيب
 بأن القوية ههنا تفتقر كون الاعراب بالحركة والخرف أو ما
 سنذكره من ضبط المعربات وبيننا أن أعرابها بعضها بالحركة
 وفي كون هذا أجنبية وأخرى في إرادة المقص للتعليم المبني
 الغير العالم بتعلماتهم تأمل فتأمل ثم ذكرنا في قوله أو
 ليس للتزديد والتحيز في إرادة أحد الأمرين من لفظ ما
 حتى يلزم أن يكون هذا تعريف الاعراب بالحركة ويكون تعريف
 الاعراب بالحركة متروكا وبالعكس بل المراد منها كلاهما
 ذكرنا وكثرة إلّا أنهما لا يجتمعان في موارد العلم بل
 يتحقق أحدهما في بعض المعربات والآخر في بعض **أخر** **قوله** لا يختلف
 فإن قلت ذكر هذا القيد يوجب عدم جامعية التعريف
 في وجع اعراب المنفي والجمع فإن الخرف لا يعرّض فيهما هو
 قبل التنوين وليس سبب للاختلاف الآخر الذي هو التنوين
 قلت المنفي والجمع لا يعتبران في كاستنوين فلهذا سقط
 في الاقتضا فكما في الاشتراك أن اعراب المعربات يجري فيها
 قبل التنوين أمر خارج من المعرب فكذلك التنوين في المنفي
 والجمع أمر خارج عنهما من حيث أنهما معرب ويؤيد ذلك
 ما نقل عن كثير من النحاة القول بأن كيهما من الأحاد ولأنهما
قوله ذاتا وصفة غير عن النسبة في اختلاف لزم أي ما
 اختلف ذات الآخر وصفته فإن قلت ذات الآخر في
 مورد الاعراب بالخرف الآخر الذي هو الاعراب فيلزم القول

بأنه

باختلاف الخرف الآخر سبب نفسه في الاعراب بالخرف فانتفى
 المغايرة بين السبب وأما اضيف إليه قلت ذات الآخر في
 المعرب بخلافه على هذا الوجه الكمال والخرف الذي هو الاعراب
 وسبب اختلافها هو الواو والالف والياء مع خصوصية
 الواو والالف والياء والياء لا تختلف في فتح جعل
 هذه الخروف بهذه الخصوصيات سببا للاختلاف الخرف الآخر
 المحل على هذا الوجه **الكلام** **قوله** وحيز يراد بها الموصولة
 الحركة والخرف أعني أنه يعبر عن هذا الكلام أن كلمة ما على
 حملها بفتحة وتفتح بقوله أي حركة أو حرف موصولة مع ما
 الموصولة تفيد بالمعروفة والموصولة تفيد بالمتكثرة تفيد
 بحركة أو حرف المتكررين أي على كونها موصولة لا موصولة واجيب بأن ليس المراد من قوله وحيز يراد
 بها الموصولة الإشارة إلى ما يريد سابقا بل يشير
 ههنا صريح
 ههنا يجوز كون موصولة تفيد بالحركة والخرف المعرفتين كما
 جاء حملها على الموصولة وتفيد بها متكررة كما يتوقفه أن
 هذا الكلام ينحصر على أن ورود العامل والمقتضي إنما هو
 على تقدير ما حملها على الموصولة مع أنه لا تفاوت في ورق
 العامل والمقتضي بين حملها على الموصولة المفتوحة بحركة
 أو حرف المتكررين كما سبق أو الموصولة بالحركة والخرف المعرفتين
 كما استأثرنا إليه **قوله** لا يراد العامل والمقتضي
 نقل عنه قد مرسته كنت بكل ما إذا كان العامل حرفا
 واحدا كالكسابة الجارة فالأولى إخراجها إلى البنية الغربية
 المفروضة من البناء الجارة وأبقاها الموصولة على عمومها

انتهى الغرض من قوله لكت بشكرك ان حمل قوله لا يراد لغير
 والمقتضي على رفع الالجاب اليه اي لا يرد كل عامر و
 كل مقتض ودرسيد اليه كما هو من العبارة وانما قال
 اوي ولم يقل الصواب لانه جاز الخراج بعض العوامل
 والمقتضي بزيادة الحرف والحركة كما حمل الله وما يقع من
 العوامل بالهيئة القوية المفهومة من الالباء لكن الاول
 الخراج جميع العوامل المقتضي بقيد واحد وهو الهيئة القوية
 المفهومة من الالباء بالآلة وايضا على عمومها كما هو المتبادر
 فم يلزم حمل ما على معنى غير متبادر من قبل يجوز ان
 يراد بالحرف حرف المبدأ ويؤيد هذا مقابلة بالحركة فيخرج
 العوامل كلها فلا مشكل ما اذا كان العامل وفيه ان يخرج
 ح اعراب النوني والجمع عند من جعل علامتي التنوين والجمع
 من حروف المعاني وجعلها من المركبات قوله في الحائنة
 وايضا ما الموصولة على عمومها الاول في ان يراد بما بعد
 التجميع الموصولة **قوله** ولو البقية على عمومها كما لو تنو
 على نزع الحقال الاول وتخصيص بالحركة والحرف لا كما
 فما يمنع وقوعه مع ان هذا الحقال اوي كما صرح
 في الحاشية بقوله فالاولي ذكر اذا بدل **قوله** فان
 المتبادر من السبب السبب القوي ولقائل ان يقول
 تعريف الاعراب مختل جميعا ومنها فلا يصدق على الاعراب
 الحدوث في اخر المعرب اذا ركب بعض الالمام بالحدوث
 الغير

الغير المتبادر لم يبق الاصل مع عامدا ابتداء فان
 لم يختلف سبب اخر المعرب كما صرح به اتفاقا في قوله فان قلت
 لا يتحقق الاختلاف لاني اخر المعرب ولا في العوامل الا
 ان يقال ليس المراد سبب انقضاء سببه وبين الاختلاف
 علاوة على ذلك واسطة سبب اخر بان لا يكون ذلك
 السبب سببه وذلك لا يقتضي استدلاله بالسبب فيستل
 واما منعها فلا يصدق في التعريف على مجموع العامل
 والاعراب او المقتضي والاعراب او مجموع الثلاثة فان
 السببه وهي التقديم بالذات كما يتحقق بين اختلاف الآخر
 وكل من تلك الثلاثة يتحقق سببه وبين مجموعها ولا يخرج
 الجميع ولا واحد منها مع الاعراب من تفيد السبب القوي
 لان تقديم الجميع على الاختلاف ليس مما يدخل سببه وبين
 الاختلاف سبب فالاولي ان يخصر كل ما بحيث يخرج منه
 الجميع كما يخصر يخرج منه المتكبر فانه ايضا سبب في اختلاف
 الاخر سببا قويا وكان الله قدس سره لهذا يخرجها
 تخصيص كل ما بزيادة الحركة او الحرف **قوله** نخرج حركته على
 اذا اضيف اليه المتكبر بعد جعله معربا واما قبل ذلك
 فقد خرج بالتصغير الابع الى المعرب في قوله اخر قال
 الفاضل المحشي وكذا في الجواز كقوله تعالى واستوا بروكم
 وارجمكم بكر اللام انتهى قال بعض المحققين هذا انما
 ما اجمع عليه من جواز من الاعراب انتهى في الجواز على

ما ذكر الفاضل ان قيل لم يخرج من حيث انه معرب وعلمي
 ذكر بعض المحققين اجري من هذه الحاشية وقال بعض
 المحققين لو قال خرج نحو حركة غلاني لكان في الخواص
 ياء ما قبل التكم في نحو في جاء في **قوله** لانه معرب
 هذا تعليل لدخول حركة نحو غلاني المفهوم التوازي في قوله
 خرج في تعريف الاعراب قبل اعتبار الحاشية **قوله** على اختيار
 المنة متعلق بمعرب واشارة الى بعض النسخ من ان يسي
 فلا يحتاج الى اخرجها بقيد الحاشية لوجوبها بفصل المحرر
 ويحتمل ان يتعلق بخرج افعالا بعيدا بان يراد ان يخرج
 حركة نحو غلاني مطلقا على اختيار المنة لانه عند البعض
 اعراب في حاله البر وفية تامل واعلم انه لو قال في تعريف الاعراب
 ان ما في اخر المعرب اعني من حيث انه معرب لثم التعريف
 ولا يلج على شيء وايضا لو جعل قوله ليدل قيد اعتباريا
 يخرج العامل والمقتضي وحركة نحو غلاني لكانت كلف فامل
قوله ليس من حيث انه معرب قال الفاضل الخي لوجوده
 قبل عامل الي قبل مطلق العامل انتهى وفيه انه لو كان
 قبل مطلق العامل لم يختلف به اخر المعرب فيخرج قبل اعتبار
 قيد الحاشية بقوله الا ان يقال اختلف به اخرها هو
 في وقت ما لكان في زمان كونه معها فيدخل بهذا الال
 بدوز قيد الحاشية ويخرج به فتأمل **قوله** اراد ان يسي
 على فائدة اختلفه وضع الاعراب وايضا يفهم منه ويخرج

البيان في علم ترك وفائدة وضعه في اللها دون الال
 والحروف هكذا افاد بعض المحققين وفيه انه وضع في
 الفصل المضارع دون الافعال الا ان يقال من ان
 هذه الفائدة ليست في الافعال لكرات بقوله ذكر
 الحروف مع الافعال بالي من ذلك **قوله** ليدل على المعاني
 جمع معني يجوز ان يراد به ما يقابل العين بمعنى ما يقوم
 بالشيء وان يراد به ما يقصد شي **قوله** لانه خارج عن
 اللام في ليدل متعلق بامر خارج اللام منصرف مطلق
 على اسم ان والكلام في ذيل اليق الدال على هذه المعاني
قوله ليدل الاختلاف او ابد الاختلاف فان قلت
 لم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الدال على هذه
 المعاني هو الاعراب الذي هو ابد الاختلاف عند المنة وفيه
 الاعراب مذكور من غير ما يختلف الاختلاف هو ابد الاختلاف
 قلت نعم لكن لطلب جعل قوله ليدل متعلقا باختلاف كان
 الاختلاف مدخولا في تلك الدلالة تطلب للثبات الى
 هذا الاحوال ايضا على ان بين المنة والسلف اختلاف
 في ان الاعراب الدال على تلك المعاني هو الاختلاف ابد
 الاختلاف فاما سلفه الاختلاف لانه امر المستعمل
 في عقابدة البناء الذي هو عدم الاختلاف واختار المنة
 ارتباط الاختلاف لانه امر معين في غير هو ابد الاختلاف
 للمعني بخلاف الاختلاف فانه امر معني **قوله** يعني الفاء

تفسير المعاني المعنوية بالفاعلية والمفعولية والاشتراك
اختيار بعضهم والمقتضى منهم وقال بعض اخري كون اللفظ
وفضله بواسطه حرف الجر وبلا واسطه **قول** المقنونة على
صيغة اسم الفاعل متبع بذلك وداعي اللفظ الفاعل
حيث وقع احتمال كونها على صيغة اسم المفعول وفتح بها ذلك
لا صيغة اسم الفاعل يدل على اخذ تلك المعاني المعنوية
وطرأ عليها على طريق المناوئة اخذ واحد بعد واحد وهو
باعتبار هذا الوصف كما وضع الاختلاف اجاب الاختلاف
فذكر هذا الوصف اولى في هذا المقام واما صيغة اسم المفعول
فيدل على اخذ المعنويات لتلك المعاني على سبيل المناوئة
بين المعنويات بان اخذ معرب بعد معرب ولا يدل هذا ان
تلك المعاني بالمناوئة لوضع تلك المعاني امر مختلف
هو الاعراب وايضا لا يظهر المناوئة في المعنويات في اخذ
المعاني بان تركها معرب اخر لا تأمع تحققها في معرب
يتحقق في معرب اخر بخلاف اخذ المعاني للمعرب فانها على سبيل
المناوئة لا الخال وقيل يجوز ان يجعل الفاضل الهندي
اسم فاعل المتكلم لا المعرب وفيه **قول** وانما جعل
الاعراب في اخر المعرب اشار الى ان قوله يدل وان كان
متعلقا بما اخلف اخر لا يفيد ملية جعل اللفظ مختلفا
فلا بد من بيان غلته جعله في اخر فان قلت في الاعراب للفرق
لم يجعل الاعراب في اخر المعرب بل جعل نفس اللفظ الاعراب
مكتيف

80
مكتيف نفس الطرفية من الاعراب للفرق فنقول استدل في الاعراب
بالمركة الذي هو الاصل فانه حال في اخر المعرب وتترك الاعراب
بالفرق بالمقابلة على الاصل ونقول المراد مطلق الاعراب
وطرفية الاخر غير ان يكون بطريق تحقق الحال في محله كما في
الاعراب بالمركة او تحقق اليك في ضمن اللفظ في موضع كما في الاعراب
بالفرق والمراد بالاعراب ان يكون حقيقة او حكما فان
الواقع بعد الكثر حرف الكلمة كالواقع بعد الكل والمراد
من اخر اللفظ جانب الاخر بقدرة المشتق **قول** والاعراب على
صفة اسمية وهي الفاعلية والمفعولية والاشتراك فان
يفتح جعلها صفات للادوار لغة وان فتح جعلها صفات للام
المعرب بحسب اصطلاح النحاة لكن الظاهر في صفة لسان الله
بان يكون تلك المعاني صفات للام لان قوله قال انب ان يكون
الدال على صفة متأخر عن الموصوف وقد جعل اللفظ اللفظ
معلومات الاعراب صفات للام وفتحها بكونها عمدة
وفضله فقال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على
الوصف يكون بعد الموصوف وقال بعض المحققين والاقرب
ان يقال جعل الاعراب في اخر الكلمة لان كلاما من حروف
الكلمة مفيد لحيث الكلمة ولا ينبغي بتغييرها ما يمكن
لن لا يتحد لاد الكلمة على معناها بخلاف حرف الاخر
فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعميم على صيغة الامر
على هيئة ما هيته انتهى **قول** فالانسان ان يكون الدال

عليها فان قلت الحركات الاعرابية مع الاواخر والحورف
الاعرابية في نفس الاول ونعم يتلوا الدال على الصفة من
الدال على الموصوف بل مع قلت المراد التأخر بقدر الامكان
او التأخر حكما فان التأخر عن الآخر في حكم التأخر عن الكل
او المراد استدلال في الاعراب بالحركة التي هي الاصل وجعل
اعراب بالحورف قابلا والاعراب بالحركة متأخر من المعرب
في الذكر كما هو متأخر بالذات لان الحركة مذكورة بعد الحرف
الاخر لكن قريب من حيث يقوم انه مقارن معه في الذكر فظهر
هذا عند اشباع الحركات الاواخر وجعلها واوا والفا
وياء كالا **قوله** اي انواع اعراب الله اعرف المفعول
الاسم بين انواعه وانما متوح الله بالعلم ولم يكتب بارباع
المصير الى الاعراب المعرب ههنا لانه اعراب الله لا محالة
لست استوفيه انه بين انواع مطلق الاعراب حتى يرد ان الجرم
ايضا من انواعها وانما قلنا ان المعروف اعراب الله لان المعرب
المذكور في تعريفه بالمصير هو الله المعرب وايضا الدلالة
على المعاني المصروفة في اعراب الله لا غير **قوله** ثلثة اشارة
الا ان العطف في قوله رفع ونصب وجر مقدم على ارتباطه
بانواع لست ادرم حمل الاعراب الواحد على الانواع **قوله**
ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا تأكيد للتبني المعلوم
من قبل المحقق بالحركات واشارة الى ان الاختصاص
الماضي ثم ان هذا الاختصاص عند البصرية واصلا
عند

عند الكوفة فيطلق على الحركات البنائية **قوله** فانها
متحدة في الحركات البنائية غالبا سواء كان في الاول
كما في المبنيات او في الاوائل والواسط كما في جميع الكلام
قوله وفي الحركات الاعرابية على قدر مع القرينة كما في
قوله بالفتحة وفتح فيكون النسبة بين الرفع والنصب
والجواب بين الفتحة والفتح والكسرة عموما وحسب ما من وجه
فانها يجتمعان في الحركات الاعرابية ويصدق الرفع
والنصب والجواب على الحروف الاعرابية دون الفتحة والفتح
والكسرة ويصدق الفتحة والفتح والكسرة على الحركات
البنائية بدون الرفع والنصب والجواب قال الفاضل
المختار وانما سميت بذلك للملاهي لحصول الاول في بعض
الفتحين وينبغي ما رفعها على مكانها وحصول الثاني
بفتح الفهم وينبغي نصب فكان الفم كان ساقطا قسبية
اي اتمته بفتحك اياه وحصول الثانية بفتح الفم للمفرد
وتخفيفه وهو كسر الشيء اذا كسر ليسقط ويهوي الى
اسفل انتهى **قوله** او حكما في كونه عدة من كل وجه **قوله**
كون الشيء مفعولا متعقبا او حكما اي في كونه فضلة
ومنه بارها ويجوز حمل البناء على النسبة في قوله فأنفع علم
الفاعلية والنصب علم المفعولية اي الرفع علامة
المحصلة والحالة المستوية الى الفاعل وهي الفاعلية في
الفاعل وكون الله عدة من كل وجه في المحقات به والنصب

على الخصلة والحالة المنوية إلى المفعولية في المفاعيل وكون
 الاسم فضلة أو شبهة بها في الملاحظات بها ووجه المصدرية
 لكونها أقرب إلى الفهم لأن الاشتقاق مصدر فالمشتق محمول على
 اللفظ على المصدرية **قول** أي علامة كون الشيء مضافا إليه
 ضمرا لا مشتقا في ذكر هو امر الله بكون الشيء مضافا وهو ما يكون
 الشيء مضافا إليه وقد عيى بمعنى الشبهة بين المضاف والمضاف
 إليه كما عيى في مباحث الجوريات وحمل في هذا المقام على كون
 الشيء مضافا إليه بقونية مقابلة لها الفاعلية والمفعولية
 وظاهر أن الشبهة لا مشتقا ليست من المعاني المعهودة حتى
 يحتاج إلى العلامة وإنما لم يقبل كون الشيء مضافا إليه حقيقة
 أو حكما لأن على تعريف المفعول المضاف إليه وهو كل اسم زائد إليه
 بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا أو إيرادا يجمع الجوريات
 داخله فيها فلم يبق وجود يلحق بها هكذا أفاده بعض قريه
 أن الله قدس من شئ صريح في أوائل الجوريات بأن الجور
 إنما من المضاف إليه لا تقول مثل مجيبك درهم وكفى بالله
 شهيدا في الجور والغاير المضاف إليه في غاية القلة
 فلم يلتفت إليه **قول** فلم ينجح إلى الحاق ياء المصدرية
 الأولى لم ينجح الحاق ياء المصدرية لا تلحق المصدرية **قول**
 وإنما اعتصر دخول الرفع بالفاعل الاختصاص ضارفا
 بالنسبة إلى المفاعيل والمضاف إليه والآخر رفع غير مقرر
 بالفاعل بل هو جود في الملاحظات بالفاعل أيضا وإنما باين

الاختصاص

الاختصاص في الفاعل لكونه أصلا في الأعراب من حيث هو
 أنه معمول ما هو أصل في العمل فإن قلت المضاف إليه اللفظ قليل
 فلم لم يعط الرفع إياه قلت لا هتاف بشأن الفاعل
 أكثر لكونه معمول ما هو أصل في العمل إذ المراد أن الفاعل
 أن المراد لو وجد في الكلام الواحد لا يكون إلا واحدا بخلاف
 المضاف إليه والمفاعيل فيكون الفاعل قليلا في الكلام على
 النقيض إياه **قول** فاعطي النقيض للقليل الأول ترك
 اللام لأن المفعول الثاني لا يعطى ودخول اللام التقوية في
 المعمول المتأخر بالجور **قول** ولما لم يبق للمضاف إليه علامة
 غير الجور جعل علامة له أو لأنه لم يبلغ كثرة مبلغ المفاعيل
 أعطي ما هو ثقيل من وجوب إياه **قول** العامل لا اعتبار العمل
 في تعريف المعرب وإن لم يصرح به وذكر صريح في حكم المعرب
 أراد أن يبين تعريفه وقدم عليه الأعراب والمكانة إلى
 المعنى المقصود لأنها مأخوذة في تعريفه فالأولى تقديمها
 عليه ولأن بعد ذكر حكم المعرب أراد أن يبين سبب
 الاختلاف تقدم الأعراب الذي هو سبب قسمة الاختلاف
 ثم أشار إلى المعنى المقصود الذي هو سبب متوسطا بين
 العامل الذي هو سبب بعد **قول** ما يبقوه أي يحصل
 فسر التقوى بالمصداق لأنه لو ترك على غيره يتوهم أن يكون
 العامل ما به قام المعنى المقصود فتمتبه بتقديم القيام
 ولقد منه فلم يصدق التحقيق على شيء من العوامل لأن

المعنى المقتضي ليس قائما بل بالمعرب لا بما انما الجار
 والجور في تعريف الاعراب وقدّم هنا لآثار السببية لئلا
 ليست مقتصرة في الاعراب ليفيد التقديم ذلك بخلاف
 العامل لآثار السببية في حصول المعنى المقتضي فمعرفة فيه
 قدّم الجار والجور لفائدة هذا الاختصاص فخرج من
 تعريف العامل بهذا التقديم اللناد والنادية المعنى
 المقتضي لآثار السببية في حصول المعنى المقتضي ليست
 مقتصرة فيها ولا يخرج ان اراد العامل ايضاً يخرج من تعريف
 لان السببية في حصول المعنى المقتضي ليست مقتصرة فيها
 ايضاً فان اللناد والمحل الذي قام به المعنى ايضاً مدخلا
 في حصوله ولا ينبغي في دفع ذلك حمل السببية المقابلة من
 الباء على التامة بل يصدق التعريف على اجمع العامل
 والمحل واللناد وسائر ما مدخل في حصول المعنى المقتضي
 فقد قيل في الجواب المراد المصروف في السبب الواحد لا في
 في التاثير في حصول المعنى المقتضي وهو ليس الا العامل
 وقال الفاضل الخنوي تقديم الجار والجور للاهتكام بالامر
 والباء للدلالة على ما عده الـ بحصول المعنى المقتضي
 وهو ليس الا العامل وفيه تأمل **قوله** اي معنى من المعاني
 فترى بالتركيب اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد
 الذهني الذي هو في معنى التركيب اذا المنقول بالعام
 هو معنى من المعاني المعتورة **قوله** من المعاني المعتورة
 على

على المعرب المقتضي وصف المعاني بالاعتوار اشارة الى
 ان كونها مقتضية للاعراب بسبب اعتوارها على المعرب ان
 تعريف العامل لا يصدق على عامل الفعل عند البصرية
 اذ المعنى المقتضي لا يوجد عندهم في الفعل والمضارع اتباع
 البصريين الا ان يمتنع المعرب هنا بعامل اللام يجعل
 اللام في قوله العامل للعهد الخارج في اشارة الى ان العامل
 في تعريف المعرب او يجعله عندهم من المعاني اليه تقديره على
 اللام ثم انهم عرفوا العامل المطلق بما اوجب كون نحو الكل
 على وجه مخصوص فارقلت تعريف العامل لا يصدق على
 العامل في مثل قولنا بحسبك درهم فانه لم يحصل
 المعنى المقتضي اما الفاعلية والمفعولية فظا واما
 فلا ريب بحسبك ليس مفعولا اليه قلت الاضمتا وان لم يمتنع
 فيه حقيقة لكن لانه عدم تحققها فيه حكما والامر بالمعق
 المقتضي ثم من ان يكون حقيقة ولو سلم فلما اراد من العامل
 المعرف ما لا تاثير في اللفظ والمعنى فخرج العامل
 الزائدة لا يقر **قوله** للاعراب فيه ان اعتبار الاعراب
 في تعريف العامل يوجب الدور لان المعرب يأخذ في تعريف
 الاعراب والعامل في تعريف المعرب كما استوفنا اليه فافهم
قوله في رأيت زيدا ورأيت عامل هذا بظاهر موافق
 لمذهب الكوفيين حيث قالوا اجمع الفعل والفاعل
 عامل في المفعول لانه صار فضله على ما اما عند

البصريين فلما راد الفعل الذي في رأيت عامل فارت
 العامل في المفعول عندهم هو الفعل **فعل** فلهذا لما
 عرف الاعراب وبين انواعه اراد ان يبين ان الاعراب قد يكون
 بالركب وقد يكون بالحروف ويبين ان كل اتي معرب بالحرف
 فادخل في التفصيل عليه في قوله فالفرد المنصرف وقال
 بعض المحققين اراد ان تفصيل اقتضا المعنى الحقيقي
 فانه يقتضي تارة للركب الثلث ويقتضي تارة ما سوى
 الفتح وتارة يقتضي ما سوى الكسرة وتارة يقتضي الحرف
 الثلث وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف
 فهذه اقسام ستة انتهى ولا يخفى ان هذا انما يخرج اذا كان
 حصر المركب مقتضيا للمعاني المقتضية للاعراب وليس
 كذلك **فعل** اي اللام المفرد الذي لو ترك اللام وجعل
 اللام الذي لم يكن مشتي ولا مجموعا تفيد اولي والآخر
 ان المفرد ههنا اطلق في مقابلة للشيء والجمع ولا يطلق
 اخرون في بعضها في هذا الكتاب فانه اطلق في تعريف
 الكلمة على ما يقابل المركب واطلق في بحث المنادى على ما
 يقابل المقتضا والمشتبه واطلق في بحث التغيير على ما يقابل
 الجملة وهكذا فارتقلت المفرد المنصرف على هذا التفسير
 يتبين ان الالمام الستة والحقائق المشتي والجمع مع ان
 اعراضها ليس كما عراب المفرد المنصرف قلت ذكرها بعد
 هذا الحكم كالمشتبه من هذا الحكم فكانه قال كل مفرد
 منصرف

٨٩
 انما عراب بالحوكات الثلث الاسماء الستة والحقائق المشتي
 والجمع فارتقلت لم يكف بيان حكم غير المنصرف بعد هذا
 الحكم ولم يجده مستثنى من القارة بل قيد هذه القاعدة
 بالمنصرف لاخرجه قلت لما كان غير المنصرف كثيرا الا اذا
 اتم بانه ولخرج من موضوع هذا الحكم بقيد المنصرف
 فاذ المشتبه من خارج في امر القليل وقال بعض المحققين
 ان الالمام الستة والحقائق بالمشتي والجمع خارج من
 هذه القاعدة بقيد المنصرف المقسم بالمنصرف وغير المنصرف
 هو المعرب الذي من شأنه ان يقبل التنوين والكسر فهو معرب
 بالحرف خارج من المنصرف وغير المنصرف وفيه اشترج ذكر
 المنصرف بدور المفرد او المشتي والجمع خارج عنه الا ان
 يقال ان ذكر الجمع المؤنث التام فارتقلت غير المنصرف
 الذي اجري عليه الحركات الثلث للفروق او الاضافة
 او اللام داخل في غير المنصرف لانه المفرد المنصرف مع اعرابها
 بالحركات الثلث لا بالحوكات قلت المراد بالمنصرف ان من
 المنصرف الحقيقي او الحكمي في داخل في المنصرف خارج من
 غير المنصرف **فعل** كرجاء وطلبه الا انه مثال الجمع لا الكثرة
 بزيادة الالف والثاني يجذر **فعل** اي الذي لم يكن
 بناء الواحد فيه كما لو قال الجمع الذي لم يجمع باختم واو
 ونون لكان اولي لانه لا ينقص بمثل سنون ونون
 في ثبوتها وحيث ان يجمع قريب بالكون قال بعض

المحققين لكن لا من دخولها في المكسر فوقع ان لغوا بها الجواز
الثالث خروجها من القاعدة بالمنصرف **قوله** فالاعراب في هذين
القسمين الاول في ذكر القواب بعد شرح قوله بالفتحة رفعها
والفتحة نصبها والكسرة جواز **قوله** ان الاصل في الاعراب بالفتحة
وذلك ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه
ولا ينافي الخفاء من الحروف اذ هي ابعاض الحروف واذا حصل
المقصود بالافتح لم يثبت بالثقل وفيه ان هذا انما يتم اذا
اولى الاعراب من الخارج كالمركب واما اذا جعل ما هو مفسر
الاخر ابا فهو افتح من ايراد حركة الخارج **قوله** والفتحة نصبها
فقد عرفت قد مر من هذا التركيب من قبيل العطف على
معروف عاملين مختلفين لكن الجور المقدم جازع المقصود
يعني مثل هذا التركيب وان لم يخرج عند الجور وجازع
عند المزمع **قوله** ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
اما الحالية فبان يكون رفعها ونصبها وجزا يعني مرفوعا
ومنصوبا وجورا احوالا من فاعل الظرف بمعنى كل واحد
من المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف ملابا بالصفة
حال كونه مرفوعا وكذا الثانية والثالثة وهن مفعولان
قاعدة لاعراب المقدار كما نقل عنه قد مر من علمه في قوله
اعراب هذان القسمان بالفتحة حال كونهما مرفوعين
واعراب رفعه وعلى هذا القياس نصبها وجزا انتهى ومن
فاعل فاعل فيكون ويكون رفعها واخرى بمعنى اسم الفاعل

تقدير

تقدير الكلام اعربت المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
حال كونك رفعها اياها وكذا حال اخرى واما المصدرية
فبان يكون مفعولا اليه المنصرف كما متوج به فاما نقل عنه
او بان يكون مفعولا مقصور رفعها ونصبها وجزا مصدران تقدير
بالفتحة رفعه ونصبها وبالفحة نصب نصبها وبالكسرة جواز
قوله المونث التام لما ذكر المعرب بالفتح من التثنية اذ
يذكر التام المفرد بالحركتين ونوعان احدهما المعرب بالفتحة
والكسرة وهو جمع المونث التام والثاني المعرب بالفتحة
والفتحة وهو غير المنصرف واما قدم جمع المونث التام على
غير المنصرف اما الكسرة او فتح من غير المنصرف اذ معرفة حصل
بما يكون بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج
الى تفصيل العطل التبع كاسيئة او لا ان النصب فيه تابع
لجرو هو شائع واقع في المشتق والمخالف به والجمع المذكور
التام والمخالف فيكون كالاصل بخلاف العكس كما في غير المنصرف
اولان حكم جميع المونث التام بان اعرابه هذين الحركتين
لا يتغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير الفروق او
الشك او دخول التام او عند الاختصاص اولان غير المنصرف
لما سببه في خط من درجة سائر المعربات فلما سبب
تأخير لكن قدم على المعربات التي اعرابها بالحروف لئلا
يلتبس المعربات بغيرها اولان لما ذكر اعراب المفرد المنصرف
فتبين ان اعراب ما لم يذكر بها كذا ما لم يكن منصوبا

مفرد بان يكون

بان يكون غير منفرد كذا اولاد لجمع في مادة الجمع
المؤنث التام مع غير المنفرد ككلمات على المؤنث لقلبها
جمع المؤنث التام في الاعراب مع انتفاء معنى الجمع طار
الهيئة نقل عنه قدس سره التام مرفوع على انه صفة
للجمع انتهى وانما عمل على هذا الكلام على ان التام صفة
للمؤنث لانه واحد الذي سيم نطق عند الجمع ولهذا جعل
قوله الجمع الذي سيم في نطق الواحد وذلك لان الاصطلاح
جوي على توصيف الجمع بالكلية وان كان التام طار
واحدة اولاد ليس المراد المعنى الاضافي حتى يوصف
المقتضى اليه في اولاد في مقابلة الجمع المكسر فكما ان المكسر
فيه صفة للجمع جعل التام ايضا صفة **قوله** وهو ما يكون
بالالف والتاء يعني ان مفهومه اصطلاحا فدا يخرج منه
سجلات ومكتوبات ومرفوعات وحكايات تمام يكون واحد
مؤنث الصدق مفهومه الاصطلاحي عليه وانما سيم جمع المؤنث
لكونه واحد مؤنثا غالبا وساما بسلامة نظر عند الجمع
قال بعض المحققين وينبغي ان يضم اليه اولاد جمع ذات
من غير لفظه كخاضع للوالي جمع المذكر التام **قوله** واختاره
عن المكسر الظاهر ان ظهوره راجع الى جمع المؤنث التام الصغير
هو في قوله وهو ما يكون بالالف والتاء ويرد حارة
الاختار عنه نوع دخول في شئ ولم يذكر شيئا غير الجمع
المؤنث التام حتى يكون دافعا فيه خارجا عنه بقوله

جمع

جمع المؤنث التام انا ان يقدر الله المعرب في نطق التام
فيقال التام المعرب الذي هو جمع المؤنث التام كذا وايضا
ج لا وجه لتخصيص جمع المكسر بل اختاره من الجمع المذكور
التام ايضا ويحتمل ان يرجع الظاهر الى التام ويؤيد
الاختار من المكسر فقط كذا خلاف **قوله** فانه قد علم
ان اعراب المكسر كذلك والاختار في العلم لا يوجب الاختار
عنه **قوله** اجزاء للرفع على وتيرة الاصل لانه ليس اخر
حرف صالح لان يجعل اعرابا بخلاف الجمع المذكور التام
لكن يلزم بسبب اعرابه بل كونه مزيدة الفع على الاصل
قوله غير المنفرد بالصفة الظاهر ان المراد غير المنفرد
الاصطلاحي فلا بدح من التقييد بكونه غير واقع في
ضرورة التام ولا في موضع دوي التناسب ولا مع التام
والاقتضا ولا جمع المؤنث التام فان اعرابا ليس بالصفة
والفئة وان اردت معناه اللغوي ويؤيد بالمنفرد نعم من
الحقيقة التي كما ذكر في المراد المنفرد فيخرج منه ما يوجب
المؤنث التام الذي وقع غير منفرد ككلمات **قوله** وفوت
وهو اجزى واوتي لانه اذا اصله فهو حذف الهاء بحذف
المخفيف ثم قلب واو ياء اذا اضيف الياء المظهر
في وقد يستعمل بالميم فيقال في واذا اضيف الي غير المتكسر
فيورد الميم الى الواو فتلفظ بها حال الرفع في قلب الواو
الفاصل المقرب وياه حال الجود **قوله** فاعراب

هذه اللفظة السبعة بفتح هذه العجالة على ان هذه اللفظة
بالخصوصيات المذكورة غير معتبرة حتى يكون الحكم على
الحروف والواو واخواتها لا يلزم امتناع الحكم عليها بكونها
بالالف والياء ولعلنا يلزم الحكم عليها بكونها بالواو ولعلنا
يلزم التقييد بكونها مفتحة لا غير ياء المتكلم بل اراد هذه
اللفظة في ضمن تلك الخصوصيات وانما يعبر عنها بالالف والياء
والجاء بل اختار تلك الخصوصيات انما يكون عبارة الحكم
مستند على ما لا اول ولا يلزم ذكره ومن غير افتراض او يعلم
المبتدئ كيف بالواو والالف والياء حين الافتراض
لا بد من هذه اللفظة كذا مطلقا لما اشار اليه بغير
قوله الحروف والواو الخ عن خصوصياتها بقوله فاعراب هذه
اللفظة السبعة يتوهم بغيرها من كونها مكينة وموحدة اي
استدرك وقال كذا مطلقا **قوله** اذ مصغراتها اي
ما يصغر منها فازدوا لا يصغر **قوله** مفتحة غير ترتيب
المتن فان قوله مفتحة لا غير ياء المتكلم مقدم في المتن
على قوله بالواو والالف والياء في النسخ المشهورة للتنبيه
على ان هذا الترتيب اولى لا في مفتحة حاله فاعرابه انظر
نعني قوله بالواو والالف والياء والحق لا يتقدم على حاله
الظرف على الآخر وفيه انه يجوز ان يكون حاله من اللفظة
بتقدير اعراب بقرينة المقام اي اعراب هذه اللفظة حال
كونه مفتحة لا غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء

فلا

فلا ينبغي تغييرها **قوله** فينبغي ان يكون مفتحة الاو
ان يقال يجب ان يكون اعرابها بالحروف ليس ان كونها
مفتحة ان ان يقال المراد فينبغي التبرع بكونها مفتحة
قوله حاكمها كحال سائر اللفظة المفتحة اليها والاولى
ان يقال فاعرابها ليس بالحروف اذ كون حاكمها كسائر
اللفظة المفتحة لا ينافي المتكلم بان يكون اعرابها بتقديرها لا
ينافي كون اعرابها بالحروف **قوله** وانما جعل اعراب هذه
اللفظة السبعة بالحروف لانهم اعلم ان المذني في هذا
المقام مركب من ثلثة اجزاء الاول جعل اعراب بعض الحروف
بالحروف فعلة بقوله لانهم والثاني اختياره اسم
الاحاد فعلة بقوله وانما اختاروا هذه اللفظة السبعة
والثالث اختياره حصص هذه اللفظة السبعة فعلة بقوله
وانما اختاروا هذه اللفظة السبعة لما بهتاهاه فلما لم يح
قوله وانما جعلوا اعراب هذه اللفظة السبعة بالحروف هذه اللفظة
الثلثة فترك انما في الاخيرين اولى كما لا يخفى ثم ان قوله
لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكور السام بالحروف ليعبر
بتقديم اعراب المثنى والجمع واستعمالهما في كلام العرب من
استعمال هذه الاحاد مع ان هذا غير ظاهر فلما ارادوا
ان يجعلوا اعراب المثنى والجمع بالحروف بسبب وجود حرف
صالح للاعراب في اخرها ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض
الاحاد ايضا كذلك **قوله** فجعلوا في مقابل كل اعراب

اسما قال بعض المحققين والاقرب ان يقال المعرب بالجر في
في الفج والمخو بفتح المني وكلا واثنان والو وعشرون
فجعلوا في مقابله كل فرع اصلا انتهى **قول** في كون معانيها
بالحروف منبهة قال بعض المحققين الاولي في كونها منبهة
عن تعدد او في كون مستلزمة للتعدد لان المنبهي هو القوم
دون المعني انتهى وفيه ارنيب هو الاخبار والمخفاه هو
في اللغة ولانك في جواز اسناد الانباء الى المعاني
ثم الانباء عن التعدد في اخوك وابوك وحجوك باعتبار ان
الاي لا يتحقق بدون الاباخي واخت اخو الاب لا يتحقق
ولا يتحقق الاباين والاي لا يتحقق ولا يتحقق الاباين
وذو ج وشخص اخر وفي ذو مال باعتبار انها لا يتحقق بدون
جنس ومالك واماي في هنوك وفوك فان الانباء عن التعدد
غيره والتعدد الذي يفهم من الاشتراك متروك في جميع
الاسماء المشتقا وقال بعض المحققين والاوجه ان يقال
اختار هذه الاسماء لثبوتها المشقة والجمع والمقتضا
اليه والتنوين واللام **قول** ولو وجد حرف صلا في اول
اللام لانهما يدل على استقلال كل واحد من التخليطين مع
ان الاول لا يتم بدون الثاني فان الانباء عن التعدد موجود
في كثير من الاسماء كالوالد والوالد الام والعم وغير ذلك
فان الانباء عن التعدد لا يستدعي حصر هذه الاسماء
قول في واخرها حين الاعراب سماعا يعني في او اخر هذه

الاسماء بحسب الظاهر لثبوتها معربة يوجد حرف بحسب
السماع من العرب يصلح للاعراب لثبوتها الاعراب في الظاهر
والثبوت وهو عند جماعة من النحاة لانه في الاربعة
المحصومة وعينها في الالفين وكلام الله ايضا عيل الى هذا
حيث قال باعادة الحروف المحذوف فيها فانحرك ونحوه
عند حم على وزن فعلك وفو وذو مال على وزن في وعند
بعضهم على بدل من اللام والعين المحذوفة فيبين كراهتهم
جعل جزء الكلمة اعرابا ومنهم من يسمون وزن انك
ح نقول ووزن ذو وفوف **قول** وهو كلا واغافهم
كلا على اثنان مع ان مكسبة للثاني مورو ومعنى ما الكون
اعراب كلا في بعض الاحوال بالجر واللام المعرب بالجر مقدم
على المعرب بالجر لاصالة الاعراب بالجر او لكونه مقدما
مورو والمفرد مقدم على المشقة او لكونه اقرب في الحرف
بالمعنى خفا بالكتابة الى اثنان او لكونه اخف بالكتابة الى
اثنان والاخف بالتقديم او لي واليق وان **قول** لكونه
فرع كلا لان مؤنث سماع ذكر المؤنث ترك المؤنث على المقام
عليه في الاحوال المشتركة اعلم ان الظاهر في كلتا التائين
مع ان قاء التائين لا يتحقق في وسط الكلمة وايضا لا يكون
ما قبلها لام مفتوحا وهذا صريح بعضهم باز التائين
ليست للتائين بل عمن من الضم كالف وكذا الف
التائين وفيه انه اذا كان الف للتائين يلزم ان يكون

كلت غير منفرد للتأنيث بالالف كجاء فيجعل الحكم بارز
اعراب غير المنفرد بالصفة والفتح الا ان يجعل المنفرد
وغير المنفرد من اقسام المعرب بل كذا امرت اللسان الى
قال الفاضل المحتجب وانما جى بالالف التأنيث بعد التاء
لان التاء لم يحضر للتأنيث فلذا جاز توسيطها بل فيها
واجب منه لكونها بدلا من اللام ولذا لم يفتح ما قبلها ولم يغير
مثل ثاقت وبنيت هاتي الوقف ولا ثاها ليست تحضر
التأنيث وكذا الف لا تها بتغير الاعراب جاز الجمع بينهما
انهي فحسبي هذا يمكن ان يقال لانه يكر الالف فيه يحضر
التأنيث لم يوتر التأنيث بالالف في منع **قوله** مضافا
اي حال كلا وكلت مضافا تقدير الكلام اعراب المثني وكلا
حال كونها مضافا الى مضمرة قال بعض المحققين وما اضيف
كلا وكلت بحبان يكون مثني او مظهر ولا يجوز ان يكون
منعقدرا غير تشبیه الا في الشعر والمخا والتاء بكلا مضافا
يلا المؤنث افصح من تجریده واختلاف في الف كلا انة في
الاصل واو ويا والاكثرون على الاول **قوله** فاذا اضيف
المظهر الذي هو الاصل يجب ان يكون ذلك المظهر مفعولا **قوله**
يسقط لانتقال اثنين ودخل هذا القول في اثبات
تقديرية الاعراب لان كون اخوه القام مستقل في كون اعرابه
تقديرية بل لا دفع توهم ان يقال ليس في اخوه الف حال
الاقتضاي المظهر **قوله** واذا اضيف الى المضمرة وايضا
كما

كما كان المنفرد مراخفا بالفتحة الى اللام الفاروق عند
الاقتضاي الى جانب المعنى الذي هو ايمه خفي مستور **قوله**
فلذلك قيد كون اعرابه بالوزن بكونه مضافا الى مضمرة مضافا
تكرار بقود وانما قيد بذلك وقع لبعده **قوله** وكذا
اشان ونشتان اي لفظان مضموران مؤنث لان التاء
فيهما للتأنيث اذ تا التأنيث لا يلحق في وسط الكلمة
قوله والمراد ما في اصطلاحا يعني ليس المراد المعنى
التركيبى يعني جمع للذكر الذي سببه نظير عند الجمع خفي موج
عنه ما واحدة مؤنث وكلمة نظم واحدة عند الجمع بل المراد ان
هذا اللفظ معناه الاصطلاحي وهو الجمع الذي يلحق باخوه
واو ونون واريده مؤنثه مقادير مفردة فصاعدا فارقلت
هذا المفهوم لا يصدق على الجمع المذكور انما في حالتي النسب
وبلرقلت الواو مذكور مثلا يعني الجمع الذي في اخوه واو
في حال الرفع او ياء في حال النصب والبر والمراد الجمع بالواو
والنون بطريق الاطلاق العام فكيف يكون بالواو والنون
في الجملة في بعض الاحوال ثم اعلم ان بيان المقصود بالجمع المذكور
انما في كلياته وبيان شرائطه يستدعي ان يكون تذكير
واحد معتبرا في مفهومه الاصطلاحي ولذا جعلنا
وانضامين في كلياته من الشواذ فاذكره من المفهوم الاصطلاحي
يفايده اصطلاح عليه المنة ولك ان تريد من قوله جمع المذكور
انما مفعلاه التركيبى ويدخل نحو سنين وانضامين

في عثرون بازياد منها على صورة الجمع المذكور في ليس
 بالجمع المذكور في تمام يكون واحدا مذكرا الظاهر ان يقال
 ولما انظم **قول** وهو الوعشرون والحادى عشر
 بالجمع المذكور في اصل الجمع وكذا اخف واقر بالبناء
 لا عثرون والحادى عشر **قول** وهو عثرون جمع جواب نوال
 مقدور وهو ان يقال عثرون والحادى عشر من مصادقات الجمع
 المذكور في تمام كونه عثرون جمع عشرة وثلاثون
 جمع ثلثة وعلى هذا القيل فلا وجب لاخاها فاجازت
 عثرون واخاها ليس بالجمع والاصل اطلاق عثرون على
 ثلثين واعلم انه يمكن ان يقال معنى قول ليس بالجمع ان
 عثرون واخاها لا يعمل في معنى الجمع من حيث انه جمع وان
 لفظ اطلاقها على ثلثة مقادير واحدا فثلاثا وليس كذلك
 فلا وجب ما قيل انه يجوز ان يكون عثرون واخاها جمعا في الال
 نقل عثرون الى معنى واحد وثلاثون واخاها بمفرد مخصوص
 من افراد معناه وهو عشرة مقادير واحدا ولا رد اليه
 ما قيل ان في جمعيه عثرون واخاها ههنا مثنا كذا
 في بحث اسماء العدد من اصول العدد ان في عثرون
 من واحد الى عشرة ومائة والاف وغيرها من الاعداد يحصل
 ثنيتها او جمعها او تركيبها بلا عطف او مع عطف وعذ
 عثرون واخاها من الاعداد التي حصلت بالجمع بالاصول
 فيكون عثرون واخاها جمعا لكن يرد على هذا ان الظاهر

ان المراد بالجمع المذكور ان يكون بالفعل منعجلا
 في معناه الحقيقي وفي اصله يكون سلمات علامه اختلافه
 فعثرون واخاها على تقدير جمعها في الاصل داخل في
 جمع المذكور في تمام فلا وجب لاخاها **قول** وانما جعل
 اعراب المثنى مع لمقادير الا وفي ترك لمقاديرها لان قول
 لاخاها فرع للواحد فحصوله بالمثنى والجمع وجعل لمقادير
 المثنى ايضا فرع للواحد بواسطة زعيته المثنى والجمع
 بعيد غاية البعد وايضا بيان الحرف الصالح للاعراب
 بقوله وهو علامه الثنية والجمع يدل على ان منظور في
 التثنية والجمع هو التثنية والجمع لا الخوفا هو علامه
 التثنية والجمع فان قلت صلاحية علامه التثنية والجمع
 للاعراب فمنه لان العلامة لا يتغير والاعراب
 يتغير قلت جاز تبديل علامه بعلامه وبهذا القدر
 يصلح للاعراب **قول** وانما جعل اعرابها بالحرف
 لما بين ثلثة جعل اعرابها بالحرف اراد ان يبين ثلثة
 جعل اعراب المثنى بالالف والياء واعراب الجمع بالواو
 والياء فان قلت لما ذكر ان المثنى ان يجعل علامته التثنية
 والجمع اعرابها معلوم ان علامه التثنية هي الف والياء
 والياء وعلامه الجمع هي الواو والياء فعلم منه ان اعراب
 التثنية بالالف والياء واعراب الجمع بالواو والياء
 قلت ما علم بشا ليس الا ان علامه التثنية والجمع

حرف علة ناسب ان يكون اعرابا واما ان العلامة ماذا
 قال في جعل الالف والياء علامة للتثنية بعد
 جعل اعرابها بالالف والياء في الاحوال الثلثة وجعل
 الواو والياء علامة للجمع بعد جعل اعرابه بالواو والياء
 بهذا الوجه الذي ذكره قائل **قوله** فلو جعل اعراب كل واحد
 منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس سواء جعل كل واحد
 من الحروف اعرابا واحدا فيهما بان جعل الواو علامة لرفع
 فيهما مثلا وجعل كل واحد للحروف في كل واحد منهما اعرابا
 اخرى بان جعل الواو علامة لرفع في التثنية وعلامة النصب
 في الجمع مثلا فانه يحصل ايضا الالتباس التثنية في حال
 الرفع بالجمع في حال النصب فازالت قد يحصل الالتباس
 في التثنية والجمع بين حالهما النصب والرفع على اختيار
 ويرفع بقرينة العامل فليكن ههنا ايضا ويرفع بقرينة
 العامل قلت فرق بين الالكسندر والاكسندر فان الالكسندر
 حاله النصب للتثنية بحاله لم يعدم الخزم بكونه تثنية
 سهلا يدفع بانه في شئ واما الالكسندر التثنية بالجمع فهو
 امر عظيم في الافادة لا يرتكب بل يكثر عنه فازالت يكثر
 دفع الالكسندر بعد جعل اعراب كل من المشي والجمع بتلك
 الحروف بان جعل حركة ما قبل اعراب دفع التثنية فصار
 حركة ما قبل اعراب دفع الجمع مع موافقة اعرابها كما فاعلم
 في جعل الياء اعراب الجمع فيما قلت هذا لا يتصور في

اعرابها

اعرابها بالالف فيحصل الالتباس في فازالت فليفرق
 في صورة الالف بحركة التثنية غير باقي بل يفتقر في حال
 الالتباس فيحصل الالتباس في تلك الحال فازالت يمكن
 دفع الالتباس بجعل اعرابها احدى الفتيمة والآخر
 تقديرها قلت لا يجوز جعل الاعراب تقديرها الا التقدير
 ظهور الاعراب واستثقاله بعد الظهور ولم يتحقق شئ
 من ذلك في شئ منهما ودفع الالتباس لا يكون علة
 لتقدير الاعراب **قوله** فلو خضع المشي في الجمع بلا اعراب
 بعد فخر جعل اعرابها بالحروف ونقصا حروف الاعراب
 بالحروف العلة **قوله** لحقة الحق وكثرة التثنية بالقياس الى الجمع وقلة الجمع بالقياس الى
 الياء وذلك لان الجمع يتوقف على ثلثة فرد وشروط
 ثلثة ان ارجعوا كثيرا من التثنية ان كان ضيفا بخلاف
 التثنية فانها يتحقق بغير دين بدون شرط وما كان اقل
 شروطها فهو اكثر افرادا او لان في التثنية مثلا يتصور
 ثلث تثنية باختيار كل اثنين منها ولا يتصور بالجمع
 واحد **قوله** لوقع كل منهما في الكلام اي علامة الفضلة
 حقيقة او حكما او ضمة للفضلة حقيقة او حكما **قوله** فاما
 دفع مواضع الاعراب الى الحركة والحروف يعني قوله فليفرق
 المنصرف والجمع الملك المنصرف ههنا كذا في التقسيم
 الاعراب الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحروف بيان واضعها
 المختلفة في انهما في بعض المواضع بالحركات الثلثة والحروف

التي بعد ما قلت النون
 التي بعد ما قلت النون

الثالث وفي بعض المواضع بالحيكتين والحيكتين **قوله**
 اللذين استشار الى تقيدهما في حكم المعجب حيث قال القائل
 او تقدير او في هذا البيت فواتد الاولي ان قوله التقدير
 ببيان للاقدم واللفظي عهدي الثالث ان هذا الكلام
 بما قبله كمال اتصال **قوله** ولما كان التقدير بما قبل ما هو
 اقل هو اخص فقدم واضبط فيكون اولى بالتقديم واما
 عديده عليه ولان التقدير في الحقيقة اولى بالتقديم في
 مقام البيت والمقصود من هذا الكلام الاعتذار من تقديم
 الاعراب التقديرية مع ان اللفظي اصل لان الاعراب
 علامة وهو العلامة ان يكون ظاهرا **قوله** التقدير اي
 تقدير الاعراب جعل اللام عوضا من المقتضى واللام
 استارة الى تقدير الاعراب الذي فهم في حكم المعجب وهو
 المناسب لعديده اعني قوله واللفظي فيها عاده ولما لم
 انه في بيان تسمي الاعراب اللذين استشار الى تقيدهما
 ببيان ان نفس التقدير بالاعراب المقدم بان يجعل المصدر
 بعني اسم المفعول وبيان يجعل به التسمية تقدير بان يكون
 التقدير في الاصل التقديرية كما ان العوض اللانتم و
 العوض المفارق في عبارة المنطقيين بعني العوض
قوله فيما اي في كلام المعجب لم يجعل ما كتابة من حرف
 الاختلاف ليصح في الاعراب بالحورف **قوله** اذا لم يكن الحرف
 الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة وكان الاعراب بالحركة

وعدم التعرض لذلك الظاهر **قوله** في لغو الاولي ترك
 في لاء الالف نفس الامر ويمكن التوجيه بان ياد موضع
 الامر او يقال ان اخر الكلام علم والالف حاضر **قوله** كعصا
 اختار عصا كالماتة الى ان الالف المقدر كالمضطر وكذا
 في قاض استارة الى ان ياد المحذوف كالمذكور والقائل ان
 يقول ان لجوء الاعراب في عصا وقاض اما قبل الاعمال
 او بعد فان كان قبله مع انه غير ملزم ان يكون في
 الاحوال على الكلمات الفصيحة وهي يكون بعد الاعمال فيها
 بعد بلزم ان يكون الاعراب في حكمها مستقلا اذ ليس في
 اخرها قبل الاعمال الف حتى يتعذر فيه ظهور الاعراب
 وان كان بعد الاعمال كما هو الملازم فيسلم ان يكون في
 كلمها متعذرا لان حرف اخر قاض ليس متلفظا حتى
 يمكن ظهور الاعراب فيه والجواب ان باعثة الاعمال لو كان
 متحققا قبل الاعمال فيعمل في جري الاعراب كما في عصب
 فاذ قبل اجزاء الاعراب في اخره واو تحركه مالا او لا
 مفتوح ما قبلها وذلك يقتضي ما قبلها الفاقلة
 ثم عند اجزاء الاعراب يتعذر ظهور الاعراب بالحركة في
 الف ولو لم يتحقق باعثة الاعمال قبل اجزاء الاعراب
 فلا بد من يعرب او لا ثم بعد الاعراب لو وجد فعل فيقبل
 كما في قاض فاذ قبل اجزاء الاعراب لا باعثة للاعمال
 وبعد لجوء الضمة في حال الرفع والكسرة في حال الجز

يحصل نقل يقتضي حذف الحركة فيكون ان يكون الاعراب
في عصا بعد الاعلال في قاض قبل الاعلال من غير حكم
ولكن ان تقول في الجواب ان الحكم بتعذر الاعراب اسالة
فيما كان في لزم الف من غير ابدال كجاء ثم حمل ما عداها مما
في لزم الف عليه والحكم بالاشتغال ايضا امتنا فيما كانت
في لزم ياء غير ابدال كما في القاض في حمل ما عداها مما حذف
ياؤه عليه ايضا ولا يجيىح التردد المذكور لعدم اقرار
فيما هو الاصل **قوله** وكما في كلام المعرب بالركة سواء كان
مفردا او جمعا مكسورا منقرا او غير منقرا او جمع المؤنث
الاسم كاجدي وعبادي وساجدي وساجني قال الفاضل
المختار ولو قيل ببلركة لفظا لكان اولى بالخروج عنه من
عصاي فان تعذر الاعراب في قبل الامتنان انتهى واعتبر
عليه بعض المحققين بان عصاي عصوي فالمستقلب بالالف
ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب
بالامتنان وفيه ازالة عن الذي ذكرنا في القلب بالالف
موجود قبل الامتنان فلهذا ان يعتبر الاعلال قبل
جعل منفلا ايضا فالاولى ان يقتيد بكون المعرب بالركة
لفظا لكن يتوجب عليه ان يخرج نحو قاض ضالا ليا
المستكم مع انه داخل في **قوله** نحو غلا في اعلم ان اكثر الناة
ذهبوا الى ان مثل غلا في مبني لكن المراد في عند المصنف
بهم ان معرب **قوله** فانه لا ينقل ما قبل المستكم

هذا

هذا ان كان اليب شلقا بمصونها واما اذا قلبت
بالالف او التاء نحو باغلاما ويا ابت ويا ابت فالاولى
ان يقال لما استعمل ما قبل الياء بالكسرة او الفتحة في حركة
قلب الياء فتأمل **قوله** فاذ ذهب اليه بعض في نفع هذا
الكلام على وجه نظر ان المفهوم يتحقق عدم وجواز ازالة
الركة مع وجود الكسرة لثبته الياء لا عدم جواز اعتبار
نفس تلك الكسرة اعرابا في حال الجواز ذهب اليه بعض بل
وجه كونه غير مبني انه لو اعتبر تلك الكسرة مع كونها الياء
يلزم توارد العلة من المستقلين اصطلاحا على معلول واحد
هو ادخال الكسرة وان المفتحي لاعراب الجرام حارث فلا
يدان محذون علامة عند حدوده ليد اعلى فلا ينبغي ان
يعتبر ما كان موجودا قبل حدوده علامة له فان قلت
فكيف جعل علامة التنشئة والجمع الموجودين قبل حدوده
للمعنى المفتحي بعد حدوده قلت صهر الالف والياء
في المعنى والواو والياء في الجمع اعراب وهي حادثة
بعد حدوده للمعنى المفتحي وها هو علامة التنشئة
والجمع ومقدم على مفتحي الاعراب واحدها لا على
التعيين مع التوثق فتأمل **قوله** يعني كون الاعراب
تقديرنا في هذين النوعين اسنادا الى قوله مطلقا قد
لغضا وغلا في وان كان فائدة التعميم لم يظهر في عصا
اذ فائدة ردة من قال ان مثل غلا في معرب لفظا في

حال الجواز المنقلا إلى باب المتكلم ثم من أن يكون مقصورا أو
 ناقصا أو مجعلا وذلك لاداعي حسن المقابلة بمناي الأعراب
 المتعذر والمستقل فان كلامهما مقيد ويمكن أن يميز في
 الإطلاق في كليهما بان أراد بعضا مطلقا ما كان الف حذفوا
 أو ما كان الف مفعولا وبغلا في مطلقا ما كان ياءه مذكورا
 وما كان ياءه محذورا **قوله** وذلك إذا كان اللاحق الأعراب
 قابلا للحركة الأعرابية أو كان الأعراب بلحوظ فاجتمع ذلك
 للمفرد مع حرف آخر يوجب نقل الكلمة على اللين وانما قلنا ذلك
 لينحذف القليل نحو ميم وعطف على قوله كقاص **قوله** كما في الكلام
 الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها هذا الكلام نحو بات
 الأعراب بلحوظ المستقل في المنقول الياء في قطع مع أنه ذكر
 في منسج قوله نحو جوار كل جمع منقول على فواعل وأيا كان
 أو يائت رفعا ونحو كقاص وانما قال في آخره ياء مكسورة ما
 قبلها لعلنا من نحو طبعي فان أعراب لفظ لعدم الاستقلال
 عطف على قوله كقاص لا على قاض لأنه يوجب زيادة واحد
 من الكاف وكذا نحو لكن فوال وسلي به ان نحو عطف على قاض
 موافقا لقوله وغلا في لكان أحمر لكن في ذكر كذا نحو إشارة
 إلى ان هذا مثال لضابطه الخوي ويحكي كل جمع المذكورات سلم
 أصناف إلى باب المتكلم في حال الرفع **قوله** يعقاز تقدير
 الأعراب للاستقلال قد يكون في الأعراب بلحوظ وقد يكون
 بالمقصود من هذا الكلام ان مقصود المصنف من تعداد الأمثلة

ان تقدير الأعراب للاستقلال وقد يكون في الأعراب بلحوظ
 لا استيفاء لجميع صورة الأعراب التقديرية حتى يرد على
 المصنف ترك مثال الأعراب بلحوظ التقديرية في الأعراب
 الثلث كما في اللغات الثلاثة وبالجملة للذكر ان المصنف إلى الكلام
 المعرف باللام نحو جاء في آخر الحارث ورأيت اقا الحارث
 ومورت باخي القوم الحارث ونحو جاء في صالح القوم ورأيت
 صالح القوم ومورت بصالي القوم واية ليس مقصود من ذكر
 عمسا وغلا في في الأعراب التقديرية المتعذر استيفاء جميع
 صور الأعراب المتعذر حتى يرد عليه ان الأعراب في اللغات
 المعربة بالحركة المذكورة بطريق الحكاية تقديرية في أية المتعذر
 بسبب استقلالها وانما قلنا تلك اللغات بالحركات المحكية نحو قول
 راكب حال من زيد في جاء في زيد راكب أو حال من زيد في
 رأيت زيدا راكب أو حال من زيد في مورت برزيد راكب
 لكن ان الأعراب التقديرية المتعذراية قد يكون بلحوظ
 فلو لم ينو إليه كما أشار في المستقل وذلك فيما إذا
 كان المعرب بلحوظ مذكور بطريق الحكاية فان الخرج نحو قول
 بالأعراب المحكية فيتعذر اجراء الأعراب الخفية نحو معنى من
 عثمان الا ان يقال في الكلام على من ذهب من نحو الحكاية
 في المعرب بلحوظ لكن في نحو يرتلك في المعربات بلحوظ دون
 المعرب بلحوظ نحو **قوله** وقد يكون الأعراب بلحوظ
 تقديرية وضابطه ما إذا كان الأعراب مذكورة ولا في كذا

قوله يعني فيما عدا ما ذكره من توجيه أفراد القصار
مع تعدد مرجعياته راجع إلى المذكور قال بعض المحققين
المعقداته إذا ذكر بالعطف بكلمة ويجوز أفراد القصار
الراجع إليه لانه في الحقيقة راجع إلى أحد الأمور لا إلى
الجميع **قوله** فما تعدد فيه الأعراب واستثقل بعينيات
ضغير ما عداه راجع إلى ما ذكر من قسم الأعراب المتعددة المنتشرة
لأنها ما ذكر من الصور الأربعة والأمثلة المذكورة حتى
يرد أن أعراب في بعض قواعد المواد المذكورة تقدر في بعض
كما ذكرنا فكيف يصح قوله واللفظ فيما عداه **قوله** ولما
ذكر في تفصيل المعرب المنفرد به بيان أن تباين البحث
غير المنفرد بما قبله وفكته ذكر غير المنفرد وتكون المنفرد
بان التفصيل الذي سبق للمعرب في باب مواضع الأعراب
بالحوكات والأعراب بطرؤف بقوله فالمفرد المنفرد يحتاج إلى
بيان المنفرد وغير المنفرد فهذا بيان غير المنفرد ثم المنفرد
وتقديم بيان التقدير في تفصيل المعرب لا في الوجود
عنه أنه لكن لما كان غير المنفرد أقل واضبط من المنفرد
وعرفته يعرف المنفرد بطرؤف المقلية عرف غير المنفرد ذكر
المنفرد على المقلية لكن لم يقل والمنفرد ما عداه كما ذكر في
الأعراب اللفظية والتقدير في أن اللفظ فيما عداه لا يفارق
غير المنفرد على هذا وقد يقال تفصيل المعرب يحتاج إلى
بيان الجميع بآقصة والمنفي أيضا فالمكتسب ذكر الجميع بآقصة

وذكر

وذكر المنفي أيضا بعد بيان غير المنفرد قبل ذكر المقلية
قوله وكان غير المنفرد أقل من المنفرد أي أقل أفرادا من
المنفرد بحكم الاستقراء أو لكان سرائطه ومعاذات
أكثر وكان معانداة أكثر فهو أقل أفرادا وأقلات
اعا فان غير المنفرد نوعان أحدهما ما فيه علتان والآخر
ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والمنفرد لأنواع
كثيرة وفيه ان البيت إذا كان بطرؤف المنفرد كتبت
ذكر الأقل والحالة الأكثر على المقاربة بما في البيت التقدير
وأما في البيت بطرؤف التعريف كما نخر فيه فلا يتفاوت
فيه الأقل والأكثر حتى يقال الكيفية بتعريف ما هو أقل أفرادا
أو أنواعا عن تعريف ما هو الأكثر وقوله ويكون بمعرفة
يعرف الحق بما يقيد إذا لم ينحصر الأمر وليس كذلك
فإنه إذا عرف غير المنفرد كما لم يكن فيه علتان متوحدان
واحدة منها تقوم مقامهما يعرف غير المنفرد بمقاربة
فلا بد أن يقال ولما كان تعريف غير المنفرد وجوديا
وتعريف المنفرد على مية غير المنفرد ادخال المنفرد
على المقاربة لأن علة أي يعرف بمقاربة **قوله** عرف
غير المنفرد والكيفية بتعريف علم أن العلم المعرب إذا لم ينحصر
في المنفرد كما هو رأي الجمهور في تعريف لعددها وحدها
معرفة عليه فان الجمهور عرف المنفرد بما يقبل الشوب
والحوكات الثلاث وعرف غير المنفرد بما يقبل الضم

والفتح ولم يقبل الكسر والتنوين وانما فتح في مواضع الكسر
فلهو بلفظ والمحب بالضم والكسر واسقط عند هؤلاء
يعلم من تعريف احد هما تعريف الآخر واما راي المصنف فالحق
المحب بالجر وهو غير فيما كان فيه علتان او واحدة منها
تقوم مقامهما وهو غير المنفرد وفيما لم يكن ذلك وهو المنفرد
وقيل مطلقا اللهم المعروف سواء كان بالجر كات او بالجر
منحصر عنه فيما كان فيه علتان او واحدة وهو غير المنفرد
وفيما لم يكن فيه ذلك وهو المنفرد ولكن لا يظهر اثر الفرق
في بعض انواع هي التقدريين يجوز تعريف احدهما وحالة
الآخر بلفظ كما فعل المصنف **قوله** غير المنفرد المنفرد
من الفرق اما بمعنى التحويل والتغيير فيما كان التحويل والتغيير
فيه عن حاله الاصلية كمنه ليس قبوله الحركات الثلاث و
التنوين في منفردا وليس هذه المثابة كان من منفردا بالنية
لا القم الا في سبعة غير منفرد واما بمعنى الزيادة في
المتنوع على زيادة الاعراب والتنوين منفردا **قوله** اي اسم
جعلها موصوفة حيث قدر بالكنة وان فتح تفيده بالعمدة
وجعلها موصوفة ايضا كما مر مرارا اسنارة الى فتح جعل
ما من موصوفة في امثال هذه المواضع فقدرت
بالمرسولة وتارة بالمرسولة وانما قدر الله بالمعربا فقدرت
عن المبتنيات التي فيه علتان **قوله** في علتان العلة
في اللغة عان من غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية

وفي

701
وفي اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول
امرا يشبهه وذلك الامر في الحكم **قوله** مؤنثان باجتماعهما
هذين القيد من اسنارة الى ان جيبا وصباحا عليهما
خارج عن هذا البرز من التعريف داخل في الاخر منه وهو
قوله او واحدة منها تقدم مقامهما لا تهما وان كان فيهما
علتان لكن المؤنث العلة الواحدة وهي التانيث في الاول
والجعية في الثاني لا العلية ولا هذا لو تكلم بمنفردا
ايضا **قوله** واسبقها في شوائبها في تدب ذلك لتلازم
ان جرد احتمال العلتين كاف في التانيث حتى يلزم ان
يكون مثل نوح غير منفرد مع انه منفرد **قوله** من علل
تسج لم يقل من تسج علل حتى يكون المحذوف المتناهي
لا الموصوف لان شرط حذف المتناهي لم يتحقق في تسج
يقرب في بحث العدد **قوله** مجموع ما في هذين البيتين اشار
الى ان العطف في تعداد العلل التسج مقدم على ربطها
بالمبتدأ كما اسنار في بين انواع الاعراب الى هذا المعنى
بقوله اي انواع الاعراب اللهم ثلث في شرح قوله وانواع رفع
ونصب وجر كذا اشار الى مقصود الربط قبل العطف هنا
وذكر انه لا مكان للتوجيه بانه ان كل واحد من الرفع والنصب
والجر انواع حيث يكون بالحركات والحروف المختلفة ويكون
لفظيا وتقدريا **قوله** عطف عدل وصف وتانيث
وهو نقل عنه روح ادل **قوله** مواضع الفرق تسج

فثبت ان منها ما لا يفرق في تصويب هذا وهذه الابيات لا ي
 سعد الابن في الخوي والنسب التزوي اي بعد اجتماع
 العنتين لا تزول حكم الفرق ويجوز ان يكون التصويب من
 التصوي اي لم يكن الفرق حين اجتماعهما صوابا ولم يذكر الم
 هذا البيت حتى يستغني لقصوره على افادة القولين بحسب
 القاذي يخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العنتين
 وايضا يفهم منه ان اجتماع العنتين يوجب عدم الانفراق
 مطلقا مع انه يجوز فرق هند وايضا يدل على انه اذا اجتمع
 في كل التائين بالالف والعينه يكون منعهما للعنتين
 للبين مع انه ليس الا للتائين **قوله** بلغة الحافظة على
 الوزن وقد توجب في اختياره ثمران ثم يستفاد للترجي
 الرتبتي ونظيره في القوان كثير فقد عومر بنية المعطوف
 على المعطوف عليه وقد قصد زيادة رتبة بعطف الجمع ثم
 اسما الى الامة على مرتبة فيما قبله لقيام مقام العنتين
 ثم عطف التركيب على الجمع ثم ثلاثا على دالة من قبله
 عن الجمع بسبب عدم قيام مقام العنتين فتأمل **قوله** والقون
 زائدة ذكر هذه العلة مع فادون باقي العلة بلغة الحافظة
 على الوزن فلهذا جاز بعض الشرحين كون زائدة مرفوعة
 صفة للشون كقول النام فيه ليس التعريف وفي اختياره
 العدل فائدة هي ان السبب من العدل لا لكل عدل فان بعض
 العدل علامة للبناء وكذا علة منج الفرق ليس وصف
 بد

بل الوصف الاصلي وهكذا **قوله** من قبلها الف الماذن
 التقدم المكمل كما لا يخفى **قوله** ولا يخفى ان لا يفهم من هذا
 التوجيه زيادة الف هذا انما يخفى اذا قدر متعلقا لفر
 اعني قبلها من افعال العظم وانما قدر ما يدل على الزيادة
 كقولنا مريد قبلها الف فيفهم زيادة الف بكذا شبهه
 ولم يدقق الى هذا التوجيه لان الشايح عندهم تقدير
 متعلق الظرف بلا قرينة واضحة من افعال العظم ولا يخفى ان
 كما لا يفهم زيادة الف من هذا التوجيه لا يفهم كون الجمع
 الف والشوز علة لجمع الفرق بل يفهم منه علة الشوز فقط
 مع ان العلة تجمع الف والف والشوز كذا لا يفهم هذا من التوجيه
 الثانية ايضا فتأمل **قوله** ان يدبر زيادة الف قبل الشوز
 اشتراكهما في وصف الزيادة لا يخفى ان هذه الازادة بعيدة
 من الطبع لا يقتضيه وضع ولا علة الا انه روح ادعي ان
 هذا المعنى مفهم من نظيره وهو قولك جاءني زيد ركب
 من قبله لغوه وفيه انه لو سلم ان المقادير من هذا التظير
 هذا المعنى لكن لا غمارة باعتبار العمل الاول مع ان افادة
 هذا المعنى وهو ان يكون من قبله متعلق بمقدور لغوه
 فاعدا او مبتدأ فظن من قبله **قوله** او القول بان كل
 واحد علة الاولى ان يقال او القول بان كل واحد منهما
 مانع لان المذكور في نظر الجرح لا مانع لا العلة حيث
 قالوا مانع الفرق في اياه وقد اعتذر عن هذا بان المانع

جميع مانعة وتأنيث باعتبار ان مفعول العدة فكأنه قال
العلل الموانع للفرق بين فتأمل **قوله** تقريري فيكون
مخدوفا عنه ياء التثنية كما لا يقال العذر المفارق بمعنى غير
المفارق **قوله** وقال بعضهم ان كان قيل وهما الحكاية اي
المنقل من الفعل لا لتمام كفا في وزن والتركيب اي تركيب
العدتين كطرح مثلا فان فيه تركيب التأنيث وهو **قوله**
وقال بعضهم احدي عن علي الشيعي المذكور مع ملو عن الكلال
كما في هذا اذ اتي به نكر وشبه الف التأنيث وهو كذا ليست
للتأنيث زبدت في اخر الكلام وجعل ذلك كلاما كما في **قوله**
لكن القول بارتقاء تقرب بالايها هو الضرب ويمكن ان
يقال وهذا القول اسنانا الى المسكات التي وقعت غير المنفر
وبينا العلة في هذا الكلام المنظوم لاجل ضرورة النحوي
تقريب الخاطب الى ما هو المقصود لا يخرج به لعدم مدح النظم
والماتحة بانه لا يصدق بظاهره على ما فيه علة ولعل عدم
مقام العدتين وان هذه المواقع مشرط في المنع لم يخرج
ما في قوله والنون زائدة من قبلها الف من عدم التفرغ
بزيادة كليهما وعليهما **قوله** ثم انه ذكر امثلة العلة هي
اراد الله تعريف العلة بالامثلة ليتضح في الجملة قبل بيان
شروطها **قوله** من غير مثال الاعداء يعني انه غير منفرد
تحقيقه العدل المؤخر باجتماع العدة الاخرى وهي العلة
وهذا القول كونه في جاعل صيغة الاسمية الى هذه

الصيغة

الصيغة المحصورة لان نفس هذا المثال عدل وكذا
المثال في الامثلة الباقية فان نفس الكلام ليست عاملة
بل هي غير منفرد تحقق فيهما العلة فتأمل **قوله** من حيث
استعماله على عدتين او عدة واحدة منها كذا حيث تعليل
لا تقييد في فان غير المنفرد لا يكون الا بهذا الوصف
فلا فائدة في التقييد وانما علة لان لغير المنفرد
او فائدة اخرى ليست علة لترتيب هذا الحكم فانه من حيث انه
معرب الحكم اخر من اختلاف اخر باختلاف العوامل من
حيث انه فاعل حكمه انه مرفوع وعلى هذا القيد وانما لم
من حيث انه غير منفرد مع افادة هذا القول الى لا وج
الا يحظر للمفرد الى من حيث ترتيب هذا الحكم يرتبط اليه
تعليل بقوله وذلك لان لكل عدة فرعته اه واعلم ان جميع
المؤنث التام والمثنى والجمع لو تحقق فيهما عدتان بان
جعلت علامتا المؤنث مثلا غير منفرد عند الله عقيقة طاهر
تعريفه مع عدم ترتيب شي من هذين الحكمين عليها فيكون
عدة ترتيب هذا الحكم في استثناء عدتين او واحدة بل
لا بد من تقييد بعدم المانع وح لا يكون صورة القروة و
الاستنباط من غير الحكم كما لا يخفى **قوله** لان الكسر والتثنية
وانما بالكسر مع انه علم من بيان اقسام الاعراب بالمكان والموضع
وتفصيل المعربات ان غير المنفرد لا يصلح الكسر بل في
حال البلاغة الى ان تعريف المجرور بما لا يدخل الكسر والتثنية

ووري من وجهين الاول من حيث جعل حكم الذي هو عدم
 الكسوفية جزء تعريف والثاني من حيث حكم الذي هو عدم دخول
 التنوين ايضا من تعريف والا ان منع الكسر من غير المنفرد باللام
 لا يستتبع التنوين كما في نحو اليب نقلا عن بعضهم **قوله**
 لان كل قاعدة فرعيتة سواء كانت مختصة بفرعية الموقوفة عليه
 او كان فرع منه وضرعية المزوج للراجح فيتحقق في غير هذه
 العلل اية مثلا المشتق في فرع الواحد كالمجموع فاعتبارية
 هذه العلل التسع دون غير غير معلوم وجه **قوله**
 فينبه الفعل من حيث ان له فرعين اعلم ان المشابهة للذات مرتبة
 اعلاها فوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب عنه واكوا
 بوجوب عدم الانفراد ومنع بعض انواع الاعراب عنه واذا ما
 بوجوب كون اللام عاملا **قوله** فمنع من الاعراب المحقق باللام
 وذلك لان المشابهة الفرعية لما اوجبت بمنع جميع الاعراب
 لكونه مبنيا فاسب ان يؤثر تلك المشابهة المتوسطة في
 منع بعض الاعراب والمشتب من اعراب المحقق باللام كما
 ينبغي **قوله** والتنوين الذي هو علامة التمكن وذلك لان
 لما منع من غير المنفرد الاعراب باللام لم يكن امكانية جميع
 انواع الاعراب فلا وجب لادخال تنوين التمكن التي هي
 للذات على امكانية اللام للاعراب بالذات **قوله** لانك
 تقول قائم والتعريف فرع التاكيد لانك تقول رجل
 ثم الرجل قال بعض المحققين العوض للثالث القائم المطلق

للقائم

لا القائم المقيد بالجزء من اللفظ وهو المذكور وكذا المحرور
 لالف واللام الرجل المطلق لا الجزء من اللام وهو التكم
 فالفرعية في التانيث والتعريف وهيئة فالفرعية
 المعينة في منع الفرق اعلم من الوحيية والحقيقة انتهى
 ثم ان الفرعية التي اثبت في التعريف انما هو في بعض
 انواع وهو التعريف باللام وما هو علة غير المنفرد
 هو بعض انواع انواع اعني التعريف العلم بفرعية تعريف
 العلم باعتبار ان مطلق التعريف فرعيتة في فقر انواع
 ولهذا جعل التعريف علة لتعريف لغير المنفرد في
 تعداد العدد وجعل العلية شرط ولم يجعل نقر
 العلية **قوله** لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن
 المحقق بنوع اخر هذا انما يقع في حدي وذر الفعل وكفي
 ذلك فانها اقوي من الفرعية التي اثبت في التعريف
 ويمكن ان يجعل فرع من الاختصاص للحقيقة وكفي ويجعل الثاني
 لوزن الفعل مختصا بالفعل كما يتحقق الفرعية في مطلق
 وذر الفعل **قوله** ويموزاي لا يمنع المواز هو الامكان
 فقد عني بمعنى سلب الوجود والامتناع معا وهو كالأمر
 الخاص الذي يقع في استحالة الأمر وقد عني بمعنى سلب الوجود
 فقط فيستأول المحتج وهو الامكان العلم المقيد
 بجانب الوجوب وهو المراد هنا وذلك لان فرق غير
 المنفرد قد يكون واجبا كما في صورة خروج النور عن الورق

بجانب العدم وقد عني بمعنى سلب الامتناع
 فقط فيستأول الواجب وهو الامكان
 العام المقيد بجانب الوجود وهو

او عدم رعاية القافية لو لم يعرف **قول** بادخال الكسر
 التنوين الاولى او التنوين بالواو المانعة لقولان مرق غير
 المنصرف لم يلزم ان يكون بادخال كليلها بل يحصل باحد هاتين
 كما في مثبت على مقبب لوانها ونحوه **قول** عند المنة
 ماضة عتقنا زاه واما عند غايه فهو لم يدخل الكسر والتنوين
 فعند ادخال احد هاتين يحصل منصرفا حقيقة فان قلت عند
 غايه ما لا يدخل التنوين والوجات الثلاث فبادخال احد هاتين
 فقط لم يحصل منصرفا ما لم يدخل عليه الاخر يعني التقدير الذي
 بادخال الكسر فقط او بادخال التنوين فقط كما في المثالين
 المذكورين لم يحصل منصرفا عند غير المنة قلت جواز دخول
 احدهما بوجوب جواز دخول الاخر وكيف في المنصرف جواز الدخول
 وفيه تأمل **قول** وبادخال الكسر والتنوين اما مؤثر في اول
 فعلي الاول يلزم وجود المؤثر بدون اذنه فان اذنه المنع عن
 الكسر والتنوين لا غير كما في وعلى الثاني لم يصدق عليه
 تعريف غير المنصرف على مذهب المنة ايضا فان كون العتق
 مؤثرا بين معتبر في تعريفه كما منتج اليه في تعريفه **قول**
 والضمير في مرقه راجع الى كسر ويجوز ان جاء الى غير المنصرف
 ايضا كما هو المتبادر لئلا يلزم الانتشار بتقدير الحكم
 في نظم الكلام او بدونه كما لا يخفى لكن ما ذكره الظاهر من حيث
 المعنى **قول** اي بضرورة وزن الشعر يعني رعاية وزنه
 ان شعره لا ينكر اولائه خفاو رعاية القافية لئلا ينكر

امه وورق

امه وورق عند الشعر فلا يجزها يجوز من غير المنصرف
 واما جعل المنة للمقرونة او للتناسب فغير جائز عند
 جمهور البصريين لان المقرونة عند مرقه اللانها الى
 اصولها لا يخرج من اصولها وهذا لم يخرج جعل المنة المقصورة
 ممدودة لان الاصل الممدودة المقصورة هكذا قيل
 وفيه ان هذا الدليل يدل على جواز جعل المقصورة ممدودة
 كما لا يخفى فتأمل ويجوز جعل المدة ممدودة مقصورة **قول**
 ان تخاف عزال لمة الا تخاف هو الخف والرخف تخف
 كرك وتاري كرك ودفانة افتد در سبيلك ان فتر
 سنة مانع شدة وذكر في بعض مسائل علم العروض ان الخاف
 بكسر الراء جمع زخف بفتحها وهو بعدد السهم الذي في هذا
 يقالهم راحف اذا ذهب الى طرف اخر من الهدف وسقط
 بعيدا عنه انتهى واللاسنة دواني **قول** مثبت على مقبب
 لوانها نقل عن روح هذا البيت فما كانت فاطمة الزهري
 رضة في برنية النبي م واول ما ذاع على من سمر رتبة احمد
 ان يلتم مدي الزمان غوالي انتهى وفي كلامه غوالي
 جمع غالية يعني بوشن خوي قال بعض المحققين المنة
 بالتحقيق بمرودة يستلزم كون التوبة خال عن حال الذي
 غايه والمعاني ما الذي واي شيء وقع على من رتبة احمد
 في ان يلتم مدي الزمان غوالي وامتداده انواع الغالية
 والمستفهام لا انكار والمعاني يقع على شيء لانه ينبغي

ينتم عن ثم الغوالي انتهى ثم ان هذا البيت يجوز ان يكون
 بسبب ان احد فيه غير منفرد بادخال الكسر والتثنية كما
 خرج في بعض الكتب بهذا الوجه وجد الفرق في الانكار
 كما شهد على هذا الوجه الى الوجدان والرجوع الى غير
 اية فان يجمع ذكره مكن سالم وهو فاعل فلان وتعليق
 ما ذكره مستعملين بربية الحمد فاعل فان حذف فتوزع
 بحذف نون مستعملين بذكر الوزن فان تعلق في حيث على
 مقيما الواو مستعملين كما في ان صيت على مقيما الواو
 حذف التنوين عن مقيما بذكر الوزن ويحذف التنوين
 عن مقيما بحذف نون مستعملين بذكر الوزن **قوله** ان ذكره
 يجوز في الفصح بتقدير لام التعليل والكسر لمل الكلمة على
 الليناف في موقع التعليل كانه قيل عاملا الاعادة
 فقال في جوابه ان ذكره هو المكن ما كرر يصنع **قوله**
 فانه لو فتح نون فكان يستقيم الوزن ولكن يقع فيه حرف
 فان قلت القروية في مكان يستدعي التنوين لا الكسر **قوله**
 قلت غلام يكن واسطة بين المنصرف وغير المنصرف فبعد
 حرف بادخال التنوين وكسراية ولان الكسر متبع من غير
 المنصرف ببيعية التنوين كما بين في موضعه فلما جاز دخول
 التنوين جواز الكسراية ولان التنوين كان لكانت
 ومعناها امكنية الكلمة للاعراب لذلك فلا بد من
 ادخال الكسر حال التحقيق معني القلن والايانم اللذين
 فتأمل

فتأمل قال بعض المحققين ان اربعين ان بحر هذا البيت
 مع التنوين طويل مقبوض على وزن فعلن مفاعيلن فعلن
 مفاعيلن ومع حذف طويل مقبوض مكفوف على وزن فعلن
 مفاعيلن وفعلن مفاعيلن ولا يخرج الطويل السالم اي
 فعلن مفاعيلن من الوزن انتهى **قوله** رعاية القافية
 وهو ما يجري على قاء الشيء واصطلاح ما يجمع ما
 يتكرر بغير استقلال في الابيات في الفاظ مختلفة لفظا
 ومعنى او لفظا فقط او معنى فقط **قوله** حرف الروي
 ما نوز من الروا بكون الاء وهو لغة حصل ليدب المحل على
 الغير واصطلاح عبارة عن الحرف الاخر الاصلية من
 حرف القافية وشروطه ان يتغير في آخر شيء من
 الابيات مع حركة الحركات يجري لو كان نحو **قوله** لانت
 رعاية التناسب بين الكلمات امرهم عندهم ولهذا
 صار الجمع من اجل المحنات وذلك التثنية يكون في
 الكلام النصب على النخلة فمخلة منها ما في قوله هنائي التي
 ورائي مع ان الاصل امراني ومنها ما في قوله ربي والعج
 وليا عنرو النفع والليل اذا يسر بحذف الياء في
 يسر لثبته الفج كما قيل ومنها ما في قوله ربي بيدي الخلق
 ثم يعيد واللة المشهورة بيدي **قوله** وان يحصل الى حد
 القروية في اشعار الى ان رعاية التثنية قد يصل الى
 حد القروية ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي

قصد بها وزن منفرد مع عدم غيرها كما يقال وزن
منارب بمنارب مضاربة فاعل بفاعل مفاعلة فصرف
مفاعلة مع تأنيدها وتعليقها لوزن محصور للثبته ما لوزن
به اعني مضاربة وهذا التثنية ضروري عند بيان الوزن
كما لا يخفى **قوله** فوف كلالا تعليل لفتح القليل ولا مكان
اشارة الى قراءة بدون رعاية التثنية **قوله** تثنية المنصرف
الذي يلي هذا في حصر المادة ولا تفقد يكون المنصرف الذي
يجعل غير المنصرف متعلبا في كلام اخر مقدما عليه وهو خرا
عن كاصرف قوارير الرعاية انفاصل الابات **قوله** مثال الجمع
غير المنصرف او مثال لغير المنصرف الذي وقع في هذا الذكر
وكلام **قوله** وما يقوم مقامها قال الفاضل المحي الا ان
تقدري على الحكم لانه بيان لما لا يحد في حد غير المنصرف انتهى وقد
اعتذر عن بان بيان التثنية كمالا البيت ما اهتم في التثنية
وقوله وحكم معانته لا مشاحة في وقوعها ايضا وقعت بارة
سنة الا انها مبينة ان عدم قبول الكسر والتثنية من جملة
الحكام ولا يجوز ان يجعل تعريفها كما فعله الاكثرون كاستدراك
الدور دعاه لا ذكر قوله وحكم بعد ذكر التعريف قبل بيان
القبول التعريف ثم ذكر قوله ويجوز رفعه لثبته وبيان ذكر
قوله وحكم ايضا لبيت ما اهتم في التعريف فان العلة في التعريف
مفيدة بكونها مؤثرة ولقوله وحكم بين ان العلة بين الجمع
ما ذكر بعد التعريف لبيت ما اهتم في التعريف وتثنيته

من العلة الشئ قيد للعلة الواحد والعلة بينا وكثر
منها **قوله** فانه قد تكرر في الجملة اعلم في قيام الجمع مقام العلة
اقوالا لا تكرر الجملة حقيقة او حكما والى هذا ذهب النحاة
ولهذا اختار الله والثاني ان الجملة فيه من الابدال
بحيث لا يجمع ثانيا بجمع التثنية فكان كمال قوة في
الجملة والثالث انه لا يظهر لهذا الجمع في الاعداد بخلاف
سائر الجمع فله قوة في الجملة يظهر لان يقام مقام التثنية و
بعض الجمع العلة كالكاتب والجار وان لم يكن لها نظير في الاعداد
كما قيل لكن كونها بجمع فله تثنية الاعداد فلا يقال قوة
يقوم بها مقام التثنية **قوله** كالمجمع الموافقة لها اه فاتها
في حكمها الموافقة في الجملة والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا
جمع التثنية **قوله** وهو الفاعل التانيث فيه تحت والراد التانيث
الواقع بسبب احديهما **قوله** المقصورة والمدودة اعلم ان
المدودة في المدودة منقلبة من الفاعل للتانيث وهو الالف
التي قبلها كما يتوهم من **قوله** فاتها ليست لانه لكثرة مجيب
اسد الرمز وان التقوى في بعض العلماء نزولها كالتجارة
والجارية لكن لما يكن في نوعها تلك الزوم فيعتبر **قوله**
فالعدد لما ذكر العلة الشئ مجمل في تعريف غير المنصرف
اراد بيانه فادخل في التفسير في قوله فالعدد وبين مفهوم
كل ما كان مفهوما تحت افعال البيت وبين شرط ما كان
شرطا وهو في التقدير يقال عدل عنه اي ما عداه وعدل

الي اي مال الي وجا يعني التبعيد يقال عدل الجار
 خاة كذا نقل من القاموس **قول** مصدر مبني للفعل المقصود
 منه اعتراف الخرج الرقي من ان العدل انخرج **اللهم** لا يخرج فتعريف
 ليس على ما ينبغي ويؤيد ذلك ملكية من قوله لا بد في اعتبار
 العدل من امرين احدهما اعتبار وجود الال كالكلام المعدول
 وثانيهما اعتبار لخواجه عن ذلك الاصل وحاصل الدفع
 انه اذا كان العدل مصدر المبني للفاعل فهو يعني لا يخرج
 والمناسبت بعده هنا مصدر المبني للفعل لا ان المناسبت بعد
 صفة **اللهم** الغير المنصرف قاغاد لا **التمكم** **قول** اي خروج **اللهم**
 بقرب من ان البحث في **اللهم** ونخرج الفعل لانه لا يبي العدل
 اصطلاحا المراد خروج مادة **اللهم** لان **اللهم** هو مجموع المادة
 مع الصورة فلا يتصور خروج الكل عن جزء **قول** اي في صورة
 فترا الصيغة بالصورة لانه قد تطلق الصيغة على نفس
 الكلمة ايضا باعتبار ما يعبرها من الهيئة يقال فرب صيغة الماخو
 وهي ليست بمرادة ههنا فان قلت لانه ان الصيغة والصورة
 هي الهيئة الحاصلة للكلمة من ترتيب حروفها وحركاتها وكلماتها
 والخروج من الصيغة لا صيغة اخرى لا تدعي تغيرها مع
 انه لم يحصل ذلك في مثل الخوف قلت المراد بالصورة غير الصورة
 ما في حكمها في كونها لانه للكلمة كالصورة في ان في آخر مثلا
 كون احد الامور لا زها لا فعل التفصيل لانه لا يغير الصورة
 للكلمة **قول** التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك

اللهم عليها فان قلت هذا الشكل يمثل عرفان صورة **اللهم**
 التقديرية وهي صورة عامر مطلقا لا يقتضيه اصل قلت
 لما اقتضى صورة منع الحرف الى ان يحكم بان معدول حركته
 حتى باسم الفاعل من الهاء فمع اسم فاعل من الهاء خرج
 من صيغة التي هي مقتضى القاعدة وهي عامر الى **قول**
اللهم المحذوفه والاعجاز وكذا المحذوفه الا وان خرج عدة اصل
 وعدا والمحذوفه الا واسطه المقول اصله مقول والظان
 يكون كل ما بابد الحرف من هذا القبيل لانه لم يبق مادة
 بحسب الظاهر كالمقام والابلاء وح لم يبق من المغيرات الفيتا
 الا المدغمات والمقلوبات وما عرفت في الحركة فقط ويجوز ان
 يجعل ما عرفت بابد الحرف من قبيل ما في مادة من المغير
 القليلة بسبب وجود ما يقابل الحرف الاصل وهو الحرف
 المبدل اليه **قول** فخرجت عنه المغيرات القليلة التي تاتيها
 باقية ولم يخرج بالقصور السابقة من الجمع والمصغرات
 الشاذة والمنوبات **قول** من الجمع الشاذة بيان لمل
 اقوس وانيب وكونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء
 بالحركة الفقه التي ينقل عليها اذا لا يغير الكلمة تغيرا قويا
 بحيث صار الواو والياء في مضمونها والافصح على فعل
 غير شاذ ككليب واكتب **قول** فلان انها خرجت اه هذا المعنى
 مسلم في الجمع الشاذة فذلك اما في الواحد المغير بطريق
 الشذوذ لا صيغة اخرى فلان منع خروج عن صيغة **اللهم**

الى هذه الصيغة المتغيرة مكافئة فتأمل الا ان يقال ان
 مدار العدل على اعتبار خروج عن الصيغة الأصلية ولم
 يتحقق ذلك الاعتبار في المغيرات الثلاثة مطلقا الا ان
 بيانه وقع في الجموع الثلاثة **فول** من غير ان يعتبر بمجموعها
 او لا على اقسام وانما بالارتقاء الاعتبار في جميع العدول
 بسبب منع الفرق كما سيأتي ولا يمنع من هذا **فول** حيث اي
 كلام حيث مكاني او تقليدي ويعلم من كلامه روح ارتقاء
 التوجيه من غير ان الظاهر المقصود في هذا المقام تعيين
 غير المنفرد عن المنفرد لا يميز بين بعض العلل عن بعض وذلك
 ان هذا التعريف للعدل لا يميز غير المنفرد عن المنفرد
 فانه اذا تقي بالجموع مثلا لم يعلم منفرد او غير منفرد
 بل يتوهم انها غير منفرد لتحقيق العمومية والعدل بهذا
 التعريف **لا غرض** الا ان كتاب تكلفات لما كانت العبد
 غير في افادة بعض القيود وسواء تكلفا والا فخرج
 قدرا العباد على وجه يفهم المقصود بطريق التبادر منها من
 غير تكلف **فول** واعلم اننا نعلم وطعا يعني اننا نعلم يقينا
 ان خروج مثل ذلك ونحوه وجميع من العدول الحقيقية
 من الصيغة الأصلية ليس محققا كما هو المهور ويتوهم من
 ظاهر عبارته ايضا فان قوله تحقيقا كان متعلقا بالخروج
 بل لما وجد وانما لا يملك غير منفرد ولم يجدوا فيها الا
 ولعدا وغيره والخروج لتحقيق العدل لانه لا يصلح للاعتبار
 الا

الا العدل لكن التحقيق بثبوت اصل للعدول والمنع بالتحقيق
 فان قلت اذا كان ثبوت الأصل محققا وخروج كان محققا
 ايضا اذا الأصل انما يكون أصلا للخروج النوع غلبت ليراد
 بالأصل ههنا الا ما يكون القياس ان يكون العلم عليه وكان
 العلم على نبح او لم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون العلم
 ثم خرج لتحقيق ثبوت الأصل لا يلزم تحقيق الخروج الا ان يقال
 اراد بالخروج التحقيق للخروج كما هو القياس بان مراد بل
 ورد على غير ما هو القياس ورد عليهم الجموع الثلاثة على ما
 ذكره الله الماد بالخروج التحقيق هو ان يكون الخروج ثابتا
 للمادة بعد وروده على هو القياس وعلى هذا هو غير محقق
 في شيء من العدول وهذا بالعدل الحقيقي ان يحقق اصل
 ثابت ورد على ما ذكره ان غير المنفرد الذي احده بينة العدل
 لم يعرف بتعريف غير المنفرد اذا العلم يكون عدلا انما هو
 العلم بعد معرفة كماله في فتأمل **فول** لا اتم تبيينه والعدل
 اعلم ان الغلبة على ذات السبب في غير العدل والجميع التقدير
 مقدم على منع الفرق ولا يتوقف على معرفة منع الفرق ولا
 يتوقف على معرفة منع الفرق أصلا وما علية الكتاب فلا
 تعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الفرق وما في
 العدل التحقيق فان كان هو الخروج كما هو القياس فيمكن
 ان يعرف بدون معرفة منع الفرق كما ان الكتاب وان كان
 هو الخروج كما كان للمادة كما ذكرنا فلا يعرف الا بمنع الفرق

قوله اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا يعني
 اذا كان ملحوظا مرتين يكون اللفظ ايضا مذكورا مرتين لا
 يقال ان المعنى في المثنى مكرر مع عدم تكرار اللفظ
 لاننا نقول ان المعنى غير مكرر في المثنى بل اريد منه فرد
 من مفهوم واحد لا تكرر ذلك المفهوم **قوله** جاء في القوم ثلثة
 ثلثة كلامها منصوبان على المالكية ما دري بلفظ واحد
 مفصلا بهذا التفسير فلما كان اللفظ كلا اللفظين
 عبارة من الحال ابري لا عراب **قوله** لا رباع وربع
 الاظهر وربع وربع بالعرف لان الواحدة بين ثلثي و
 مثنى وربع وربع هو ثلث وثلث وهو المتيقن فلا
 وجه لادخال في المتيقن الا ان يقال ان الي معنى **قوله**
 والصواب جبرها قال بعض المحققين الصواب في غناء وجر
 بخلاف الحق **قوله** والريب في منع مرها تكرار العدل
 هذا الكلام يرجح قولنا لان الريب في منع مرها تكرار العدل
 هو العدل الوصف على ما قيل ان منع مرها تكرار العدل
 عدل من الصيغة وعمل التكرار او عن الصيغة وعن المتيقن
 الي الوصفية وذلك لان اعتبار العدل امر اضطراري
 يجب ان يقرر على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك لكان
 العدل قائما مقام العدلين كالمجموع فلا يقبل **قوله**
 لان الوصفية العينية التي كانت ثلثة ثلثة هي ما هو
 اسما العدل ليس بالاعداد والاعداد لتمام الواحد
 اي

اي المعدادات واستعمال في المعدادات يكون خارا
 او الوصفية يعجزها باعتبار الاستعمال فالوصفية التي
 تعجز لثلثة ثلثة باعتبار هذا الاستعمال كما يعجز في
 اربع في قولنا سدرت بنوع اربع لا يكون صلا في عدد
 عنه عند استعمال في هذا المعنى الي صيغة ثلثة وثلاث
 ووضوح لفظ ثلث بهذا المعنى فيكون الوصفية فيها اليه
 فقام **قوله** وانما التفسير لان معناه اسند تأخر
 ظاهر ان صيغة صيغة افضل وثلثا في ايضا كاستيفاء
 يقال اخراخران اخرون واخر كا فضل فضلا في فضل
 وافضل اخري اخراخران اخراخران واخر كفضيل فضليات
 فضليات وفضل فلا بد ان يكون معناه اسند تأخر
 لا سدرام كونه التفسير لان مثل هذا المعنى يحقق في
 صيغ المباعدة **قوله** ثم نقل الي معنى غير ولا يعمل في
 غير ما هو من المذكر او لا فيقال جاء في زيد واخر
 يعني بما هو الملا بل رجل **قوله** وقيل اسم التفضيل ان
 يستعمل بالكلام او الاضمار او كلا من وفيه ان المراد بلم
 التفضيل ههنا ان كان اسم التفضيل المتعمل في معناه
 التفضيلي فليس ان القيل فيه ذلك لكن ما تم فيه
 ليس كذلك بل منقول من معناه التفضيلي الي معنى
 غير فلا يلزم ان يكون القيل فيه ان يستعمل بواحد منها
 حتى يكون معدولا من احدها وان كان اعم من ان يكون

مستعمل في المعنى التفضيلي او غيره فلام ان القيد
 فيه لا يتصل باحد هذه الوجوه فان معنى التفضيل
 يقتضي ذلك لا معنى اخر واجيب بان اعتبارا في الثاني
 واثنان ان الاصل في كل التفضيل وان استعمل في غير
 معناه التفضيلي ان يستعمل باحد هذه الوجوه الثلاث لكن
 عدل عما كان حقه بحسب الاصل بقوله عن معنى التفاضل
 لاحدها ويكون المستعمل في المعنى الجازي هو المستعمل
 في المعنى الحقيقي هو ذاب الجازان واجيب ان هذا
 الحكم اي كون قيد التفضيل مطلقا ان يستعمل باحد هذه
 الوجوه استوائي لا بد في التفسير عنه من تحقيق اذ في
 غير صورة العدل وفيه قد يختلف في اخر واخره ذكر
 اسما التفضيل الذي بها وايضا في الكلام يستدل
 حال الجزئية على حال الكلية لا على حال جزئية وايضا يستدل
 اسم التفضيل ان يكون كذا ياتي من كون الحكم استوائي **قول**
 وحيث لم يستعمل واحد منها علم انه معدول عن احدها
 وفيه اذ كيف يعلم هنا من ذكر اخر فقط من غير انقضاء
 مع امر اخر وادخل في التركيب فالاولي ان يذكر في
 التفسير تركيب من تركيب اللفظاء وقع فيه ترتيب
 واحد من الامور الثلاثة يعلم انه لم يستعمل واحد منها
 الا ان يقال ان اخرها اشارة الى اخر الاعداد في
 التركيب التي يعلم الخاطب تلك المواقع فان قلت هذا
 القيد

القيد يستدعي ان يكون اخره معدولا من الاخر
 المستعمل مع احدها مع ان فيه وزن الفعل وسجلان
 العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة
 قلت قد سبق ان لا يكفي في تحقق العدل جرد القيد ان
 يكون صيغة التام كذا بل لابد من اعتبار اخره عنه بدليل
 منع القيد ولا حاجة الى هذا الاعتبار في اخره لتحقيق
 العدل فيه وهو وزن الفعل والصفة والابد في اخر
 فتوق **قوله** فقال بعضهم انه معدول عما فيه التام ويؤيد
 لزوم المطابقة للموصوف افراد او ثنائية وبمعناه تذكر
 وتأنيثا كما اشترى في تعريفه اذ ذلك شأن فعل التفضيل
 المستعمل بالكلام لكن ياتي ذلك قاعدة العدل في المعنى
 لا بد ان يكون محفوظا فيه ويكون الخرج في الصيغة فقط
 وهذا يختلف المعنى بالتعريف والتكثير قال الفاضل
 الحنفي واجيب عنه يجوز عدول التام لفظا ومعنى كما في
 واذا اردت سماعا معناه وهو محلي ليلتك فانه معدول
 من اسم لفظا ومعنى اما لفظا فلان كرجس واطقوا وريد
 به زعمه معان من اخره فلا بد من لام العهد سواء صار
 بالغلبة على نحو النور او لا نحو فعضي وعون الرسول وما
 معنى فلانة لو كان التام محفوظا لبي في لفظه معنى
 الموصوف مع انه معرب وغير منصرف في المهور وذلك
 بالعدل والهيئة المقدرة انتهى وفيه ان هذا انما يخرج اذا

استعمل معرفة واقعا اذا استعمل الحكم فلا كما في قوله تعالى
من اقام الخرج حيث وقع للشيء منفعة **قول** وقال بعضهم ان
هو عدول عما ذكره من وثوقه موافقة المعدول للمعدول
عن في التذكير لكن ياتي عن ان التفضيل المستعمل بعينه
لا يشي ولا يجمع ولا يذكر ولا يثبت مع الخرج لثوري
مؤثرا اخر الا ان هذا الحكم محقق بانه في المعنى التفضيل
وان كان الحكم ان اتى وهو كونه مستحلا باعدا من التثنية
ان المراد من الجمع المنفرد هو الجمع التام كما نفهم من تعديد
في كل افعال التفضيل واعلم ان لا دخل للام في جوهر
حروف الاخر المستعمل باعدها بل جوهرها ووزن الهمزة والفتحة
والاخر والعان في علم من الهمزة من كل الذي وايضا لو جعل
دخلا فيه بل من عدم بقا المادة في العدول ولذا ان
الهيئة الحاصلة لتلك الحروف ولم يتغير فلا بد في ما ذكر
ان خروج عن صيغة الاصلية حتى كما ذكرناه في تعريف
العدول اذ القول بان هيئة مقارنة مع الهمزة والفتحة
هيئة مجردة عنها **قول** لا كما يوجب التثنية يعني لم يذهب
الى تقدير الهمزة كحفظ قاعدة في تقدير الهمزة اذ لو
ذهب اليه لوجب تقدير تغيير القاعدة قبل الحرف في تلك
القاعدة ثم فان التحليل ذهب في الجمع والفتحة الى تقدير
الهمزة من غير العدول الامر الثالث وايضا القاعدة في
تقدير الهمزة في الكلام الواقع لاني في خبر الهمزة في الكلام

المعدول

المعدول عنه بل حفظ القاعدة يخرج من كونه عدولا و
الا وجه ان يقال ان في قولنا جاء في رجل اخر او جاء في
زيد ورجل اخر ونظائرهما الوضوح في التفضيل لا يستعمل
التفضيل على ما ذكره او بالامتنان فوي بين الحال والكل
ولم يقل بتقدير الامتنان **قول** او امتنا اخوي ملها هو
في الامتنان اليه لا في الامتنان كما يتوهم من المثال لكن ياتي ان
يكون تباين الامتنان الاول وسواء كان تأكيد كما في بآية
نيم عدي او عطف اعليه كما في بين وراي وجملة التثنية
او غير ذلك **قول** عن احد الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة ونحوها
قول وبصريح في التصاد الممادة وبالصناد الجمع كما في
في التأكيد **قول** وفيما فعلنا فعل يعني ان يكثر الهمزة
المؤنث الذي على وزن فعلا ومذكر على وزن فعل **قول**
ان يجمع على فعل قال الخشي اعترض عليه بان فعلا انما يجمع
على افعال اذا كان مذكرا يجمع على فعل ايضه وجميع مجموع
على اجمعون لا على جمع انتهى **قول** وان كان اسما دائما
ذكر القياس في جمع فعلا منفعة ولما دائما ويكيف على
اعداد لان في جمع يجمع بمقتضى اعتبار اسمية باعتبار
الغلبة وعليه يوجب **قول** ان يجمع على فعل اي او فعلا
قال الفاضل الخشي رد عليه ان يجمع ان يجمع لو كان اسما كان
يجمع ايضه كذلك يجمع على اجمعون سيكون سنا اذا لا
يجمع الا الوصف ذا العلم الا ان يقال ان علم جنس **قول**

قول اما جمع او جماعي لا يحكم ان فلا يحتمل ان يكون
 معدولا عنها انتهى ويمكن ان يقال لا مانع من اعتبار
 عدول من الجمع التام وان كان مورد ليدل على **قول**
 والاخر الصفة الاصلية قبل ان الوصفية قد اصابا اعتبارا
 انه افعال الصفة كاخرا وباعتبار ان افعال التفسير
 كاضد فان كان لا لا يلزم ان لا يقع على الجموع لان افعال
 الصفة يقع على فعل كروية لم يحقق شرط جمع التام
 فيه وان كان الثاني يلزم ان لا يكون مؤنث على وزن **فعل**
 بل يجب ان يكون مؤنثا على كقضية واجيب بان التفسير
 في الاصل جرة من معنى الزيادة فعلا غير لوانه التفسير
 ايضا ففعل مؤنث على وزن فعلاء كفعال الصفة **فانقول**
 وعلى هذا ذكرنا من معنى الزوج عن الصفة الاسمية وبيننا
 بالامثلة لا يجمع الشارة اي لا ينقص تعريف العامل بها
 ولا توجه ههنا سؤال بعد تحقق العدل في جميع قول الجمع
 الشارة بعينها مثل جمع فيعلم تحقق العدل فيها ايضا
 كر هذا الكلام بهينه لادفعه وادرج فيه فائدة اخبرهم
 بقوله كيف ولو اعتبره **قول** يكون الذي لا تقديره وقدر
 منع الفرق لا غير فيه ان الذي الى التقدير امور فلهذا
 منع الفرق وثانها عدم وجدان عدل اخر ^{على} _{للا} ^{العلمية} _{سوي}
 العدل الثالث عدم صلاحية عدل اخر للاعتبار و
 العدل والحداب وان الذي امر وجوديا وهو منع الفرق

ههنا

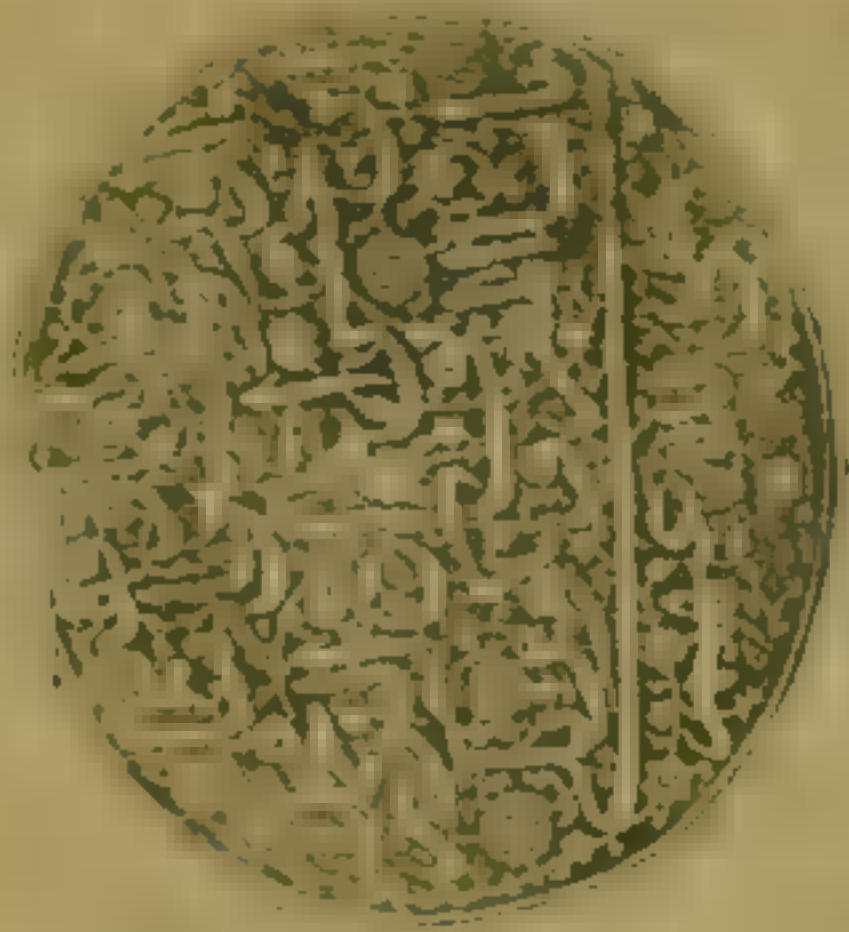
ههنا لا غير واما الامر من الاخرين العدلين فهما النوع
 الواقع ولا يقال هما الذي وفيه ايضا ان الذي غير
 منصرف في منع الفرق فانه قد يكون الذي في تقدير العدل
 البناء كما في حصار وحوار وقد يكون العمل على النظر كما في
 قلام في عند بني عجم **قول** كسر مبتدأ محذوف اي ذلك
 المخرج كزوج عرا وصفة بصفة لموجبا اي زوجا كانا
 غراما فقد رسل زوج **قول** وكذلك ذكره وكذلك
 ايضا فثم قالوا اللهم التي على فعل تلك اقام احدها
 ما يستعمل جنس فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كمرور وفور
 وثانها ما يستعمل علم في الاثن هما العدل كمرور وفور
 وليس في بعضها كادرا في قبيلة فانه ثبت استعماله منفردا
 وثالثها ما كان صفة وهو منبسط تحقق العدل في بعضها
 بجمع وانفراد واخر وفور في مبالغة باطلاقا وبالفئة ولم
 يتحقق في بعض اخر كخروج في مبالغة خاتع اي زاهية الاخر
قول لما وجدوا غير منفردين ولم يوجد سبب لغير العلم
 اعتبر فيهما العدل هذا غير مختص بل يشترك بين التحقيق
 والتقدير في كل من الظن في مثال العدل التقديري
 العلمية وفي امثلة العدل الحقيقي المذكور الوصفية
 فان قلت اعتبار العدل في الامثلة المذكورة بعد وجدانها
 غير منفردين بحيث وجد العدل بعد منع مرها حتى يلزم الدور
 بل يعتبر العدل فقد علمنا على منع مرها بالذات وسببا للجمع

صحتها لكن هذا الاعتبار والعلم بوجود المعدول
بعد وجدانها غير متصرف فلا ورود والحاصل ان منع
العرف موقوف على ذات العدل وهو مقدم بالذات على منع
العرف لكن العلم بوجود العدل بعد منع العرف فلا آثار
قد رقبها ان اصلها عام وذاو وجوه التقدير استاز
العدل التقديري من العدل الحقيقي وفيه ان مقدم النظر
لا يتبدى تقدير حصص علم وذاو ان يقال المتطلب
ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين عام من العادة و
ذاو بمعنى السبق لا غير **قوله** على ان الموثق المراد بالعلم
القائم بنفسه كالمادة والناقة والابن والكواكب وفي مقابلة
المعنى القائم بغيره كالكتابة والنجارة فان قلت المتطلب ان
يقول على ما هو على فعال على العلم الموثق بلا ايراد لا يلحق لان
قد فاهو على وزن فعال على الفوق من الاعيان الموثقة قلت لكن
لا ينبغي قوله كل ما هو على فعال على تقدير ما يجمع المعنى الموثق
لتقابل احاد الجمع باعداد تلك المتعدد **قوله** فانهم اي يتوهم
او النجاة في لغتهم **قوله** مثل حضار وطائر في بعض النسخ بوزن
عنه وح ان حضار لكوكب وفعل من القاموس في جبل بليل الحانة
والبعرة والجان او الحوز الابل وطائر المكان المرتفع وديار
ان في اليمن **قوله** وليس فيها كالمسبان فيه ان الحيران كان
باعتبار جميع الاوصاف فخط البطلان فان فيها ان سافا
مؤكد فعال وان كان باعتبار الامور الباعية للبناء
فالخبر

209
فالخبر فان من الامور الباعية هو كونه على فعال بل جعل
السبب في باعية البناء غير متطلب او باعية البناء هو كونه
بمعنى الاسم وليس منع العرف ليست باعية للملكية بمعنى
الاسم الذي هو حصول الفعل المأمور والامر والامر بغير
الملكية بطلوا الفعل كما هو وليس بمعنى الفعل كما هو وهو
ليس بمعنى الاسم وايضا قد منح في كلياته ان البناء في
بناء مثل حضار وباروز فعال والعدل كما يجب منع
العرف في القبول ان يقال ليس فيهما الالوزن والوزن لا
يستعمل في ايجاب البناء **قوله** اعتبار فيما عداه فاجعله
معها في ان ماعد اذوات الراء كقطام اذا اعتبر فيه العدل
يكون اذوات الراء بعينه في تحقق السببين فيهما وتقدير العدل
فكما وجب ذلك البناء في ذوات الراء لوجب في غيرها ايضا
اذ التاين في البناء ليس الا باعتبار النجاة حتى لو جعل
سببا مؤثرا في وزنه لم يجعل في وزنه الجواب العدل الذي قد ر
لبناء ذواته قوة اثرها في البناء لانه مقدار اصالة
وما قدر في مثل قطام محل النظائر وتبعيته اليه في تلك
القوة والاصالة فان في ذوات الراء من غيرها باعتبار
وجوه البناء فتأمل **قوله** ان المجازين بين يمينه فان
قلت عدم المجازين ايضا قد ر في العدل كذا لينا في ذوات
الراء في حق القليل بيان قطام للعدل التقديري مطلقا
قلت نعم قلت اذ ان يكون المثال متطلب بيان غير المتفرق

تقدير بقوله في لغة بني عجم فان باب ظلم غير منفرد
عنده وان كان بعيدا في عدم التسمية باعتبار ان تقدير
فليس يمنع الفرق والجن في عدل التقدير في الذي كان
المباغت في تقديره منع الفرق كما هو من اللفظ به بقوله
يكون الذي الى تقديره ومنه منع لا غير **قول** الوصف
هو كون له يعرف المنة في هذا الباب ما هو العدل من
الالفاظ لان غير اما معروف في هذا الكتاب في قوله
اما متفق على البيت الشهير اولاد عدل في العدل من
تعريف اللفظ وهو الاخراج الى الخرج فاراد اللفظ بذلك
فقد وفي سائر الملبات متفق باللفظ ثم يعرف لبيانها
لكن الشئ في من الملبات الباقية ما لم يفهم المنة هكذا اراه
بعض المحققين واعلم ان الوصف قد يطلق بمعنى الصفه و
هو العلم الدال على ذات مأخوذة مع بعض صفاتها وقد يطلق
بمعنى الوصفية وهو كون العلم دالا على ذات بهذه مأخوذة
مع بعض صفاتها وما هو علة منع الفرق عن صفته لانها
حال في العلم الغير المنفرد لا الصفه لانها غير العلم الغير
المنفرد لانه فلهذا اختار المعنى الثاني في تفسيره **قول**
اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحق قال بعض المحققين
والزكوة ايضاً انتهى وفيه ان مثل الزكوة والافوق
لو كانت من جملة الصفات التي كان الاخذ منها واجباً
للوصفية يلزم ان يكون جميع العلم التكاليف صفاتها
تدعى

تدل على ذات بهذه مأخوذة مع الزكوة والافوق فيلزم
ان يكون مثلاً لشيء اخر من جواهر ما ورد في كتابه وصفها
وليس كذلك **قول** بل قد يعرض الوصفية كما في المثال
المذكور يفهم من هذا الكلام ان الوصفية انما تعبر بها
العدد واذا جعلت فعلاً للعدد وطلوعه دون
سائر صفاته الاذ مع ان كل اسم عدد لا يعمل مع غيره
مراد منه العدد وكما خرج به الشئ في سائر القياسات لذلك
ان مراد منه ذات ما له ذلك الترتيب من مراتب العدد
فيلزم اكثر استعمالات العدد بل جميعها في معنى الوصفية
قول وصف في الاصل يجوز جعل في الامر من خبرات
يكون فلا حاجة الى تقدير وصف حتى يتوهم جعل العلم والخبر
امرا واحدا **قول** في الاصل الذي قد عرفت ح وانما
كان الوضع اصلاً لتفريع الدلالات المتعاقبة عليه
انتهى وان كانت الدلالات الثلاث المتعاقبة في باب
الافادة والاستفادة متفرقة عليه فمع نسبة الوصف الذي
هو كون العلم دالا على ذات مأخوذة مع بعض صفاتها
بقي في قوله ان يكون في الاصل لتتوزع تلك الدلالات على الوقوع
منه في المقارنات على المظروف ثم المطلب منها ان يجعل
الوضع اصلاً بالنسبة الى العلم حتى يكون الوصفية التي
بمعنى الوصفية اصلية والوصفية التي تعبر بحسب
الاستعمال غير اصلية الا ان الاستعمال لما كان باعتبار



احدي الدلالات الثلاث اثبت الامت بالنبذ الى الدلالة
يظهر من امتنا الوضع على الاستحالة **قول** سواء بقي على
الوصفية او ذاك عند فيه ان الزوال قد يضرنا في تأخير الوصفية
الاصلية كما اذا ذلت الوصفية بالعلمية فاذ لا تأخير للعلمية
حين العلمية بالاتفاق وكذا بعد ذوال العلمية عند
التمسك بكلامه على اطلاقه ليس ما ينبغي بل الا وفي ان يقيد
قول الحق سبحانه ان يكون في الال بان يكون في العلم باتفاق
وان لا يكون ذاك بالعلمية عند التمسك ويمكن ان يقال
المراد بزوال الوصفية بحسب الاستحالة مع بقاء الوضع الاصلي
وذوال الوصفية بسبب العلمية ليس كذلك بل العلمية ومنع
ان خفية **قول** اختصاص بعض افراده الى قال الشيخ الرضوي
من حيث انه فرد لا الذات الفرد بحيث لا يخلو اللفظ على الفرد
انه في بعض هذا ان غلبة الالامية بطريق غلبة الاستحالة
واما في غلبة الالامية التي بطريق النقل من الوصفية الى الالامية
فلا يظهر ان يكون الاختصاص في الفرد من حيث فرد بل لا ينبغي
النقل ان يكون المعنى المنقول اليه فرد المعنى الوصفية فضلا
من ان يكون الاستحالة من حيث انه فرد مع انهم عكروا الغلبة
من ان يكون بطريق النقل او بكونه الاستحالة كما يفهم من كلام
بعض المحققين في هذا المقام **قول** فلذلك مما فائدة قوله
انما للرفع عليه اشتراط الوصفية بكونه في الاصل للامور
المذكورة من حرف اربع ومنع حرف اسود واخره ومنع حرف
افق

افق واخره لا للتفريق الامور المذكورة على اشتراط
الاصالة حتى لا يحتاج الى قول لذلك **قول** المذكور من
اشتراط الامت وعدم مفرقة الغلبة جعل ذلك لاشارة
المستبعد من اشتراط الامت وعدم مفرقة الغلبة بناء على
المذكور لتلاخي الاختلاف في ذلك ورتب على ذلك امرين
احدهما حرف اربع والاخر منع حرف اسود واخره بطريق
اللفظ الترتيب على ما خرج بذلك في قوله حرف لعدم اصالة
الوصفية وفي قوله امتنع لعدم مفرقة الغلبة لم يجعل قوله
ومنع منع افع عطفا على جملة فلذلك حرف ويجوز جحد
معطوف على حرف بان يكون المنفع في هذين الامر من امور ثلثة
ثامنا ضعف منع سمود واخرها بان يكون الاول والثالث
ستفعا على الاول والثاني والثالث بان يجعل قوله بفرقة الغلبة
لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيح الامر مقصود بالذات
ويجعل ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة من غير هاد بل
يجعل واحدا من الامور الثلثة مرتبا عليه كما ينبغي واعلم ان
المراد من قوله فلذلك دفع كذا الواقع في هذا الكتاب هو ان
المشار اليه بذلك يرجب العلم بدفع كذا بحسب التحقيق
وقوع كذا باعث التحقيق المشار اليه بذلك فتأمل **قول**
حرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولنا مودت بنوة اربع
فان قلت من اين علم ان حرف لا تنفقا اصلا الوصفية التي هي
سنتها الوصف لم لا يجوز ان يكون حرف لا تنفقا شرط ورتب

الفعل هو عدم قبول التأني فان اربع يقبل التأني
 مرفوع اربع باعث هذا المضاف في مصدر الامر فلو كان
 التأني سنط ووزن الفعل هو التأنيث وتأنيث اربع ليس
 للتأنيث وهذا يقال بسنة اربع في صفة المؤنث بدوات
 التأنيث المضاف في سنط الفعل عدم قبول التأني بحسب
 اصل الوضوح وهذا يؤيد وزن الفعل في الودع غلبة
 اللغوية مع قبول التأني فاذ يقال الحية التي اسودت و
 اربع لا يقبل التأني بحسب اصل الوضوح لربية المعينة بل
 يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصف **قوله** الاو الحية
 وهو الحية العظيمة الودع على ما في الفرج **قوله** لم يجز
 استعمالها في معانيها الاصلية هذا القول وما بعده من
 قوله واما استعمالها في معانيها الاصلية وان كان لا يدخل
 للمفرد لكنه اشار الى ان دليل امساك وصفيتها كما يتدل
 في افع واثواب بعد الخبز الوصفية من عدم استعمالها في
 المعاني الوصفية اصلا **قوله** ومنع منع افع واثواب
 في ان الاعتبار الوصفية في افع واثواب مع جواز اسماها
 بوجوب منع منع مرفوعا وتقدير العدل في عواما مع
 الخبز تحقق وصفيتها الاصلية والمخرج منها لا يوجب ضعف
 منع الفرق في ماع انه او في بالضعف قلت تقدير التيب
 بعد تحقق منع الفرق في استعمال العرب لا يوجب ضعفه وتأني
 بوجوب الضعف منع الفرق لتقدير التيب وفي افع واثواب

كذلك

كذلك لكن هذا يلزم ان يكون منع مرفوعا لظهور
 معلوما يستعمل العرب وبعضها لم يذكر ذلك بل يحسم
 بصديق التعريف **قوله** من الجدل الخ يا فتى وسرا
قوله ذي جملان بكسوا الماء وسكون الياء جميعا
 وحال فقط ليهاء كبرافتم بلانند قال الفاضل الخنثي الواو
 والظاه هو النون وهو طاراضه فبالطه قليل من بصور
 على كل سلمي قال في الفرج نام مرفوعا بغير **قوله** لا تنوع
 شتقا من الخال تخيل ان مصدره **قوله** التأنيث
 اللفظي الحاصل بالتأني هو كون اللفظ مؤنثا وهو في اللفظ
 ما كان في لفظه علاقة التأنيث وهي تأنيث ما قبله
 في الوقف هاء والفتان المقصورة والندودة فالتأنيث
 اللفظي اما بالتأني او بالالف والتاء بالالف اما بالالف
 المقصورة او بالندودة والمراد هنا التأنيث اللفظي كما
 بالتأني لانه لا ينافي في منع الفرق يحتاج الى استظهار
 العلوية واما التأنيث بالالف فقد مر حاك والتأنيث
 المعنوي ما كان معناه مؤنثا سواء كان مؤنثا حقيقة
 او مؤنثا سماعيا وهو بنا مقدر او بما يقوم مقامه وهو
 المرفوع اربع واما قيد التأنيث لتقابل المعنوي ^{باللفظ} ولم
 يكف في التقابل بقوله بالتأني لان التأنيث المعنوي
 ايضا حاصل بالتأني مقدر او بما يقوم مقامه ويكون ان
 يقال ان مراد الحق التأنيث الذي يعرف بالتأني المعنوي

لم يعرف بالتأنيث بل يكون معناه مؤنثا او بامارات اخر
 يدل على اعتبار العرب التأنيث في الحاجة الى التقدير
 ولعلم ان تأنيث ليست لحض التأنيث بل عوضا عن الواو
 وهذا لم يتحقق فيها اشارة تأنيث من افتتاح قبلها
 وصيود ودرها الى الوقف فلو لم يكن لا يمنع من الفرق
 وتوحيده مؤنث فهو كنهه وقيل حاله كماله عرفان قائما
 منفرد عند بعضهم وعينه منفرد عند الاخرين **قوله** ليس
 التأنيث لانها اذا الشا في التي للتأنيث غير لانه لكلا
 بل يوتي بها عند ارادة ذات المؤنث واما التأنيث في جز
 الكلام كالتأنيث في خرج التأنيث في باب منع الفرق شرط
 العلم في اللام المنقل عليها ايضا بتبعيته تأنيث التأنيث وان
 كانت هي لانه للكلمة **قوله** بقدر الامكان اشارة الى انه
 قد يصور في الاعداد ايضا بالترقيم ونحو **قوله** لا ينفك
 عن الكلمة اي بقدر الامكان كما مر **قوله** كما اشار الى الظا
 ان ضمير اليه راجع الى اذ لا بد في وجوبه من شرط التوحيه
 ارجاع اليها ذكر من الامر بيننا وبين المذكور وهو العلم
 في التأنيث المعنوي شرط الجواز تأنيده ولا بد في وجوب
 من شرط **قوله** وشرط نعم ان تأنيده ولا يخافه لا يعرف
 من ظاهر عبارة الحق لحد الامور الثلاثة شرط وجوب تأنيث
 التأنيث المعنوي مع العلم الا ان يرجع ضمير تأنيث
 الى التأنيث المعنوي الذي استلزمه العلم وتحققه

قوله

قوله من حروفها الثلث قيد بانه لا حاجة في
 الزيادة على الثلث من حرك الاوسط والآخر
 الاوسط الذي هو واحد الامر من الثلث نعم منه وكذا الج
 لا يحتاج اليها في الاثني على الثلث وتترك الاوسط والآخر
 نعم من الثاني التكرار الاوسط كانه وجوبه وهو هنا في كل
 فان كل الهم الذي من جملة لغات كل ابراهيم سيجي مرادة
 تحقق فيها الامور الثلاثة جميعها فتأمل **قوله** واما ان
 وجوب تأنيث التأنيث المعنوي اه وانما لم يجعل الامور
 الثلاثة شرطا لنعم تأنيث العلم لان العلمية مع سائر
 انه وبوثر من غير اشتراط هذه الامور **قوله** نقل القدير
 يفهم من هذا الكلام ان السجما منع الفرق لا ينفك عن نقل
 وهذا غير شرط في العدل والوصف والمعرفة وليس النقل
 امر الاعتباري حتى تحقق باعتبار الاعتبار **قوله** يمنع
 مرها ولم يقل يمنع من الفرق كما قال ومنع من الفرق
 اسود فقنا وكشفنا الوجود التوجيهي ولم يثبت قوله
 فنهذ يجوز مره واسمار يتأنيث ضميرها الى ان تذكر
 القدير العايد الى تلك المؤنثات يحتاج الى التوجيه
 بارادة اللفظ واللام **قوله** شرط في سببية منع الفرق
 اي شرط التأنيث لا التأنيث المعنوي لانه قد زال
 ولان المؤنث وهو شرط في جميع ضمير شرط مقاربه ضمير
 سببية والتأنيث عند تحقق هذا الشرط يكون لفظيا

بالتاء حكما وقد يقال ان هذا شرط وبيع الى الثابت
 المعنوي وعند تحقق ذلك لا يبيح ثانيا معنويا فالو
 يلزم بهذا كما في **قول** الزيادة على الثلثة اعراض بان
 ههنا شرط اخر تركها المنة اعداها ان لا يكون في الكلام
 مذكرا كباب اسم مائة فانه في الكلام بمعنى التمام البصر
 كما يفرض في الاصل من منع الشخص المذكور ان الكلام في الصفة
 ان يكون الجدة من التاء منها صفة المذكورة اذ اني بها ربح
 الفرقا وثانيتها ان لا يكون ثانيا منها بتا ويل كمال فارتانيتها
 بتا ويل الجماعة فاذا يبيح مذكر الفرق وثانيتها ان لا يغيب
 استعمال بحسب المعنى الجسدي في المذكر ثم ان تساوي التماثل
 مذكرا وثنيتا ولا الفرق ومنه وان غلب استعمال ثانيا
 ففتح الفرق باح واجيب بان مراد المنة شرط من يلزم
 الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا يتفصح الشرط
 الاخران من غير الاوسط والجمع بعد التسمية للمذكر وذلك
 لا ينافي وجوب شرائط اخرى في ان السؤال انما وقع
 من وجه ترك شرائط اخرى لا بد منها فالجواب بهذا الوجه
 غير معتد ويمكن ان يقال في الجواب بان المراد بالثبوت
 المعنوي في قوله فان يبيح بالثبوت المعنوي مذكر الاسم
 الذي هو ثبوت معنوي لا غير فلا حاجة الى ان يبيح
 هذه الشرائط الثلثة **قول** والعلمية وحدها لا يمنع
 الفرق فيه ان هذا بالنظر الى المثال المذكور اعني قدم

صحيح

صحيح واما في غيره فيجوز ان يكون التاينث المعنوي
 سبب الخلل ووزن الفعل فاذا ذلت التاينث
 المعنوي بالعلمية للمذكر يبيح تلك التاينث في منع
 فلا حاجة الى اشتراط الزيادة على الثلثة لتحقيق التاينث
 الحكمي فيوزر والجواب ان المراد اذا اجم في منع الفرق الى
 اعتبار التاينث فنظر الزيادة على الثلثة ضرورة عدم
 الاحتياج الى اعتبار التاينث خارج من البحث وقوله
 في سببية منع الفرق اي في سببية التاينث لا فائدة
 هذا المعنى **قول** لان الفرق الرابع قائم مقامه قال الفاعل
 الخشي اي فيما هو على اربعة احواف وكذا الخامس فيما هو
 على خمسة احواف والجملة الفرق الاخير في الاثني عشر على الثلثة ما ذ
 سد التاء لان موضع التاينث في كلامهم فوق الثلثة اثر
 وقد تكلف بعض المحققين والمراد حصول الفرق الرابع
 فان بيان القوم مبني على حرفين من ان التصغير وما
 هو بمنزلة الفرق الاخير في ميزان التصغير اذ بقوله لا يزد
 فتا **قول** هو وصف التعريف الاشتباكية
 واردة التعريف من المعرفة اما بالحقيقة بان يكون
 مشتركا او بالجاز وهو الاظهر واعلم بقول التعريف
 شرط كذا حتى يكون مرجعا في المقصود لا ذ لا اعتبار
 في اجمال العلم التبع المذكورة في البيان بالمعنى
 لفظة التعريف في التفسير لتوافق التفسير

الاجمال ويمكن ان يكون هذا انكسار في اختيار المعنى في
العلمية **ايضا قول** على ان يكون اليب للمصدرية فيه ان
على تقدير ان يكون اليب مصدرية لا طاعة الا قول ان يكون
بل الاولي ان يقال شرط العلمية الا ان يقال ارادة
بالياء معنى النسبة ليقف شرط الحج وبيان انه اعتبار
المصدرية ايضا فيها او يقال ان العلمية غير التعريف
فالمطلب في ارتباط ذلك الشرط لفظا ان يكون كمالا في
قول بان يكون عاملا في جهة الاولي ان يقال حاصله في
لان الحاصل في هذا الطبيعة بالنسبة الى الفرد وهو المطلب
لحل اليب على المصدرية فالتحج يكون طبيعة التعريف عاملا
في هذا العلمية التي هي نوع من واما اذا حل اليب علمية
يكون التعريف علمية بمعنى انه يحقق في العلم تحقيقا
في الماهية **قوله** يجعل غير المنفرد منفردا اي حقيقة
او حكما وفي بعض النسخ يجعل غير المنفرد منفردا وفي حكمه
وهو **قول** لم يبق الا التعريف العلمية فانه في تعريف
التدريج فالمطلب التعريف اليبية لا يصلح سببية منع الفرد
لان بعض انواعه من المنهيات وبعضها منها او من غير
فلا يخار سببية منع الفرد كالتدريج واما البعض الاخر وهو
المنادي المستغاث باللام فيعتبره لا طاعة **قوله** لا يجر
البعض في النسخ جازاته العلامة **قوله** لان فرع التعريف
التكثيره لانه قال في وجه فرعيتك انك تقول جعل

ثم تقول الرجل وذلك يفيد فرعيتك مطلقا التعريف
للتكثير في بعض انواعه الذي هو المعنى باللام لا صواب
تعريف العلم للتكثير ويمكن اثبات الفرعية في العلم ايضا
بان الاعلام المنقول من معنى الوصفية الى العلمية فروع
للتكرات التي هي اسما وذلك كتنبيه شايخ في لغة
العرب دونك تحقيق العلمية الفرعية للعلم اليبية
في التكرات في ضمن بعض الانواع كقولك في مطلق النسخ
انظر وهذا قال لان فرعيتك التعريف للتكثير لا يفرغ
العلمية لا وقد وجد ايضا بان لما كان اكثر التكرات عاملا
بالشرط ارادة ان يكون هذا التكرار كذلك فاختاروا
التعريف في موضع العلمية **قوله** وهو كقول اللفظ
عاما ومنه غير العرب واليونان في النسخ واجماع اهل اللغة
على ما نقل من كتب القواعد **قوله** في ضمن العلم الاولي ان يقال
في العلم **قوله** اجتمعت وهو لفظ روي في موضوع خبر
الجيد بهذا العرب ليقا لعيبي داوي النافع وهو
اعدوا البعة والمطلب لفظ الجوده فانه ان يقال اجتمعت
لجيد كالاتي **قوله** لتلايف فيها العرب مثل نرفا في
كلامهم كادخال اللام والامتنان وتاينت القهار في
وتذكره في قول فتضعف قبيح مع اتحاد المجمع للاختلاف
الكلم واللفظ فانه اذا لم يفرق فيه باذخال اللام والامتنان
تاسب ان لا يفرق فيه باذخال التنوين ايضا لانها موقوفة

واحدة في كونها لا تأخذ الكلام ومع ذلك تتبعه القوانين
 كما هو المشهور فتكتب جملتين منفردتين بعد العلية باد في سبب
 وهو الحق. اذ لم تقاد منها حقيقة سكنوا الا وسوا **قول** كوي
 بجم وعنده معروف ولا يفر في عينة بتدليل كاذب بالجم
 عند استعمال العربي في الكلام فاما استعمال العرب ابدوا
 كاذب بالجم لان الحروف العينية لا يقع في كلام العرب ولهذا
 يقال في كتاب جرجان في استعمال العرب **قول** لا يفر
 الحقيقة احد السنين فارق قلت لانه تحقق الحقيقة ههنا وانما هو
 لو يكن عجيب واما في الحق فلا لان ذلك قولهم فبقيل على غير
 ما ذكره في ماه وجوز قلت فذلك في حصول حقيقة ما في
 الثاني الساكن الا وسط مطلق لكن اذا كان عجيبا يعتبر
 نقل عجيب مفاو الحقيقة اذ لم يكن الحق فيه لا مرأى كما في ماه
 وجود واما اذا كانت الحق فيه سببا لمنع الفرق كما فيها فخر فيه
 فلا يعتبر لا مرأى لانها سبب ضعيف لا يصلح لامر منوعا
 فاما **قول** هذا التوزيع بالنظر الى الشط الثاني لما كان
 في الشط الثاني اخلاق بين الحاجة اهم لثان وخرج على
 كل من تحققه وانتقادا ما وقد التوزيع على تحققه مع ان
 الموجود اشرف من عدم المارون وانتقاد مقدم على وجوده
 وتحققه فإني هذا الترتيب اولان انتقاد الشط الثاني
 يوجب الفرق عنده وجوده يوجب الفرق عنده وجوده
 يوجب منع الفرق والامر في الله الفرق فلهذا قدم الفرق

بها امكن بالتعريف ان يكون المذكور في الثاني المتعريف
قول وهذا اختيار المصنف ذهب الى ان نوحا
 كهند ولهم قائل الحق في الثاني او جمل على ذلك لم
 يمنع من قوله وجوز **قول** لانه امر معنوي تدل على الفهم
 مع رجوع الى العلية بملاحظة انها سبب والمكتوبة
 الخبر وهو امر معنوي ثم المراد من الامر المعنوي ان لا
 اعلا في اللفظ والافقليا منع الفرق كلها امور معنوية
قول انما هو لتقوية سببين اخرين اي لتقوية السببين
 اي الثاني اذا العلية مستغنية عن المقوي وبذلك
 قوله ولا يلزم من اعتبارها التقوية سببا اخر فاما **قول**
 وشتر وهو لم يحصل بداريك وفي القاموس هو قوله
 بين برعة وكثرة وعلى التقديرين يجوز منع فرق العلية
 والثاني من حيث انه اسم بلدة وكان له فرع هذا
 وقال لم يحصل ولم يقل اسم بلدة لانه معنوي والفظ
 انه اسم النفس البلدة لا الجدار فاما **قول** من الفرق
 نحو نوح الاولي ان يقال عدم الفرق خلافا واختار
 عند المصنف انه غير منفرد فلهذا فالتخصيص بنوح تقديم
 الفرق لا يفي عن شيء **قول** والاولي تقديم ما هو منفرد
 على وجوده يجوز ان يكون التقديم ههنا بملاحظة المنفرد
 وهو الاخرى او لاصالة الفرق كما في **قول** واعلم
 ان احاد الانبياء هذه قاعدة مشهورة ذكر في

كثير من الخلق لكن يشق من الخوض في غريب فاتها من قوله
كما يدركه النقص **قوله** لان يبيد في حيث قال في
وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فون هود انج
لا مشعيب فلو كان هو عربيت لكان على نوح وجود
مقارنا لشعيب **قوله** الجمع والمراد منه الجمع وهو كون
اللفظ دائما على العادة مقصودة بغير مودة بغيره
وانما هو ذكره كقائمه في ما بعد **قوله** وهو بيت مقام
سبيل فان قلت ما فائدة هذا القول مع ذكرها
يقوم مقامها الجمع قلت فائدة هذا ان الجمع
المذكور ههنا بعينه هو المذكور في قوله وما يقع مقامها
الجمع وليس ههنا من الجمع فيمكن قايما مقام العلة ان
كما في التائيت في قوله التائيت بالتأشير على
وانما ذكر شرط ههنا ولم يذكر هناك لانه اراد ذكر شرط
العلل على الترتيب الذي ذكر العلة فاما **قوله** اي
شرط في مقام التبيين الاولي ان يقال شرط تائيت
في منع الفرق لان ما ذكره فهو انها ليست بشرط في اصل
تائيت بل في مقام التبيين فيستوعب ان يكون مؤثرا
في الجدة بدو هذا الشرط مع انه ليس كذلك وانما يذكر
هذا الشرط فيقال لانه اراد ان يذكر التجميع في هذا
على الترتيب الذي ذكر في التبيين **قوله** صيغة منتهى
الجمع اي شرط الجمع ان يكون صيغة منتهى الجمع او

ان

ان يكون على صيغة منتهى الجمع **قوله** وهي صيغة التي
كان اولها مفتوحا الى نقص عليه كالكالات وصحاري
واجب من نحو كالات بان المراد من الصيغة صيغة
الكبر وعن مثل صحاري بان لم يتجاش من قوله في
التعريف لانه لا يلزم من قوله لا يمنع الفرق وهو غير
لا محال لالف التائيت الا ان الفرق وعدمه لم يظهر في
الا التي كان امرها تقديرها ولم يقبل التثنية وان
تكون الفرق التي بعد الالف بركة المكسرة في الجملة او في
الا لم يعتبر في صيغة منتهى الجمع وبان لو كان بعد
الالف حرفان لانه ان يكونا تحريكين او الاول مدغما في
الثاني وصحاري ليس كذلك **قوله** منتهى الجمع المراد من
المنتهى لانه من الجمع ما فوق الواحد هكذا اذا ذكر
الحققين لكن يجوز ان يراد من المنتهى معنى الجمع
والمكان الى صيغة هو منتهى الجمع التكثير **قوله** لانه يجوز
بيان العلية قوله ولهذا حيث فان في علية عدم مجموع
جمع التكثير من لحيته صيغة منتهى الجمع فاما
كما لا يخفى فاما **قوله** مرتين اي اكثر من مرة واحدة بحيث
لا يقبل الجمعية المكسرة بهما انه هو المقصود في التسمية
بصيغة منتهى الجمع لا الجمع مرتين فقط الا ان الواقع
هكذا فاما **قوله** كما يجمع ايا من الاولي كما يجمع بصيغة
الاي لكن في العرف يعتبر عما كان عادي الواقع بصيغة

المضارع **قول** ليكون صيغة موصولة من قبول التغيير
فان قلت ان كانت الصنعة من التغيير ليدعي ذلك
فانها يحصل بالعلمية ايضاً فلم يثبت العلمية كما شرط
في بعض الكتب العلمية لهذا الغرض قلت المراد صيانة
مع حفظ معنى التبعية لظاهر قيام مقام البيان وقيل
بجمع التكثير وان وجب التغيير لكن لا يثبت في جملة
ان لا يثبت عدم ذلك **قول** بغيرها انما للملابسة فيكون
المعنى بغيرها وليس بمقتضى بل المقصود ان يكون لها
قالا لغيره لا بهام الا انه يقصد من تلك العبارة هذا
المعنى عرفاً كما يقال كنت بغير مال يعني لا مال وهو
جزء النظم او حال من صيغة مشي الجمع باعتبار انها
مشروطة بها ووجه صيغة لا صيغة يحتاج الى تقدير
المعلق المعقود وهو ليس بمقتضى القصد **قول** والمراد
بها فيه لطافة كفي وعلى التوجيهين يفيد ان لا يكون
ملا بسببنا التانيث ما على التانيث فقط وملا على الاثر
فلاذ اذا كان بناء التانيث يكون ملا بسببها منقلبة
من التانيث الى الوقف فلاجل ان لا يكون ملا بسببها على
الوقف لا بد ان لا يكون ملا بسبب التانيث مطلقاً
والا لزم ان يقال بغيرنا التانيث لتلا يحتاج الى
احد هذين التكلفين كما قال في وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه ثقتان في العبارة لكن في اعتبار عدم الملا

بها: ههنا وعدم قبول التاء في وزن الفعل فانه
جليد وان مثل يعل منصرف مع غلوة عن التاء لانها
قابل لها في بعض وجوب جمع جوب يعني لفاد الخيل
غير منصرف لانه ليس بملكية بالتاء بالفعل مع في جوب
بالتاء وعند الملا بـ منصرف **قول** جمع فانه وقيل
بجمع فانه لان فاعلاً لا يجمع على فاعل كما هو مشهور قال
رحم القار هو الحمار ويقال للبعول والحمار فانه بوزن
الفردية وفي الفرج فانه مردوز **قول** لانها لو كانت
معها كانت على وزن المفرد ان قيل ان لا يعتبر
التاء في تغير الوزن لانها لانه للكلمة وليست بـ
لها اثر في تغير الوزن وان كان زائفة غير لانه
للكلمة كما في وزن الفعل ولهذا النظم فيه كونه غير قابل
للتاء **قول** ولا حاجة الى خارج نحو هذا في فيضانه لا ردة
منذ ع لانه في الجمع من قيد اخر وهو كونه بغيرياً النسبة
ايضاً مثل مداني فرد بانه غير داخل في الجمع لا حاجة الى
اوجه بقيد وهو في عين وهو ان مثل فاذنه مداني
بجمعيتهما خارجاً عن صيغة مشي الجمع لعدم صدق تعريفها
عليها فلا حاجة في الخارج الى اشتراط ان لا يكون ملا بسببها
الخارج فاذن هذا اثني فيهما سبباً في كونهما جمعا على صيغة
مشي الجمع بدو التاء والتاخر جين من الجمع الذي
صيغة صيغة مشي الجمع معهما فاذا اعتبر مشي

بالنسبة احتياج الى التواضع بقيد آخر وهو قول بغيرها
 فينفي ان يكون ذلك في باب النسبة ايضا ويخرج بقوله بغير
 يا النسبة الله الا ان يقال ان خازنه مع التاوية تجعل
 في معنى الجمع بخلاف مداني مع يا النسبة ليعرف بينهما قال
 القاضى الحنفى زيدا في قيد بغير يا النسبة يخرج نحو كونه
 مع انه غير منفرد بالجمع **قول** فانها جمع فذو او ذوات
 قال في الهذب الفوذين بجمع **قول** فجمع فليكون شيعه منهم
 الجمع على فحين يجوز ان يكون هذا الكلام قوله تعالى ايراد
 للتفصيل في قوله واما خازنه فمنصرف فانها يقتضي القدر
 فجعل عدله فاما ما كان بغيرها فممنوع من ذلك كما جدد
 ومصابيح ويجوز ان يكون عدله كما جدد ومصابيح بغير
 منصرف واما خازنه فمنصرف **قول** فمنصرف ولم يقل فمنصرف
 لان المذكور في بعض نسخ خوزانه ولان المراد منه اللفظ
قول وحضاج على منصوب على المالك من حضاج مع
 انه مبتدأ ويجوز ذلك ابرز مالك وكان ان كان مع اختيار
 هذا حيث قال وتكون الجواب ان حضاج حال كونه على المنصب
 وجعله حالا من غير المنصرف بنا ويل غير معني لا لتلايل
 تقديم المضاف اليه تكلف بوجوب تعيين كونه حضاج غير
 منصرف بحال العلية ايضا للضيق مع انه بدو العلية
 ايضا غير منصرف وجعله منصوبا بتقدير اعني ليتدبر
 الملاح او التمر او الزرع والمقام للتدبر في ذلك **قول** علم
 جنس

جنس للضيق وهو ما وضع للاهية الكلية الصافي
 على الاخراد من حيث انها ماهية معينة من الماهيات كمالها
 الجنس فانه من نوعه لا يطبقه من غير اعتبار التعريف
قول يطلق على الواحد والكثير اطلاقا على الكثير ليس
 كاطلاقه على الجمع بل واحد هو اية ينافي بجمعة **قول**
 ليست من ايجاب منع الفرق بل هي مشروط بالجمعة التي هي من
 ايجاب منع الفرق فان قلت شرط الشرط اية سبب لتأنيده
 فكيف منع سببته ويثبت شرطية قلت المراد في السبب
 الوفي المحدث في تعريف غير المنصرف لا مطلق السبب **قول**
 فينبغي ان يكون منصرفا هذا التوقيع بالنظر الى ظهور انقضاء
 سائر الكليات في حضاج كما لا يخفى **قول** بل الجمعة الالهية
 لانه منقول عن الجمع تبيينه على ان قوله لانه منقول
 عن الجمع ليس علة لوجود الجمعة التي هي سبب لمنع الفرق
 وحضاج والجمعة المانعة من الفرق اعلم من ان يكون خالية
 او اصلية ويكسر تقدير الجواب من النقص بحضاج بانه حضاج
 بلفظ لا معنيان احدهما المعنى الجمع الا في الثاني
 في المعنى العلى الخالي وعلة منع كونه جمعا مبيحة
 مبيحة منتهى الجمع وهو متفكر عن حال كونه على اية كما ان
 مصباح حال علمية لكتاب اية غير منصرف بالجمعة مع
 مبيحة منتهى الجمع فان قلت العلية منه بالجمعة فكيف
 يعتبر بالجمعة الاسلية قلت العلم منع اعتبار الضدين

في حكم واحد لا اعتبار القند بن عند وجوده لا في غيرها
اعتبر بالجمعة وحده لمنع الفرق لا العلية. ولم يمتنع
العلية بمنع الفرق **قوله** فان قلت انه هذا الجواب
وان كان غير منصرف للجمعة بكونه من مظاهر الجواب في الجملة
مقتضى في هذا التوجيه بمنع من خصائصه واورده عليه انه
لا حاجة اليه فانه يجوز ان يكون منع من العلية. والثانية
لان الضبيح هي التي الضبيحان نقلت عن روح في الثانية
الضبيح هي التي والضبيحان هو الذكر والجمع صبيحتان
كسبحان وسبحان **قوله** والا كان بعد التكاليف مرفقا
على ما ذهب اليه في قوله وما فيه علة مؤثرة اذا ذكر حرف
وان كان في خلاف **قوله** والثانية غير مسلم هذا مما
لا يفهم من الحاشية المنقول عنه نقاد ان كان حقا في نفسه
لان الضبيح لغير الذكر والاني على ما خرج في الترخيص وهكذا
نقل من القاموس اية وكان من حقا بالاني يتوهم من كلام
اهل اللغة انها مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة شيئا هكذا
افاد بعض المحققين وفيه ان كونه مؤنثا شيئا اية يكفي
في التأخير مع العلية كونه علم جسد الضبيح مذكرا كان او
مؤنثا لا فرق في كونه مؤنثا شيئا مؤنثا في منع الفرق
كانت وب وعقب وعرف **قوله** لم يقل الجمع شرط
ان يكون في الاصل لا يقال هذا من تعيين الطريق وهو غير
مؤثر في اسلوب المناظرة لا فانقول لما كان هذا التفسير

اسلوبا في اعتبار الاصل كما في فعل في الوصف لا بد
من تغيير من كنت تغييرا للعلية **قوله** وسواء بل يجوز
سواء تقدير ان يقال ان الغاية قد زالت مشيئة
باعتبار ما في النقض بخصايصه وسواء بل فجعل قوله
وخصايصه على اشارة الى جواب السؤال الاول وقوله وسواء بل
الى جواب السؤال الثاني ويجوز ان يكون واحدا حاصله ان جعل
الجمعة علة ومنفعة منهي للجمع شرطا لا ليس بغير
لابد ان يجعل صيغة منهي للجمع علة فان هذه الصيغة
محققة في خصايصه وسواء بل ومؤثرة في منع مرفقا بدون
الجمعة والجواب من السؤال بهذا التقرير واحد وهو تفهم
بجمعة من ان يكون حاكيا واصليا ومن ان يكون حقيقيا
او حكيا وعرف ان يكون حقيقيا وتقديرا فبالكيفية الاول
يندفع مادة خصايصه وبالكيفية الثاني والثالث يندفع
مادة سوا بل على القولين فتأمل **قوله** فاجاب بان قد
اختلف في حقه ومنعه من فان قلت كونه في سوا بل عدم
مرفق فخطايف كيف يكون جوابا لسؤال بقدر سوا بل لتقدير
المذكور قلت هذا لا انما الكلام جواب عن السؤال سوا بل
واقلا اي قوله قد اختلف في حقه ومنعه من التخصيص
السؤال بان سوا بل لا يرد اشكال السؤال انما يرد على
استعماله غير منصرف **قوله** وهذا لا اكثر في الاستعمال ويجوز
ان يراد بقوله وهو لا اكثر ان عدم انصراف سوا بل مذهب

الآن نرى هذا الجمل في منجراته لان ما ادعاه له
سوفوف على الاطلاق لجميع موارد استعمال العربي حتى يحكم
بان استعماله غير منفرد الا من استعماله منفردا وذاستعذر
بلاستعذر لكن هذا الجمل ايضا موقوف على ثبوت اختلاف النحاة
في رده وعدم رده وذاغيب معلوم **قول** محل على موازنة
هذا الجمل ليس بمراد حتى يلزم على من لا يرجع على فلو سرف
الجملة او على من لا يرجع على طاعة في منع الفرق بل هذا الجمل
يقع في العجز الرصيف في الالفاظ القريبة التي كان حكمها
معلوما وكما هذا الذميل غير معلوم فجعل في حكم موازنة
فيستحق الجملة الحقيقة فيه وهذا الجمل على موازنة على
تقدير كونه عربيت **قول** فبنا هذا الجواب مع تعميم
اي الحقيقة والحكمة لزيادة سبب الحق المقصود من هذا
الجواب اذ قول بعض الناس ان هذا الجواب يتلوه ان
يكون على منع الفرق عشرة فان الجمل على الموازنة زائدة على
النسبة المذكورة **قول** لكن جميع سر واد تقدير او فرضنا
قال بعض المحققين كلام القاموس يدل على ان جملة تقدير
حيث قال سر او بل العجي او جميع سر واد او سوال البكرين
ولم يبيّن فهو بل غيره في كلامهم انتهى قال الجي له انما الباب
المقيد على تقدير عابدية سر او بل يكون جملة تقديرية وعلى
تقدير العجبية يكون جملة موازنة ويعكس الامر ان لم يرد
على كل من التقديرين بكل من الجوابين لان الالفاظ الالغية

لفظ

لفظ جعلوه من جنس كلامهم فيكون في الجمل على الموازن فكذا
اللفظ العربي فانه مما امكن يجب تقديره موافقا لطريقهم
انتهى **قول** ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدو في الجملة
لم يمنع الفرق فيه اذ لو ضح هذا في عدم منع جواب ان ابو
على تقدير العجبية الماع بعد جملة هذا الوزن مع عدم
الفراغ الا ان يقال انتهى الجواب انما يقايف على جملة كون
حكما او محصورا حكم بان هذا الوزن في العربي بدو في الجملة
لم يمنع الفرق فتأمل **قول** فكأنه سيم كل قطعة من السراويل
سر واد هذا الكلام لا يعرف بان سر واد اللفظ مفرد
يعني في المعنى القطعة من الثوب كما ان جملة على سر واد
مفروضا لكن يفهم من القاموس انما نقلنا من تاج الملك انه
ان سر واد في لغة العرب بمعنى يارب ان جامه **قول**
واذا عرف فلا اشكال بالنقص على قاعدة الجمع في الال
بالنقص على قاعدة الجمع اشارة الى ان المراد ليس في جنس
الاشكال مطلق حتى يرد ان كان سر او بل مفردا منفردا
يكون مثل مصباح وانا عيم من موازنة فيلزم الفتور في
جملة كما ذكرتم في نحو خزانة وحكم بالفراغ فكانه روح
سنة الاشكال بهذا الوجه ويمكن ان يدفع هذا الاشكال
ايضا بان سر او بل نقلت ونذرته واحقا لكونه بعجبية
وكان جملة حكما او عربيت وكان جملة تقديرية لا على لان
يعتد به ولا يقال عليه شي **قول** ونحو جوابي كل

جميع منقول الظن ان المراد بالمنقول ما كان المعقل في
 مقابلة لا مساواة كان في مقابلة غير الالام معقل او غير
 لا ما هو مصطلح القريبين قال بعض المحققين لو فرض
 جوار بكل غير منقول منقول قاض امراده واعمل تغير
 اعلا لكان غير فائدة انتهى وفيه ادح لم يتكلم باب الجمع
 الا من جهة بعض الامثلة ولم يتكلم ايضا بشبه بقاؤه لا دخل
 في المنية على ما ذكره لكن لو كان على فواعيل يشمل جميع الجمع
 المنقولة لكان اولى الا ان يقال لم يوجد مادة الجمع المنقول
 على وزن فواعيل **قوله** والذواي مثال الجمع المنقول
 الواوي فانه جمع داعية في الاصل اعم من الداعية فاعا
 وجراي في حالتي الرفع والجر جعلها منصوبين على القارة
 وان عقلت الحالية بمعنى مفعول ومجوزا قال بعض المحققين
 دفعا وجران في معنى نحو وفيه ان هذا غير متكلم اذ ليس
 المراد ان ما هو على الجوار في حالتي الرفع والجر كذا في مثل
 قاض الا في المنية ان الفرق بل الحال يتعلق بالماضي المفعول
 من الكاف في قوله قاض فان الكاف هو متقدم على القار
 المعنوي وكذا الحال عند بعضهم **قوله** اي كل مفعول واجب
 الصورة في حذف الياء وادخل الشرح عليه لا يخفى ان هذا
 الحكم وان كان صحيحا في نفسه كذا لا يتكلم غير المنقول بل
 الاولي انه في هذين الحالتين منقول او غير منقول **قوله**
 بخلاف حالتي الرفع والجر فان صيغة منتهى الجموع منقول
 بحسب

بحسب الظاهر **قوله** لان الاعلال المتعلقة بغيرها
 مقدم على منج الفرق الذي هو اخر احوال الكلمة ولان الاعلال
 سببية فحسوس هو الانتقال فيكون قوي ومنج الفرق
 سبب من معنوي فتكون اضعف قال بعض المحققين لا
 اعلال في جوار في الاية نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر
 عما بعده في التركيب وفيه ان الاولي ان يصلح مفردان
 الا لفاظ بالاعلال في تركيب بعضها مع بعض فمما وجد ذكره
 بعض المحققين **قوله** على وزن سداد وكلام يعني يبقو
 في صيغة منتهى الجموع ويكون على وزن المفردان مثل وزنه
قوله لان المحذوف عنوز المقدار يفهم من ان هذا هذا
 الذي جعل الاعلال مقدرا لها على منج الفرق **قوله** و
 على هذا القياس حاله في بدا تفاوت في ان البيت الذي
 ذكر في مذهب هذا البعض لا اختصاص له بحال الرفع
 حتى يظهر على حاله فيمكن ان يقال الماصور في حاله
 الرفع في ذكر مذهب البعض الا فيقول فاصل جوار في
 قولك جاني جوار في فحتم ان مذهب هذا البعض ان
 مصور في المادة المذكورة فقال وعلى هذا القياس حاله
 في **قوله** وفي لغة بعض العرب انبات البأ ماله الجذر
 قال الفاضل الحنفى هذه اللغة قيمة وعليه قول
 الفردق ولو كان عبد الله مولى الجوز ولكن عبد الله
 مولى هو انت استعمال الفردق لا بد له على صاحبها

وعدم فهم الا ان الظان هذا البيت هو لعبد الله
 اللقي البصير للتعريف بان عبادة من اهل العقيدة
 الخارج من الفقه يقال في هذا البيت يجوز ان يكون
 الياء ضمير المتكلم والالف للاباء وفيه لا وجه بوجه
 لام الكلمة الا ان يقال حذف الف ورة النحر وحذف ياء
 المتكلم وعوض عنه الالف بما في باعلامه **قول** التركيب
 وهو صيغة واحدة واكثر واكثر لا شك ان
 التركيب الذي هو سبب منع الفرق غير التركيب الحاصل
 في المركب الذي في مقابل المفرد وليس بكذا لان غير المفرد
 من اقسام الكلام المعرب الذي هو من الكلا فالتركيب الذي
 وجد في غير المنصرف هو مفرد غير التركيب الذي وجد
 في المركب فلهذا عرفت بهذا التعريف واعتبر في صيرورة
 كلمتين واكثر واكثر بحيث لم يقصد بغير منه الدلالة
 على جزء معناه واذا قد يكون بالعقيدة بغيرها بان يكون
 يجعل مجموع الكلمتين اجزاء لا يخلو ما قيل ان يعرف
 المركب بغيره من اشتراط العقيدة فترى ان صيرورة كلمتين
 كلمة واحدة لا يكون الا بالعقيدة **قول** من غير حرفية
 لا يخرج هذا التركيب التعريف مفهوم التركيب الامتزاجي
 وهو لا ينفق عدم حرفية جزء فالاولى ان لا يعتبر هذا المفرد
 في مفهوم التركيب والاختلاج مثل الخمر وبهر في كماله لا يعلم
 حرفية الجزء كالتركيب الاضيق والامتناع في او يقال من غير
 اشت

افتتوا والامتناع الصافي في تعريف من غير اشتراطهما من
 الخارج والاف في الفرق **قول** شرط العقيدة يجوز ان يكون
 الا في العقيدة مصدرة وان يكون النسبة كما لا يخفى **قول**
 لما من اذ قال اي بسبب الامتناع **قول** ان الامتناع يخرج
 المقتضى في التعريف اي التركيب الاضيق فلهذا لا يرد
 المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المقتضى اليه بان يؤثر التركيب
 لا الاضيق قبل ان اذ ان الامتناع يخرج حيزا رادة المعنى
 الاضيق وان اذ ان الامتناع مطلقا يخرج في الجواب
 بارادة الشق الثاني ووقع المنع بانه يفهم من موارد
 استعمال ان التركيب الاضيق مطلقا ينافي منع الفرق
 فاستدل **قول** فكيف يؤثر في المقتضى اليه بزيادة فارقته
 الامتناع في ذلك فانه لم يدرم اجتماع الضدين في شئ
 واحد قلت وكان المركب من المقتضى والمقتضى اليه في حكم شئ
 واحد فيتحقق الضدين في الجزئين ويمكن ان يقال ان التركيب
 الاضيق لا يؤثر في المقتضى لما عرفت ولا في المقتضى اليه لانه
 جود قبل العقيدة فحيى بما لها بعدها فلا يعتبر غير
 غير المنصرف فلا اثر للحكم بمنع مره ولا يؤثر في **قول**
 لان الاعلام المشقة على الامتناع من قبيل المبنيات قال
 القائل الخشي هذا جماعة عند ومنهم المنة ومن الجوز
 الحكمة بما لها عند جميع الخو فلا يبعد ان يحكم بعدم الفرق
 ومن يظهر ان لفظا في ان لا فائدة في الحكم بمنع مره عند

عدم ظهور الازقال بعض المحققين ما ذكره بخالف ما نقل
 الرضي من المصنف في بحث المركبات ان التركيب اللساني ليس
 بمعرب ولا مبني **قول** علمين في ثلث عشر وثلاثة عشر بكونها
 علمين مع ان العلمية لا بد في كل ما يكون في مورد النقص
 الا انه كيف يكون سبب في ظهوره في العلمية والبنية
 باعتبار النوعين اي الذي كان الجزء الثاني منه متساو الذي
 كان منضمنا في العطف **قول** كاذبة كيف انما قال كانت
 لان في ثلث عشر واشياء خلافا في بنائها ومنع من
 ان يكون من ذهبية منع من خارج لا بد له من ادخالها ولا يجوز
 ان يخرجها فان قلت ما ذكره في المبنيات المركبة الذي في العطف
 التركيبية وكان منضمنا في العطف ونحوه ولما شاهد
 حال العلمية ليس كذلك قلت كاذبة حمل الكلام فيما بعد
 على المركب مطلقا سواء كان مركبا في الحال او في الاصل
 بقرينة جعل بعديك علامة ثم اعلم انه لم يذكر في المبنيات
 ان سببويه ونظيره من قبيل المبنيات قال ان التركيب
 لم يتقدم الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني
 مثل بعديك فهذا يقتضي ان يكون مثل سببويه ونظيره
 معربا في هذا الجواب من الخلف ويقول فان قلت كان
 على المقادير هو ان مثل سببويه غير منصرف للتركيب العلمية
 فلا وجه لاجل بان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا
 يمكن ان يقال ايضا في جواب فان قلت ان مثل سببويه
 ونظيره

ونظيره خارجان من تعريف الكلمة التركيب بان الصور
 ليس بكلمة فليس فيها مبرورون كلمتين او اكثر كلمة واحدة
 ومثل ثلث عشر خارج بقوله من غير حرفية وحرف العطف
 جزء من ثلث عشر واشياء في الاصل ولا طاعة الى قد ذكر
 لاجلها **قول** مثل بعديك فاذ علم البلية فيه ان
 اذا كان بعديك علم البلية يجوز ان يكون منع من العلمية
 والتأنيث كانه وجور ولم يكن مثالا قطعيا للتركيب
 المؤثر في منع الحق **قول** او غيرها لا طاعة الى هذا فان
 وجود ستة عشر انما هو واسنادية لا يفرق في تأنيذ التركيب
 فلا طاعة الى بقها **قول** الالف والنون المهدودان
 الاولي المهدود بصيغة المفرد مجموع الالف والنون سبب
 واحد ومعدود واحد من اسما منع الفرف فان قلت
 كوز معدود واحد من اسما منع الفرف ومنه ترك بيان
 جميع المبنيات اوجده تحصيل الالف والنون بهذا الوصف
 قلت لا ذكر بقها في تعداد المبنيات بعبارة النون زائدة
 من قبلها الف ولا يفهم من ذلك ما يحل ان مجموع الالف
 والنون سبب احد بل يتوهم منه ان السبب هو النون حال
 كوز الالف من قبلها زائدة صح هنا بان المراد من تلك
 العبارة هو مجموع الالف والنون سببا واحدا ولا يقع
 هذا التوهم غير الالف والنون فلهذا خصصه بهذا الوصف
 وقوله وبهتان من زيد بن الاوي ومنه ما عرفت

عليها بطريق التوسيف لا بطريق التثنية **قول** لانها من الزمان
 الزوائد يعني باعتبار كونها زائداً في آخر الكلام مؤثراً
 والمراد انهما من الزوائد التي يجزئها هوية المكان
 وقيل يجزئها اليوم **تثنية قول** في منع دخول التثنية
 عليها ضمير التثنية في علامتها محقق لان احكامها في
 المرجع الاول ان يرجع الى الف التثنية والثاني ان
 يرجع الى الالف والتون المزدان والثالث ان يرجع
 الى الجمع المشدوعلى التقادير المراد اشتراك الجدة والتثنية
 في هذه الصفة **كالاخي قول** وامامتا بينهما في التثنية
 قال بعضنا راجح لم يقل انهما في شيء لكن بيان تبيين
 كل واحد من العلة فيما يتوكلونهما في شيء يقتضي
 ان يبين في عينهما بهذا المذهب ايضا ويمكن ان يقال ان
 في عينهما ح لا في التثنية باعتبار انهما متبنيان في
 التثنية متبنيان ان في عينهما في عين التثنية **قوله**
 والراجح هو القول الثاني فان قلت هذا مخالف لما سبق
 من ان تبيين كل واحد من العلة تتبع لكونها في عين
 والالف والتون المزدان لما زيد عليه فانه يقتضي
 دمج المذهب الاول قلت لعل هذا بسبب ان فائدة
 اشتراط اتفاق هاتين او وجودهما في احوال الالف
 والتون في صفة انما يظهر على المذهب الثاني دون الاول
 كما لا يخفى **قوله** اما ان لا يدرك المفهوم العدي على التوحيد

مع شرف الوجودي ومع ان الاعداد يعرف على مكان
 لان المفهوم العدي مفهوم اللفظ والمفهوم الوجودي
 مفهوم الصفة واللفظ مقدم على الصفة في نفسه وفي
 كلام المتأخرين **قوله** واذا القدير باعتبار انما سبب
 واحد على هذا كان المتطلب ان يقول في متعدد من الفرق
 فاد القدير واقعا لئلا يفرقت ما وجد ايراد ضمير
 التثنية في قوله ان كان في اسم واد ضمير الواحد في
 شرط عدم جعلها موافقين في الافراد والتثنية او عدم
 اختيار العكس قلت الالف والتون باعتبار الوجود
 امور ان اعتبار التثنية امر واحد في النظر الى وجودها
 ورد ضمير التثنية فقال ان كانا في اسم وباعتبار وجود
 ضمير المفرد فقال شرط العلم **قوله** للزوم زيادتهما
 او لصنع التثنية الاولى باعتبار المذهب الاول والثاني
 باعتبار المذهب الثاني **قوله** او كانا في صفة فان قلت
 المتطلب ان يعطف بالواو فيقال وان كانا في صفة قلت
 نعم اشار الى عدم اجتماع الشرطين في كل واحد وان
 تخفيفهما في الكلام على البدلية **قوله** يعني شناع
 ودخول التثنية عليه مشار بهذا التفسير الى اتفاق
 صهر واد فقلنا في قطع التثنية غير مقصور على رد
 ان في عبارة بسم العين تحقق اتفاق هاتين فيقع الف
 بل المراد عدم قبول التثنية **قوله** بيقع مثبتهما

لا في الثانية هذا التحليل انما يصح بالنظر الى المذهب
 الثاني الذي هو ان يثبت الالف والنون باعتبارهما
 لا في الثانية واما بالنظر الى المذهب الاول الذي هو
 ان يثبتهما فرعا لما زيد عليه خلافاً لقولنا الثانية
 وعده لا مدخل في تحقق الفوعة لما زيد عليه ١٥٥٥
 كما انما ينبغي **قول** وجود فعل النون مع الناء
 لم يكن مشطافاً كذا في اكثر موارد **الف** **قول** لانه متى كان
 مؤنثه فعل لا يكون فعلاً كذا اذا صفت صفة متصلة
 على الالف الثانية للمؤنث لم يفرق بين المذكر والمؤنث كذا
 فعل هذا وجود فعل ارض مستلقة انتفاضة فلا وجه
 لتخصيص وجوده **ف** بالثبوت لا باللام الا ان يقال هذا الوزن
 غير واقع في كلام العرب عند ثابته فعلاً بالصفة بغير
الثا **قول** اختلف في ثبوت مؤنث منصرف قبل لامعني
 للاختلاف في هذا المقام المورد بل هذا المفهوم محقق
 عليه يعني ان احد ما تحقق قلت مواده انما هي هذه
 القولين اختلفا فقالوا يجب القول الاول ان غير منصرف
 وقالوا يجب القول الثاني ان منصرف وذكرنا باعتبار
 عدم اجتماع الهمزة في منع الهمزة فان قلت قوله نحو
 مستنبط من استعمال العرب فكيف اشتهر على علماء النحاة ان
 كل الرحمن حتى اختلفوا في منع مرفوعه قلت يجوز ان
 يكون استعمال كل الرحمن معروفاً باللام او فعلاً انما يدعي

انهم

انهم النحاة حالات منصرف او غير منصرف بل استعمال العرب
 فافضلوا فيه **قول** دون سكان اي من اجل المخالف
 في الشطر بل عند الاتفاق في الشطر اي لا يختلفوا
 ذلك ظ الجواب ان الروايات الاختلاف بهذا الوجه المحصور
 في الشطر لم يوجب الاختلاف في غير من فالاختلاف بوجه
 اخرى يجوز ان يوجب الاختلاف فيه وان لا يوجب وفيه يجوز
 ان لا يكون قول دون سكان في ذيل من **قول** لان مؤنث
 منصرف لا يندم ما في هذا فقر ونقد ما في النون
 مثل سكان ويكون كلا المثالين من نوع واحد **قول** وهو
 كونه على وزن يجر من وزن الفعل كذلك ان الوزن
 هو الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب حروف والحركات و
 التكمات فوزن الفعل هو هذه الهيئة الحاصلة التي
 لها زيادة نسبة الى الفعل وهي غير الكون بل الكون هو
 انصب اللفظ بهذه الهيئة الا انما اعتبر عن اكثر لفظ
 بالمعنى المصدرية الدال على تلك الانصاف فيكون حاله
 قائم بالعلم الغير المنصرف واختاره هنا هذا الا لا يكثر
قول فانه نقل من هذه الصيغة اي من معني هذه
 الصيغة فجعل على اللفظ فتقل وزن الفعل الى الهمزة
 ينقل لفظ الفعل كذا في على الوزن المحصور من معناه
 الفعل الى المعنى الثاني فمعني ثم وامن في جبه فيقل من هذا
 المعنى وجعل على اللفظ بسبب سرعة خبره وجوده فيه **قول**

وكذلك بذرا نقل من القاموس ان علم لبنزج و
معناه الفعلا اسرفا وفرب **قول** وعشيرة لم يمنع في
فاسدة ومعناه الفعلا جعل ذاكبة والكبوفنا ذير
قول وحسم رجل قيل هو غير نيم الحسم الكحل وقيل هو
الاكل باضي الاضراس او ماء الف **قول** نحو لم يمنع
معروف المشهور ان الحشيب يخرج من بعد الدق والفعل بالما
مبني **قول** وشيخ علم الممنوع بانهم قيل هو لم يبيت
المقدس **قول** فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل
كلم وسيم ورجوب **قول** ولم يذهب الى ممنوع مرف الا بهجر
الخانة قيل هذا البعض هو يونس والفعل المقم لم يذهب
الى مذهب ولا يقيد ان يكون على البناء للفعل
قول او يكون غير مختص قيل الا وفي ان لا يقيد هذا
القسم يكون غير مختص بل على او على ممنوع المختار فيوزان
يكون ما في اول زيادة مختصا ايضا بالفعل ولم يوجد في
العلم الا بطريق النقل مثل يزيد ويترك على قولنا نفع كثر
لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاقيده هذا القسم
بكونه غير مختص بناء على اشتراط عدم قبول التاقيده فقل
قول اي زيادة حرف او حرف زائد فتشوا على ترتيب اللق
فالاولى بالبناء الى وزن الفعل والثاني بالبناء الى ما كان
على وزن الفعل **قول** قياسا بالاعتبار الذي امتنع من
العرف لاجل الا وفي ان يقال قيدا وبالا اعتبار الذي

امتنع

امتنع من العرف لاجل العطف كما في بعض النسخ لان
قوله قياسا لادخال مثلا اربع او ثمانية وقوله بالآثار
الذي في لاجل لادخال مثلا اسود عند غلبت التامة
فيكون قوله قيدا وبالا اعتبار الذي اشار الى
قيدين لادخال امرين وبدون العطف يتوهم انهما
قيد واحد والاعتبار الذي امتنع لاجل مقير اليه
وليس كذلك **قول** ومن اجل اشتراط عدم قبول التا
فيه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط بل انتفاء الشرط
يستلزم انتفاء الشرط فالاولى ان يقال من اجل وجود
وزن الفعل مع سبب اخر وتحقق شرط امتنع امر من العرف
قول وما فيه علية مؤثرة لما كان المراد من المعرفة التي هي
من العلة هو العلية والتعبير بالمعروف والاشتراط العلية
فيها النكتة سبب ذكرها اسند التاثير الى العلية قال
وما فيه علية مؤثرة **قول** بالبيئية المحنة او مع شرطية
سبب اخر ولا افعال لان يكون شرطا محضا بدون البيئية
كما اذا اختلفت العلية مع التاثير والجملة وكان السبب
في ممنوع العرف هو التاثير والجملة والعلية كانت شرطية
لتاثيرها ولم يكون مؤثرة لانه يلزم من تاثيرها ما دونها
التي خرج بها مخرج لان كل ما ابيحنا فاصح في ممنوع العرف
فتاثير بعضها دون بعض يوجب فخلافا لاجتماعها مع
التاثير والجملة فمخرج هو التاثير والجملة لكون

سببا مستقلا فلا يلزم الترتيب من غير مرجح **قول** فما
 يجمع اليقين التامين او يصفه من غير الجمع الا وحي ان
 يقال والجمع البالي على صيغة من غير الجمع فان التبع
 هو الجمع لا صيغة لما مر في بحث وصنابع وسر وبل فان
 قلت لا يبق معنى الجمع مع العلمية والباقي معها
 الصيغة اخار ذلك قلت الجمعية اصلية كاف وهو
 ياق حال العلمية فلا بد من الترتيب بها فلا يتوهم ان
 المؤخر هو الصيغة فاما **قول** اذا ذكر اي شجر في غير
 معين بان يولد بواحد من الجملة المستحقات بها اذا كانت
 العلم مشتركين اثنين وليس لاد ان يجعل ذكره حقيقة
 لانها ما يمنع لشي لا يهونه من التأويل المذكور لا يلزم
 الوضع لشي لا يهونه **قول** المشهور به حيث قد التزم به
 باعتبار الغلبة والابحزان باول الوصف غير مشهور
 بقونية واعلم ان العلم الذي كان في الاصل وصفا وشهر
 مستفاد بهذه الصفة الاصلية فاذا ذكر بارادة هذه
 الصفة كذلك انه يعود فيه الوصفية فلا يلزم بهذا النوع
 من التنكير ان يكون منصرفا فاما **قول** الا العدل ووزن
 الفعل استثناء عما يقع من الاستثناء الاول يعني لما استثنى
 ما به شرط فيه وهي اليقين الاربع من التامين والعج
 والتركيب والالف والنون من الحكم بان العلمية لا يجمع
 مؤخره بسبب من التامين بل بعض اخر لا بد من استثناءه ايضا وهو
 العدل

العدل ووزن الفعل فان قلت فعل هذا ينبغي ان يقول
 والا العدل ووزن الفعل بالعطف مع الترتيب بالاول
 مع تركها قلت نعم لكن لما كان حاصل الكلام بعد الاستثناء
 الاول ان العلمية لا يجمع مؤخره غير ما به شرط فيه
 لا بد من استثناءه ايضا يعني هذا الحكم الثاني فالتبع بقوله
 الا العدل ووزن الفعل من هذا الحكم وفيه ان هذا في
 نفسه صحيح لكن الملازم بقوله عما يقع من الاستثناء الاول ما ذكرنا
 ويمكن الجواب بان الحكم بعد الاستثناء الاول يبق غير تام
 فاستثنى عما يقع ليم وقال بعض الافاضل ان لاد كما
 يقع من الاستثناء الاول وهو ان المستثنى منه في الاستثناء الثاني
 غير المستثنى منه في الاستثناء الاول اذا الاول مطلق والثاني
 مقيد فافهم **قول** وهما متضادان لان العلم المعقول
 الخ يعني ان الصفة بين العدل ووزن الفعل ليست
 بحسب مفاهيمها كما بين الوصفية والعلمية بل باعتبار ان
 في كلام العرب لم يوجد كالا اعتبار فيها العدل مع وجود
 الحكمي ووزن الفعل بالاعتراق فان التامة شبهها بالافاق
 التي اعتبار فيها العدل فوجدوا او ذانها منحرفة في ستة
 هي فعل يفتح الفاء وسكون العين خامس وفعل يفتح الفاء
 وفعل يفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفعل يفتح الفاء وفتح
 العين كخر وجمع وفعل يفتح اليم والعين ككذلك وفعل
 يفتح الفاء كذلك وقد يطر بعض الافاضل بالفارسية

اوزان عدل شراي جنبه كمال فعل فعل فعل
 مفعول مفعول مفعول **قول** وليست في هذه الاوزان
 شئ من وزن الفعل بمعنى كونها متضادين انما غير
 مجتمعين ثم ان هذا القول يحذر ان يكون مفعول من مقدم
 وليس ان كان مفعول عليه مؤنثه اذ انكره و يجوز ان يكون
 اسنارة لا جواب سوال مقدر وهو ان العلمية اذا جمعت
 مع وزن الفعل مؤنثة في كلام ينصرف هذه الكلمة بعد التذكير
 بقا السببين فيهما هما العدل ووزن الفعل لعدم
 اشتراط العلمية في شئ مناهما حتى لا يؤثر نزول العلمية
 فيمكن الحكم المذكورة كذا فاجاب بان هذه المادة غير مؤنثة
 لان العدل ووزن الفعل متضادان فلا يكون معهما ان
 احدهما لا يقال لان العلمية مؤنثة في المادة المذكورة
 بل اذ ان يكون المؤنث فيها هو العدل مع وزن الفعل دون
 العلمية لاننا نقول اذ كان كذلك يلزم التبرج من غير مرجح
 اذ كل واحد منهما اعتبارا من غير انها دون الثالث حكم
 فتأمل **قوله** اي لا يوجد في دقوبين العلمية بجمع هذين
 السببين وبين احدهما اشارتي ان كارتامة والمستثنى
 من جموع الامرين من اجتماع جموع العدل ووزن الفعل
 مع العلمية واجتماع احدهما معهما حتى يلزم الاتحاد بين
 المستثنى والشمس **قوله** انا احدهما فقط لا مجموعهما كما
 بعد القربا ليعني والاشتمال الا قد فقط ولا الا قول

لا مجموعها

لا مجموعها كما بين في **قوله** فاذا انكر الغير المنصرف
 الذي احدهما سببا العلمية في بطلب فقلت قد سوز
 التذكير على وجهين ووجه الثاني منه ان يجعل العلم
 عبارة عن الوصف المشهور حيث فاذا كان الوصف الذي
 المشهور حيث هو الوصف الذي فالتذكير الذي هو ازال
 العلمية اذ كان بارادة الوصفية يجوز ان يقع بعد التذكير
 سببا احدهما هذه الوصفية والاخر العدل ووزن
 الفعل فيلحق الشرطية بقوله فاذا انكر في بطلب او على
 سبب واحد كما اذ كان الامر الذي هو في الاصل وفيها
 علم الشخص هو بالجملة فاذا انكر بان يقال الكل امر مصغر
 ذلت العلمية وعاد الوصفية الاصلية قلت لا ظلك
 اذ انما كنت حق التامل تعلم ان هذا المعنى الذي اراد بعد
 ذوال العلمية غير الوصفية حتى لو خفوت لم يكن فيه كونه
 الاصلية استقامة هذا المعنى بلا تغير **قوله** والسبب
 الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصفية سببية يعني في
 هذا السبب الاخر ايضا من حيث وصفية سببية فيبقى الكلام
 بطلب وفيه بحث وهو ان كان ان وصفية سببية انما يكون
 بانها غير فبدون التاكيد ليس في السبب وصفية سببية و
 العلمية اذ لو كانت هذا خلافا بين اشتراط العلمية
 في سبب وبين اجتماع مع سبب اخر في انه ظاهر فيه وصف
 السببية مع كل من هذين فينبغي بانفسا كل منهما فالعلمية

السبب منتف عند زوال العلمية من حيث وصف السببية
 فلم يبق سبب أصلا ولم ينتف عند اجتماع السبب مع
 سبب آخر في سبب واحد مع ذوال وصف السببية
 في الصور بين وبقايات السبب في الحكم فتمثل **قول** فما
 هي ليست بلط في من العدل ووزر الفعل قال بعض المحققين
 انما انه المحر السبب الباي في العدل ووزر الفعل وليس
 كذلك فان سكران مثلا اذا جرى به ثم نكروية على سبب واحد
 وهو الالف والنون كما يفرج الش في شرح قول اعتبارا
 لصفة بعد التكرار الوصفية الالهية بعد زوال
 العلمية غير معتبرة عند المنة وفي الالف والنون اذا
 كافا في اسم العلمية شرط حضوره في الاله والمرتبة ايضا كما
 في سائر الكلمات المشدولة بالعلمية فانحر السبب الباي
 في العدل ووزر الفعل فتمثل **قوله** هذا اي خذ هذا او
 معني هذا **قوله** وقد قيل هذا البحث استدل لا على
 عدم صحة الحكم المتقاضي بان العدل ووزر الفعل متضادان
 فانه قد يجمع بين العدل ووزر الفعل في صفة كبر الاله
 والميم فها هذا اي قوله والجواب بمرئى المنع في مقابلته
 فاما اذا قرر هذا البحث بالمنع لانه لا يمتد تضاد العدل
 ووزر الفعل فانها مجتمعة في صفة في لا يمتد الجواب بمرئى
 المنع اذ منع التمدد غير موجب **قوله** هذا امر غير متحقق
 لا في ما فيه من الطبيعة **قوله** يجوز ورود اصحت بكونه

منه

من حيث يصحت بكون العلمية باية في علم ما بين وان لم يمتد
 الشا في او صحت يصحت بضم العين لكن جاء مع بكونه
 والعين وان لم يمتد هذه القاعدة **قول** وهذا لا يمتد
 لوجود سببين وظاهرا لا يمكن اعتبار العدل كاعتبار
 في قطام وهذا لا يتعذر مع انه لا يمتد فيهما خرق
 كما لا يخفى **قول** وخالف سبب الالف من نقل من القاموس
 سبب فان سني هو التفاح وسني سوري رايته وهو
 لقب امام الخلاء عمر بن عثمان اليربوعي وسني من بعض
 اسنادي ان لعمرو كمال رغبة بالتفاح بحيث لو راه
 صدق منه بلا اختيار صوت ويد في كل سبب لقيه
 ويؤيد ذلك ما ذكره في بحث التركيب انه مركب من
 اسم وصوت **قول** جعل اصلا ولند الخالف في الالف
 وفيه انه يجوز ان يكون خفص فاعل خالف وسبب هو
 قد في على الفاعل تعظيما لانه المتبادر في هذا الالف
 جعل قول التلمذ اصلا واسناد الخالف في المتبادر
 فان قلت اعتبار الصفة الاصلية مفهولة ونصوب
 بتقدير الالف وشرط نصبة بتقدير الالف ان يكون فعلا
 لفاعل الفعل المعطل وذلك ان المعنى للصفة الالهية
 هو سبب فيكون فاعل خالف ايضا هو سبب فيكون لا تم
 ذلك لجواز ان يكون قوله اعتبارا منسوب الى اضافة
 او المصدرية اي في وقت اعتبار الصفة الاصلية

او اعتبر اعتبار الصفة الاصلية والمعتبر بسببه
 وهذا بحسب المناظرة من وجه ذكر الظاهر في **قول** حتى
 صار فعل اسما اي كلفه فعل الحائي من الصفة كان في
مثلا قول وان كان مع من فلا ينفرد بالتحكم كما اذا جي
 وجعل بافضل من اوانه مثلا فانه بعد التكرار غير منفرد
 بالانفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل في هذا الابد
 ان يكون مثل هذه الصورة مستثنى من القاعدة المذكورة
 بالاتفاق مع انه داخل في المراد بخلافه فيكون منفردا عند
 التكرار غير منفرد عند بسببه وليس كذلك بل غير منفرد
 بلا تحكم فلا بد ان يعتبر نحو ما يكون الوصفية فيه
 قبل العلمانية ظاهرة ولم يكن مع اللفظ ما يكون نصا في
 وصفية بعد العلمانية فتأمل **قول** كوزن الفعل اي في مثل
 اخر والالف والنون في نحو سكران **قول** في اعتبارها
 وذهب اليها هو خلاف الكل يعني اعتبارها واجب
 هذا المذدور وهو الذهاب الي خلاف الكل وهو منع
 الفرق **قول** امتناع اسود وادخ مع ذوال الوصفية
 عنهما يعني ان اسود وادخ حال غلبة العلمانية وانظر الوصفية
 ووزن الفعل فاعتبارها بعد العلمانية او في **قول** وفيه
 بحث لان الوصفية لا تنزل عنها بالكلية يعني ان
 فيكون بعد التكرار يكون وادخ حال غلبة العلمانية
 فيكون مع الفارق وهو ان في اسود وادخ حال غلبة

العلمانية

العلمانية متباينة الوصفية باق وفي قول الوصفية بالكلية
 وهي باعثة لا اعتبار الوصفية العلمانية واما في اخر حال
 العلمانية فليس ثابته من الوصفية التي كانت في هذا العلم
 بحسب اصل الوصفية فلا يخرج العلمانية باسود وادخ **قول**
 فلم يبق فيه السبب واحد وهو وزن الفعل في اخر والالف
 والنون في سكران وفي بقا الالف والنون على مذهب
 الخفش بحث فان سكران العلمانية من قبيل الالف والنون
 في العلم وبعده ذوال العلمانية التي هي مشط الالف والنون
 اي لا انتفا النش يستلزم انتفا المشروط وقد ثلثنا الي
 هذا البحث **قول** ولما اعتبر بسببه الوصفية الاصلية
 بعد التكرار الا في ترك بعد التكرار وان كان في الرفع
 كذلك فانه لا يستلزم ما في قولهم ان يعتبر في حال
 العلمانية فان من البين ان الاعتبار بعد التكرار
 يستلزم الاعتبار في حال العلمانية بل المكتسب بهذا
 ان يقول بدل قول بعد التكرار وكان اعتبار الوصفية
 في اخر على اعتبارها في اسود وادخ حال غلبة العلمانية
 انه ذلك **قول** انه ان يعتبر في حال العلمانية الاولى
 ان يقال يتوهم اعتبارها حال العلمانية او يقال كان غلبة
 ان يعتبر في حال العلمانية فان التزم لم يبق في نفس الامر
 ولا يستلزم بالجوهر بقوله ولا يلزمه بان **قول** فان
 العلم المحصور يعني ايضا العلمانية والوصفية بحسب

مفهوم اللفظية اعتبارية في المصنفين مع
 عدم اخذ بصفة ما وعلم مفهوم الوصف اعتبارية في عموم
 والابهام مع اعتبار اخذ بصفة ما **قوله** كلف شيئا به
 فاعتبار ما غير حسن ليحج عليك ان سوق الدليل قبل
 اراد القول بقوله فان قلت وجوابه ان الدائم اي اعتبار
 المتضادين في حكم واحد باكل مقتضى جواب ان اعتبار
 الوصفية حال اللفظية غير حسن **قوله** وجميع الباب اي
 جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف وانما صرح
 انه بيان غير المنصرف لتلا شواهد ان المراد باب في اللفظية
 مؤثرة **قوله** اي بصور الكسرة ان البصريين في قوايل
 الكسرة لها وبين الكسرة مع التا فحطوا الكسرة لها
 من القاب البناء على الكسرة مع التا في الحركة الاعرابية
 والبنائية فالمطلب بهذا ان يقول المصنف في الكسرة مع
 التا فاصح ان يحج بقوله اي بصور الكسرة **قوله** فلا ضعف
 بدخولها هو من حواش اللام فيه ان اللناد اليه ودخول
 حرف الجر من لا ضعف مشابهة للفعل وقوة جهة اللامية
 مع انه لم ينصرف عند هذا البعض ايضا اللام الا ان يقال
 يوق ويقال ان اللام والافتتاحية من مؤثرات في
 اللفظ والمعنى بخلاف اللناد اليه فيجوز اعتبار ضعف
 المشابهة بينهما بسبب وقد يقال على هذا البعض
 ايضا ان مثل اجل واحد ضعف مشابهة للفعل
 بسبب

24
 بسبب ضعف اعتبار التثنية مع ليس ينصرف بالفتح
 وفيما في **قوله** ومنه من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
 الظاهر ان قوله مطلقا في هذا المذهب اذا في المذهب
 الاول في مقابلة المذهب والثنائية بمعنى ان اواده غير
 متبعض بان يكون بعضها بعد دخول اللام والاضافة
 منصرفا وبعضها غير منصرف كما في المذهب الثالث ويجوز
 ان يراد بطلانها هنا ان كان غير منصرف قبل دخول اللام
 او الافتتاحية كان غير منصرف بعد ايه ورد على هذا المذهب
 ان الحكم بعدم الانصراف مع ذوال التبيين او احدهما بسبب
 اللام والافتتاحية وجود منافي لما ذكر من قوله وما فيه
 علمية مؤثرة اذا تكلف تأمل **قوله** والمنوع من غير المنصرف
 بالاصالة هو التثنية وذلك لان غير المنصرف على الفعل
 بسبب الفرعية من منع منه التثنية الذي يمنع من الفعل
 مطلقا فان الفعل لا يقبل التثنية اصلا بخلاف الكسرة
 فانه قد يكرر الفعل لكن لما منع من غير المنصرف والفتحة
 الذي يدل على امكنت الكسرة للحركات الاعرابية فطلب ان
 يمنع احدى الحركات ليكون بمنع التثنية فائدة ومعنى
 فاختاروا الكسرة التي هي علامة الجر الذي ليس في الفعل
 تمنع الكسرة بتبعيته تمنع التثنية وقد تروى **قوله**
المفردات يجوز خاء ت بالكون بان لا يكون له محل من
 الاعراب بل كان مجرد الفصل من يفتح ويجوز ان يقوا

مرفوعا بان يكون خبر مبتداء محذوف اي المرفوع هذا
 وهذا كور في هذا البت وعلى هذين التقديرين هو مجدي
 هذه متان على ايها او بان يكون مبتداء خبر الجملة التي
 يليها اعني قوله هو شتم على علم الفاعلية اللهم فاما
 التثنية اي جميع انواع المرفوع والجنس والحقيقة بان يكون
 مبطلا للجمعة بقونية مقام التعريف والاعمال المادية في
 المرفوعات المعهودة المرفوعة فكما سبق قوله وانواعه رفع ونسب
 وجر وانما جميع وديان بصيغة المفرد مع انه اعلام بمقام
 التعريف وبارجاء القدر اليه لان تعريف الرفع سابق
 بقوله وازفع على الفاعلية وتعريف المرفوع هو بناء بقوله
 فما اشتمل على علم الفاعلية فما هو ان انحصار المرفوع من
 نوع واحد وهو الفاعل فاذا اذ لك التثنية بامراد صيغة
 الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع اذ التعدد الفردي لا
 يلاءم المقام كما لا يخفى **قوله** جمع المرفوع لا المرفوعة لا يذهب
 اليه الوجه من قاعدة تعريف صيغة المفعول الى ان يكون
 المرفوعات جميع مرفوعة لا مرفوع حكم بعكس ذلك لدفع
 ذلك التثنية **قوله** لان موصوف الله الى ما كان له
 من ثلثي حكمين مختلفين بالانجاء والالتب اراد بقوله لا
 موصوف الله وهو ذكر اثبات الحكم التثني وبما بعده من
 القيود اثبات صحة الحكم الايجابي فان قلت يجوز ان يكون موصوف
 الحكم الكلي من ان يجرم بان موصوف الله مع ان الفعل المضارع
 اي

ايضا يكون قلت لان الجرح في الله وفي بيان احوال اقسام
 وما يذكر في هذا البت ايضا هو الله المرفوع من الفاعل
 والمبتداء والخبر لا غير ذلك جزم بان موصوف الله
 حتى لو جزم بان موصوف الكلمة فينا ولا الفعل المضارع
 ولم يفتح تعريف ما اشتمل على علم الفاعلية اذ ارفع
 المضارع ليس علم الفاعلية ومن هذا يتضح علم اختيار
 علم الفاعلية على الرفع في تعريف المرفوع وقد يقال
 قد يكون خبر المبتداء الذي هو من المرفوعات مجزئ
 يكون موصوف الله فقط اجيب بان الله ان كان يكون حقيقة
 او حكما والخبر المجزئ من ان يكون اسما وفيه ان الجملة بمرادها
 من غير تأويلها الى المفرد يكون خبر المبتداء كما لا يخفى
 هذا ايضا في جملتها مما حكمت فاما **قوله** ويجمع هذا
 الجمع مطرقة صفة المذكر الذي لا يعقل من غير شرط
 شرط اخر والامثلة المذكورة بين وقوع الاثبات
 الاطراد كما لا يخفى **قوله** كالصافات تقارن في
 الخاتمة الصافات من الجن الذي يقوم على ثلث قوائم
 اقام الاربعة على طرف الما وناقلا من الضاحج **قوله** وبما
 سمات الجمال جميع جمل وهو مشهور بجل بكونه
 مفتح البناء المرحمة فالذي الهذب بالثبوت المذكورة
 بوزك وبما يوزك وشكك بوزك وانما نورك كما لا يخفى
 في المثال لان لفظ الجمال الذي هو موصوف بجماله

للمتأنيب والفتح ايرادها على صفة فتوك وكيف بالعطف
وفيه انه على هذا يلزم ان لا يذكر الكاف في قوله وكان
الماضيات **قوله** وكالاتها اي الماضيات يقال
وقع في اتيام خلوة اي مضي **قوله** وهو اي المرفوع الذي
عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد الذي هو ما عود في
ضمه او دلالة الجمع على الجنس بسبب ابطال اللام بجهته
وبقاء جنسية والفاظ ان المراد تعيين مرجع الضمير
قوله ما عمل على علم الفاعلية تعريفه **قوله** لان النطق
اه جواب دخل مقدرا كانه قيل لم يرجع الى المرفوعات
مع كونه مفردا مذكرا وبناء وبل المذكور او بناء ويلات
خبر مفرد مذكر وهو ما في ما عمل قد عود بان مرجع الضمير
هنا مرفوع والتعريف انما هو للاهية لا لالاواد **قوله**
اي اسم عمل فتريه بالكلام لان الكلام في مرفوعات الكلام
وايه لو ايقع على عود لصدق تعريف المرفوع على المرفوع
الا واخر كذا لا يد في جايه زيد مثلا مع ان المرفوع هو
زيد فارقت تغير بالكلام في تعريف المرفوع يخرج الجوز
الجملة من التعريف مع انه من جملة المرفوعات ليجب ان يكون
ان من ان يكون حقيقة او كما كما يصرح بذلك في تعريف
الفاعل والجزء الجملة اسم حكما وفيه انه مخالف للبيان في
بحث المبتدأ ولما هو المفرد عندهم من ان الجملة يكون خبرا
مع بقاء كونها جملة من غير تأويلها الى المفرد اللهم الا ان
يقال

يقال ان المراد بالكلام الجملة يصلح لان يعتبر عنه بالكلام المفرد
مثلا قال المنطقيون في المفرد بالقرعة والجملة بالقرعة
غير المبتدأ يصلح لان يعتبر عنها بالكلام المفرد كذا وذا
كما بين في موضعه **قوله** على علم الفاعلية لم يقل على ارفع
مع انه لغيره المقصود في هذا الكتاب الاختصار ان
الوجه ذاهب الى خفض المرفوع باعتبار ارفع فذكر في
تعريفه يوم الدور لان المقام مقام التعريف والتفصيل فذكر
تعريف ارفع وتقصيده او في المقام وللانما الى اصله
الفاعلية في المرفوعة من بين المرفوعات ولاشارة الى
انها ذكر مرفوعات الكلام لا الاعم كما اننا اليه فيما سبق **قوله**
اي كوز الشئ فاعلا اشار الى ان الشئ في القامصود
فارقت اذا كان ارفع علامة كوز الشئ فكيف يفرق
فيما ليس بفاعل من المرفوعات قلت لما وجد فاعلية ما
في سائر المرفوعات او رد ارفع الذي هو علامة الفاعلية
فيما استعار لهذا المعنى **قوله** وهي الضمة او الواو
او الالف لما يجتمع شئ من هذه الامور مع الآخر
بعضها على بعض بكلام او لا فيجربها بحقق في كونها فعلا
الفاعلية فارقت الالف قد يقع علامة للنصب كما
في كلام الله فكيف عباد ارفع من النصب والمرفوعات
من المنصوبات قلت بقيد الجينية فان ما عمل على واحد
من هذه الامور من حيث انه علم الفاعلية مرفوع وخبر

انه علم المفهولية منسوب **قوله** اي يكون موصوفا بها
 فان قلت ما معنى موصوفية العلم بالرفع و صفتية لقلت
 هذا بناء على المسألة المشهورة فيما بينهم العلم من موصوفاً بالرفع
 الرفع وهو الفاعلية اطلاق العلم للموصوف والصفة على
 الدالين او على التشبيه بالنسبة الحركات والحروف اللغوية
 على الاوفا والكلمات على الموصوفات لا اعتبارا بها في
 وجودها الى الكلمات ولتبعيتها في التلفظ كالتبع
 النعمان لموصوفاتها او على حذف المضما اي يكون معها
 في العلم موصوفاً لمعانيه علامة الفاعلية او على ان المراد
 بالموصوفية وصفتية الموصوفية والصفة يحتمل الالتفات
 دون الحواطة فان العلم موصوفية بانه ذو رفع فامل
 وتلك ان العلم موصوفاه لما كان له في الرفع المضاف
 كذا العلم بالعلم بين علي و رداً اي ما ذهب اليه بعض
 النصارى من تخصيص الرفع بما اشتمل على الرفع لفظاً
 او تقديره وعدم اعتبار الرفع المضاف على انه لا يكون الا
 في الرفع المبني والرفعات من اقسام المعربات وقيل الجوز
 من الفاعل اذا كان مضمو ونظيره على النقط والذرح
 نظر الى ان الفاعل واخره كما يكون من العلم المعربان يكون
 من المبنيات اي بلا تفاوت والبحث كما يكون من الفاعل
 المعرب يكون من الفاعل المبني اي وكذا في اخره ولما كان
 المبني فلا يقع فاعلاً وكل رفع فلا بد ان يكون المبني

مرفوعاً

مرفوعاً فاعتبر تعريف الرفع على وجه صدق على المبني
 المرفوع اي وجعله على الرفع المرفوع ويجعل المرفوع
 قسماً من المعرب بل يجعل في العلم لجوزاً من فلا يلزم
 الذي هو باعث تخصيص بعض النصارى **قوله** فنت
 اي من الرفع لما عرف المرفوع شئ في بيان بعض
 اقسامه كما هو دأبه في هذا الكتاب ولما جعل المرفوع
 مرفوعاً ثبت ان يجعل مقماً اي ينقسم الكلام الى جزئين
 فلهذا يرجع الضمير الى المرفوع ورتبه بالتقديم وتوضع
 في بحث المبتدأ والخبر بارجاع الضمير الى المرفوع فهو
 باعتبار تقسيم الكلام الى الخبر والفاعل في الكلامين
 والتعريف في الكلام ولم يعكس لنكات فيظهر بالظاهر
 فتأمل **قوله** او كما اشتمل على الرفع بوجه قريب الموجه
 وموافقة الضمير المتساكين كما تخرج الاول من افقت
 بعضه هو الارجاع الى المرجع وورد في التفسير على وروى عليه
 التعريف ويجوز ارجاعه الى المذكور او الى هذا الباب فلو
 معناه من المذكور ان هذا الباب الفاعل **قوله** لان
 جزء الجملة الفعلية بين المتساكين وها وجوه اخرى
 ان معنى الفاعلية في الفاعل بالاصالة فالحال على علم
 الفاعلية الذي هو المرفوعة بالاصالة في كل واحد ليس
 معنى الفاعلية تحقيقاً وبالامتثال بل تنبيهاً بالمعنى
 الذي في الفاعل فيكون الرفع فيه علامة لما هو بيانية

ورفع له فم يكن مرفوعة بالاشياء والثاني انه يجوز
 حذف في الكلام الاناداء بخلاف سائر المرفوعات لعدم
 جواز حذف ما عداه في الكلام دليل على ان الثالث
 انه نقل من امير المؤمنين عليه السلام قال قيل تدوين علم
 النحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضارع مجزوم
 فيفهم من ان مرفوعة سائر المرفوعات كمثلته وسبب
 وجود فاعلته ما فهم ان كوز الفاعل جزم الجملة الفعلية
 باعتبار الاغلب فان نسبة الفعل لفاعل وهو مع فاعله
 ليس بجزمه ولا تقديره وقوم جملة في بعض المواضع فليس
 بفعلية فتأمل **قوله** هي اصل الجملة لانه استدل بها
 من سائر الجمل اذا الفعل فيها يقتضي ارتباطه بفاعله من
 اول الامر بخلاف كلام فاعله مستقل لا يقتضي ذاته ارتباطه
 بشيء ولانه يلحق الخبر والافان وهو ما يجزمها بمكان
 التامية فان انشائها بالادوات الخارجية عنها ثم
 الاستدلال بهذا الوجه على اصالة الفاعل باعتبار ان
 جزءه وكون الجملة استدلالا لاشياء الكل وعدمه على اصالة
 الجزء وعدمه فتأمل **قوله** لان عامدا اقوي قوة الموط
 يقتضي قوة الاثر الذي هو ارفع فيكون الفاعل في المرفوعة
 اقوي من المبتدأ لكونه باقيا في المرفوعة في المرفوعة
 لا انما ان يجعل الاقراية اما في الامتداد ووجه قوة عام
 انه لفظي وحسب بخلاف عامل المبتدأ فاعله معنوي غير

حسب

محسوس وانه يقتضي على عامل المبتدأ اذا دخل على المبتدأ
 ونسخ على عامل المعنوي وابتدأ في المبتدأ او من امان
 قوة عامدا انه لا يدخل على عامل المرفوعة فاعلته بخلاف
 المبتدأ فاعله يدخل على نواحي الابداء يقتضي هذا بمثل
 كفي بالانسان شهيدا واجبا من احد واجيب بانه قليل نادروهم
 يلتفت اليه وباقي اليه من في المثالين زائد فان لم يكن
 الفاعل من مدحها ثم انبأت هذا الوجه الصواب على جميع
 ملواه من المرفوعات باعتبار ذكر المبتدأ في المرفوعة
 للدليل او باعتبار ان امتا المبتدأ من سائر المرفوعات
 مسلم لا نزاع فيها فاذا ثبت امتا الفاعل من المبتدأ يلزم
 امتا من الجميع واما امتا الفاعل بالنسبة الى مفعول تام
 فاعله ظاهرا في الكلام في جعل مفعول تام فاعله من
 جملة الفاعل كما ذهب اليه بعضهم **قوله** ولانه يحكم عليه بكل
 جامد وثق في فاعله هذين الوجهين امتا المبتدأ في
 المرفوعة خفا كما لا يخفى **قوله** فاعله لا يحكم عليه لا يفتقر
 وفيه انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسما الافعال
 والظروف وليس منها متفقان فاعني لهذا الخبر ان
 ان يقال المشتق المذكور في الخبر من الحقيقة والحكم وهذه
 الامور متفقان حكما واما ما يفهم من كلام بعض المحققين من
 الفرق بين الحكم والامتناد والقول بوقوع الامتناد في مواد
 التقصير والحكم فوجه غير **قوله** ما هي حقيقة او حكما

فاز قلت ما فائدة تعريف العامد بالعلم وتخصيصه
 ثم يفهم العلم من الحقيقة والحكمة قلت ما فائدة ما في تعريف
 المرفوع بنا من لا بد ان يفهم ما في تعريف الفاعل الذي
 هو من المرفوع بالعلم ايضا وايضا لو بقي على علمه لا يفهم
 يتوهم صدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى
 الفاعل مع ان الفاعل في اصطلاح النقاد هو العلم معناه
 وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى فاز قلت ثم لم يعم
 العلم في تعريف المرفوع من الحقيقة والحكمة قلت كيف هذا التعميم
 العلم في تعريف المرفوع ايضا فان هذا التعميم مستلزم لذلك
 والتعميم ولم يعكس الامر لعدم الاستلزام فان تعميم العلم في
 تعريف المرفوع يستلزم تعميم في الفاعل الذي هو من المرفوع
قول ليدخل فيه مثل قولهم ليدخل الفاعل في مثل قولهم
قول ما اسند اليه الفعل بالاصطلاح بالابتداء فاز قلت
 كما ان قيد بالاصطلاح معتبر في اسناد الفعل لا يخرج تواريع
 فاعل شبه الفعل لم يختص به اسناد الفعل قلت نعم مقصود
 تعميم الاسناد مطلقا بقيد بالاصطلاح سواء كانت اسناد
 الفعل واسناد الفعل لكن في العبارة قيد بالاصطلاح
 من لفظ الفعل الذي هو اسناد اليه اسناد ودلالة
 اسناد على المعنى متوقف عليه في مثل اسناد العلم به
 النسبة والربط في خبره يثبت في الشيء يحصل هذا المعنى
 سواء تعلوقه ادراك وقوع النسبة او لا قولهما بطريق

الاجابة

الاخبار او بطريق الافتتاح تحقيقا او ضمنا في مقام
 الوقوع لاسبب الاسناد وفي ان قام زيد قلت نعم الوقوع
 لا يخرج الاسناد فالتبعية التي هي المراد بالاسناد هي هنا ان
 ان يكون زيدا كونه كونه المصدر لا فاعله بل كونه كونه
 المشتقة بحسب المال وان يكون قائم خبرية او ان ائمة محقة
 او غرضه او ثبته او نفيه قد يقال المراد هنا من الفعل
 اما الفعل اللغوي وهو المتصل بالحدث
 المستقل بالمفهومين في نفس الفعل في هذا لا حاجة الى ذكر
 قوله وشبهه وهو خطأ وايضا يلزم حرج ارجاع ضمائرهم الى
 الفعل اللغوي وهو غير صحيح لان المشتقات وغيرها
 مشبهة لفعل الاصطلاحي دون اللغوي الا ان يقال
 ان ذكر قوله او شراح لا يدخل فاعلا اسما الفاعل **الاجابة**
 مطلقا لا يورف اذا الفعل اللغوي لم يتناوها وان كان
 ضميرهم اليه الى الفعل المراد منه الاصطلاح بطريق الاستلزام
 وكلاهما خلاف الظاهر واما الفعل الاصطلاحي وحده
 عند صدق التعريف على زيد مثلا في قرب زيد لانه لم يلزم
 الى الفاعل بل هو مراد من اسناد اليه هو الحدث فقط والجواب
 انما اختار التقا الثاني ويمنع عدم وقوع الاسناد بين
 الفعل الاصطلاحي والفاعل بالمعنى الذي ذكرنا وان
 كان بحسب المعنى اسناد جزء الفعل وهو الحدث **الاجابة**
 يخرج عن الحد تواريع الفاعل قال بعض المحققين المراد

باخراج التوابع اخرج بعضها والمعطوف بالجر وفي البدء
 او اسناد في التوابع انا فيها بخلاف النعت والتاكيد
 وعطف البيت **قوله** وكذا المراد في جميع هذه ودلوك
 والمنصوبات به هي لا بد في اعتبار الامتياز من غيرها
 تلك المصطلحات اخرج نوابها فتأمل **قوله** او به لا يقال
 ذكر او التي تردون وانك لا يلزم في التعريف الذي هو
 للتعريف والتخصيص لا نقول كذا او للشروع اسناد
 الى ان الفاعل المعرف هو بنا نوعا نصدق على احد هاتما
 اسناد الى الفعل والآخر ما اسند اليه شبه الفصل **قوله** اي
 ما يشبه في العمل لا يقل ما يشبه في المتفق ولا في الدلالة
 على الحدوث لان الاول لا يتناول اسما الافعال والظروف
 والثاني لا يتناول الظروف كذا ذكره لان في ان يقال ان
 ما يشبه في الدلالة على الحدوث والظروف ايضا يدعي التميز
 والبنوت كدلالة الحاصل والتأنيث ثم ان في هذا التميز
 شبه الفصل نوعا مخالفة لما قال في تعريفه في بحث الحال و
 هو ان يعمل على الفعل وهو من تركيب فان تعريفه ثم و
 بظاهر الفهم والظروف فقلت انه لم يذكر في تفصيل شبه
 الفعل المشهور مع انه ايضا ما يشبه الى الفاعل فيقول
 التعريف فاعده نحو التام في ذلك قلت كذا او رجا في الصفة
 المبنية كما يشاء الله في بحث الصفة المبنية بان الله
 المنسوب مثل الصفة المبنية وفي معناه **قوله** ان الاسناد
 الى

الى ضمير شي اسناد اليه في الحقيقة قيل ان كونه ذلك
 باعتبار قيد الامتياز لا يخرج التوابع يخرج هذا ايضا
 والجواب ان قيد الامتياز يخرج هذه المادة فانها في
 مقابلة النتيجة التي في التوابع ولهذا ان يكون الاسناد
 الى ضمير شي اسناد الى ذلك شي في الحقيقة ليس بالنتيجة
 بهذا المعنى **قوله** والمراد ان الكوفي بن يفرق في
 الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبن زيد فرج فجعلوا زيدا
 في المثالين فاعلا فاعلا عندهم لا قيد وقدم في
 تعريف الفاعل بل لا بد من تركه وانما عند البصريين
 ومن تبعهم فالفعل في صورة تقديم الله عليه مسند الى الضمير
 الله والجملة الفعلية مسند الى الله فالفعل ليس عند
 الله والضمير بفاعل بل مبتداء فلا علاقة في اخرج عن تعريف
 الفاعل بقيد وقدم بل يخرج بقيد اسناد الفعل اليه
 لكن لا يتوقف دخوله في تعريف الفاعل بسبب اسناد الفعل اليه
 طالما توهم الكوفيون وبواسطة ان اسناد الفعل الى
 ضمير شي اسناد الى ذلك شي في الحقيقة كما صرح به
 اعتبار قيد وقدم لا يخرج ولا يخرج باعتبار هذا
 النوع المبتدأ الذي قدم عليه الجواب عن التقديم بطريق
 الوجوب ولم يخرج هذا المبتدأ باعتبار النوع المذكور
 بهذا القيد ايضا من تعريف الفاعل اعتبار تقديم نوع
 مسند الفاعل عليه بطريق الوجوب لا يخرج فقلت لا بد

من محل اللفظ على المبتدأ وفي التعريفات واعتبار جوب
تقديم المسند على مبتدأ في هذا التعريف قلت على ما
على ما هو هو من ان المطلق ينصرف الى الكامل وكذلك ان
الفرد الكامل لتقديم المسند هو تقديم نوعه على النوع
لكن في ههنا شيء وهو ان نوع مسند الفعل لا يعلم
الا بعد العلم بالفاعل لانه مشتق الى الفاعل فاعتبار في
تعريف الفاعل يستلزم الدوز فقامت **قوله** اي اسنادا
واقعا على طريقة عمل الطرف على ان منصوب على المصدرية
لا مسند وح يلزم الفصل بين الفاعل ومعمود باجنبي
وهو قود وقدم عليه ويجوز نصبه على المالك من فاعل
قدم اي قدم الفعل او شبهه كاشياء على طريقة قيامه به
وح لا يلزم المحذور **قوله** قيام الفعل او شبهه به لما كانت
كلا او للتشويج اشارة الى نوعي الفاعل يكون قوله ما
اسند الى الفعل وقدم عليه على جهة قيامه بتعريف
احد نوعيه وفيه يري قدم وقيتا يرجع الفعل ويكون
قوله ما اسند الى شبه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به
النوع الاخر ويكون فيه يري قدم وقيتا مع راجعا الى شبه
الفعل **قوله** او على ما في حكمها هذا اشارة للملاحظة
قيام شبه الفعل به يعني ان لا يكون شبه الفعل المسند
ولامصدر مبني للفعل **قوله** كعب المنفصل والنج
عبد القاهر ايضا **قوله** زيد قام ابو قيل لوقال ابو

بصيغة

بصيغة التثنية لكان نقا فيهما قصده فان ابو
بصيغة المفرد محتمل ان يكون مبتدأ اقدم عليه خبر
ورد بان احق كونه مبتدأ باطر فاذ لو كان مبتدأ
لوجب تقديمه على الخبر كما في زيد قام فتأمل **قوله**
الاصل وهو في اللغة ما مبني على الشيء وفي العرف هو
القاعدة والفتايلة وقد يطلق في العرف ايضا على
الاو في ينبغي ان يكون الشيء عليه وله رجحان على هذا
المعنى لانه لو اريد من القاعدة يلزم من مخالفة القاع
وهو غير جازع مع جواز مخالفة ههنا ثم الكمال يعني
الاو في واما ان يبلغ حد وجوب ودونه فيكون ضرور
وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الكمال واما ان يراد منه
الاو في القرب المنفك عن الوجوب فيصور وجوب تقديم الفاعل
يكون خلافا **قوله** ان يري فعل المسند اليه وفعل
يكون مسند اليه الفعل بينهما على ان المراد من الفعل هو
المسند لئلا والحكم بفاعل شبه الفعل ايضا لكن قول
المع والاصل ان يري المسند لكان او في واوضح وشمل
ولو قال والاصل ان يري بارجاع الضمير الى الفعل
وشبهه لكان اقصدوا **قوله** اي يكون هوذا ثم
من ان يكون بعده حقيقة كالفاعل الظاهر كما قال
المستوفى فان البعدية حكيت كوجوده ان لم يمنع الاو
تركة فانه يوم انه اذا منع مانع من ان يقع الفاعل

في ما يلي الفعل لم يكن الاصل ان الفعل في قولنا ما
 ضرب غلامه لا زيد قصد الحذف من ان يقع الفاعل
 في الفعل فم يلى الاصل ان يلى الفاعل الفعل فم لا
 يكره حسب الرتبة مقدما على المفعول في هذه الصورة
 فيكون الاضمار قبل الذكر فالاولي ان يقال ان الاصل
 ان يلى الاصل مطلقا سواء منع مانع او لم يمنع **قوله**
 من غير ان يتقدم عليه شيء من محو لانه اي من غير ان يتقدم
 عليه فقط شيء من محو لانه فان تقدم محو الفعل على مجيء
 الفعل والفاعل لا يقع في امكان كون الفاعل يلى
 فعله في مثل زيد اخرب **قوله** لانه احتياجه الفعل
 اليه كما كان الكل لا يفيد معناه بدو من حيث ذلك
 الفعل لا يدل على معناه بدو من الفعل **قوله** يدل على انه
 كاي من الفعل اسكان اللام ولا ان كانا يدان
 على هذا دلالة **قوله** لانه لدفع توالي اربع حركات
 ليس كون الفاعل كاي على منقذه كذلك والاولى
 توالي اربع حركات في مثل ضرب زيد اذ ليس كون مفعولا
 مشطبا بالفعل على منقذه كذلك والاولى التوالي في
 مثل ضربك ايضا بل مجموع الفاعل بحسب اللفظ مع مفعولا
 وكونه بحسب المعنى كاي باعنى كون الجمع كاللغة الواحدة
قوله فلذلك الاصل اعلم ان هذا الاصل عند الجمهور ما
 يفهم الاثنان واثني جتي وها يقولان ان كل من قال **قوله**

ان يلى الفعل

ان يلى الفعل المتعدي فعند ما يدور ان لا يستعمل
 الفعل مع الفاعل والمفعول على الاصل الا ان الوقع
 في يلى الفعل اما الفاعل او المفعول والآخر يقع في
 يد فيكون على هذا الاصل فيكون كلا المثالين جائزان
 عند العامة لزوم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
 فقط فان كل واحد من الفاعل والمفعول مقدم رتبة على
 الضمير فيما يفهم من قوله جواز الاضمار قبل الذكر عند العامة
 وليس كذلك فاقول اعلم ان هذا الكلام وامثاله يوجب
 الاستدلال بالمعول على العلة فيكون المشار اليه لذلك
 علة للعلم بجواز التركيب الاول وامتناع الثاني واما يجب
 نقد الامر في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني علة
 لوقوع هذه القاعدة وهي ان الاصل في الفاعل ان يلى
 فعده وفي ان يكون جواز مثل هذا التركيب علة الاصل
 المذكور فانه لو لم يكن كذلك كان كل ما ذهب اليه
 الاثنان واثني جتي ايضا جواز مثل هذا التركيب كما لا يخفى
قوله وجاز ضرب غلامه زيد مع مخالفة الاصل المذكور
 لتقدم مرجع الضمير رتبة بسبب هذا **قوله** ومنتجع
 ضرب غلامه زيد مع موافقة الاصل المتأخر مرجع الضمير
 بسبب الاصل المذكور رتبة ايضا فان قلت مرجع الضمير
 مفعول الفعل فالمثل ان يكون مقدما رتبة على الضمير
 الذي هو مشتق اليه للفاعل وليس مفعول للفعل فيكون

مقدما رتبة على الظاهر فلم يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة
 قلت الظاهر مقتضى اليه للفاعل ليس رتبة شي ان يكون بين
 المقتضى والمقتضى اليه فلما كان المقتضى فاعلا مقدما على المفعول
 رتبة يلزم ان يكون الظاهر الذي هو مقتضى اليه مقدما على
 المفعول رتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر في المثال المذكور
 ولفظا **قوله** جاء الكتاب العاويان يجوز ان يراد بالكتاب
 العاويان حقيقة هادية الصالحات العقوبات وان
 يراد به شرار الثمر واخبارها ان يقتل قتلا هاديا
 وقد فعل اخبارا باجابة وعادة **قوله** او بانه لا
 فيه ان هذا الجواب متنع والاولا قليم فالمطلب تقديم هذا
 على ذلك الا ان يقال ان قوة الجواب الاول اوجد تقديمه
 هو الجواب لا رتبة ذلك المحرر هو المعنى العربي الناجح
 لا الجواب لا رتبة الجواب **قوله** واذا انتفى الاعراب الدال على
 فاعلية الفعل ومفعوليه للمفعول بالوضع فانه اذا كان
 دالا الاعراب على المعاني المتضمنة بالوضع ولا شك ان
 الحركة الاعرابية والوقوف الاعرابي من جملة الالفاظ فيكون
 لفظا من نوع المعنى مود فيكون كذلك فيلزم ان يكون في مثل
 ذلك يكون في قام زيد وجاركون مركبتا ولم يكن كذلك والجواب
 بغير كون الاعراب اللفظي كما لا يمكن كون مجموع المعرب والاعراب
 مركبتا فان اجزا المركب لا بد ان يكون مترتبا في الجمع كما
 صرح به في موضعه والاعراب يجمع مع اخر المعرب ان كان
 بالحركة

بالحركة ونفس الاخر ان كان بالوقوف وكوهم كون مجموع مركبتا
 فلا محذور فيه فان المعرب والاعراب هو مجموع الاعراب لا مجموع
 الاعراب والمعرب **قوله** اي الامر الدال بالوضع فانه
 ان اريد لا بالوضع بل بكونه ان اللفظ المستعمل في المعنى
 المجازي فربما على المعنى المراد ولم يعد اطلاق القوية
 عليه وان اريد لا بالوضع بل بالما يستلزم ان لا يكون اللفظ
 قوية له معناه التفتي والالتزام مع انه قد يكون اللفظ قوية
 لها فلا ولي ان يقال في تقدير القوية هي الامر الدال على
 شيء من غير الاستعمال فيه **قوله** فلا ريد عليه ان ذكر الاعراب
 مستغني عنه هذا الايراد غلط اذا اريد بالقوية الامر
 الدال على المعنى وليس كذلك بل المراد بها الامر الدال على
 تعيين المراد باللفظ او على تعيين الخدوف وحده يمكن
 الاعراب مستغني عنه وان الكلام ج اذا انتفى الاعراب انتفى
 القوية الدال على الاعراب التا قطا بضم وح لا وجه لتوهم
 الكفا بالقوية كما ينبغي **قوله** او كان الفعل منفرا متصلا
 بالفعل ذكر قوله يدل على ان الشرح لا اتصال الفعل
 واسما الافعال مع انه ايضا فاجب عليه تقديمه فالاولي
 قوله بالفعل وحمل المفعول على المتصل اسطلاحا وهو
 يتناول المفعول المتصل بشبه الفعل واسما الافعال ايضا **قوله**
 بشرط ان يكون الفعل متاخرا قبل هذا الشرط لا بد منه في
 الصنوع الاول ايضا وفي قوله واذا انتفى الاعراب لفظا

فهما والقربية فانه على تقدير تقديم المفعول لم يلزم الا التبع
مع انتفا الاعراب والقربية والجواب ان في صورة تقديم
المفعول لانه عدم الالتفات فان في قولنا موسى ضرب شيئا
ان يكون الضمير لا يرجع الى موسى فاعدا موسى مفعولا محذورا
ان يكون الضمير موسى مفعولا عسي فاعدا وهو عدم الالتفات
فلان انتفا القربية فان التقديم قربة على ان التقديم ليس
بفاعل **قوله** بشرط توسطها في صورة التقديم والتأخير
اي وجوب التقديم وامتناع التأخير لان كلاهما مشروط
بتوسط الا فان انقلاب المعنى في هذه الصورة واما في
صورة تقديم المفعول مع الا فلا يلزم الانقلاب بحسب المعنى
الفاظ الا انه غير محتمل **قوله** في جميع هذه الصور لا يقال لاجل
في هذا القول في جزاء الشرط فان الشرط يدل على هذا الا
نقول لما وقع البعد بين جزاء الشرط والجزء يتوهم ان الجزاء
متعلق بالآخر قد وقع هذا التوهم بذلك القول ونقول
مقصود تحديد المذكر ليس تدل على كل منهما بقوله واما في صورة
انتفا الاعراب **قوله** فلما قاده الاتصال الانفصال
يعني لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفعل المتصل به
يلزم انفصال الفعل فاز قلت انما يلزم انفصال الفعل كونه
المفعول منفصلا واما اذا كان المفعول ايضا متصلا فلان
ضربك كما لا يلزم الانفصال في ضربك قلت على هذا يلزم
تقديم الاضعف على الاقوي فهما هو كالكلمة الواحدة ايضا

انظر

الفاعل المضمرة المتصلة بالفعل كالجاء للفعل لفظا ومعنى
فلو دخل المفعول بينه وبين الفعل يلزم وقوع كل بيان
بخلافه وهذا لا يجوز **قوله** مع جواز ان يكون غير مفعول
لشخص آخر قيل الانقلاب انما يلزم اذا كان الفاعل تاما
كفعل المذكور واما اذا كان على ما مضى ضرب احدنا زيد
وذلك لانه لم يبق احد في العلم ان يكون زيد مفعولا قلنا
على تقدير تسليم صدق هذا المثال يلزم الانقلاب فان معنى
ما ضرب احدنا زيد انما هو ضرب زيد جواز ضاربه
احد لغير زيد فيلزم تغيير المعنى بلكية وهو لا انقلابا
قوله لانه من قبيل صفة الصفة قبل عام اي صفة ضاربه
زيد صفة صفة تعطف على عرو فلو قيل ذكر زيد يلزم قصر
الصفة قبل عام **قوله** لتلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة فينبغي ان يكون وجوب تأخير الفعل في هذه
الصورة خلافا للآخر واما في اما ذكر كذا في الجواز انما
قبل ذكر عند عام واما على نقلناه مذهبه فلان رتبة
المفعول عند عام ان يبي الفعل ويكون في موضع الفاعل
فلم يلزم من تأخير الفعل الاضمار قبل الذكر رتبة فتأمل
قوله وقد يحذف الفعل الرفع للفعل في توصيف الفعل
هنا يكون رافعا فواتد احدها المضاف الى الماد من
الفعل العمل ليتناول الحكم حذف شبه الفعل ايضا والثاني
المثارة لان العمل الفعل يرفع لفظا وتقديرا و

الثالث الملائمة الى ان العمل في العمل المرفوع يعمل المرفوع
وهو من **قوله** اي حذف جازا اسما الى ان جازا
مصدر بعني اسم الفعل ونصبه على المصدرية باعتبار
موصوف الذي هو المحذوف **قوله** وانما قدر الفعل دون
الخبر المقص من هذا الكلام رفع لما قاله الشيخ ارضي منه ان
ينبغي ان يحمل زيد في هذا المثال على ان مبتدأ محذوف خبره
وهو قام لا ان فاعل محذوف فعلا بقرينة السوال جملة اسمية
فالمتكلم ان يكون جوابه ايضا اسمية ليطلق الجواب السوال
وايضه ان اقل يستلزم يقوم به القيام ويجعل عليه فلا بد من
تعيينه في الجواب فذكر زيد لتعيينه فيكون مبتدأ وخبره
محذوف واذا عرفت هذا فيكون ما ذكره في دفعه من
تعديل المحذوف على تقدير حذف الفعل وبكثرة باعتبار
المستأن في قام على تقدير حذف الخبر وانما هذا القول
محل بحث فان مطابقه الجواب للسوال امرهم عندم فالاولي
ان يقال في دفعه ان اقل بقوله من قال يعلم صدور القيام
من فاعل وهم حصص الفعل من هو فاراد ان يقال من
الفاعل بقوله اقام زيد ام قام عروا وبكر الى ذلك من
الذين احتمل عند صدور القيام عنهم كذا في قول
فغير عنهم عن المتفهم يندو لما كان المتفهم يقتضي
صدور الكلام قدم كل من على قام فصار الجملة اسمية موصوفة
وهي فعلية معني فالجواب المطابق للسوال بحسب المعنى

تمام

قام زيد بالجملة الفعلية لا زيد قام فاما **قوله** وانما على
رواية لبيك على البناء للفعل فليس مما انفرد به وعلى البناء
للفعل ايضا لو جعل يزيد مناد محذوف حرف نداء
وجعل ضارعه مفعول بالتم فاعل لبيك لا يكون مما
انفرد به نقل هذا التوجيه من الموهبي الروي **قوله** متعلق
بضارعه فان تعلقه المقدر لا يلزم بقرينة زيد **قوله**
والخطب ان اقل من غير وسيله وقيل ان اقل الذي هو
الجواب للسوال بها فيقال في اللبس **قوله** من غير ضمير والفتور
مبطلان **قوله** كلوا في جميع ملحقه الاولي ان يقال جميع ملحق
لان المراد منه الفعل والايضا احب ان تذكرن واللوا في الاح
التي هبت في الاربعة وعمل الجواب بها ونزهق **قوله** وما
مصدرية ويجوز حملها على الموصولة كقولنا بد من القول
محذوف العايد في نطق **قوله** ما لا يحتمل التخييل **قوله** لا ان كان
معطيات التلخيص علة لبيان الخطب في معرفت يزيد **قوله**
بقرينة دالة على تعيينه في ان القرينة كانت دالة على
المحذوف في هذه الصورة ثم يدغم الابهام من حذفه ولم
يجز الى ذكر المفتر بل القرينة في هذه الصورة يدل على
اصل الفعل مطلقا لا على تعيينه فان حرف الشرط في هذه
المثال قرينة اصل الفعل لا المحصور بتمارك الا ان يقال
مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هو حرف
الشرط ووجود المفتر فاما **قوله** دون الفعل ووجه

فان قلت كما يجوز ان يقال نعم يحذف الفعل معا وان يقال
نعم زيد بذكرها يجوز ان يقال نعم قام بذكر الفعل وحذف
الفعل في حذف الفعل وحده قلت اذا قيل في جواب قام زيد
نعم قام كان الفعل ضميرا مستترا في قام واجعله لا زيد
المذكور في السؤال لاخذ وضاظ يلزم حذف الفعل وحده
قوله وذكر في مقامه في ان كلامه ان كان مذكورا بعد
الجملة يكون مذكورا في مقام الجملة بعد حذفها واما اذا كانت
قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسه سواء ذكرت بالجملة او
حذفت وهنا كذلك الا ان يقال المراد بذكر في مقام
الجملة الاكتفاء من ذكر لفظ الجملة **قوله** لهدم قيام يودي
مؤداه فان قلت قد ذكرنا انما ذكر في مقام الجملة فيؤدى
مؤداه قلت نعم ذكر مقام الجملة لكن لا يودي مؤداه بل هي
قوية تدل على لفظ الجملة المحذورة ولفظ الجملة تدل على
معناها ثم ان هذا الكلام تدل على ان في وجوب الحذف
لا بد من قيام ما يودي مؤداه وليس كذلك فان وجوب
حذف خبر المبتدأ في الواضع الاربع التي سبقتها
ثم يقع ما يودي مؤداه مقام الخبر المحذوف وجوبا وان
الامر في موضع غير مثل لو لا زيد لكان **قوله** ليكون
الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم تركيز الحذف وحذف
الجملة التامة الكبرى والفعليّة الضمعي **قوله** بل
الاعمال ان قال بعض المحققين كرونيبيح ان يحذف الفعل

بما هو

بما هو غير المصدر اذ في العجبني قرب قيل زيد لا يحذف
قطيع التزاع على مذهب البصري والكوفي اذ لا يحذف
الفعل في المصدر ثم ان الاول في ان يشار الى ان المراد
بالفعل العامل في قوله وقد يحذف الفعل اي **قوله**
اذ التنازع يجري في غير الفعل اي في ان جرد جرد
التنازع في غير الفعل لا يوجب ان يجعل الفعلان شيئا
دكما ان يجري في الظاهر المنفصل والمنفصل ككثير
طريق التزاع في ما هو رأي البصري والكوفي فهذا ما اثاره
بعدها يخرج التنازع في الضمير فلا بد ان يقال ان التنازع
يجري في غير الفعل اي مع جميع احكامه وجوبا وذي
البصري والكوفي في الا ان يقال المراد من لام التنازع لام
الهداية التنازع المذكور باحكام يجري في غير الفعل
ايضا فتأمل **قوله** مع ان التنازع قد يقع في اكثر من
فعلين يعني ان التنازع الذي يجري فيه الاحكام المذكورة
من المذهب البصري والكوفي يجري في اكثر من فعلين مثل
قوله دم كحاصليت وسلمت وباركت ورحمت علي ابراهيم
قلت في صورة تنازع ثلثة افعال كيف يقطع التنازع
بمذهب البصري والكوفي قلت على مذهب البصري يعمل الفعل
الاخر ويضم الفعل في الاولين على مذهب الكوفي يعمل
الفعل الاول ويضم في الاخرين فيكون المراد من التنازع
على مذهب البصري ما هو المذكور اخرا ومن الاول ما قبله

ويكون المراد من الاول على مذهب اخذ الى افعال المفعول
المتوسط بين الاول والاخر **قوله** اختصاصا على اقر
مراتب التنازع او الكفا على ما هو الاكثر وقوعا عما
على ظهور المقابلة فيها هو الاول وذلك ان اكثر موارد
التنازع هو التنازع في العاملين بل في الفعلين **قوله**
ان المتقدم عليها والمتوسط بينهما معقول للفعل الاول
هذا رد لقول بعض شارحين ان التنازع متصور
في صورة التقديم عليها ان كان التنازع في المفعول وفي
صورة المتوسط بينهما ايضا اذا كان التنازع في المفعول
او الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول **قوله** اذ هو
يتم قبل الثاني فان قلت في صورة التأخير عنها ايضا
اتحقاق الاول قبل الثاني فيكون عدم التنازع في هذه
الصورة ايضا قلت في صورة التقديم والتأخير المتحقق الاول
لنفس هذا المعقول قبل وجود الثاني فخرج هذا الاتحاق
بقوة فيعمل الاول واما في صورة تأخير المعقول عنها فيلزم
اتحقاق الاول لنفس هذا المعقول قبل وجود الثاني بل
اتحقاقها متعلقا بنفس هذا المعقول وان كان اصل
الاتحاق مقدما في الاول **قوله** ويصح ان يكون مع وقوع
في ذلك الموضع ان يكون المعقول اكثر منهما على اليك
سواء كان عند التبدل صيغة شاملة في كلا الاعمالين
او غيرهما كما في نحو حسبي وحبيبي الذي انطلقا من

منطلقا

منطلقا عند افعال الفعل الاول مفرد وعند افعال الثاني
متنفي كما في **قوله** لانه لا يمكن ان ينافي مع الاعمال
هذا الدليل انما يفيد ما هو الحق من الذي عدم امكان
قطع التنازع على ما هو رأي البرقي والكوفي في مطلق التنازع
في التميز المنفصل والدليل يفيد عدم امكان اذا كان
الضمير بعد الا فالضمير المنفصل الذي لم يقع بعد ان
لم يقع حال بل يمكن التنازع وطلوع التنازع فيه على رأي القليل
في مثل زيد عمرو وضاربه ومكره هو وفي مثل اقام او عدا
قوله لانه حرف لا يفتح اضماره ولان انما ضمير المنكر وهو
لم يستمر في الفعل الماضي اذ اراده بار ذا اليس مذهب القليلين
قوله فقد يكون للفاعلية تفصيل وبين التنازع في الجمل
المذكور في الشبهة وبخلاف **قوله** ولا بد منه لفساد
المعنى يفهم منه انما يريد ان لا يمكن لغير المعنى لانه
في الفعل غير الفاعل والمقابلة بانه لا يجمع انه غير ممكن
لانه لم يستمر ضمير المنكر في الفعل الماضي واضماره بدو
بار ذا اليس مذهب القليلين **قوله** فيختار البرقيون افعال
الثاني اذا بالفاظا واما اذا كان بالواو فقولهم فقد يكون
في الفاعلية بخلاف الشارح اعلم ان التنازع في مفعولها
لم يتم فاعدا دخل في التنازع في الفاعلية واما باختار
مذهب من جعل مفعول ما لم يسم مفعولا فاعدا دخل في
الفعل او بتعديم الفعل من ان يكون حقيقيا او كينا ولا

يجوز ان يقال في المفهولية فان اطلاق المفهول على المفعول
 تام فاعدا غير متتابع لا بالتعريف من الحقيقة والحكم ولا
 بغيره وايضا على تقدير ان يكون المفهول متتابعاً للمفعول
 لم يتم فاعداً لا بد من اظهار عند الحال الثانية واقضاه
 الاول مفعولاً بتمام فاعداً عند البصر في مع انه ينفرد في الاول
 ولا يظهر **قوله** فيكونان متفقين في اقتضا الفاعلية
 وان اقتضى احدهما فاعداً حقيقياً والاخر مفهولاً بتمام
 فاعداً الذي هو فاعل **قوله** وقد يكونان فيهما في
 المفهولية انما ان تعميم المفهول ايضاً من الحقيقة والحكم
 فيناول المتناقض في الحال في قولك جازيد ومرت عروا
 راكب **قوله** وذلك يكون على وجهين ولا وجه اخر ايضاً غير
 ما ذكره من الوجهين وهو ان يقتضي احد الفعلين الفعل والمفعول
 والاخر المفهول فقط فخر بوجوبت زيدا منطلقاً ان كان
 الشئ في زيدا منطلقاً بان يكون فاعداً ومفعولاً الاول
 او يكون مفهولاً في الثانية **قوله** وليس هذا فاعداً تاماً
 المتناقض بل اجتماع الفاعل فان وحده للقسم معتبر في
 جميع النقيضات لتلا محو بالحكم اجتماع **قوله** وذلك
 لا يتصور الا اذا كان اسم الظ المتناقض فيه واحداً في
 محذ فان قولنا مرت حببت زيدا منطلقاً الفعلين في
 الاقتضا فان الاول يعين الفعل والمفعول والثاني
 يقتضي المفهولين مع ان المتناقض في اثنين كذا فيكون

في الثاني

في الاقتضا باعتبار شي واحد وهو فاعلية زيد و
 مفهولية وليس الاختلاف باعتبار اقتضا الفعلين
 والمفهولين في منطلقاً **قوله** انه اذا اخذ فعل من المثال
 الاولاه يعني كونه بمثابة الفاعل من الاولين حيث
 يستلزمهما مثال القسم الثالث **قوله** وذلك يتصور
 على وجهين فاحتمل ان يذهب الذين كل مذهب لئلا
 يلزم التبرجح باختيار بعض الصور وهذه عشرة وجها
 صريح ان باربعها في الامثلة والاربعة واسرار الى
 اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون العلم الظاهري مرفوعاً
 في هذه الثمانية الفعل الاول يقتضي الفعل والثاني المفهول
 والثانية ان يبان يكون الفعل الاول مقتضياً للمفعول والثاني
 الفعل **قوله** فتمت النقاد البصريون ليس الا من البصريين يكون
 جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة وواحد من غير
 سيقولهم ببعضين فلا يرد ان الكسائي كوفي كيف عده من
 البصريين **قوله** لعدم لزوم الفصل بالآتي بين الفعل
 والمفعول **قوله** مع يجوز افعال الاول واسرار الى ان المراد
 بالاختيار في قوله يتنار هو الاختيار بين الفعلين لا
 القطع والجمع **قوله** سبق والاختيار عن الاختيار قبل
 الذكر كما كان مجزاً التيق في الاقتضا وجهها ضعيفاً لا
 يوجب ترجيح افعال الاول لقمة اليه الاختيار عن الاختيار قبل
 الذكر كيقوي وجه **قوله** وبداء لا يعني ان لا يتبدأ بقوله

فان اعلت الثاني سبب تقديم اختيار البعيرين بقوله
 فيختار البعيرين اعمال الثاني ليكون في الكلام ثم اعلت
 اللف واما لا يند بقوله فيختار البعيرين اعمال الثاني
 فانه المذهب المختار الاكثر استحالة فالا وفي ذكر قوله
 وبداءه عند منج قوله فيختار البعيرين اعمال الثاني **قوله**
 وللزوم التكرار بالذكر يعني في محمول الفعل الاول
 عند اعمال الثاني تلك احتمالات الاختار والحذف او
 الذكر فاختاروا الاختار وان لم الاختار قبل الذكر كما
 جاز في اللغة ولم يختاروا الحذف الفاعل من غير ساد
 مسته وهو غير جاز ولم يختاروا ذكر الفعل لانه قريب
 ذلك اللفظ فهو قريب زيد واكرمت زيد وهو غير مختار
قوله وقواله قال بعض المحققين هذا فيكون فيه
 المذكر والمؤنث نحو اخرجهم قتلهم ههنا فانه لا يخرج عن
 الظاهر بعض مفرد مذكر لا غير وفيه انه يجوز ان يكون المفعول
 في جرح مؤنثا اذ لم يورد في الصفة علامة التأنيث
 اذ كان فعلا بمعنى المفعول وذلك لا يجب ان لا يكون
 الضمير موافقا للفظ فاما **قوله** دور الحذف منج به
 لا يرتبط به قوله خلافا لكايه وكذا لم يذكره في الاظهار
 لانه لم يذهب اليه **قوله** اي اعمال الفعل الثاني مع
 الفعل الاول الفعل الاول في ان يضم هذا الكلام قولنا
 واختار الفعل الاول عند الجهور وحذف الفعل

عن

عن الفعل الاول عند الكايه ثم يقول خلافا للفتاء
 فان خلافا متعلق بغيرها ولا يرتبط وليد اعني
 قوله لانه يلزم على تقدير اعمال اما الاختار قبل الذكر
 او حذف الفاعل فيه فلا بد من تقييد اعمال الثاني بغير
 التقييد **قوله** قيل روي عنك الا فاعل غير
 عليه بان تترك الا فاعل المنفصلين على معقول
 بالتحص وهو رفع ذلك اللهم الظاهر الجواب ان يكون
 اللف المنفصل رفع الرفع اللهم الظاهر عند اجتماع الفعلين
 هو مجموعهما لا كل واحد منهما عند انفراده وعدم الجزم
 ايضا عند واحدة لعدم الكل عند اجتماع الاعداد كما
 حقق في موضع **قوله** او فاعل بهذا الظاهر يعني روي عن
 ايضا عند اقضاءهما الفعل اعمال الثاني واختار في الاول
 بعد الله الظاهر **قوله** كما في سورة تافير التامب يعني ذا
 اقضي الفعل الثاني المفهوم والاول الفعل روي
 عنه اعمال الثاني واختار الفعل في الاول بعد الله الظاهر
 بما لا ينهك كورين بقوله مبرني واكرمتي زيد هو مبرني
 واكرمت زيد هو **قوله** ورواية المان غايه مبرني
 وهو ان المان لم يورد مذهب الفراء أصلا بل قال وجاز
 خلافا للفراء فيجوز ان يكون مراده بقوله خلافا للفتاء
 هو خلافا لمذهب الجهور والكايه بتريك الا فاعل
 او باعمال الثاني واختار الفعل للفعل الاول بعد الله

الظاهر ان يقول ان رواية المتن غير مشهورة عندهم
 تخرج الرواية في المتن واحتمال اعادة المشهور ويمكن ان
 يجازى عنه ان يجوز ان يكون قوله ورواية المتن غير مشهورة عن
 قرطيب القيل والمرادة ان الرواية التي حملت قول
 المتن اعني خلافا للقراءة عليها وهي ما ذكره اولاً في شرح
 قوله خلافا للقراءة غير مشهورة عندنا **قال** **قوله** نحو
 عن التكرار اللهم المشانع فيه وان كان فاعلا في احد
 المتن ومفهوما في الاخر **قوله** وعن الامام قبل
 الذكر في الفضل اعني على بيان الامام قبل الذكر
 في الفضل جاز واقع في منزلة رتبة رجلا او في قوله فضله
 سبع سموات فالاولي ان يقال وعن الامام قبل الذكر
 من غير محض التفسير فانه غير جاز وفي المثالين المذكورين
 ذكر رجلا وسبع سموات لمحض تفسير الضمير بل ذكره ليكون
 معولا للفعل الثاني عند عماله وقد يقال الامام قبل
 الذكر لفظا ورتبة انما يلزم اذا ضم المفعول قبل الله
 الظاهر اما اذا ضم بعد الله الظاهر وبقي الفصل الكثير
 بين العمل والمفعول لوضوح بعد الله **الظاهر** **قوله** ان يستحق
 عنه اي عز ذكر المفعول والظاهر ان المفعول فلا بد
 ان لا يتغنى عن المفعول في الفعل المتعدي غير متصور **قوله**
 لانه لا يجوز حذف احد مفعولي بان حبت نقص ذلك بمثل
 قوله ونحوه الذين يخلون بما اقام من فضله **قوله**

ثم

ثم فيمنه **قوله** كسب بن علي صنف الغائب تقديره كسب بن
 بخله وهو غير الله فاحد مفعولي كسب بن وبخله محذوف
 والاخذ كونه هو غير الله والحوار ان يجوز ان يكون المفعول
 الاول بحسب في هذه القراءة ضمير هو راجعا الى الجمل
 اي لا يحسن الجمل خبر الله كونه ومنع الضمير لرفع موضع
 المنصوب كانت في قوله انك انت العليم الحكيم **قوله** لثنا
 يلزم الامام قبل الذكر في انما يلزم الامام قبل الذكر
 لوضوح قبل الله الظاهر اما اذا ضم بعده فلا فالاولي ان
 يقال لثنا يلزم الامام قبل الذكر في الفضل الفصل
 البعيد بين العمل والمفعول كما ذكرناه بضمنا **قوله**
 بل لفظا فقط لوضوح متصلا بالفعل الثاني كما هو لاصل
 الاول **قوله** على المذهب المختار الاول ان يقال في
 استعمال المختار فانه لا يذهب ولا اختلا فيهم بعد
 اعمال الاول في الفعل الثاني نعم اذا اقتضى الفعل
 الثاني المفعول عند عمل الفعل الثاني عند عمل الفعل
 الاول احتمالات اربع الاول جواز الامام والمخفف
 والظاهر والثاني تعيين الامام والثالث تعيين
 المخفف والرابع الاظهار فان جاز افعال المفعول
 في الفعل الثاني مع جواز المخفف والظاهر في المختار
 افعال المفعول في الثاني بحسب الاستعمال وجاز حذف
 بحسب الاستعمال بل هو المصحح فامسار الى هذا بقوله

والمفعول على المختار ولم يظهر المفعول في الاستعمال وان
 لم يجر الخذف والافعال تعين الاظهار في هذا الاحتمال
 الاخر بقوله لا يمنع مانع فتم له وتترك الاعتقال الثاني
 والثالث لظهورهما **قوله** حيث عملتني فجعل الزيدان
 فاعلا قيل انما كانا يوم ان الزيدان ايضا متنازع
 فيه وجعلتني بجني بعد افعال الفعل الاول وليس
 كذلك بل التنازع في منطوق فقط والزيدان فكل مني سواء
 افعال الاول والثاني ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره طار
 صورة قطع التنازع فيجوز ان يكون صورة التنازع هكذا
 وحسب الزيدان منطوقا فيجوز ان يكون التنازع في الزيدان
 ايضا بان اقضي الفعل الاول ان يكون اثره فاعلا
 والفعل الثاني ان يكون مفعولا **قوله** والافالطة
 لاتنازع بين الفعلين فيه ان اعراب التثنية في الهمزة
 كاعراب ارفع والنصب والتذكير والتأنيث فكما يجوز
 ان يتبدل الاعراب والتذكير والتأنيث عند الاعمال
 يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمال فكما لا يجر
 التبدل ايضا فيها **قوله** ولما استدل الكوفون يعني
 لما كان قول امرئ القيس من جملة استدلالات الكوفون
 اجاب الحق من هذا الاستدلال ان استدلالاتهم فحسب
 حقيروا ثم استدلوا بسقوط الفعل الاول وعدم
 لزوم المذوق عند افعال اخرى قلت لا يجوز العمل على

اعمال الاول في قول امرئ القيس والافعال عمل كلام على
 الاستعمال الغير المختار من حذف المفعول في الثانية قلت
 بل هذا في الاستدلال اقوي بانه افعال الفعل الاول مع
 لزوم لغيا استعمال المذوق فاعمال الاول او في بعض
 المذوقات لا يمنع عنه **قوله** اذا فاعلا متباينين
 فيه انه يجوز ان يكون امرئ القيس قاي لا عالين
 لكثرة اختار الاول للاستدلال ما هو الواجب **قوله** لان لو
 يجعل مدحوا المنبت شرط كان او جازا والاستدلال
 على فساد معني قول امرئ القيس غايته لو كان كسبي
 والطب متساويين وكان قوله ولم الطبيب معطوفا على
 كفاية واما اذا كان كسبي احسنه الطبيب اذا كان الطبيب
 مع مبتدأ فلا يلزم فساد المعني فانه يجوز عدم
 النسخ مع الطب بحسب الباطن وايضا دام يكون الواو في قوله
 ولم الطبيب للعطف بل الحال او كان لم الطبيب معطوفا على مجموع
 الشرط والجزاء لم يلزم ان يكون مثبتا فلا يلزم الفساق في
 المعني **قوله** اي مفعول فاعلا او مفعول الاحصاء في قوله
 مفعول عامل الا انه قصد بانه فعل او مفعول **قوله** وانما
 لم يقصد من افعالهم ان الفعل صدر عن العطف وانه
 المنص في هذا الكتاب فصل العنوانات وهو واقع
 ههنا ايضا واما اراد منه او منها في اول عنوانه او المفعول
 والمنصوبات فليس وادى حتى يحتاج في تركه الى نكتة

قوله لانه اتصال بالفاعل اي كمال متبينة في قوله
بعضهم في تعريف الفعل بترك قوله على وجه قيسه بوجههم
عقل الفاعل من الحقيقة والمخبر لانه في بعض الاحكام كما
مؤ في بحث الشان **قوله** كل مفهول اراد لفظا كل وما
يدل على ارادة الاخراد في التعريفات غير ملائم لانه
التعريف يكون للحقيقة والملاهيته الا ان الارباب والاصول
لم يتماشوا من ذلك فاعتبروا الاخراد ثارة في المخبر
وثارة في المخوف فاعتبارها في المخوف كالثارة الى ان
التعريف جامع شامل لجميع احوال المخوف واعتبارها
في المخوف مشارة الى انه مانع من دخول الغير بكل
كان ما صدق عليه التعريف فهو في المخوف وايضا عند
عدم ايراد كل هو هنا يتبادر الى الفهم المفهول اذ هو المفرد
الكامل فاشارة الى ان المراد كلها يطلق عليه المفهول
حتى الجار والجور والظرف **قوله** حذف فاعله قيل هذا
التعريف لصدوقه على اربع في قوله اثبت اربع البقر
فان الفاعل الحقيقي للاثبات هو الله تعالى فحذف الفاعل
الحقيقي وقيم المفهول الذي هو اربع مقامه واجب
بان المراد بالفاعل هو الفاعل المخوي وبالمفهول ما انفصل
مفعوليت عند اقامه مقام **الفعل قوله** وقيم هو مقام
اكد الظاهر المنفصل في تحت اقيم بالمتفصل لانه يؤول
المعطوف من القصير الذي في المعطوف عليه اعني قوله

فاعله قوله

فاعله **قوله** اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه في
ان مقام الفاعل هو مقام اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يقع
المفهول في هذا المقام بل اسناد الفعل الجور اليه وبسبب هذا
مقام الفاعل لا ان يقال ان مقام المسند اليه الجور في المذكور
مقام الفعل ويتغير للمقام بالتمهيدي من الفعل بصيغة المعلوم
او الجور فتأمل **قوله** اذا كان عاملا فعلا بقرينة قوله
ان يغير الفعل فترك ما كان عاملا شبهة فعل بالمقاربة
فشرط اذا كانت شبهة الفعل ان يغير صيغة اليه اسم المفهول
وكوز مقامه مقام الاسناد اليه الفعل بالمعنى الذي ذكرنا
فتأمل **قوله** ولا يقع المفهول الثاني من باب علم المراد
بباب علمت الفعل او شبهة المتعدي اليه مفهولي كازالوا
منها مسند اليه والثاني مسند كما يدل على ذلك تعليله
فلا يخفى في افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا جعلت
زيدا فاضلا واعتقدت عرا شاعرا وغير ذلك **قوله**
ولا يكون اسناده الانا ما فيه ان هذا في الفعل اسم
وامثلية الفعل قلنا انه غير تام فلا يفيد الدليل عدم وقوع
المفهول الثاني في شبه الفعل من باب علمت موقع الفاعل في نحو
زيد معلوم ابوه فانما وانجبني علم ابوه فانما مع ان المدرك
عام كما استوفى اليه فلا وفي ان يقال بالاسناد والثام هو
مسند بالاسناد التام ولا بالاسناد الغير التام فيتناول
الدليل عدم وقوع المفهول الثاني في شبه الفعل من باب علم

ايضا لكن يرد ان بالفرق في جواز وقوع ما هو باللائحة الغير
 التام مسند اليه وعدم جواز ما هو مسند باللائحة مسندا
 اليه وايضا يرد الفرق في جواز وقوع ما هو مسند اليه باللائحة
 التام مسند اليه النبي مسند اليه انما في صورة وقوع المفعول
 الاول من مكان موقع الفعل او في عدم جواز وقوع تلك الصورة
 التي تخبر فيها ان ان يدعي ان هذا الحكم استغواني **قوله** محذوف
 العجبي في زيد دفع دخل مقداره ان يكون النبي مسندا
 مسندا اليه جازوا في موضع في مثل العجبي في زيد قد دفع
 بان مرادنا عدم جواز كوز النبي مسندا مسندا اليه مع
 كوز كل من باللائحة من تاما وليس مثل العجبي في زيد كذلك
 ولها ان يكون يمكن تقدير الدخول المقدار على وجه يندفع
 ما ذكره بان يقال لانه عدم جواز وقوع النبي مسندا او مسندا
 باللائحة من التامين لم يخبر ان يكون واقعا كوقوع مسندا او
 مسندا اليه مع كوز احد اللاندين غير تام مثل العجبي في زيد
 زيد فما الفرق **قوله** فان النصب والافتقار اي فان النصب
 بسبب جعل مسند اليه موقعا وفان الافتقار بسبب النصب
 المشعولي الهلية في هذا الورد ما قيل ان قيد النصب
 مستدرك **قوله** بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعولي
 بعليت وكونه مفعولا هو اللام وهو لم يغير ولا يذان
 يفهم معنى المفعولية في كل مفعول اقيم مقام **الفعل** **قوله**
 والمفعول مع ذلك فان قلت لفظ كذلك مستدرك

فان

فان قوله والمفعول مع عطف على المفعول الثاني من باب
 علمت والمفعول الثالث من باب علمت وهما فاعل لا يقع
 فيكون المعنى لا يقع هذه الاربعة موقع الفعل فلابد
 الى كذلك قد عطف قوله والمفعول والمفعول مع
 كذلك على قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت من
 عطف الجمل على الجمل لكن في راجع المتكلمة بينهما في التامية والفتية
 وليس من عطف المفرد على المفرد كما دعت والافان المتكلمة عادة
 النبي في اليه كما اذ في قوله ولا الثالث من باب علمت كما
 هو الثاني في عطف المفرد على المفرد المنفي والتر في ذلك
 تحديد اللغوب والنفي في الاداء **قوله** تعين اي تعين
 المفعول اي لوقوع موقع الفعل فان قلت اذا كان المفعول
 للفعل متعذرا فكيف يفعل قلت الظاهر ان يكون الاول
 منها كالمفعول الاول من باب اعطيت والثاني كالثاني واما
 اذا كانا متساويين في المتكلمة بالفعل والمفعول وان
 لم يجد هذا كذلك والظاهر انهما متساويين في الاقامة
 مقام الفعل ثم عند تعدد المفعولين كما اذا كان الاول مفعولا
 بالواسطة والثاني بغير الواسطة يلزم ان يكونا بين
 هذه القاعدة وبين قوله والاول من باب اعطيت او في
 من الثاني تدافعا نحو قولك اني اتيتك لاني لان هذه
 المسئلة يقتضي اولوية اقامة الثاني لانه مفعول
 بغير واسطة فما ذكر في باب اعطيت يقتضي اولوية

اقامة الاول فتأمل ثم اعلم ان في تعيين المفعول
 في ان هذا التعيين تعيين وجوب او تعيين اولوية
 وقال البصريون بالاول والكتوبون بالثاني وحمل الثاني
 على الاول وجوباً اشده من قبله بقوله فان لم يكن فالجميع **واقول**
 وقائدة وصف القرب بالثمة وكذا فائدة ايراد المثال
 معتمداً اذا قيل ضرب زماناً او مكاناً لم يقدر
 ما من فعل الا وقد وقع في زمان او مكان وكذا المفعول
 ايضاً اذا كان عاماً لم يقدر لنا الفعل اليه فانه ما من فعل متقد
 الا وقد وقع على شئ **قول** فالجميع سواء ولا يخفى ان تعيين
 المفعول ان كان تعيين وجوب كما هو رأي البصريين فتوبة
 الجميع في الاقامة مقام الفعل عند عدم يجوز ان يكون في
 الال الجواز وان كان بعضها اولى من بعض واما اذا كان
 التعيين بمعنى الاولوية فالشوية عند عدم المفعول
 يكون محمولاً على حقيقة فتأمل **قول** والاول من باب اعطيت
 وكذا المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني لان
 الاول عام والثاني معلوم **قول** لان الاول اعطيه
 ان هذا الدليل يفيد ما هو احسن من الذي ان اقامة
 المفعول الاول اولى في كل فعل متقد لا مفعولين
 لانها غير الاول وكذا المفعول اعطى خصوصاً بفعل
 اعطيت وكذا الافعال التي مفعولها ثانياً غير الاول
 مثل اعطيت في كون مفعولها الاول في معنى فاعلية

ما فتأمل **قول** ومنها المبتدأ والخبر فان قلت استلزم
 المفعول ايراد منه في اول الجملتين من المفعولان والمنفردان على
 القسم الاول منهما ثم ذكرها في باقي الاقسام فما وجه ايراده
 ههنا قلت لما عرفت المفعولان بما عمل على علم الفاعلية
 يتوهم ان الفاعلية في الفعل فقط فيكون علم الفاعلية
 مخصوصاً بالفعل فيذكر سائر الاقسام من المفعولان فلما
 لا ان الفاعلية في سائر الاقسام ايضاً داخل فاعلم
 على علم الفاعلية فتأمل **قول** او من جملة المفعول ويجوز ان
 معناه من جملة الفعل وقائدة التبيين على ان من ملحقات
 الفعل **قول** على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدأ منبداً
 اليه وكون الخبر منبداً الى المبتدأ وذلك في القسم
 الاول من المبتدأ القسم الثاني فما اعتب به للفرق وهذا
 لم يوجد وجب ارفع فيه الا القول بالابتداء **قول** و
 استلزم انما في العمل المعنوي وهو الابتداء وهذا
 المتأخر انما في شئ من اركان الابتداء فيها شئ
 واحداً او في نوعه اذا كان في كل من المبتدأ والخبر
 ابتداءية اخرى وكانت الجميع بينهما ان اثبات الحال
 لا حد لها بل اثبات الحال الاخر في بعض الاحكام كوجوب
 تقديم المبتدأ على الخبر ووجوب تقديم الخبر على المبتدأ
 فان كلامهما يستلزم وجوب تأخير الاخر وايضاً من كان
 انه يمكن جعل البعض الاخر من الاحكام حالاً لكل واحد

منها كوجوب العائد في الخبر للجد فتأمل **قوله** هو الله
 لفظا اي بلانا وبل نحو زيد في زيد قائم او تقدير اي
 تاويلنا فان قوله ان تصوروا غيركم ليس بلفظا لكن
 في تقدير الله وناويله فان تصوروا في تاويل صياكم
 والمضامين خارج وكذلك قولك سمع بالمعدي
 غير من اراده في تقدير سماعك بالمعدي وكذلك
 زيد قائم قصته وقولك الحيوان الناطق ينتقل بنقل
 قديمه في تقدير هذا اللفظ فكان داخل في الله التقدير
قوله اي الذي يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام
 الى ان حقيقة التجريد غير مراد ههنا بان وجد فيه عامل
 اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان اللاتقي في المعنى
 وجود العمل اللفظي غير من عدم وجوده بالتجريد فظهر فيه
 انما المعدودة لكن يخرج بقوله مندا اليه فلما اشارت
 الى خروجها ثم كانا وفي **قوله** اصلا اشار الى ان اراد
 عدم وجود العمل اللفظي بغير اللفظ الكلي لا دفع
 الالباب الكلي كما يتوقع عظمها الجمع اي القول **قوله** وكانه
 اراد بالعمل اللفظي ما يكون مؤثرا في التقطع المعنوي
 ان هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولا بد من حمل
 التعريف على المتبادر فافهم **قوله** مندا اليه اطلاق
 التقدير في الجور الرابع **قوله** ولما في قبح البدأ
 الظان عنده تعريف مطلقا للمبتدأ وليس مقصوده
 الخراج

الخراج القسم الثاني من هذا القيد كقولنا اعتبار هذا
 القيد لاخراج الخرج القسم الثاني ايضا لما قصدنا
 بقوله او الصفة الواقعة فيكون التعريف تعريف مطلق
 للمبتدأ او اعتبار فيه قيد من على سبيل البدلية تارة
 ثم الظاهر قوله ثانيا في المبتدأ ان يكون للمبتدأ مفهوم
 كمال شامل للقسمين اشراكا معنويا وليس كذلك
 بل هو ترك لفظي بين هذين الامرين **قوله** بعد حرف
 النفي كما ولا وكذلك ان التاثير في مثل قولك ان ضارب
 الا زيد **قوله** ونحو كمال ما من نحو ضارب زيد وما
 ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما من الا
 مفعول للضارب فلو قال المصنف او المصنفان يترون الله
 عطف على حرف النفي ليشمل هذه الصورة بل لا تكلف
 لكانا ولي بزرز الحروف في قوله بعد حرف النفي لكانا
 اقدم لانه يتناول ما وقع بعده كونه غير في قول
 انه غير مفعول على من قد مضى باكم والحين اذا نظر
 ان مفعول القسم الثاني للمبتدأ وانتقل اعرابه الى غير
 سبب كونه مفعولا اليه **قوله** وعن سبب جواز الابتداء
 بها من غير استفهام ونفي مع قبح والتقدير في ذلك
 حسنا وكان المصنف يربط هذا القيد بالمذكور واورد في
 الفصل في قوله فابتداء هو الله المجرى ليعيد حيز المبتدأ
 في القسمين المذكورين ويخرج مفعولا عن مخرج اسما

بالفعال ايضاً على زعم من زعمها مبتدأ **قوله** فخير غير عند
الشيء ثم فخير مبتدأ ونحو قاعدة في ان المفهوم من حيث
التفضيل انحصار كون فاعل التفضيل كما ظاهر في مبتدأ
الكل فالمتكلم بهذا ان يجعل غير مبتدأ ومنه مقتضى المدح
هو خير تقديره فخير منكم غير عند التثنية منكم فلو صح ما ذكره
لتعين في مثل الخبر زيد عند التثنية منكم كوز زيد فاعلا
فقط قاعدة فابقت مفرد اجاز الامر ان **قوله** رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه فاز قلت لم لم يحل الظاهر معناه
اللفظي اي غير المتعارفين يتناول الظاهر الباري ايضاً
ولا يحتاج الى هذا التعميم قلت المطلوب حمل النقط على
معناه الاصطلاحي مما امكن من ايراد المعنى اللفظي
مع امكان الحمل على المعنى الاصطلاحي ثم اعلم انه لم يخلو الخبر
مع هذا التعميم او اكل على المعنى اللفظي ايضاً فان صح
منقضى بانه لم يقصد على منار في صورة التنازع وما
اعمال التثنية في قولك منار بكم زيد فان منار بغيره
مبتدأ مع انه رافع للظهير المستتر لا يرجع الى زيد على
مذهب البيريين ومنه منقضى بقولنا اقام ابوه زيد
فاز زيد مبتدأ و اقام خبره ويصدق تعريفه على مبتدأ
على اقام ابوه فلم يكن مانعاً واجيب من هذا بان المراد من الصفة
الواقعة بعد حرف النفي او اللانهاية رافعة لظاهر ان يكون
الصفة معتمدة في العمل على حرف النفي او اللانهاية وفي المنار
المذكور

المذكور اعتماد على المبتدأ **قوله** فان طابقت الصفة الوهم
بعد حرف النفي او اللانهاية ثبت بهذا على ان الظاهر طابقت
لم يرجع الى الصفة المذكورة بجميع او ضا فانه لم يعتد
ههنا كونه رافعة لظاهر لم يفتح جعلها خبراً **قوله** جاز
الامر ان اي كوز الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا وكوز
الصفة خبر اقدم اللفظ على المبتدأ الصفة معني
مقتضياً صدر الكلام وهو النفي واللائحة فاعلا ونقصر
هذه القاعدة بقوله رافعة وانت عن الهي فان الصفة في
طابقت مفرد مع انه لم يجر الامر بل الصفة منصفة
بانها مبتدأ وانت فاعلا ولا يجوز جعل انت مبتدأ و
الصفة خبره ولا يلزم الفاصلة بين الصفة وبين غيرها
الذي هو عن الهي باجتهتي وذال يجوز ويقولك ما قام رجل
فانه يصح جعل رجل فاعلا لا مبتدأ الكوز نكرة ولم يخص بقدر
الحكم لان كوز ليس ظرفاً ويقولك الطالع عمر فانه لا يجوز فيه
جعل الشمس مبتدأ والطالع خبره فان طالع يحلح يكون مبتدأ
اي ضمير في فلا بد من تأنيده فيجب ان يقال الطالع فانه قد اعتد
الامر به وهو كوز العلم الظاهر مبتدأ والصفة خبره لا مقدم عليه
ومادة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر في هذا الاستعمال
فتقديم الخبر يجوز فليجوز ههنا الامر فان قلت لا اعتبار
في صورة كوز الخبر فعلا في غاية القوة حتي لا يذهب الوجود
الى افعال اخرى بخلاف الاستعمال في غير ما ذكره مع ان الظاهر في

الخبر المعنى المقتضي للصناديق بوجوب تقديمه فلهذا لم
ينظر الى الابداء **قوله** اي الكلام الجرد فان قلت ان
اريد الكلام الحقيقي يلزم خروج الاخبار المكتوبة من التعريف
كقوله **قوله** زيد قائم ابوه وخروج قولنا بعض قول
الماضي فرب وبعض حرف الجزم وان اريد الكلام الاعم من الحقيقي
والكي يفتا ولا الخبر الجمل ايضا فليصح قوله في كليانية ولا كان
الخبر المعنى فكيف يفتا باللفظ كقوله تمام من الكلام قلت المراد
من الكلام الاعم من الحقيقي والكي والجمل لمراد كونها جملة بدون
بعضها كما حكيتا يقع خبرا فليفتا ولا تعريف الخبر فلهذا
قال في كليانية ولا كان الخبر المعنى ففتا باللفظ كقوله هذا
فخالف لما سبق من ان الكلام لا يفتا في الا في اسمها من او في
فعل ولم فان الكلام الذي خبره جملة يخرج القسمين عند
عدم تاويل الجملة بالكلام وايضا فخالف لما نقل من المصنف في
في شرح المفضل بان الخبر الجملة ما ولا **قوله** اي يوضع
به اللناد وليفتا ان المراد بالامر الذي يوقع به اللناد
فلا فرق بحسب المعنى بين المنسوبة والمنسوبة بذكر
ليكون محتملا للافعال الاخر الذي يذكر **قوله** المراد المنسوبة
الى المبتداه بان يكون قولنا الى المبتداه مقدر في نظر
الكلام يكون المراد من المنسوبة ما يوقع به اللناد **قوله**
قوله او يجعل الابداء بمعنى الاحتمالات ثلث في عبارة
التعريف وتلك التفسير بالابا عن اي فلهذا الاحتمال

هو الاحتمال من التفسير المنسوبة الى المصطلح المعتمد في
المبتداه **قوله** وعلى تقدير ان اي على تقدير الى المبتداه
في نظم الكلام او تقدير ارادة الى المبتداه من به في قوله
المنسوبة **قوله** فمعنى الابداء في عامل في المبتداه و
الخبر الظان ان الابداء العامل في المبتداه هو تجريد عن
العوامل اللفظية ليسند اليه معنى الابداء العامل
في الخبر هو تجريد الخبر من العوامل اللفظية ليسند اليه
شيء فالا ببدء العامل في المبتداه مقارن لبدء العامل
في الخبر ويحتمل ان يكون الابداء هو القدر المتكرر فيها
اي التجريد للناد مطلقا **قوله** واصل المبتداه اي ينبغي
ان يكون المبتداه عينا سواء يجعل هذا في ضمن الوجوب او
بالاولية مثل ما ذكرنا في الفعل فعلى هذا يجوز ان يكون المبتداه
ما يطلق عليه المبتداه اسما للشيء فان القسم الثاني من المبتداه
يجب تقديمه على ما هو سادس الخبر اعني الكلام الظاهر ويجوز
ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت الابداء بمعنى الا
الغير الباقية في هذا الوجوب **قوله** ان لم يمنع مانع الا
ترك هذا القيد اذا عند وجود المانع اذا لم يكن الا
تقديم المبتداه لم يكن تقديم المبتداه التقديم فيلزم
الاضمار قبل الذكرية في تلك الصورة كما ذكرنا في
بحث الفعل فتدبر **قوله** لان المبتداه ذات والخبر عامل
اها قبل هذا الحكم الكثر او قد يكون على العكس

كما في قولنا هذا زيد وبنو زيد وقيل في اذ الجري
الحقيقي فنقول لا الجمل على شئ على التحقيق فنقول
هذا زيد في بنو زيد والمطلق زيد فاز قلت قد يجعل بعض
الاوهام مبتدأ ويثبت عليه حال كقولنا الان انفع
والنطق فصل فكيف يكون كل مبتدأ اذا قلت المراد من
الذات ما جعل موضوعا ثبتت عليه شئ وان كان هذا
الموضوع في نفي من لا وفي كذا من حيث انه موضوع ذات
والخبر حال ثابت عليه فاز قلت هذا الدليل منقول
بالفعل اذ هو ذات والفعل حال من هذا فينبغي ان يتقدم على
الفعل مع انه يجب تقديم الفعل عليه قلت هذا الحكم مفيد
بما اذا لم يمنع مانع وفي الفاعل مانع من تقديم وهو
كون الفعل عاملا في الفعل ودائما الى ذكر الفعل بعد
ايراده **قوله** لتقدم رتبة اي لتقدم زيد الذي هو مبتدأ
رتبة وكذا جاز في دان قديم زيد وفي دان غلام زيد
عند رجوع الضمير الى زيد عندهم فان المقتضا اذا كان
مقتضا رتبة لعدم جواز الفصل بين المقتضا والمقتضاه
وعند بعضهم تقدم المقتضا بالرتبة على ان لا يتلزم تقدم
المقتضا عليه في هذا المذهب لا يجوز في دان قدام زيد
وعلا ما عند ارجاع الضمير الى زيد فتأمل **قوله** وقد يكون
المبتدأ نكرة فاز قلت المقتضا ان يذكر بعد مبتدأ ما تقدم
المبتدأ على الخبر ووجب تقديمه على الخبر وهي قوله واذا
كان

كان المبتدأ نكرة متعللا على المصدر الكلام قلت نعم
المفعول اي متعلقة الامتداد ذكر الامور التي هي اكمل من ان
فانما بعد امتداد تعريفه بقوله وقد يكون المبتدأ نكرة ثم
امشاد لا امتا كون الخبر مفردا بقوله والخبر قد يكون جملا
قوله ولكل لا يكون نكرة على الاطلاق فيه انه قد يكون
نكرة على الاطلاق اذا كان مفيدا كجاءني وايضا لا فرق بين
المعرب بلام العهد الذي وبين النكرة في مثل اخر التور
وادخل سوقا فجزر المبتدأ باحد هاد وزا الاخر كذا وفيه
لا فرق بين قولنا انما نحن من فرس وقولنا حيوانا
خير من الفرس فالحكم يكون احدهما مبتدأ حكمه والجواب انهم
لا يوجدوا في التمر المراد الفائدة في المعرفة والنكرة المختصة
وم يوجد في النكرة حكموا بذلك والحكم تراعي في الجمل **قوله**
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فانه
التخصيص المعبر هو التخصيص عند المخاطب ليفيد الحكم والا
فالتكلم على الذي حكم عليه والجواب انه يلزم من علم المتكلم
يكون احدهما في الدار تخصيص عند المخاطب ايضا فان المخاطب
يعلم ان المبتدأ رجل الذي هو متعلق علم المتكلم بكونه
في الدار فالذي هو متعلق علمه بكونه في الدار خارجا
عن الرجل الذي حكم عليه **قوله** فكل منهما تخصيص فهذه
الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبر انما ولم يجعل في
الدار خبر بل قوله امراده معطوف على المبتدأ انما ان

خلاف الظاهر يقال ان ضمير جعل يرجع الى الرجل بعينه
قوله وفي الدار خبره وقوله كل واحد منهما اي من الرجل و
الامارة يختص بهذه الصفة بيان للواقع ويجوز ان
الظا ويراد بجعل كل منهما مبتدا وفي الدار خبره اع
المبتدا والخبر حقيقة او حكما فان المعطوف المبتدا في حكم
المبتدا والخبر في حكم خبره **قوله** فافاد عموم الايراد وشيها
فصحت وتخصت فيه ان التعيين والتخصيص رفع للتركيب
ويقال فافادة العموم يحصل شي منها والجواب ان عند عدم
افادة العموم يجوز ايراد البعض فافادة العموم تعين الجمع
وابت تلك الارادة **قوله** فخره خبر من جادة هذا قول
امير المؤمنين ع في تعيين فدية الجدة اذا قتله ولما
ان فديته غراي غرة كانت والحكم ليس بمقتضى ابقية دور
غرة **قوله** انما في موضع ما اخر فان باب التثنية كان في
الاول فاعلا لا هو قدم لا فادة التخصيص **والحرف** فانه اذا
قيل في الدار علم ان مادركه بعد موصوفته استقر
في الدار فان قلت في هذا يلزم من ان يصف قائم وجعل التخصيص
الشركة بتقديم الحكم مطلق فانه اذا قيل قائم علم ان ما يذكر
بعده موصوف بصفة كونه مسندا اليه بالقيام مع انهم جوا بان
تقدم الحكم الظرفي بوجبه تخصيص المبتدا بالشركة لا تقدم مطلق
الحكم قلنا السوف في ذلك ان الظرف لما كان فيه اشباعا
مفعول هو موصوفه فيقتضي الارتباط شي فلا يجوز الخاطب

ليجيب

ليجيب في هذه ان المبتدا الذي يصف ان يرتبط به هذا
الظرف واما اذا لم يكن الخبر المتقدم ظرفا فليس فيه اشباع خبر
فهذا لا يجمع في وقوعه متقدما فانه يرتبط شي حتى يختص
ذلك الشي بغيره ارتباطا شي فلا يوجب تقدمه ما ليس له
التخصيص تقدم الحكم فاما **قوله** سلام اي سلام من قبلي
عليك انما قرر سلامي بهذا التفسير اشار الى ان المقصود
بالنسبة الى المتكلم تخصيصه لا تعريفه فليس المراد من سلامي
تعريف الالة تخصيص وايضا فائدة هذا التفسير ان يفر
هذا الوجه من التظاير قوله سلام عليك مثل قولنا وبذلك
فانه لا ينبغي ان يكون معناه وبذلك بل ذكر الوبل من قبل
المتكلم لك فاما **قوله** هذا هو شهر ربيع الثاني ويحتمل ان
يكون المشار اليه بهذا الحكم بوجبه تخصيص النكرة الواقعة مبتدا
بوجه فاما الوجه الشئ المذكورة في هذا الامثلة ويحتمل ان
يكون اشارته الى حصول وجه سلام عليك ويؤيد الاول
قوله لا يلى ما ذكره من التخصيص فاما **قوله** كونه عام من كلام
فان قلت كلام المعتبر في تعريف المرفوع القول والمبتدا اع
من ان يكون حقيقة او حكما كما يتوهم حقيقة وكلام ان كلام المعتبر
في تعريف الخبر ايضا هو ايضا من الحقيقة والحكي فيحمل الخبر على
ايضا فاما معنى قوله فم يكن للجملة فانه في قلت التحقيق للجملة
على امر او كونه جملة بلا تأويلها لا مفرد يكون خبر المبتدا
فتعريف كلام من الحقيقة والحكي ايضا لا يخل تعريف الخبر جملة فيصح

ما ذكره ان وفيه ان قول المصنف في بحث الكلام ولا يتأني لا
ان في اسمين يستدعيان يكون الجملة التي وقعت مستدعي للكلام
اسما حكما فيكون مناسبا لما في الخبر ان ان يحصر موضع الحكم
المذكور بطرف المصدر في الكلام بالكلام الشائبة فاما **قوله** وم يذكر
الظرفية بل ذكر قوله وما وقع طرفا فالكثر ان مقتضى الجملة
وذكر مثلا ايضا في تخصيص النكرة بتقدير الحكم قبل ذلك **قوله**
فلا بد من عائد جواب شرط فحذفوا اي اذا كان جملة فلا بد
من عائد وكذا في الخبر المكون من المتعدي والمؤاخر ايضا ووجه التخصيص
بالجملة اي في الخبر المفرد غير لازم كما اذا لم يكن متعديا فزيد
ان اجموع وقال الكافي لا بد في خبر كان مطلقا من عائد
حتى قال معنى كان زيد ان كان كان زيد ان كان هو **قوله**
كلام في نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون المحصور باليد و
هو زيد مبتدأ وجملة نعم الرجل خبر عنه مقدما عليه وفيه
ان الجملة انائية فلا بد من تأويلها بمقول في حق نعم الرجل
كما هو المشهور فيكون الخبر مفردا ويكون العائد ايضا ضميرا في
حقه قال بعض المحققين لا يخفى ان نعم الرجل ليس موضع المظهر
موضع المضمر الا ان المظهر يصلح كذلك باعتبار ان العهد
فلما هي بجملة **قوله** او كون الخبر مفترا قال بعض
المحققين لا وبي او كون الخبر غير مبتدأ يستلزم ان
في قولنا ان زيد قائم وهو قوي عروفا **قوله** البتة
الذين يثنون نقل عنه روح ان الكرد وازده شروا وهذا

وتفصيل

وتفصيل ان الكرا في عشر وثقا والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة امداد والمد اربعة اطل **قوله** وضع طرفه فان
او كان وجارا وجورا لا يخفى ان الطرف اسم الزمان والمكان
في الانسان والطلاء على الجار والجر الذي ليس به زمان
ولا مكان بطرف الجار فخر اداة الجمع يدغم الجمع بين الحقيقة
والجواز الا ان يقال بهوم الجواز بان يراى معنى جازي مل
لجميعها **قوله** فالكثر من التثنية وهو المصدر يوزن فيه ان لو كان
هذا مذهب البصريين فالمشعر ان يقال ما وقع طرفا فهو مقدر
بجملة خلافا للكونيين لان المقصود تابع للمصدرين وذكر
مذهب البصريين وينقل الخلاف لو وقع من احد **قوله** على
استدراك تقدير الجار ليس يربط بالمبتدأ اي قوله فالكثر
ويجوز تقدير المضاف الى الربط بان يقال حكم الاكثر ان
مقدر بجملة **قوله** مقدر اي مؤلف من التقدير بالثنا ويدر
لان التقدير هو ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون
الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة ههنا هذا الظاهر
واعتماد الفعل من حيث ارتباط الطرف به لا يوجب المحذوف
بنفسه هذا الظرف بتأويل هذا الجملة ويجوز ان يراى في النعمان
كما يقال الفروغ من المقدرة في كتاب الله تعالى المعينة في
كتاب الله تعالى **قوله** بتقدير الفعل فيه وذلك الفعل
من افعال الله تعالى كالكون والنبوت والحصول والوجوه
ويجوز تقدير فعل من افعال المحصور عند قرينة **قوله** فاذا

وجب التقدير فالاصل اولى فان قلت ان الاصل اولى
تقدير الظرف بل لا وجوب تقديرها والدليل على الاولوية
قلت لما كان تقدير الفعل اولى فاخذوا ما هو الاصل
تقدير الفعل اليه ولم يقدروا غيره وهذا معنى وجوب
تقدير الجمله عندهم لو قالوا بالوجوب **قوله** فانه يصح
مفردا في انة قد يكون في تقدير اسم الفعل ايضا جملة كما
اذا كان بعد حرف النفي او اللين كما يقال ما في الدار
ابو وافي الدار ابو فانه الصفة بعد حرف النفي والف
المتنهم مع فاعل جملة كما ترى في القسم الثاني من المبتدأ
في يجوز ان يكون قوده فاما اكثر باعتبار الظرف عند تقدير
الفعل جملة وعند تقدير الصفة ايضا يجوز ان يكون جملة
فاحتمال كونه اكثر **قوله** والاصل في الخبر الاخر ان يكون
اكثر من اثنان ولان شئ يقول في الربط فان قلت دليلهم
لا يثبت تقدير خصوص اسم الفعل قلت ذكر خصوص
اسم الفعل لا الخصوصية بل المتلزم ما هو الواجب
شكلا على صدر الكلام سواء كان المعنى الذي
صدر الكلام معنى تضمنيا لنفس المبتدأ هو المقتر
للمتضمن ثم ان يكون او معنى لما هو مقارن للمبتدأ
ثم معنى هو المتنهم في ان يدقاه والمهور ان المعنى
الذي يقتضي صدر الكلام ثمة نظرها بعضهم بالقافية
حفظا للمبتدأ وهو **قوله** شئ جيز بوجوه مقتضى

صدر الكلام **قوله** وتبع في صدره اني فم تام شرط
قسم وتجب استقراءه في انة للمبتدأ كانت عام لكن
عند بعضهم الثاني والثاني ايضا منها **قوله** فان معناه
هذا ابوك ام ذاك ام اشار بهذا الا ان من عرفت في قوة
هذا ابوك ام ذاك كذا اجمل واحصر في العبارة فصار
بهما وانما ذهب اليه بعض النحاة من انة نكرة فالكتاب
ان يكون خبرا ابوك مبتدأ متساويين في التعريف او
غير متساويين اشار بهذا التعميم في فائدة ذكر متساويين
وعدم التاكاف بقوله متساويين فان المعروفين لا يلزم
ان يكونا متساويين ولو كلف متساويين لم يوجب المماثلة
في التعريف **قوله** نحو زيد المنطلق لانه مثال المعرفين
لا قريبه على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا فوجب تقدير
لمبتدأ **قوله** في اصل التخصيص لا في قدره فلو اذلتا و
في تحته وقوده مبتدأ **قوله** دفعا لانتباهه مع ريادة
الاسم **قوله** فعلا اي فعلا مندا الى المبتدأ فان
المنداد اليه خبري اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعلا
فلما ذكر كون الخبر فعلا ان يكون جملة فعلية فاعاد
التصديق الرابع الى المبتدأ فلما راجع ان مثل زيد قائم
الخبر فعلا بل جملة فامثل **قوله** في هذه الصورة قل
بهذا الكلام الى ان الخبر خبر ان شرط متعدي **قوله**
البتدأ المبتدأ بالفعل فان قلت قد وقع التبدل

المبتدأ بالفاعل والمبتدأ بالقسم الثاني من المبتدأ
في إقام زيد لوجعل زيد مبتدأ وإقام خبره والمبتدأ
المبتدأ بالخبر والفاعل بالمبتدأ أيضا لوجعل إقام
الثاني من المبتدأ فاعدا فلزم يلتفتوا إلى رفع هذه
الابتداء في إقام زيد وما قام زيد قلت التبيين المبتدأ
بالفاعل إذا كان الخبر فعلا بوجوب التبيين الجملة الفعلية
وغير الكلام بالثانية والفعليته بخلاف هذا الابتداء
فإن لا يغير الكلام ويفيد معنى واحد في جميع الحالات
فإن **قوله** أو بالبدل عن الفاعل قيل في هذه الصورة
التقديم مختلف فيه فيموزان يكون داخل في مراد المصنف
فإنه قد يقول أو كان الخبر فعلا أن يكون فعلا صورة
بحيث لم يظهر اسناد الفعل إلى شيء آخر في اللفظ فخرج
مثل ما قام اللذان وقاموا اللذان من هذه الحالة
فيموزان يكونان اللذان والزيد مبتدأ والفعل مع فاعلا
خبر **قوله** كالمتفهم قال بعض المحققين المعنى المقصود
للمصدر الذي يقتضيه لا يكون غير المتفهم و
التي الباقية دون الثانية فإنه لا يجوز أن يقال
زيد ما قام ويجوز زيد لا قام **قوله** أو كان التمييز
معنا قيل أحترز بقوله بتقديم موزان يكون الخبر تبيين
مستحكما في زيد قام فإنه لو كان لا يكون مبتدأ بل
يكون فعلا قام **قوله** فإنه لو كان في المبتدأ غير محتملة
فأقول

فأقول

فأقول لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل التبيين المبتدأ
بفعل الفرق في كل من التقديم والتأخير قدور فما وجه
رجح أحد على الآخر قلت الفرقان في صورة تقديم المبتدأ
يكون مرة مذكورة غير مفيدة للمعنى بخلاف تأخيرها فإن
عند تأخيرها لمقصود يفيد الكلام فائدة ثالثة واحتمال
الابتداء أيضا على السوية بل عند الحمل على المبتدأ يكون
كلاما تاما مرافاه عند الحمل على المبتدأ الفاعلية للفظ
بحمل أن يكون الفرق مقدرا بضم الفاعل وحده بذكر الكلام تاما
فإن رجح نجا المبتدأ فكأنه لم يبين على من حمل الكلام
على التام **قوله** لتعلق الخبر بالتابع لا بتبعيته بمنعها
تقديم على الخبر وإتمام بقول المصنف أو جزاء الخبر غير في المبتدأ
ولم يفتأ التام أيضا المنطق بالجزء يستعمل قولنا في كل جز
وضيعة فأنه في مثل هذه الصورة أيضا يجب تقديم الخبر
على المبتدأ **قوله** خبرا عن المقتوحة الواقعة معهما
وغيرها المأول بالمفرد مبتدأ لانه لا يكون خبر المبتدأ خبر
أصطلاحا أشار به إلى المتحاشا ومرفوعا عن من
ظاهرها وجعل مبتدأ هذا الخبر مجموع أن مع أعمها
وغيرها فيكون المجموع في تأويل المفرد يصح جعله مبتدأ
قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه مع
أيضا متابا بالعطف نحو زيد وعمر وقام وقاعد وغير
العطف في أحدهما أو في كليهما وليس كذلك ما وقع

بل يجوز افعال تعدد الخبر عنه من غير تعدد الخبر
تخوذاً وعرو وجلان طوعاً ماضياً الطوع ولم يتوفر
في جانب المبتدأ قلته في الكلام **قوله** واما بحسب
اللفظ فقط دون المعنى فليس مادة وقد يقال
في مثل قولنا هذا الماء فار يعني لا حار ولا بارد
تحقق التعدد معني فقط وهذا محل تأمل فان القار
كيفية مخصوصة لا تعدد فيها بحسب المعنى **قوله**
وايضاً المتعدد بالعطف ليس بخبر بل متوالف في ان
المتعدد بالعطف في بعض المواد خبر معني محمول وان كان
بحسب اللفظ في صورة العطف مثل عالم وجاهل وان
وفوس **قوله** وهو سبب الاول في سبب الثاني اي الشرط
هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سبباً لتحقيق
الثاني او الحكم بتحقيق الثاني فالاول والخوار كانت الشهد
طالفاً فانها موجودة والثاني نحو ان كان انما موجوداً
فالتحصيل طالعاً وقوله تع وما لكم من نعمه فمن الله من قبل
الثاني **قوله** فلا ريب عليه وما لكم من نعمه فمن الله يعني لا
راد ان نعمه دخول القائم يتوقف على تحقق معني الشرط
كما في هذا المثال فان فيه ايضاً معني الشرط بالتقدير
المذكور **قوله** في سبب المبتدأ الشرط في سبب خبره
بما اذا جرد تحقق المبتدأ معني الشرط للمبتدأ هذا
التفريع يجوز ان يكون تحقق المبتدأ معني الشرط

باعتبار

باعتبار سبب خبره في خبره فلا بد ان يقال قد تحقق
المبتدأ والخبر معني الشرط والباء وهو سبب الاول
وسبب الثاني حتى يقع التفريع ويرتبط عليه قوله
فيصح دخول القاء في الخبر **قوله** ويصح عدم دخوله فيه
لأفادة المبتدأ والخبر فائدة تامة غير التبيين فلا يقال
لا القاء واما عند قصد التبيين فلا بد من القاء لأفادة
واما عند عدم قصد التبيين فلا حاجة الى القاء فذكره
يكون لغواً فيجب تركه وفيه ان الاحتمال عند استعمال
هذا المبتدأ في التراكيب منحصر في قصد التبيين وعدمه
ففي الاحتمال ايراد القاء وتركه واجب فيصح دخول القاء
الحال من الوجوب والاستثناء كما ذكرنا ان يكون في
استعمال **قوله** وذلك المبتدأ المتضمن معني الشرط
اما اسم الموصول فان قيل هذا الكلام يدل على
انحصار المبتدأ المتضمن معني الشرط الذي يقع دخول
القاء في خبره في الاسم الموصول بفعله وطرأ وفي
الشك الموصوف بهما وليس كذلك فان المبتدأ الذي
دخل عليه ما نحو ما زيد فمطلق والهاء التي فيها
معني الشرط كما هو في واي ان واذن وما لكم من نعمه
فمن الله ومثل من كان اعني في هذه هي في الاستثناء
ومن جاب التبيين فله عشر امثاله وغير ذلك قلت
مراد اللفظ ان جرد تحقق المبتدأ معني الشرط على وجه

يقع ان يقصد وازلا يقصد ويقع دخول الفاء وعدم
في الخبر فخر في الصورة المذكورة واما اراد الكلام
لا فاده الشرح والقصد النسبية وادخل الفاء في الجاء
فغير منصرفها كما اذا دخل حرف الشرط على المبتدأ نحو
اما زيد فمنطلق على ان بعضها من المواد المذكورة كقول
وما واي من قبيل الموصول بفعل وفاء فلما يقصر بها **قوله**
اي الذي فيه لطيفة **قوله** جعلت صلته جملة فعلية
لفظا او معني كما اذا كان المبتدأ لام الموصول وصلته
الفعل او المفعول كما في قوله تعالى والذين في قلوبهم
كل واحد منهما مائة جلدة **قوله** او الذي في الدارين
كل او في المتن لا ترديد فيكون الجمع مثالا واحدا في حكم
اسم الموصول المذكور الموصوفين نحو ان الذي ياتي او في
الدار قد درهم **قوله** او النكرة الموصوفة بما اي بعدها
فيكون المقتضى هو فافلوا في القيد باربعاء الى
احدهما لا يحتاج الى تقدير المقتضى **قوله** وقوله تعالى
الموت الذي تفوز منه فانه ملا فيكم فان قلت الفاء
ذاتية ههنا فلا نسبية فلم يكن مما انفردت بحوزة ان يكون
انوار سببا لكم بالملا فاة **قوله** ومثل كل رجل ياتيني
هذا مثال للموصوف بفعل قلت الموصوف بفعل هو رجل
لا كل فيكون مثلا لا يقتضي الى النكرة الموصوفة بفعل **قوله**
النكرة الموصوفة بفعل قلت لان ذلك بل الموصوف في هذا
المثال

المثال هو كل رجل **قوله** مثلكم المقتضى الى النكرة الموصوفة
بأحد هما فتقولنا كل غلام رجل ياتيني هذا مبتدئ على
ان ياتيني صفة لرجل او لغلام لا كل غلام اذ هو يكون
مثالا للضم الاول مثل كل رجل ياتيني **قوله** والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار فيه ان جزاء الشرط كثيرا ما يكون
امرا متوخا في زيد فافزعه وقوله تعالى والذين في
قلوبهم اكلوا من ثمره مما اذ جلدوا ايض من هذا القبيل
وايضا بان دخول حرف الاستفهام على الشرط والجزاء نحو هل
از كانت الشمس طالعة فالكهنا موجود ويكرر الجواب مثلا
بان المراد من الشرط والجزاء مجموع القضية الشرطية فلا
على حدة ولا تاتيها على حدة ولذلك ان القضية الشرطية
جملة خبرية وان لم يكن بعضها جزاءها كذلك ومن الثاني
باننا لام محبة قولنا هذا ان كانت الشمس طالعة فالكهنا موجود
لا في الشرط والاستفهام كلاهما يقتضي ان الصدق
يحدثها بل يقال في الصورة المذكورة هل تحققوا
كانت الشمس طالعة فالكهنا موجود في بيع صدقة احدهما
في جملة ما ولم يخرج حرف الاستفهام القضية الشرطية في
خبرية تهاج لان الجملة الشرطية كانت جزءا للجملة المقتضى
بخلاف ما اذا دخل حرف الاستفهام وحرف الثاني او الثاني
على نفس الجملة الخبرية فانه يخرجها في الخبرية الى الثانية
فتأمل **قوله** باب كان و باب علمت ايضا ما انفاز بالاف

وان لم يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية كليت
ولهذا يعلم من هذا ان هذه المنع لم يخرج في اخرج الكلام
من الخبرية الى الانشائية **قوله** ووجد ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها اذ ذلك التخصيص
لذكر خبر الحروف المشبهة في المرفوعات والتشريع بانهم
كامرئيل المبتدأ **قوله** والفتح انما لا يمنع عنه لانها
لا يخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية فيه انه متخرج انما
ان باب كان وباب علم ما انفار بالانفاق مع انما لا
يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية فلم يخرج عليه الحكم
في ذلك فالتدليل على عدم المنع بعدم الانحاج من
الخبرية الى الانشائية زيف **قوله** لا يمنعها القوان
وكلام الفصحاء ذهاب هذا البعض على منع هذه الحروف
من دخول الفأ في الخبر مع عدم منع القوان وكلام
الفصحاء لذلك في غاية الغاية اذ الحاجة استنبطوا
قواعد النحو من كلام الفصحاء فكيف يخالفون في الحكم بكلام
قوله فواته ما فارقتم قالوا كسب في الخلية القلا
بالد والفتح وشعني شمن دامت **قوله** اي هذا جار لا
واجبا يعني ما ذكرنا من هو الخذف بمرئيل الجواز الوجوب
حيث صرح به وكيف يذكر القنية فقط وقيل لا يجوز
اصلا لانه ذكرنا صيل في الكلام وحمل في صورة القطع
بالرفع على حذف الخبر لا المبتدأ ويجعل المحصول
بمدح

بالممدح او الزم في افعال المدح والزم مبتدأ خبر مقدم
عليه كذا عدم ذكر المنة صورة قطع النعت بالرفع من صورة
وجوب حذف الخبر وحصوله فيما الزم في موضع غير
يؤيد ما ذكرنا **قوله** ليعلم انه كان في الالف صفة واللام
انه صفة لما قبله في المعنى كذا قطع وجعل اعرابه مخالفا
لاعرابه ما قبله بان رفع هذه في صورة كان النعت
منصوبا او مجرورا وهذا الجعل للثنية وايضا السامع
للاضفا اليه لاهتمام بافادة المدح والزم او الترخيم
فانه لو لم يقطع لم يفهم الاهتمام ولو ذكر المبتدأ لم يفهم
كونه نعتا في الكلام فاما **قوله** في معقول المستلزم
للهم لا ارفع صورة قال الفاعل الخشي الله تعالى
فقد يدن وبانك كذا وكلاهما تقيم يعني ارادة كل
منهما على البدل لتقيم والاولى الجمع بين معني المتحركة
كما يتوهم من ظاهر عبارة الشرح كذا هذا جار عند بعضهم
قوله لان مقصودنا من قال بعض المحققين فيه منع
لاحقا ان يكون مقصودة تعيين شي بالمكانة **قوله**
بمعنى الهمال وفيه ان تعيين الشيء بالمكانة بلا مجهول
تحكم عليه ووزنه **قوله** جري على عادة تليين العارة
ما ايتى خلافا ونذكر فاسا ربقوله عاكبا الى ان هذا
من قبيل الثاني **قوله** ولما يتوهم نصب الهمال عند
الوقف اذ الغالب في اخر الكلام الوقف وايضا الالف فيما

ذكر مفرد الوقف **قوله** فان تقديره على المذهب الصحيح
قال بعض المحققين واما على المذهب الغير الصحيح فليس
تأخر فيه منها اذ ارف مكان خبر في البيع ومنها ان
عرف زمان والمذوق هو المقتضى الى المبتدأ اي خرجت
وقت خروجي ووجود البيع والذي يدل على عدم هذا
منه ما ذكره من حذف الخبر ان الخبر يفرج بالمذوق فيقول
فاذا البيع واقف **قوله** فيما التزمه تركيب حذف الخبر
لقيام رتبة والتزم في موضع غير **قوله** في اربعة ارباب
بحكم التمسك ولم يعتد به قوله زيد في الدار من قبيل
حذف الخبر بتقدير جعل في الدار او حاصل في الدار
الخبر بحسب الاصطلاح هو في الدار وهو مضاف وحذف
وتقدير العامل لا يفي لاي ابعاد المعنى بل المعنى حكم
بان الخبر في الدار **قوله** او حها المبتدأ الذي بعد قوله
ونحوه عامما اي كان من افعال العم الذي هو الكون
والوجود والنبوت والحصول ولو منح بهذا وانفي
من ذكر قوله هذا اذا كان الخبر عاما لكان اولى **قوله**
اي لولا وجد زيد ولم يلزم عليه حذف الفاعل وجوباً من
غير الفقد ومن غير امر زائد على القرينة **قوله** لولا **قوله**
ويلزم عليه ان لا يكون في الشبهة اسناد اذ لا يوجد
الاسناد بين الخلف والعمود **قوله** اذ كان زيد مفعولاً
لما يلزم تكرار المثال ويكون المصدر منسوباً الى المفعول
وبعد

وبعد حال عن **قوله** فانما او قائمين فالأول حال من واحد
والثاني من كليهما **قوله** وان ضربت زيدا فانما مثال المصدر المتأخر
قوله واكثر من في التوقيف مثل ما مثال لا فعل التفضيل
المقتضى الى المصدر التأويلي فان ما مصدرية ويكون بمعنى
الكون **قوله** وفيه تكلفات كثيرة نقل عنه قد مر ستره
وهو حذف اذ مع الجملة المقتضى اليها ولم يثبت في غير هذا
المكان ومنه العدول من ظاهر معني كان التناقض الى معنى
التامة لان معني قوله حال اذا كان قائماً ظاهراً في معني
التناقض ومنه الحال مقام الطرف انتهى **قوله** عطف على شيء
بالواو الذي يعني مع فان قلت يجي في بحث المفعول مع
ان الواو يعني مع ثم يذكر للعطف قلت المراد بالعطف مع
التعوي اي الارتباط المنوي فان قلت فاعاد دفع خبر
هذا الواو قلت لما كانت صورة موافقة للعاطف اجري
عليه حكم ولهذا قال الكوفيون ان الواو يعني مع خبر نقل
دفعه الى مدحوله لعدم قبول الاعراب **قوله** وكل رجل ورجل
كتب في الخلية الضيقة في اللغة العقارية هي الارض
والنخل والمتاع وهذا كناية من مضمونها اي الضيقة انتهى
قال بعض المحققين كأنهم شبهوا صيغة الرجل بالان في اللغة
التي لا يعني ثم اعلم ان في ارجاع صيغة مجتهد هو رتبة
لا يجوز رجوعه الى كل ولا الى رجل وقال بعضهم لا انه من قبيل
ومنع المضمون من منع المضمون فقد ذكر رجل وصيغة ذلك

الرجل قال بعض المحققين كما ان كل رجل ناشأ عن اسماء
 كثيرة ضاهية ايضا ناشأ عن تسمات كثيرة يعود في كل اسم
 لا رجل اخر فكانه قيل زيد وضيعة عرو وضيعة بكر الى
 غيره ذلك **قوله** فخذ الخبر واجب حذف وجعل الشيخ الرضي
 حذف الخبر عاكبا واجبا **قوله** وقيم المعطوف موضع فان
 قلت المعطوف على المبتدأ بحسب اربعة متقدم على الخبر
 فكيف يقيم موضع فان ما يقيم موضع الخبر يكون متاخرا
 عنه قلت المعطوف على المبتدأ وان كان من تمة لكن يذكر
 بعد الخبر ايضا عرفنا ان يقع موقع الخبر وقيل تقدير
 الكلام كل رجل مقرون هو وضيعة فاعطف وضيعة على
 القامير المستتر في مقرون المؤكدة هو ثم حذف مقرون مع الضمير
 المؤكدة وقيم المعطوف مقامه وفيه تكلف لا ينبغي وانما لم يقد
 وكل رجل وضيعة مقرونان مع ان مقتضى العطف على
 المبتدأ هو هذا لانه يحل يكون الخبر متاخرا عما فم يقع
 المعطوف في موضعه ولم ينبذ **قوله** كل مبتدأ يكون مقفيا
 يعني منقيا لذلك بحيث انتقل من جماعه الى كونه مقما
 ليكون قونية على حذف خبره الذي هو **قوله** اي لعل
 ويقاويل اسنانة بهذا العطف التفسير الى ان الجمع بين
 العو بالضم والجملة والبقا **قوله** ولا يمتثل مع اللام المفتوحة
 اي لا يمتثل مع اللام المولدة للضم في مقام وقع مقفيا
 الا المفتوحة **قوله** اي من المرفوعات خبر ان يحتمل المراد انما
 مقد

مقد في نظم الكلام وقوله خبر ان مع منها المحذوف كلام
 براسه ويحتمل ان يكون مجموع خبر ان وانما هما هو السند بعد
 دخولها كلاما واحدا ولم يكن منها محذوف فيه وقوله ان
 اي من المرفوعات اشار الى ان ليس من خبر المبتدأ بل ذكره
 لانه من المرفوعات **قوله** بعد دخول هذه الحروف على
 اي خبر كل من هذه الحروف بعد دخول هذه الحروف والظاهر
 ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو السند بعد دخولها وانما
 قال عليها لان الدخول يعني ورود هذه الحروف لا وارت
 الا ليس بالجموع السند والسند اليه فيكون بيان الدافع
 وان كان اصل التعريف لا يقتضي ذلك بل يكفي ذكره عليه كالكوفي
قوله او يعني فيه ان المثلث الاكتفاء بارات الا لفظا
 ان الاثر المعنوي كالتاكيد مثلا قد يحصل في صورة الالتقاء
 مع ان خبرها ايضا خبر المبتدأ ويمكن ان يقال ان
 المراد من الاثر المعنوي هو الاثر التقديري او الخيالي لا المعنوي
 الذي افاده الحروف المشبهة بالفعل فتأمل **قوله** ويلزم منه
 استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف فان قلت يلزم
 ايضا ان لا يكون قائم في ان زيدا قائم ابو خبر ان لانه مستند
 بالفاعله وهو ابو الاكلام ان وهو زيد قلت الترتيب
 ذلك فان الخبر مجموع قائم ابو وهو مستند الى اسم ان لا
 قائم فقط وفيه ان هذا خلاف عرف المحرقي الذي ينظر
 في اللفظ وان كان السند بحسب المعنى هو مجموع قائم ابو

قوله فيحتاج الى التأويل المجد بالعلم فيه انه لا حاجة الى تأويل
في التعريف في يجوز ان يستفاد كون خبرها مجده من قوله وامر
كما مر خبر المبتدأ كما مر في تعريف خبر المبتدأ من عدم التعميم
واستفادة كون خبر المبتدأ من مجده قوله والخبر قد يكون
مجده تأمل **قوله** والمراد ان امره كما مر بعد ان فتح كونه خبرا
ليخبر ان الخبر بقوله وامر كما مر خبر المبتدأ استقام
ومشرا انما استلزامه التفتة الاستفهام ووقوع مجده انشا
وامثال ذلك وما ذكره ان تكلف **قوله** ان في تقديمه فان
حكم تقديمه على اسم الاستماع وحكم تقديم الخبر على المبتدأ
الجواز **قوله** ان ان يكون زافا فان حكمه ان حكمه في جواز التقديم
اذا كان العلم معروفا في وجوبه اذا كان نكرة فيه ان هذا التفتة
يقضي ان يكون خبره الظرف مثل خبر المبتدأ في التقديم
مع ان بينهما تقاوتا بينتا فان خبر ان اذا كان ظرفا
يتقدم تقديمه غالبا شيئا يحاك اذا لا يجوز تأخيرها
كان العلم معروفا او نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وايضا
خبر ان اذا كان ظرفا مقارنا بالعلم لا يقدم نحو ان زيدا
في الدار بخلاف خبر المبتدأ **قوله** خبر لا الكائنة في
المجر قد مر متعلق الظرف مع فاعل الكلام رعاية بجانب
المعنى فان كذا لا علم للجنس صفة فلا بد من تعريف متعلقه
لكن الشايع في امثال هذه المواضع تقدير النكرة للعلم
يلزم حذف الموصول بعض ملته فان الدام من موله

وتدور

ومدخوله ملته وذا لا يجوز عند البصريين فان تقدير
عندهم خبر لا كائنة في خبر الجنس بان يكون كائنة حالا
من المقتضى اليه بنا وبها لا يفعلون بالفعل المستفاد من
الاشتراك اي ثبت تأمل **قوله** اي في صفة او لا رجل
قام في القيا من الرجل لا في الرجل نفسه هلامه
لكن لما كان الشايع خبره كونها من افعال العدم من
الكون والحصول والنبوت والوجود وفي الشيء
في وجوده ونبوته في وجود الجنس هو تقيده فلهذا قيل
في خبر الجنس لا في صفة في هذا لا يحتاج الى رد ما ذكره
فان وجه التسمية لا يجب ان يكون مطرعا **قوله** ما عرفت في
باب ان من الدخول لا يراد اثره لفظا او معنى وفيه
ان اثر معني في تفرقه فيكون خبره ليس كذلك
بقوله فلا بد نظرا تأمل **قوله** على ما هو الظاهر يعني دفع
صفة المعرب المنسوب باعتبار ما كان خلافا للظاهر **قوله** ان
الظرف لا يقيده بالظرف ونحوه اي الحال وفيه ان اذا كان
المراد بالظرف المعرب من التكلف في التلبس والطعام
ونحوها يجوز تقيدها في الدار **قوله** وليكون مثالا للشيء
خبرها الظرف ونحوه لزم يقيده النوعين بالظرف و
غيره ليتناول الخبر المتعدد ايضا **قوله** حذفها كثيرا
جعل حذفها كثيرا مفعول مطلقا باعتبار موصوف
المقدر ويجوز جعله ظرفا اي زمانا كثيرا وهو الانب

لقولهم وينوعم لا يشبهه أصلاً **قوله** لا لا المنيغ عليه
لان النفي يقتضي منقياً وتاماً يكنى قريته خصوصاً في
إلى العام ولا أن النفي رفع الوجود فيحل على معناه عند عدم
المقصود **قوله** أي لا الوجود إلا الله جعل بعضهم هذه
الكلمة جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر فان أصل التركيب
الله لا يجعل فادخل لا والآخر فاستدل به هو الله
والمنه لا لا كذا لقادة المحرقة لا إلا والآخر الله
خبراً له وقال بعض المحققين أنا واضح هذا الذي يكلام
خير هو أنه لو بدد كل لا إلا بكلمة غاها وقيل **قوله** لا
كان كلاماً تاماً من غير احتياج إلى تقدير فقول الخامة
بتقدير الخبر لداع لفظه هو أن لا يقتضي خبراً منقياً بل
كثير المعنى لا يقتضي كذلك **قوله** فيقولون معنى قولهم
لا أهل ولا مال أي في المال فاز قلت فيكون لا ح الفهم
لازم فما وجه نصب مدخول إلا إذا كان مقطاً قلت لا ثم
إن الله فعلح بل يجوز أن يكون نيبانية لا في كنيابة
حرف النداء لا دعوا وكلمة يجوز أن يكون فاعل الفهم
ضمير بهم والنكرة المفتحة بعدها منصوب على التمييز
بهذا الضمير بهم فافهم **قوله** ويجوز التقديرين فيكون
ما روي خبراً في مثل لا رجل فلم على الصفة دون الخبر
فيجملون في تلك المادة الصفة مرفوعة باعتبار فتح
الرجل لان الرجل مبني وتابع المنيغ تابع لكمة وأما في مثل
قولنا

قولنا لا غلام رجل ظرف وقام برفع ظرف وقام نحو قولهم
أد صفة للظلام باعتبار ما كان عليه وهو كونه مستداً فان
قلت أن بني تميم من العرب ليس منسبهم أن يقولوا أن هذا للفظ
عندنا مرفوع بانه صفة أو خبر فاما معنى قوله فيجملون ما روي
خبراً صفة قلت المراد أن الخامة فيجملون ما روي خبراً على الصفة
في كلامهم وفيه الخامة من أين عرفوا تلك وليس من العرب بيان
مثل هذا قالوا في أن يحل العبارة على أن أهل الجار يجوزون
خبراً لا عند القريته خذ فاكثراً على سبيل الجواز بنو تميم
يجزفون خذ فاداع على سبيل الوجوب فتأمل **قوله** في
معنى النفي والدخول على المستدأ والخبر كونه مدخولاً
مستداً لا مع كونه نكرة في نظر فتأمل **قوله** وبما عرفت
من معنى الدخول لا رد أبوه في ما زيد أبوه قام قال بعض
المحققين قد عرفت ما يمنعك من القبول وإن المراد بالدخول
وروده عليه لا إرائي الأثر إليه لفظاً أو معنى ولا منك
أنه أثر معنى هو النفي من زيد كونه أبياً عاماً لا في الضمير
من الأب فيصح أن يقال أنه لم يدخل على أبوه لا إرائي هذا
الأثر معنى فتأمل **قوله** من صد عن ثوبها فافهم
قيل لا راجح كتب في الخلية الصدود الأعرض والبواح
التروال والضمير في ثوبها للاب أي من عرض عن ثوبه أن
الحجب فلا ذوال إلى عنها باعرض في ثوبه وفيه من أين عرفت
أن لا عمل هناس مع أن أثرها يظهر في خبرها وخبرها

ولم يظهر أثر العمل فيه يجوز ان يكون لا يرجع في مبتدأ وخبرها
 ونحو الاستدلال بالكنة بسبب قسمها بالهم في سياق
 الينف **قوله** ما فرغ من المرفوعات شيوخه الطائفة هذه
 الشرطية لزومية اذ لا فائدة تقيدها في الحكم الثاني
 ههنا والعلامة المتعينة للزوم للخصر عند ارباب
 المعقول منقبة كما لا يخفى الا ان يدعي الزوم العربي العاد
 بعد ما علم ان المقم في صدد ذكر المرفوعات والمنصب
 والجوريات فان الفراغ من احدها يستلزم ج التعدي
 للبيت في الآخر **قوله** لكثرة اذ كثرة التي المقابلة
 يستدعي كثرة الاهتمام بذلك الشيء اذ كل واحد منهما مهم
 وكثرة الاهتمام في بوجبه تقديم **قوله** ونحوه التعيب
 وذلك باعتبار الفتح التي هي الأصل في الاعراب التعيب والخفيف
 يعطى التثنية لا منسبة المنصب بل مرفوعات الزوم
 من منسبة الجوريات من حيث اشتغال تعريفها على الفاعل
 والمفعولية اللتين هما كالمضايفين فثامت من حيث
 تدارهما اكثر الا فعالا وهي الافعال المتعدية **قوله**
 المنصوبات هو ما اشتمل على المفعولية يحتمل ان يكون الجمع
 كلاما واحدا بان يكون هو ضمير الفصل واللام الحقيقية
 المبطة للجمعة مدحها ووح التعبير من المعرف بلفظ الجمع
 الدال على الافراد غير منسب بمقام التعريف كالمشارة الى
 جامعة هذا التعريف او الى تعذر انواع المنصب المعرف
 ههنا

ههنا ويحتمل ان يكون كلاما من مستقلين بان يكون قول
 المنصوبات كلاما واحدا بتقدير هذا البيت المنصوب
 او المنصوبات هذا وقوله ما اشتمل على المفعولية كلاما
 آخر فهو في استدارة الى المعرف الذي هو المنصوب المذكور
 في ضمن المنصوبات وما بعدهم تعريف المنصب وما في الشمل
 كناية عن العلم كما منح به في المرفوعات فلا ينقض التعريف
 بحروف الاخرى المثل الاعراب اذ الظاهر ان يصدق عليها انها
 شبيها اشتمل على المفعولية لكنها ليست بكنية ككنية العلم
 من ان يكون حقيقة او كناية ليشا ولا الركبان والمثل التي
 وقعت احدي المنصوبات **قوله** علامة كون العلم مفعولا
 فلا ينقض تعريف المنصوبات بمثل سلمان وسلمان وسلمان
 ذاك الكسرة والياء في هذا المثال وان كانت علامة كون العلم
 مفعولا لكانت مكنية بهذه الجينية في الامثلة **قوله**
 او كما كان في المحقق بالفاعل من المثال والقبيل وغيرهما
قوله وفي اربعة الفتح والكسرة اي هذه الاربعة منسفة
 بكونها علم المفعولية اذ كانت ملتبسة بالجينية المذكورة
قوله فنه اي من المنصب يعني الضمير راجع الى المنصب
 المذكور في ضمن المنصوبات مواضا الضمير هو في قوله
 ما اشتمل وهو المنصب باعتبار جعل القسم مواضا لعل موقفا
قوله او كما اشتمل على المفعولية ليدل على ضمير اشتمل
 ارجع الى ما هو المنصب باعتبار قرب الراجع **قوله** لفتح

اطلاق صيغة المفعول عليه اي لفظا كما يشعر اليها لفظ المفعول
 واما اصطلاحا فيض اطلاق لفظ المفعول على كل ما من غير
 فان معناه الاصطلاحي هو ما يرتفع لفائدة ودرجته اليه
 ذلك الفعل وتعلق به تعلقا محسوسا ولا يقدح خروج
 مفعول الخيم فاعاد من هذا المفهوم الاصطلاحي للمفعول
 اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا باللفظ بحسب الاصطلاح
 فان قلت اطلاق المفعول لفظا على المصدر باعتبار انهما وضع
 عليها الفعل كما نقلت فعلت القرب واوقعت القرب فيكون
 اطلاق المفعول عليها باعتبار كونه مفعولا به لا مفعولا
 حقيقة قلت نعم لكن المعنى التقريبي هو ان يقع عليه الفعل
 ويجمع اوزاد المفعول المطلق لذلك دون سائر المقامير
 وفيه ان هذا غير صحيح في هذه الامور فان الفعل لم يقع
 على الموت فتأمل وايضا الفعل المتعلق على المصدر ايضا صدر
 بقيد اوقية اوله وهو على سائر المقامير فيلزم ان يرفع
 اطلاق المفعول عليها لان صحة اطلاق المفعول المطلق من
 لوازم صحة اطلاق المقيّد قلت الاطلاق والتقييد ههنا
 بحسب اللفظ فقط واما بحسب المعنى فكل واحد منهما مبين
 للاخر فاطلاق واحد الاطلاق المقيّد لا يلزم اطلاق المطلق
 باعتبار معناه المراد **قوله** ما نقلت عن قول الشاعر
 الخبي القائل منها اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشاور
 المفعول المطلق للفعل المبني للمفعول في قرب زيد فريأ مال
 بعض

بعض المحققين تأخر فعل الفعل اياه بما قام به معنى الفعل
 المذكور بحيث يفتح اسناده اليه يصدق على قرب زيد فريأ
 انه فعل فعل مذكور فلا حاجة في ادراج الالف اليه لانه
 من الحقيق والكيف ولا يخفى ان المعنى هنا المفعول فان مفعول الخيم
 فاعاد ليس بما قام به معنى الفعل وان كان منسدا اليه ولهذا
 خرج من تعريف الفعل بقيد على جهة قيامه به لكن ما قام به
 المصدر المبني للمفعول فريأ في قرب زيد فريأ ما قام به بالفعل
 ليكن وايضا لما يفتح الالف بتقدير الفعل حتى يتقني تقييده
 من تعينه فاقدم فارقت تعريف المفعول المطلق يصدق على
 المفعول المطلق للفعل المبني لقولنا لم يقرب زيد فريأ لانه
 لم يقرب فعل مذكور قلت المراد بفعل الفعل اياه سائر
 لا الفعل اعم من ان يكون ايجابا او سلبا **قوله** وانما زيد لفظ
 الله لما كان تعريفات سائر المقامير بحيث ترك فيها لفظ
 الله ما كان كالمس والملاوب ترك لفظ الله فغير من
 ذكره بقوله زيد لفظ الله ههنا والا فالحكم بانه لا التمسك
 في التمسك في كلياته لا في الذكر ههنا ويكرار يقال لما سأل
 عند الحاجة ان يوصف المعاني بالحوال اللفظ وبالعكس
 لم يخرج الا ذكر الله وان التمسك فان قلت كون المفعول
 المطلق من المنصوب التي هي الله وذكر عنه في تعريفه
 على انه الله فلا حاجة الى هذه الزيادة قلت نعم ما ذكرته
 يدل على اعتبار الله في المفعول المطلق بالانتماء ودلالة

الترام مجودة في التعريفات فان قلت ثم لم يخل ما في ما هذا
على كونها كناية عن كلام وزاد لفظ الكلام في الفا التعريفات
سائر المقامات قلت في هذا المخرج يحتاج الى تكملة فان وقد را
لا بد من مقام التعريف كما لا يخفى **قوله** فان ما هذا الفعل هو
المعنى في الوجود في زيادة كلام الخارج قرب الثاني في
قرب قرب زيد فان قرب الثاني ما هذا فعل مذكور
بمعناه الا انه ليس برب وفيه ان قربا يعتبر جميع معناه
ليس كما فعل الفعل بل فعله الفعل هو الحد الذي في شئ
ومعناه التقني الشئ اذا كان معناه التقني مفعولا لا يقال انه
مفعول فيصير في التعريف بدو في كلام فيلزم عدم
ما نفيته **قوله** واسعا في معنى الفعل عطف على مقدر
فراية مواقع المذكور كما او على مذكور في قوله هو من
ان يكون مذكورا **قوله** ونخرج به المصادق التي لم يذكر فعلها
لكن لم يخرج بعد ومن قرب بيندي في قولنا من في ضرب
سليد وانواع في قولنا من في النوع ولم يخرج بقوله المعنا
ايضا فلا يكون التعريف ما نفيته **قوله** بل المراد ان معنى الفعل
مشعر على افعال الكل على البراءة في اذ ج يلزم خروج المفعول
المطلق التقني والعدد في من تعريف لا سيما بدلان على
امرنا ان لا معنى للفعل في بكرة الفعل مشعرا على المعنى
المفعول المطلق افعال الكل على البراءة والجار ان معنى
المفعول المطلق هو ان الحدوث التي دل عليها اللفظ

وكذلك

وكذلك الحدوث نوعا كذا او معدودا بعدد كذا فخر عليه
اشغال الكل على البراءة في جميع اقسامه والاراد من معنى المفعول
المطلق هو ما قصد به من الايراد باعتبار البراءة الذي هو الحد
تحقق مدلول الكلام الذي هو المفعول المطلق لا انما تحدث
بالذات فيجوز هذا لا يخرج من جهة المفعول المطلق انما في
قرب انواعا ان الايراد التي جعل انواعا ان لا تخطها قصد
بأنفسها في الحد الذي في قرب في قرب فالفعل مشعر
على المفعول المطلق الذي هو انواعا افعال الكل على البراءة في
هنا بحث وهو ان الفعل العاقل في المفعول المطلق انما من
الفعل وبه كما صرح في شرح قوله فعل مذكور فاذا
كان عاملا مصدرا لقولنا من في من ما سلب يدان على
العلاج هو غير مفعول المطلق لا سيما على ان يقال
النسبة معتبرة في المصدر العاقل لا في المفعول المطلق
فيكون المصدر العاقل مستقلا عليه لا عن ويحصل ان يكون
معنى قوله بعضاه ان المفعول المطلق بمعنى الفعل بان
يكون ما قصد به المفعول المطلق غير الحد الذي هو المعنى
المعتد به في الفعل لانه تحقق كون الفعل دالا على معنى
في نفسه ومصحح كونه مستقلا في افعاله وحج بند في النفس
بما دة المذكورة **قوله** فيخرج به مثل ما ذهب هذا ان
من التاريت قصد من الغيبة اما اذا قصد ذلك فلا كما
هو ذهب الزجاج **قوله** فان لكراهة اعتبار ان

ان بعد فان هناك اثنان احدهما وجد من فعل وعبر
عنها بكذا هي والاخرى ما وجد بعدها وتعلق بتلك
الكراهة الاولى وتعلق الفعل على المفعول فاعتبرنا تلك
كراهة فاما متغيران بحسب الوجود ويجوز ان يكون راديا
معنى مصدر كراهة لاما وضع بقاء عليه فيكون مفعولا
مطلقا والفعل عمل على ما قصد من ذلك في كراهة كراهي
قوله للتاكيد في التاكيد ما هو من حقيقة ومعنى معتد به
في العلم وهو الحد فاذا كان عاملا للمصدر يكون لتاكيد
تمام معناه **قوله** ان دل على بعض انواع الظاهر ان يقال ان
دل على نوعه عمل ما اذا دل على جميع انواعه قال بعض المحققين
ان الدلالة على بعض انواعه تحقق في ضمير الكل فلم يخرج المفعول
الذي دل على جميع انواعه وفيه ان هذا نوعه ان توفى للنوع
باعتبار الدلالة على بعض الانواع في صورة الدلالة على
الكل مع انه ليس كذلك ثم الدلالة على نوع الحد قد يكون
بذاته كما في جلست جلته وقد يكون بصفة مثل منوبت ضربا
سند **قوله** والعدد ان دل على عدد ذي وحدة وكثرة
سواء كان العدد مفعولا من لفظ المصدر نحو منوبت ضروب
او من صفة نحو منوبت ضروب كثر او فيه ان المفعول المطلق
النوعي الذي ينبغي ان يجمع يدل على عدده مع انه للنوع وما
للعدد قومه والجواب ان هذه المادة يدل المفعول المطلق
على عدد نوعه لا على عدده فافتقرا **قوله** وقد يكون

بغير

بغير لفظ لما كان المفهوم من تعريف المفعول المطلق ومن
موارد استعماله ان يكون المفعول المطلق مصدرا للفعل
الذي هو عاملا اراد ان يبين ان المصدر الذي هو المفعول
المطلق قد يكون متغيرا للمصدر الذي اشتق منه العلم اما
بحسب جوهل الحروف او بحسب اليب وان كان بحسب المعنى
والوجود متحدين وفي هذا الكلام اشار الى تقييد المفعول
المطلق مذكر الحد من ذلك الاخر على المقارن ولدفع
وهو ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد في
يكون بالقاطح خصوصه وحقيقة اللفظ لا يكون بغير لفظ
المؤكد او كونه الى ان في هذه المسئلة ليس بها بسببه
برخالف **قوله** نحو تعدت جلوسا فمعنى هذا المثال
سببي على عدم التفرقة بين معنى القعود والجلوس وملا
واما اذا كان القعود هو ما كان بعد اضطجاع والجلوس
ما كان بعد القيام فلا قال بعض المحققين هذا مثلا
للمغايرة بحسب اليب ايضا لان قعود يقعد من باب يضر
ينفر على من باب يضر يضر **قوله** وسبويه يقدر
عاملا من باب يضر هذا انما غير مثل منوبت انواعا والنظ
مع سبويه في انبت الله بيان ادور تعدت جلوسا **قوله**
وقد يحذف الفعل التامب وحذف الفعل بالكتا سببه
الى ان اراد المفعول العلم حتى يعلم حذف عاملا للمفعول
المطلق اذا كان اسما ايضا **قوله** لان التثنية في

ما اضيف اليه فارقت الاظهر ان يقال ان التفسير
حكم الموصوف او ما اضيف اليه ليس التعريف فلهذا
كان بين الصفة والموصوف اتحاد الذات يستغني عن التفسير
الجزء الاول فكان الذي هو الجزء الثاني **قوله** في التفسير
اه انما من تعريف المفعول المطلق على ما ذكرنا ان يكون
قصد المفعول المطلق محذا بحسب الوجود بالحدوث الذي
فهم المفعول سواء كان مفتدا بلفظ المصدر او لم يكن مثل
منوبت سوطا وفربت انواعا وح لا حاجة في جعل المفعول
مطلقا الى موصوف او ما اضيف اليه اذا المراد بالخبر هو القدر
وما يفهم ههنا من قوله ومصدر رتبة ان لا بد في المفعول المطلق
من المصدرية حتى يحتاج في توجيه كون خبرا مفعولا مطلقا
الى ما ذكرنا على هذا يلزم ان لا يكون مثل اتحاد ويلا مفعولا
مطلقا بدو والتأويل الى المصدر ومع انه قال فيما ياتي
في بحث المصدر ان اتحاد ويلا مفعول مطلق وليس
بمصدر فتأمل **قوله** وجوبا عطف على قوله جواز فاعني
وقد يحذف الفعل التام للمفعول المطلق لقيام رتبة وجوبا
قوله اي حذفها واجبا اشار الى ان وجوبا منسوب على
المصدرية باعتبار ان عجز اسم الفعل وصفة للمصدر المحذوف
قوله سمعا اجتماعيا فيكون صفة وجوبا او حكاية
ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا بتقدير سمع سمعا **قوله**
موقوف على التام لا قاعدة يعرف بها يعني ان نسبة

هذا

هذا الحذف الى التام باعتبار التام من العرب
بحيث لم يثبت الفعل اصلا بسبب وجوب الحذف من غير
قاعدة يعرف بها وجوب الحذف **قوله** سفاك الله سبحانه
دعا باعتبار ان الخطاب او باعتبار دونه **قوله** اي
دعا ان الله دعيا هذا ايضا دعاء اما باعتبار ذات
الخطاب بان رزق الله من حيث لا يحتسب في الحصد والاعطاء
او باعتبار تأويله بان جعل الله من عاها ذي ثبات طوية
كثيرة **قوله** اي كتاب خبيثة دعاء عليه من كتاب الاجل خبيثة
يعني قوله كتاب خبيثة ومعناه يتكذب عجز خبيثة الذي
هو عدم نيل المقصود انه متوفر كتاب خبيثة حتى يلزم اتحاد
المتنقبا بالمتقنة او كون المصدر متقنا للمفعول كما هو رأي
الكوفيين وفيه ان قوله متقنا لاجل خبيثة اذا لم نيل ما
طلب يدل على ان كتاب خبيثة باثبات فعل متقنا في كلامهم
والفعل يحذف الفعل وجوبا كما عينا بنا في ذلك والجرار
ان الحذف وجوبا في الجملة الانشائية الدعائية وانقله
جملة اخبارية فلا تنافي **قوله** وجدعا بالذات الممثلة اي
جدع جدعا دعاء عليه بالذي وقح الحال **قوله** قطع الانف
والاذن واللسان واليد يفهم من كلام الشيخ الرقي ان الجدع
قطع واحد من المذكورات فالمتكلم بالعطف باودون
الواو **قوله** ومجد ومكرا وعجبا هذه الامثلة الثلاثة
امثلة ان الحمد والكر والتعجب او للاخبار بها **قوله** فاذ

في وجود في كلامهم هذا دليل على انه في المفهوم مضافا وهو ان
 هذه المصادر قد اخذت في كلامهم وجوباً عاماً **قوله** وهذا في
 وجوب الحذف سماعاً وفيه ان في الحذف القياسي اي في وجود
 الافعال العامة في المصدر فيلزم ان يكون في غير وجوب
 الحذف سماعاً وليس كذلك الا ان يقال ان المراد ان في وجود في
 كلامهم الافعال العامة في هذه المصادر ولم يوجد في
 اي من هذه المصادر الحذف لكنه ترك الكناية بغير في تفيد قوله
 سماعاً **قوله** قيل عليه قد قالوا حدث الله هذا يعني ان هذه
 المصادر الثلاثة ليس فيها وجوب مطلقاً كما ذكر الله فانهم قد
 قالوا حدث الله هذا يذكر الافعال العامة فيها **قوله** فابواب
 بعضهم في ان الجواب الاول بعيد وان كان هو الصواب لما ذكر
 الله والجواب الثاني يقتضي ان يقال في المثال حمد الله وشكر
 دوحجابه بالذام **قوله** منها لم يقل وهو كذا وكذا لتلا
 يتوهم انحصار قواعد الحذف في المذكورات فانه يحذف
 فعل المفعول المطلق وجوباً في غير هذه المذكورات
 كقولهم ما هو مشهور **قوله** موضع اي المفعول المطلق
 لما ذكره ما بالمفعول قد ذكر في موضع المضاف الى ارتباطه
 بقوله منها ويجوز ان يكون ما كناية عن الموضع وهو في
 عبارة عن المفعول المطلق والعايد اليه ما محذوف في
قوله بعد في داخل على اسم لما كان قوله داخل على اسم في
 كلامهم وقع بعد قوله او يعني في مقصوده جعله
 صفة

صفة لكل واحد من في ومعني في والصفة الواحدة لا يخل
 ان يكون له صوتان بعد صفة للثاني اي معني في وقد
 للموصوف الاول كما هو المختار عند البصريين في صوتين متتابعين
 الفعلين ولذا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف على
 تقدير جعلها صفة للموصوف الاول ويجوز ان يقدّر لفظ
 واحد ويجعل صفة اي بعد واحد من في ومعني في داخل
 على اسم ويلزم الفصل بالآتي بين الصفة والموصوف بقولنا
 من في او معني في لانه بيان للواحد الموصوف فليبين بالآتي
قوله داخل على اسم لا طالب للخبير بقرينة قوله لا يكون
 خبراً عنه والمراد بالذم على المصنف ان الدخول في صوتين
 يشتمل مثل قولنا ما زيد الملبس والماد ان لا يكون خبراً
 عنه في قصد المتكلم فيخرج مثل ما زيد الملبس فيقع عند
 قصد المباني **قوله** لكان في قوله على الخبرية فلم يكن
 مفعولاً مطلقاً وفيه ان المتكلم ان يمتد في قيود الضوابط
 من مفعول مطلق فيكون فعله واجب الحذف لا على المصادر
 التي لم يقع مفعولاً مطلقاً فانها خارجة عن البحث مع ان
 الكثرة الخرج بالقيود في هذه الضوابط مثل هذه المضاف
قوله او وقع مكرراً قبل الا مصدر ان يقال او مكرراً عطفاً
 على مثبتاً فيكون تقديره يحكم العطفاً او وقع مكرراً عطفاً
 حابطة الى التبرع واجيب بانه في يوم عطفاً على خبر او هو
قوله وانما جمع بين الضابطين يعني في فصل

الضابطة الثانية من الاولي بقوله منها المتراكما في
 بعض القيود فان قلت لم يفهم من عطف قوله او وقع
 مكررا على وقع مثبتا المتراكما في الوقوع بعد التكرار
 خبرا عنه فافان ذلك عدم فصل الضابطين قلت لم لا يفصل
 علم ان بينهما اشتراكا في بعض القيود ولما مثل من الضابطة
 الثانية بمنزلة زيد يسيرا اعلم ان المتراكما في القيود
 المذكورة فان قلت في هذا ينبغي ان يجمع بين قاعدتي ما
 وقع مفعول جذا المتراكما الوقوع مفعول جذا قلت
 نعم لكن لما كان كل منهما في جزم اراد التفصيل بقييد كل
 منهما بجم فاما **قوله** ما انت الذي اريد يسيرا
 من تقدير الفعل بعد الاشارة الى استثنائها التي هي
 فان المفعول المطلق تأكيد في فاذا قلت ما انت تيرا
 يسيرا يكون المستثنى عن ما هم مؤثر **قوله** ما انت الا
 يسيرا البريد قال بعض المحققين البريد معرب دم بريد
 ويطلق على الفعل الذي يقال له اسير بام لانه يقطع فيه
 ثم صار اسما بمعنى يركب ويجوز فيه تقدير الفعل بعد الا
 وقبل الا ان المفعول المطلق في نوني وفي المثال البعد
 تأكيد في وهذا يصلحان في تكرار المثال **قوله** ما ايتبه به
 فعل المبتدأ في ان المبتدأ في هذا المثال هو قول الفعل
 المحذوف بالحقيقة يعود ضمير الفعل اليه فاعلم الواقع وقع
 الخبر اذا لم يكن فعلا بل مثبتا به ثم يصدق تعريف المفعول
 المطلق

المطلق عليه لانها كالا قيدي التعريفية والحوار
 ان لفظ ذلك اللهم الواقع موضع الخبر وان كان لفظ
 المثبت به كلف ذكر ذلك واريد المثبت كما هو في الواقع
 ان ذلك ان المراد ليس البريد هو بريد فانطبق
 التعريف عليه يصدق قيد به كمال في واعلم ان المقام
 يقتضي ان يكون صدق هذه الضابطة نكتة بخلاف الفعل
 الناصب للمفعول المطلق ويظهر ذلك ويكرر يقال في
 هاتين الضابطتين ان المفعول المطلق وقع موضع الخبر
 الذي هو عامه فلا بد من حذف عامل فاذا ذكر عامه لم
 يقع في موقع الخبر يكون الخبر مذكور فلا ان الحذف
 حتى يصدق الضابطة عليه وايضا يكرر يقال في الضابطة
 التي يكون المفعول المطلق فيها تفصيلا لا مفعولا
 الجملة لو ذكر الفعل كان الفعل تفصيلا لا مفعولا
 الجملة المفعول المطلق فلا بد من حذف الفعل ليكون
 المفعول المطلق تفصيلا ثم القوية الدالة على الفعل
 المحذوف في جميع صور حذف الفعل المفعول المطلق
 هي نفس المفعول المطلق كمال في **قوله** والمراد بمفعول الجملة
 مصدرها اذ فان قلت هذا انما يقع في الجملة الفعلية
 وما في حكمها واما اذا كانت الجملة الاسمية مثلا فيكسر
 او يهوان او انشأ فامفعولها الذين هم مصدر قلت
 يجوز في جميع الجمل الخ في المصدر في باعتبار الابط

مصدرها بما اسند اليه بالخاق اليها المصدرية بل كمن
 حقيقة زيد او فانية زيد في ذلكم او جواز او ان
 مثلا اذ المعنى المراد المصدرية استنبط من الجملة بما يحسن
 من ان اعتراقا وحقا مفعول في الف درهم وزيد قائم
 واعلم ان التوجيه المفهوم من قوله مصدرها المضاف الى الفعل
 المفعول لا إشارة الى ان المصدر نسب الى الفعل اذ كان
 مناط الفائدة نسبة الجملة الى الفعل ونسبة الى المفعول
 اذ كان مناط الفعل النسبة اللاحقة وكذا نسب الى الظرف
 والمحال وغير ذلك اذ مناط الفائدة التقييد بالحق
 لم يمت مع زيد في حقيقة مسوورا اما ينفق او ينفك
 فان مفعول الجملة ههنا جملة زيد في وقت ودور في الحقيقة
 والتفصيل **قوله** وبارة الفعل المطبوع وفيه انه يجوز
 ان يجعل المصدر على المذكور ومفعول **قوله** في هذا قدرا
 الوثاق فاما ما بعد واذا فداء من تقدير العمل والملك
 ان يجعل المصدر في هذه البنية على المفعول الذي
 المفعول المطلق الذي حذف **قوله** وبتفصيل الاثر
 بيان انواع الخلق هكذا في النسخ الرضي وتبعه في الاثر
 من الاحتمال ان يكون الاثر على سبيل البدل في هذا
 يلزم ان لا يكون الحذف ولجا في قدرا والوثاق اما ما
 بعد وقد فداء ثم فداء ولو لم يذكر الاحتمال لتناوله
قوله وهما ما وقع للنسبة اي لا في نسبة شي في بحث
 من جوار

من وجهين الاول انه اذا كان معنى النسبة ذكره بكم ان
 يكون المفعول المطلق في المثال المذكور شبهة لاما فداء
 الفعل فم يصدق تعريف للفعل المطلق عليه ان يقال
 هذا باعتبار ظاهر لفظه الذي هو موصوف النسبة لكن
 ههنا ذكر النسبة واريد النسبة كما هو مراد في المثال لكونه
 شبهة باعتبار مفعول معناه وكونه مفعولا مطلقا بآثار
 ما اريد الثاني ان **قوله** في قوله فداء صوت مثل صوت جاز
 من ايراد هذه الفقرة مع ان المفعول المطلق الذي يشبه
 بشي لا لا يشبه بشي فالاولى ان يراد بقوله النسبة لا يشبه
 بشي ولذلك ان في جميع هذه الامثلة المفعول
 المطلق بالحقيقة يشبه بشي او يراد بنسبة معنى المصدر في
 الذي هو فعل المتكلم اي وقع في كلامه لا بغير النسبة سواء كان
 شبهة او نسبة او لا النسبة **قوله** واحتوز به غير خورند
 صوت حسن المنسوب بالاعتزاز ان يكون في التركيب مفعول
 مطلق لم يحذف فداء لاما لم يكن مفعولا مطلقا وايراد
 القيد في هذه الضوابط لا يخرج امثال هذا التركيب الذي
 ليس فيه مفعول مطلق غير منسوب **قوله** فحذرت به فادله
 صوت صوت جاز الشهور نصيب صوت جاز على المصدرية
 بتقدير العمل كما هو المقصود من التثنية ههنا ويجوز ان نصيب
 بنوع الحافض اي كصوت جاز ويجوز ان يكون في قوله جاز
 من صوت او عطف بينا او مفعولا بتقدير مثل ثم بعد النسبة

على المصدرية قدر عامدا ولم يجعل المصدر المذكور مد
لان على المصدرين ان مع الفعل وهو يتلوه هنا
لان يكون في المرحوح لاي المقطوع وصوت زيد مقطوع
قوله مراح النكي قال الفاضل الحنفي مراح بانك كذا
وقيل هو مراح النكي المصحح **قوله** لا تحملها غيره
الا في افادة المقعد ان يقال مضمون جملة لا تحملها غيره
ومقابلة مضمون جملة بحمل غيره فان لقول لا تحملها
غيره لاحتمال ان احد ما ان يكون محتمل لمفعول وقع
اسم لا التي لينة الجنس ولها صفة وغيره مرفوع بانه
وغيره لا حذف والثاني ان يكون محتمل مصدر ايها
وغيره منصوب بانه مفعول بمعنى لا احتمال لجملة المصادر
غيره وفيما ذكرناه من العبارة لا طاعة الى مثل هذه الكلمات
قوله فان اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهو لا على
الفرد وهو لا يخفى ان مضمون الجملة على ما ذكرنا هو مصدر
المنسوب الى قول او مفعول واعترافا بالنسبة الى قوله لا على
الفرد وهو ليس كذلك ولا خفا في مقابلة بالنسبة الى زيد
فان ذلك الهم الا ان يقال المصدر المأخوذ من زيد قد تم
حقبة هذا القول المأخوذ منه فتأمل **قوله** لانه انما يكون
وزادة فيكون خارجا عن مقابلة وهذا لا يخفى فلهذا وجوب
قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحملها غيره فان قلت
مضمون الجملة لا يخفى من ان يحتمل غير المفعول المأخوذ ولا يحتمل
غير

غيره وعلى التقديرين يجب حذف فعله بقتضي الضمير
فالا حذر ان يجمع كلا الضامتين ويقال ما وقع مضمون
جملة لا تحملها غيره او غير محتمل لاي غيره في بتم حاضره وهو
تأكيد لئلا وما كان مضمون جملة لا تحملها غيره في بتم
وهو تأكيد لغيره او رد ما في الضامتين للتصريح بغيرها
وقد مضمون جملة في كلا الضامتين احراز عما اذا وقع
مضمون مرفوع فانه لا يجب حذف فعله سواء كان بحيث لا
لها غيره نحو منسوب ضوبا او لا تحملها غيره نحو رجع الفقيه
قوله وان لم يكن للتنبيه الا في ذلك ان لان عدم اعادة
التنبيه مع ما في هذه الضابطه وان الوصلية لا يبعد
ذلك بل يجمع ما زاد للتنبيه **قوله** اي مثنى مضاف الى الفعل
او المفعول قال بعض المحققين مع ان هذا الضمير يستغنى
بغيره في الامير فالمثنى مضاف الى الفعل فلا بد ان
يقال مضاف الى الفعل الفعل او مفعول وهو مع ذلك
يستغنى بغيره زيد بغيره فلو جاز ان قيد الامتنان يكون
للبينا النوع وقد صرح بهذا القيد ان في انبي وعكر
ان يقال انه صرح بذلك بان المراد ان يكون على صيغة
التثنية ولم يكن المراد التثنية بل التكثير والتكثير مع
هذا قال لا بد في تميم القعدة من قيد الامتنان اي مثنى
مضافا اذا كان مثنى لهذا المعنى لم يرد مواد التقصير
التي تكون اذا نظر ان المعنى على حصر التثنية لا على

التكثير والتكثير كما في **قوله** مائة التعريف الا ان
 ان يقال مائة الضابط فان اطلاق التعريف على الضابط
 غير شايع والتكلف باعتبار انه لم يكن مثل لبيك كما
 لا منذ انما للضابط الكوا اذا جعل مثل لبيك منقبلا
 منه لمتى يفاد هذا المعنى بالكلفة وان لم يكن على
 ونبه الامثلة السابقة فتأمل **قوله** المفعول في الكلام
 اما موصولة وضميريه واجع اليه اي الذي فعله او التعريف
 بنا على عدم قصد الحدوث من لفظ المفعول في ما يرجع
 الى موصولة اي المفعول به والتقدير من لفظ المفعول
 مستدل به ويجوز اسناده الى المصدر اي الذي فعل
 فعل متعلوب او فعل فعل بسببه ونحوه لانه تعلوب
 على ان يكون اليا للضمة متعلقا بالمفعول باعتبار انتم
 معنى التعلق اوله لانه وقع الفعل بسببه على ان يكون اليا
 للبيته ومبيته باعتبار انه فعل الفعل والحسب لوجود
 الحال وتحقق البيته في غيره لا يقدح في وجه البيته لانه
 مفعول لا مفعول ولم يذكر منه المفعول المتعلقا بمتى في
 المفعول المطلق وقام فيهم من المفعول الذي ذكر في المفعول
 كما في **قوله** ولم يذكره المتعلقا بمتى في المفعول المطلق
 او بما يفهم من اليا بقى من اليا في اليا المنسوبة التي
 من جملتها المفعول او هو بان الما في بعد التبرع في الكلام
 في بعض افراد المفعول في مثل قلت زيدا وقلت زيدا
 قاء

قائم هو اللفظ وهو ليس ما وقع عليه فعل الفعل ولا هو فان
 قلت الالفاظ موضوعه باذا انفسها ونفعا فيكون قائم زيد
 وزيد قائم اسما لكف كما يقال ان ضرب ونحو في قولنا ضرب
 فعل ماض ومن حرف جر اسم ما هو الفعل واللفظ اصطلاحا
 اسقية الفاظ باعتبار الوضع الضمني باذا انفسها مبيته
 على الما في واليا بلفظ ان يكون جميع الافعال والحوادث
 باعتبار الوضع لانفسها ولم يقل احدا وتفتنا بان
 اختار في المفعول المطلق ما هو حقيقة البيت وفي المفعول
 ما هو حقيقة الجار المشهور فيما بينهم من اطلاق حال المفعول
 على اللفظ بان اريد ما في ما وقع الما في وقوع فعل
 الفعل وان كان على معناه وحاله فاعلم انهم فيكون المعنى
 هو اسم وقع عليه فعل الفعل واطلاق اسم اللفظ على المعنى
 باعتبار ان يكون المراد من ما وقع عليه فعل الفعل عليه هو
 المعنى والعلق المفعول الذي هو الما اللفظ الدال عليه على
 هذا المعنى ويجوز ان يكون المراد من ما في ما وقع عليه هو
 الما في ضمير اليه راجعا الى معناه بغير ان الما في او كان
 ضمير عليه راجعا الى الما في بخلاف الما في اسم وقع على
 معناه فعل الفعل **قوله** فانهم يقولون انه ما قد وقع
 فعل الفعل على المفعول به متعلقا عليه بلا واسطة حرف في
 وفي كون هذا المعنى متبادرا منه خفا ببيته بقوله ثم
 يقولون اي اهل اللغة يريدون منه هذا المعنى في مقام

قوله ولا يقولون في هورت بزيداه فخرج زيدا في هذا التركيب من تعريف المفعول وان كان في المفعول بواسطة فارقلت فخرج هذا ليدل على خروج زيدا ايضا في ذهبت بزيدا عن تعريف المفعول مع انه يقال فيه الاذهاب واقبح على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيدا واذهبت زيدا قلنا لا يخرج فان الباقية للتعدية وذكرها ليس لتعلق معنى الذهاب بزيدا بل يجعل الذهاب بمعنى الاذهاب كالقوة وتضعيف العجز وبعد تغير المعنى تعلق الفعل بنفس بزيدا لا بولطى كما اذهبت زيدا واما الباقية في هورت بزيدا فليس للتعدية بل لاكتفاء فم تغير معنى الفعل بل تعلق معنى الفعل بنوعها بعد خروجها وكذا الحال في سائر حروف الجر فظهر الفرق بين الباقية للتعدية وسائر حروف الجر مع ان في الكل تعدية ما باعتبار الالف فاعلم بفعل مثل **قوله** فخرج به المقابل الثلثة وكذا خرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف الجر او معنى ضربت زيدا فاعلم انه زيدا في حال قيت واما خروج التمييز المستثنى فانه لم يعلق الفعل بها بل تعلق في التمييز بما بين به وفي المستثنى ما اخرج منه هكذا افاد بعض المحققين واعتبر الفاعل المحسوس لانه في هذه الثلثة قد اولا بمعنى المفعول هو ما تعلق به فعل الفاعل اولا وفي هذه الثلثة لم يعلق الفعل اولا بل تعلق اولا بذي الحال والتمييز والمستثنى

واعلم

واعلم من غير بعض المحققين بانه يتكلم بالمفعول الثاني والثالث او ليس تعلق الفعل بها اولا **قوله** في بحث لانه كونه المفعول مذكور ثانيا او ثالثا لا يندرج تحت الفعلين ثانيا او ثالثا بل تعلق الفعل بجميع المعنيتين اولا بواسطة الاختلاف الاعطاء مثلا في اعطيت زيدا درهما تعلق بكلام المفعولين بلا واسطة لانه تعلق بالثاني بعد تعلق بالاول وبواسطة الذي ان المفعول في باب علم هو مفعول الجملة كذا جرى الاعراب على كل واحد من جزئيه لثقل وعدم التبرجح فمثل ثم الظان اسناد الفعل الى الفاعل لا سيما وقوعا عليه فخرج الفعل فلما اد بالمتعلق الذي تغير وقوع الفعل عليه غير الاسناد **قوله** والمفعول المطلق فيه انه لا حاجة الى هذا التعلق لان حاج المفعول المطلق لانه لم يصدق عليه وقوع فعل الفاعل بل هو عجز فعل الفاعل فلا يقال القرب واقبح على القرب بل يقال وقع القرب ثم المراد من المفارقة بالذات اي بحسب الوجود سواء كان بحسب اللفظ او لم يكن فلا يرد مثل كرهت كراهتي كما لا يخفى **قوله** والمراد بفعل الفاعل آياه لانه لا بد من الفرق في مثل هذا التركيب الاضافي في كل واحد من المضاف اليه اما في المضاف فيا يرد ففعل اعتبارا اسناده اليها هو فاعل واما في المضاف اليه فيا يرد فاد من الفاعل اع من ان يكون حقيقة او حكما فالمراد الاول يخرج من التعريف مفعول المسمى فاعلم فيكون ما نعا

فما انصرف الشاذ يدخل المفعول الثاني والثالث للفعل
 المجهول الذي قيم مفعول الاول مقام فاعله **قوله**
 اعتبار اسناده وذلك الشاذ ان كان **قوله**
 وكذا الوقوع والتعلق قال بعض المحققين الاول في ان يقال
 فعله منه وكذا في قوله فاذ لم يعتبر اسناده فاذ لم يند
 انتهى وبقي ان المراد فعل اسند في الكلام الذي وقع فيه
 المفعول وذلك ان ذلك الاعتبار اذ لا افادة هذا
 المعنى **قوله** فخرج من زيد الا وفي الاخران يقال فخرج
 زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهما فخرج زيد اذ
 يخرج لوم يكن مفعولا في اصطلاحهم وهو لا يبق ما هو
 التخرج بخلافه مع جعله من المفعولات ومصطلح اخر
 يتم على حدة كما قال الفضل الحنفي كذا يخرج من ثامن
 ولا يترك على اعطى فانه انما كان باعتبار ان المتبادر
 من الفعل الفعل الحقيقي فلهذا في التعريفات من غير
 الكلام على المتبادر في كل ما بالمفعول للفعل المجهول
 فكل ما دفع الاشكال بالحل على خلاف المتبادر فقامت
قوله فلا بد ان لو قاله ولا محذور له وهو ان قال
 ما وقع على الفعل لبتاد من الفعل الاصطلاحي فخرج شبه
 الفعل ويظهر ان كتاب المباح في اسناد التعلق اليه فان
 المتعلق بالمفعول هو الحدوث لا الفعل الاصطلاحي
قوله وقد يتقدم هذا الكلام جاري في المفعول الاخر
 المفعول

المفعول معه فلا وجه لتخصيص البحث بالمفعول معه
 جواز في المفعول معه لان اصل الواو وهو الحذف
 وهو منها اسناده الكلام **قوله** على الفعل الثاني
 توصيف الفعل بالعلل للشارة الى ان المراد بالفعل
 العمل كما قيل في نظائره لا زيدا وهو قوله لقوة
 الفعل تحصيله بالفعل فلا بد من التعريف ولا بد من تقدم
 على بعض الفعل لان مفعول الفعل التفضيل لا يتقدم
 عليه وكذا المصدر بل تعليله بقوله لقوة الفعل
 في العمل اسناده الى ان المراد نفس الفعل لا اسم الفعل
 وشبهه كمنعهم جواز تقدمه على اسم الفعل والمفعول
قوله لقوة الفعل في العمل لا بد من قيد آخر والآخر
 في جواز تقدم الفعل ايضا مع انه لم يخرج وهو انه محمول
 ليس بالشيء اما عامد فكأنه كالجواب العامة **قوله** فيعمل
 فيه متقدمة ما هنا خلا لان من الفعل او المفعول او
 خبر ان كان المحذوف واسم الفعل او المفعول **قوله** اما
 جواز اسناده الى ان تقدم المفعول على الفعل يكون
 باحد الوجوه الثلاثة اما جاز واما واجب واما متع
قوله كوقوعه في حيزان اي كوقوع المفعول في حيزان
 بان يكون هذا الفعل المصدر بيان او كوقوع الفعل في
 حيزان وهو لا يظهر ولا يتقدم ما في حيزان عليه وكذا
 اذا كان الفعل مذكورا بنون التاكيد والتسوية في ذلك

ان التاكيد يؤذن الالهام بان الفعل وتقدم المفعول
 يؤذن خلافا فلم يتقدم المفعول على فعله بل ما حذر
 زيد الا انه لا يتصرف فيه **قول** وقد يحذف الفعل الجاهل
 قبل توصيفه ^{الفعل} بالعامل اسنادا الى هذا الخلق غير
 محقق بالفعل بل يحذف عمله الذي هو الفعل ايضا لكن
 يجب ان يفهم ان الكلام من الحذف جواز وفيما انما
 واما في الحذف وجوبه مستلما وفي المنادي والمندوب
 والتحذير فالعمل المحذوف هو الفعل كما في **قول** لقيام
 قرينة اللام للتوقيت اي وقت قيام قرينة لا للتعليل
 فان التعليل بقيام القرينة انما يقع في الحذف جوازا واما
 في الحذف وجوبا فلا يكتفي القرينة بل لابد مع القرينة
 من امر اخر يحذف فلم يكن قيام القرينة عليه باعث الحذف بل في
 وقت قيامها تحقق باعث الحذف **قول** اي تريد مكة الا وفي
 اي تريد مكة بالاسم فنام **قول** وجوبا في اربعة اقسام
 بالذكر ليس للحر فافلت فافاندة ذكر الهدى فلت شقبط
 المذكور فافلت تحت اذا المندوب ايضا مذكور قلت
 اسنادا قولا ان المندوب بالحقيقة ليس غير المنادي ^{ليس}
 مواضع بسبب ذاتها على الاربعة لكن لما يكن تعريف
 المنادي بحيث يعمل في تحت المنادي على حدة قال حكم
 حكم المنادي **قول** في باب الاغراض الاغراض ساجدة
 وبركاري ولسن مناه على ما كتب في الخلية اقال اقال

اي الزم

اي الزم والمنصوب على المدح نحو الحمد لله الحميد والمنصوب
 على الزم نحو اتاني زيد الكفا والجيت والمنصوب على الزم
 نحو روت يزيد المسكين اي اعني المسكين **قول** نحو امراء
 ونف الا اذا مات الحث على الفرار من الرجل ونف او على
 قمر البند والاسماء عنه فهي الاو والواو للعطف ^{التي}
 للمصاحبة او العطف **قول** وانهما غير كرم اي ان افترقا
 عن التثنية واقصد واخبر لكم المخطا للقرعة الذين
 جعلوا له ثلثة عيسى م وريم والله وقع فها هم عن التثنية
 وامرهم بقصد التوحيد والعامل يوجب الحذف في هذا
 المثال هو حجب الكشاف والقرينة على تقدير الفعل انك
 اذا نهيت من شي لم تجئت بما لا نهى عنه بل هو مما يوجب
 ان قال الذهن لا قصد رايت او نحوها فان قلت ذكرت
 يكون ضابطا في الحذف فيمكن من الحذف السماعي قلت انما
 يكون ضابطا في الحذف بغير الوجوب اذا لم يذكر معها
 الفعل وليس كذلك ثم اعلم ان شيويه لم يقل في مثل هذه
 الصورة بوجوب الحذف في المثال المذكور عند السمع فاجاب
 حذف فعل المفعول سماعا ونقل من العلامة المتفاد في
 انه قال وجوب الحذف في هذا المثال من حيث انه قران
 فلذلك الفعل يلزم تغيره وهو غير مخفي لانهم لا يعدون
 هذا الاعتبار الحذف الجاز واجبا فتأمل **قول** او احلا
 لا اجانب او ايتت مكانا ميتا هل فيه ولا ينبغي **قول**

ووطئت سهلا من البلاد اي كان هذا لا متناه في قدر
 او سهلا لوزن ولسوفه اجماع مانع من التوسع والوطئ
 كوقتن راء قال قدس سنو في الخلية الشهر يفتض الجبل
 والخز ما غلط من الارض ونقل عن المبرد ان اهلا وسهلا
 منصوب على المصدرية نحو مرجا اي رجبت بلادك
 مرجا اي مرجا اي رجبا واهلت اهلا اي تاهلت و
 سهل موضعك سهلا اي سهلة **قوله** المنادي اي الموضع
 المنادي لا يحل على الموضع الذي اعتبره في قوله الثاني و
 يجوز ان يراد بالثاني المفهوم الثاني باعتبار ان قوله
 وجوبا في اربعة مواضع ينظم ان يكون المفعول اربعة
 بالنظر الى مواضع الخذف في محل على المنادي بلا تقدير
قوله وهو المطلق اي اللهم المطلق كترك الكفا
 بما سبق من ان لا بد من اعتبار الله **ويجوز** ان يراد باللام الموصولة
 ويجعل كناية من الله وقد راعى المعنى في اقبال اي الله الذي
 طلب اقباله **ويجوز** ان يكتب على الما في المشهور على
 حال المعنى لا فقط عدم تقدير المعنى او باعطاء اللفظ
 للمعنى وعدم اعتبار الله في التعريف **قوله** اي بوجه
 او بقلبه كذا او لمنع الخلق من ان يكون المطلقا **قوله**
 كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة وكما اذا ناديت
 من كان بينه وبينك حائلا فان في كلا الصورتين لفظ
 هو الاقبال بقلبه فان طلب الاقبال بالوجه فيها عبت **قوله**

او حكا

او حكا مثل يا جبال ويا ارض **قال** بعض المحققين
 لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه والقلب
 ثم جعل الاقبال بالوجه والقلب اعم من كونه حقيقة او
 حكا بل يمكن ان يجعل طلب الاقبال اعم من ان يكون حقيقة
 او حكا لا انه يصير الاقبال داخلا في الاقبال حكا فلا
 يحتاج ان هذا انما يفتح اذا كان طلب الاقبال بالقلب في
 جميع المواد في حكم طلب الاقبال بالوجه وراجعا اليه
 وباعتباره وليس كذلك فان طلب اقبال المقبل بالوجه
 ليس الا باعتبار قلبه واعلم انهم جعلوا ان الله نفع من
 قبيل الحكيم لقوله من الاقبال بالوجه حقيقة بالمعنى
 المذكور اذ لا وجه ولا قلب له كقولهم تنزله منزلة منزله
 صلح الاقبال بالوجه او القلب ترك ادب بل في المحلى
 التشبيه من الله نفع عن ذلك عن اكبيرا وهذا قال الفاضل
 الخشي الاولي ان يراد بالاقبال الاجابة والظاهر ان مراده
 بالاجابة الامر الذي يعتبر عنه في العرف بالاتفاق فلا
 وجه عليه ما ذكره بعض المحققين انه لا معنى لارادة الاجابة
 لانه لو اريد بالاجابة انعام لميل فهو لا يتفاد من تقدير
 ادعوا مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة
 فيه وان اريد به التشبيه فلا يكون مطلوبا منه نفع انتهى
قوله لماذا قلت يا محمد فكذلك تناديه ونقول في نفع
 فانما متعلق الاقوالك ليحيى عليك ان هذا هو المبرر

بهيئته ليس مراده اقبال المندوب بوجه من الوجوه لا حقيقة
 ولا حكما مع ان المندوب باب واسع كثير الدوران على
 السنتهم فجعله داخل في الجاز في المنادي مستبعدا فلم
 يكن يجعلها المندوب بابا على حدة حكما مع ان المقصود
 جعله ذو جهتين نظر الى كونه مذهب للمنادي في اكثر
 الاحكام ثم يجعل بابا مستقلا ولم يجعل فصلا للمنادي
 ولم يقل في صدر البحث وجوبا في تحت مواضع بجعل
 موضعها حاسما ونظرا الى كونه بابا واحدا كثيرا للدوران
 على السنتهم وعدة محاور تعريف المنادي بدور التكلف
 مع مخالفة المنادي في بعض الاحكام وفي كونه محورا
 واذكر على حدة في بحث المنادي فكان المقصود اعتراف
 اعراضا فعلية على حسب المفضل **قوله** اي طلب لفظيا
 فيكون منسوب على المصدرية بان يكون صفة المصدر
 المحذوف اي الطلب وعاملة المطلق **قوله** بان يكون الالطاف
 لفظية انظر الى الالطاف يتوقف على لفظية الالطاف
 فانها قد رصار الالطاف تقديريا فالاحتمال الثالث ليس
 احتمال على حدة **قوله** اول النية او الحرف بان يكون لفظيا
 او تقديريا بمعنى مفعولا او مقدر او المثالين المذكورين
 مثلا ايضا فان قلت ما وجه جواز حذف التائب مع ان التائب
 لا يحذف قلت يجوز حذفه اذا كان له نائب كما في هنري ذيها
 فانما والقونية ههنا ثابتة فان قلت حمل هذا التفسير

على هذا

على هذا الوصف الثلاثة ان حرف النداء في المنادي فيكون
 مفعولا وقد يكون محذوفا فاضطر هذا الالطاف فيما بعد الى
 قوله ويجوز حذف حرف النداء قلت نعم كذا ذكر فيما بعد
 لافادة التبيين بقوله الامع **قوله** المنادي في
 ان على هذا الالطاف الى قوله فيما بعد ويجوز المنادي و
 ايضا لا وجه لتخصيص هذا التفسير بتعريف المنادي دون
 المفعول المطلق والمفعول والمبتداء والمخبر بالغير
قوله لند مستد الفعل كان المبتدأ من ان الفعل يغور
 من العمل وصار ما وقع موقعه عاملا **قوله** وقال ابو علي في
 بعض كلامه ان يا واخواتها اسما لانفعال لظان مراده
 اسما لانفعال بمعنى ادعوا وهو فعل المضارع المتكسر
 وتعريف اسما لانفعال لان يكون بمعنى المضي او الامر بصدر
 عليها ان يقال ان ابان لا يقتصر بما ذكر في تعريف اسم
 الفعل بل يجوز ان يكون الفعل بمعنى المضارع ايضا ونقول
 اسما لانفعال عند اي على بمعنى اقبل امر الى الالطاف
 صادق بغيرها وفيه انه يجب ان يكون المنادي بمنزلة الفاعل
 لان حرف النداء بمعنى اقبل وفاعل ضمير الخطاب الذي
 وقع المنادي موقعه فيكون في احد جزئي المنادي فلما
 يقع قوله وعلى المذاهب كلها من ان زيد جند **قوله** وعلى المذاهب
 كلها بان زيد جند اي واقع موقعه ونودي بوجه **قوله**
 وليس المنادي احد جزئي الجند فيه انه اذا لم يكن المنادي

جزء الجلالة الكلام بدوز المنادي مع ان ياء وحدها لا
شيئا والجواب ان المنادي منقول بولا بد من ذكره
ليدري على معناها الا لا بد من الكلام فتأمل **قول**
جزء الفعلية اي الفعل والفعل مقدران قال بعض المحققين
هذا انما يتم على قول من قال ان المنكر محذوف واما على ما
حققناه ليس بصوت ولا لفظ ووقوتيه وبين المحذوف
فليصح القول بتقدير العار ههنا انتهى وفيه انه كذلك
ان الفعل اذا كان محذورا فليس من عذوف ولا تقدير
على فحوا واما اذا كان الفعل محذورا فمقدرا فيصح القول
بتقدير ما هو مستور وعذوفية اذ ليس الفعل محذورا حتى
يقال ان الفعل مستور في بل الفعل مقدرا فالعقل ايضا
مقدور في نفسه **قول** وعندنا على احد خبريها ان الفعل
والاخر صير مستور في قيل ان الفعل لا يستور في صير
المتكلم ونقص في معنى الخبر رد النقض بان اق صوت
يخرج في وقت النجاء ركام فعل وقيل ايضا ان الفعل
لا يكون بحرف واحد ومن حروف التداء ما هو حرف واحد
كالمزة ورد بان اصل الهمزة اي محذوف من اليا لينقل
من فة الحروف الى فة الساكنة والقوب وايضا لو كان باسم
فعل لم بدوز المنادي وليس كذلك واجيب عنه بانه
قد يعرض للجزء بالهتقل بكلاما كالجمل الشريفة والفتحة
لكن هذا الجواب لا يتم ما لم يبين ما عرض ههنا فتأمل **قول**
ويبي

ويبيني اي يجب ان يبيني كما هو المطلوب في الاحكام و
القواعد ثم لما كان العلم الموصوفين منقلا لا علم اخر مما
يختار فتحه ولم يجب فيه البناء على ما رفع به بانه المستثنى
من هذه القاعدة **قول** قدم بيان البناء والفتح والخفض في
قدم بيان كل واحد منها لقلة كل واحد بالنسبة الى النصب
الذي لا اقام ثلثه هي المضاف وشبهه والنكرة الفرق وقيل
قدم مجموع الثلثة على النصب لقلة ما باعتبار الخلفات
محمدا اثنان مفرد معرفة ومتغافل وانكار المستغافل
باعتبار كونه بالالف واللام ثم القلة يقتضي التقديم
باعتبار راءه خفيف والحفيف معلوم باعتبار راءه شبه
الفعل البسيط والجزء او التقديم بالنسبة الى الكثرة فيصح
تقديمه على الكثير وان كانت الكثرة يوجب التقديم لانه
لكن ههنا اعتبار جانب الوحدة وقيل وجه تقديم البناء
على الرفع فهو من حروف التمدد من المنصوب باعتبار كونه
عذوفا في الكلام وان الرفع مقدم على النصب في الذكر والبناء
وان بيان البناء بقوله ويبيني على ما رفع به اهم للوزن من
حراس التداء بخلاف النصب فانه يقتضي المفعولية وكذا
الخفض فانه سبب التغيير من الحالة الاصلية التي هي النصب
قول ولطلب الاختصاص في بيان النصب الذي هو كثير
ينسب فيه الاختصاص والضبط والالتفات لا من فصل
النصب والخفض والفتح ثم قيل على ما يبيني ما رفع به فيما

سوي ذلك يحصل الاختصار في المبني على ما رفع به
قول على ما رفع به أي على الضمة أو الالف أو الواو وتفصيل
 ما قيد به من أن يقع في الأفعول أو في المفعول أو في المفعول به
 الثلاثة أي من أن يكون لفظا أو نقدا أو محذورا أو محذورا للمنادي
 قد يكون تحت أي إرادة تقديرية وقد يكون مستبعا قبل النداء مثل
 هذا وإياها وهو لا في هذا الرجل وإياها الرجل وهو
 الكلام فلما دى في هذه الأمانة جهتي منها لعدما غير ضرر
 وهي سبب كونه من أفعال النداء والموصولات والناحية عاثر
 بسبب كونه مناديا مفردا معرفة ومح مبنية على ما رفع به
 فتأمل **قول** في غير صورة النداء أما قبل النداء فلكونه
 مناديا باعتبار ما تولى وأما بعد النداء فالتعبير عنه
 بالمنادي باعتبار ما كان **قول** والفعل مناد إلى الجار
 والجور أعني به عطف بحسب المعنى على ما قبله فان قوله
 يرفع به المنادي في قوة ان يقال ان الفعل مناد إلى
 ضمير المنادي وعطف عليه أو الفعل مناد إلى الجار
 والجور فكأنه قيل ويبنى على ما به الرفع ويرد عليه
 ان الشون في المضارع فإما الرفع فهذا المعنى مع أنه
 لا يكون في المنادي المبني على ما رفع به إلا ان يحصر
 ما به الرفع في الكلام **قول** وارجاع الضمير إلى الكلام غير
 ملابم لسوق الكلام لأنه لم يبق لكثرة مجوز ارجاعه إلى الكلام
 الذي في فقر المنادي لان المراد بالمنادي الكلام المطلوب

الاقبال

الاقبال مجوز ارجاع الضمير إلى الكلام مع قطع النظر عن وصف
 كارجاع ضمير صوابي العقل في أعدوا هو فور التقدير **قول**
 مفرد أي لا يكون مضيا بالاضمة المعنوية والمثلية مضيا و
 يندرج فيه الاضمة بالاضمة اللفظية **قول** وهو كل اسم
 هذا مأخوذ من الضابطة الذي ذكرها الشيخ الذي لا يشبه
 بالمضاد وهو كل اسم محي بعدة من تمام من حيث المعنى
 لكن لا تضام في شيء منها فاتهم قالوا ان الموصوف بجملة
 او طرف شبه مضيا في باب النداء نحو يا طيما لا تجلدون
 باب لا التي تنفي الخبر فلهذا قال بعض المحققين ان شبه
 المضيا في باب المنادي العقل فيما بعده من بابا طالعاجلا
 والمعطوف عليه التي مع المعطوف السمي اما علم آخر زيد
 وعروا واجعلوا اسما واسما جند نحو قلت وقلت من
 والموصوف بطرف نحو يا رجلا في الدار وباب لا هو لا اؤر
 فقط **قول** اولها معرفة قبل النداء فان قلت هذا يلزم
 اجتماع التعريفين بعد جعله مناديا قلت لا محذور في
 ذلك بل المتعجب اجتماع التعريف فان قلت يلزم ذلك
 في المنادي المضيا لا المعرفة اذا لا اضما ايضا من ادوات
 التعريف قلت صورة الاضمة ليست مضيا في التعريف
 مع ان قول الذوق مختلف فتأمل **قول** وباريد ان فار قلت
 الضمير في الضمير وباريد ان لا ثم قالوا ان الضمير الذي يجمع اليه
 والنون لانه لام التعريف ويراد لام التعريف لا يجمع هنا

فلا بد من تغيير المثال قلت القاعدة فحتمية بغير المثال
فان حرف النداء قائم مقام لام التعريف فلا حاجة الى ايراد
اللام **قوله** يدخل وقت الانتفاضة استأنافا لان اضافة
اللام الى الانتفاضة لا ادنى في بطلانها وليس الانتفاضة معني
اللام بل معني اللام هو الاختصاص **قوله** ويلازم التخصيص
قال بعض المحققين بل لا يلزم التعليل اي معني لتفكك والجر
وفي بلا الله اعني لمقتضى ذاتك وركبك والحق ما فيه من
التكلف اذا المظهر هو الانتفاضة المفهومة من المنادي المنتفاضة
والعلة ايضا بحسب الظاهر للمنادي المنتفاضة **قوله** دلالة
على انه محصور من غير امثلة بالذات فارق قلت لا التخصيص
يدل على اختصاصه بشيء بدخوله لا اختصاصه بدخوله بشي
كايضا من بيانه قلت الباني قوله محصور بالذات دخل على
المقصود كما هو عرف اهل اللغة فالمعني على ان الدخول هو
فصل اختصاصه بشيء بدخوله **قوله** نحو بالزبد قال بعض
المحققين لا يكون الانتفاضة بغير كذا ولا يكون اللام الا في
مقام الانتفاضة او التعجب او التهديد **قوله** اي القوم الظلم
المستلب يكون القوم منادي مستفان ان يقال في التقدير
بالقول او بغيره **قوله** لان المنادي مستفان واقع موقع
كاف الضمير لوجهل هذا نكتة لفتح اللام من اول الامر لغيره
لا يحتاج الى ادفع الاكتفاء بغير المستفان والمستفان الذي
ما اقل من التعليل **قوله** بل في التعجب والتهديد اي بلام
يدخل

يدخل على المنادي وقت التعجب او التهديد فالاستفان في
ملاب **قوله** فلم اجد ذكرها اعترض بان المستلب ذكر هذا
المنادي ايضا عند ارادة ذكر افعاله المنادي **قوله** وكيف
يصدر عن اعراضه عن بيان عند عدم ذكر المنادي في هذا
المقام يلزم عدم صدق قوله فيما بعد وينصب ملابها
كلتا مع ان الظاهرة قاعدة كلية **قوله** واجب من غير
وقد يجب من الاعراض الثاني يجعل ملابا بعد الله من
القاعدة **قوله** يحضر فينتقم منه وليتبع فيه ان الظاهر
يكون المهدد عاظما فكيف يطلب منه الحصول فينتقم منه ايضا
لامعني الانتفاضة بشيء يحضر فينتقم منه اذ لا الانتفاضة
عادة منه وكذا الحال في التعجب فالاولى ان يطلب الانتفاضة
في التهديد بان المهدد يستغيث بالمهدد لتغير حاله و
ذلك ما يوجب قلة افعاله فخلص المهدد من اثم القتل والغير
وفي التعجب يستغيث بالمتعجب منه لبعثه في التعجب للفرار الذي
فوق طاقته فتغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب
قوله فشكل الانتفاضة ما يقتضي فيها الاشكال انما يكون اذا
المحصور وجه الفتح فيماتق والافلا كمالا ويجوز ان يكون
وجه الفتح وقوع موقع كاف الخطا صورة فماتق **قوله**
للمخاف الفها اللام للفتق اي بسبي على الفتح وقت الف
الانتفاضة ويجوز ان يكون للتعليل بان يكون على صورة
الفتح لا لال البناء بل على البناء ما يتق في المنادي

المبني على ما رفع به وفيه ان هذا انما يصح اذا كان المستفاد
 بالالف مفردا معونة وانما اذا كان مفصلا كما في قولك يا
 امير المؤمنين فلما اذا ليست العدة المذكورة للبناء فانه
ج قول ولا لام فيه اذا كانت الجملة خالية بمقتضى المعنى
 ويقع المنادي وقت الحاق الالف لم يقع وهو ليس بمقتضى
 اذ وقت الحاق الالف لا يكون اللام في اصله او على تقدير
 كوز اللام فيه ايضا لا يكون الا مفتوحا لا مقصدا الالف الفتح
 ويجوز ان يكون قود ولا لام فيه جملة برسمها عطفا على قول
 ويقع والمقصود منه افادة ان المنادي المستفاد بالالف لا
 يكون اللام في اصله **قوله** فبين انهما متوافقان فيكون
 الخبر الفتح كما في غير المنفرد فمكرر بين انهما متوافقان في هذه
 الصورة مثل بالاحكام الا ان يعتبر ان الالف الباء او
 ان يقال ان التثنية بينهما باعتبار ان افعالها
 اللام للاعراب واذا اللام وهو الالف للبناء فانه ان كان
 كلاما بالفتح الواحد عرابا وبنيا بالفتح فارتفعت المنادى عند
 دخول اللام من معنى حتى يكون فتح ما قبل الالف والبناء فقلت
 التثنية في الحركات التي في غير الاواخر يسمى حركات البناء
 سواء كان اللام معويا او مبنيا فارتفعت التثنية بين الاكثر
 انما يتصور اذا كان كليهما لفظيا وانما اذا كان اثر اللام هو
 الجزم تقديرنا فلما كما في اللام المعرب بالجره المصنوع الى المتكلم
 فان اليا يقتضي كسر ما قبلها واعراب التقدير في ذلك

هنا

ههنا ايضا كذلك قلت لم يقل احد بتقدير الاعراب في هذا
 هذه الصورة وفيه ما فيه **قوله** لفظا او تقديرا ان كان
 معربا قبل دخول حرف النداء هذا القيد يخرج من الحكم
 نحو يا يوم ينفع الصادقين ويأ يوم لا ينفع مال ولا بنون
 وبما مثل ما ينفعني ويأ غير ما ينفعني فاما هو مقصدا الى الجملة
 مبني على الفتح لانه لم يورث قبل النداء ولم ينصب لفظا
 او تقديرا بل محلا لكثرة داخله فيكمواها فيعلم عدم تميز
 ما دلالاته في عدم التقييد وجعل النصب في نصب ما
 انما من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا لنبأ اول النبي الذي
 هو محلا وجعل منادي كالامثلة المذكورة فان قلت
 فاذا كان النصب انما من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا لم
 يختص هذا الحكم بمحلا بل من ترك بين كل فانه من جهة كونه
 مفعولا منصوبا محلا وان كان مبنيا على ما رفع به او على الفتح
 او محظوظا قلت نعم لكن بعد النصب يريد من قوله ونصب ما
 انه يبقى على ما كان عليه النصب بمقتضى المفعول لفظا او
 تقديرا او محلا من غير تصرف في جهة المفعول الموقوفة عند
 بسبب اجزاء البناء على ما رفع به عليه من حيث النداء وان
 كان منصوبا محلا من جهة المفعول ثم ما كان مبنيا قبل
 النداء فجعل منادي ما كان مفردا معونة مثل ما هذا وهو لا
 وقد يحصل انما من اعراب من سبب النداء وهو البناء على رفع
 فله محلان قريب وهو ارفع بسبب البناء ويعيد وهو النصب

بالمفهرية وامتيان من المنادي المنسوب بسبب البناء
 على ما رفع به الذي هو محل القريب فان مضى او شتبه به
 مثل ما يوم ينفع مال ولا بنون ثم يحصل بنا التثنية
 فله بنا واحد وهو محل واحد وهو التقب والحق في قوله
 وينصب ما هو مضافا **قوله** او شتبه مضى هذا هو القسم
 الثاني من اقسام ما سوي المفرد المعرفه فالمكتوب بمقابلته
 الا قام ان يقال واما لا يكون مفردا بان يكون ضمير مضافا للكنز
 او في **قوله** مثل ما طالعها جمل كونه ثمة مضافا بسبب كونه
 مركبا من العار والمهول للكنز في كونه طالعها في هذا المثال
 عاملا في جملته تردد ولانه من شمول نظام الفعل اعتمادا على
 محب او على حرف المنة او التيق ولم ينقل من احد جواز الاكاد
 على حرف النداء وتقدر الموصوفه بشكل لانه اذا قدر يكون
 ذلك الموصوف منادي مفردا معوقا لا المنيبة بالمضما وايضا
 طالعها جملته فكيف يكون صفة للمنادي لانهم الا انهم
 بقدر موصوفه نكرة مرفقة فخرج من كونه مثلا للمنادي لانه لا يضاف
 كما في التقدير الاول **قوله** لانه منصوبا لكيلا المعاني
 اي لان رجلا حال كونه منصوبا لكيلا المعاني فلا حاجة
 الى التقييد بغير المعاني فيكون مستدركا **قوله** مثل ما حنا
 وجهه طريقا نقل عنه روح في الخلية واما قد ناه بقولنا
 طريقا فيكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معانيه فلو
 معاني يقال حنا وجهه الزلف انتهى اعلم ان في شبه المنسوبة

اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان هوتا
 بالجملة فانه لا يوصف بمعرفة فلا يقال يا طبعها لا يخلو
 بل يقال قدوسا ويقال بالجملة من ذات عرف طوبى ولا يقال
 الطوبى **قوله** ونوابيع المنادي المراد التابع صورة حقيقة
 لتلا ينقص بمثل هذا الرجل يا هوذا الكرام فان الرجل
 والكرام صفتان لهذا وهو لا وان كان مضافا بصورة كنه
 منادي حقيقة لكان دخل حرف التعريف على اسم الميم لتلا
 بوزن اجتماع التي التعريف كاي او يجوز ان يكون بسبب كونه
 فيما بعد متني من هذه القاعدة فلا حاجة الى التعريف
 في التابع **قوله** المبني على ما رفع به هذا هو المتبادر
 من المبني المتبادر والمذكور شيئا بعنوان المبني على ما رفع
 فالمبني المعروف باللام عبارة عنه واما المستفاد بالالف
 ولهم الموصوف بان قلت المعنويين بعنوان المبني وليس نوابيعها
 كذلك **قوله** لان نوابيع المنادي المعرب تابع للفظه في اللفظ
 المنادي سواء كان ذلك التابع مبنيا او معربا وان كان
 مبنيا فيجب تحلا باعراب المنادي نحو يا عبد الله وان
 كان التابع معربا فيجب لفظا او تقديرا باعراب المنادي
 نحو يا كريد وعرفانه يجب جروا ووم نحو نصبه حملا على
 محله الذي هو المفهر **قوله** وانما جعلنا المفرد اعلم
 ان يكون حقيقة او كما هذا غير متبادر من المفرد هوتا
 بل المتبادر من المفرد ما قصد به شيئا في المنادي المفرد المعرف

من ان لا يكون مضافا بالاضافة المعنوية ولا بالاضافة
اللفظية وتطلبه مضافا للتركيب كما كان الحكم الا انه من قوله رفع
وينصب جارا في الاضافة اللفظية وفي شبه المضاف اليه
حمل الجار المفعول من اذ الاعلام قد يكون ناعلة لتعظيم
الموضوعات وقد يكون لتحصيلها **قوله** فصل التوابع الظاهر
ان يفصل التوابع ليعرف التوابع الجارية فيما الحكم الاتي
جاريا اجمالا اذ لم يكن بعده معلوما لا ما ذكره اذ عدم جريته
الحكم المذكور لا يتبدل في التفصيل بل التقييد فيض ان يقال و
توابع المنادى المفعول المعرفه سوى البدل والمعطوف المنع
دخول عليه بل حاجة الى الاستثناء ايضا او بيان حكم البدل
والمعطوف الغير المنع دخول عليه فمما يلاحظ في هذا الاستثناء
كما هو دأبه في هذا الكتاب ويجوز ان يكون اليباعث على التفصيل
مذكر التاكيد والصفة اشارة الى انه لم يتبع الاجماع
في امتناع وصفه المنادى ولم يتبع الاكثر في جعل التاكيد
اللفظي كالكبد ثم ذكر الباقي لدفع توهم الاحتصاص **قوله**
في الاغلب اي في اغلب المذاهب لا في اغلب المنع بقرينة
قوله ويجوز **قوله** وكان المختار عند المصنف ثم ان تقييد التاكيد
بالمعنوي غير ملائم لسوء كونه شرحه من وجهين احدهما
انه قد ذكر في الشرح السابق معنى قوله ولما لم يجزاه اللفظ
قد قيد ما يجب تقييده من التوابع في جانب الحكم عليه مع ان
التاكيد غير يقيد بحسب تقييده المقضي في قوله والثاني
انه

انه سيصير على خلاف التفسير بقوله وكان المختار عند
المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي **قوله** و
لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وايضا لم يذكر فيما بعد
البدل والمعطوف والتاكيد الغير المذكور فيما سبق
حكمها كذا ذكر في شرح المصنف في شرح المفضل بان التاكيد
المعنوي يقتضي تقييد **قوله** وعطف البنية كذلك
فيلزمه التقييد الذي لا انه بدلا فعلى هذا حكمه حكم البدل
عنده فاما **قوله** المنع دخول عليه لا ادنى مطلق
حرف النداء اذ ذكره بطريق مثلا ويجوز ان يراد خصوصها
بسبب ان امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول غيرها
وبالعكس قيل لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع ان
الحرف لا مانع كونه منادى متفلا وهو امتناع دخول
حرف النداء عليه ويخرج عنه مثل يا محمد والله لتعيين
الرفع في والله واذا امتنع دخول عليه بالمعطوف
المعرف باللام بدخوله مثل هذا التركيب مع المعطوف
فيه موقوف ليس الا في هذا تقييد بقوله يعني المعرف
باللام كما ينبغي **قوله** حملا على لفظ الظاهر والمقدّر لراد
بالمقدّر ان من ان يكون معوبا بالاعراب التقديري قبل النداء
غويا موصي العاقل فان في موصي ما رفع به تقديره في رفع
التابع حملا عليه ومن ان يكون مبنيا قبل النداء فينبني
على ما رفع بالخلا ايضا باعتبار انه مفعول به نحو يا هولا

الكلام فللمنادي المسمى محلان احدهما القريب وهو
الرفع بسبب كونه منادي مفردا معروفا والاخر البعيد
وهو النصب بسبب كونه مفقولا به فلفظ المقدّر ههنا
لهذا القريب فاما ما قلنا ان تعريف التابع وهذه كل
ثان باعراب نصب لا يصدق على التابع الرفع الخوارج
لفظ المنادي لانه ليس في المنادي اعراب الرفع بل الرفع
علامة البناء قلت كان هذا المنادي عارضا وعلامة شئ
حادث كان اعرابا في المعرب فكانه معربا الرفع فازدج
تابع جملا على لفظ الذي هو الرفع فكان مرفوعا باعراب
رفع بقيا فاما **قول** فيكون على حالة جارية على تقدير
مبتدأ خبر النداء فيه انه على هذا ينبغي ان يكون المعطوف
الذي هو منصبا بالاصناف اللفظية ومثابه منصوبة
المخبر **قول** قد حكم التبعية وتابع المسمى تابع محذو
النصب فيه انه على هذا ينبغي ان يكون المختار النصب عند
عرو في سائر التوابع ايضا فلا وجه تخصيص بالمعطوف
المذكور **قول** ان كان المعطوف المذكور كالحرف في المسمى
مراد المبتدأ بمثل الحرف العلم المعرف باللام فيكون معنى قوله
والا اي وان لم يكن علما لكن المنص في شروحه ذهب الى
ذكره ههنا ولعل وجهه انه لما رأى اللام في بعض الكلام
لان كلام الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما قيد العلم في كلام المبتدأ
بما يمكن نزع اللام فيه وحمل الجنس في كلامه على لا في الجنس وما في
حكم

حكم في جواز نزع اللام فنسب العلم الذي لا يجوز نزع اللام
عنه بالمعروف باللام الذي قصد بلامه التعريف او جعل لانه
جزء العلم وذلك يكون في علم هو علم الجنس في الال خصوص
منه بخاصة لا تقتضيه ذلك التخصيص وسي علم غالبا **قول**
من الالف والصقون في اسم الكوكب عرف باللام وجعل
علما غالبا بمفرد منه بخاصة فيه وهو الذئب والصقور
جنس لصاعقة عرف باللام وازيدية الصاعقة الموصولة
ثم اريد منه الرجل الذي حرقه تلك الصاعقة وجعل علام
الاعلام الغائبة **قول** ينصب لانها اذا وقعت شئ
ينصب ان هذا الدليل يقتضي انه لا فرق بين المنصبا باللام
الحقيقة واللفظية والمثابة للثابت المنصبا لانه يجري في
جميعها مع انه داخل المنصبا بالاصناف اللفظية والمثابة
بالمنصبا في المفرد الذي حكمه جواز الرفع والنصب **قول**
حكم اي حكم كل واحد منهما باعراب التخصيص الى مجموعهما **قول**
بما في هذا القول وما في حكمه حكم المنقل كان
احضرو **قول** والعلم هذا من احكام المنادي وعينه المبتدأ
من قوله المفرد المعرف لكن لما كان في اثنان هذا الحكم
مداخل لتوصيف المنادي بالابن من قبل العلم اخره
من تحت توابع المنادي فكان هذا الحكم متعلقا بجميع
المنادي وصفه الذي هو الابن من قبل العلم اخره
مسئلة المعرف باللام التي ياتي بعد هذا من هذا القبيل

اي فيها كل واحد من المنادي وتابعه منظور فان المقوف
 بالكلام الذي جعل الجهم ولاط بينه وبين حرف التثنية
 تابعه في اللفظ ككث منادي بحسب الحقيقة **قول** فما كونه
 منادي فلان الكلام فيه ان الله قد جاء وز في تحت المناد
 وكلامه ههنا في تواليح المنادي فالمبتدأ من العلم الموصوف
 بان هو العلم الذي كان تابعا لانا ان يقال يفهم من توفيق
 العلم **قول** بكونه مبتدئا في الفهم فلا يفهم من اختيار فتح
 المبني عن جواز فقه فان الفقه لما كان من القاب المبني ففهم
 منه ان ثابته الفقه فهو مبني في اختيار الفقه يفهم جواز امر
 اخر غير الفقه الذي يكون علامة البناء وهو لا غير فلا يد
 ما قال بعض المحققين في لفظ الجواز ان مبني اختيار الفقه من
 جواز الجري بالزبد بزم بحيث انه لا بد من كون
 مبتدئا في الفهم لفظا لا تفصيلا وحلا لا يفهم من اختيار
 فتح الحق المطلق لكثرة استعماله **قول** او نحو قايدها
 يعني من غير تغيير كقائمه واما الحق بالبناء المتغير
 كينته فليس حكمه من ذلك **قول** كما هو المبتدأ في الفهم
 وفيه ان المبتدأ وهو الاعم **قول** في حركته الاصلية وايضا
 في متبنيه لفتح جاز الذي لا ينز المضاف اليه فيفتح ثانيا
 لا يجلي في بايم يتم عدي وايضا هو في مفتاح الاضافة
 صفة كافت لا تها متي ان بالذات **قول** اي ان اراد
 نداه لما لم يفتح جعل المعرف بللام منادي في حرف العنان

منظاهها

من ظاهرها واذاد الارادة وقال بعض المحققين في ان
 اذ لم يفتح جعل المعرف باللام منادي فلا يزيد ولحد من
 ارباب اللسان نداه فكما انه لا يفتح ان يكون المعرف باللام
 منادي لا يفتح ان يكون مراد بالبناء ايضا فتقدير الاراد
 لا يعم ولا يقتضي من وجع انتهى ويمكن ان يقال المراد من
 الارادة نداه طلب اقبال لكن لما لم يكن طلب اقبال يجعل
 منادي حقيقة يتوقف في ذلك بجعل اللام الجهم منادي
 واللام المعرف باللام المقص بالبناء صفة **قول** قبل مثلا
 يا ايها الرجل ذكر مثلا ههنا لا فائدة ان الكلام على كبر
 القليل وليست بكلمة يا ولا يا ايها ولا الرجل مقبوض
 ههنا بخصوصها بل سائر حروف التثنية مثل يا ايها
 مع لام التعريف والعتياج الى الواط وايضا سائر
 اسما المجرى مثل اي في هذا الاعتبار وايضا سائر
 المعرف باللام مثل الرجل في هذا القصد فيسندوا لغير
 يا هو لا الكلام ويأخذ المارة ويا هذان العلمان
 لا غير ذلك فامل **قول** بتوسط اي مع ها التثنية
 اما التثنية ها التثنية فلامه لما كان في حرف التثنية مع
 التثنية فالحير يعوب ها التثنية فاما بعد حرف التثنية
 والاختيار اللام الجهم في التوسط فلان التثنية لا يفتح
 الا على ما هو مع الهيئة فاذ كان المطلب ان لا يكون
 الواسطة مهيئت لتدوير صف الذهن عنده وتغير

كونه واسطة ثم المتكلم ان يكون ذلك اليهم طالبا لرفعها
بحسب الوضع ليجز الخاذا الى التعيين ثم المتكلم ان يكون
طالبا للمعروف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وبسطة فارة
بالمثل الثاني لانه بهم يطلب بحسب وضعه ان يرفعها بالرفع
باللام ونارة باي اذا قطعت عن الالف او ابدلها بغيره
اليه ها التنية فانها ج مبهمة بخلاف ما اذا لم يقطع او ابدل
فما اضيف اليه بالتثنية فانها معينة بما اضيف اليه ثم كل اى
التي جعلت واسطة ترفع افعالها اما بالمعروف باللام واما
بتوصيفه بالمثل الثاني الذي يرفع افعالها بالمعروف باللام هذا
عند ارادة التعيين بالتدريج وتكرار اليهم الذي يورث
زيادة شوق في نيل المقصود ثم اعلم انه يعرف من ظاهر التباين
ان الطريق في ارادة النداء المعرف باللام يخصص في جعل
اليهم المذكور واسطة بين حرف النداء واللام وليس
لكذلك فانه اذا بددنا الرائد من المعرف باللام وذلك
لان اللام في محو نقصنا تعريف العلم حيز تثنيتة ويجه
فاذا دخل فيه حرف النداء لجبر نقصان فلا حاجة
معها الى اللام في حذف اى حذف اللام والجواب من ان
الزيدان في ياريدان عند ارادة تثنيتة العلم الذي
كان اللام في جبر نقصان الهيبة عند التنية والجمع
فليس المقصود نداء المعرف باللام فيكون خارجا عما ذكر
فيه واما اذا قصد نداء الرائدان المعرف باللام فيكون

فلا بد

فلا بد من توسط اليهم ولا يجوز حذف اللام في يقال
يا ايها الرجل الرائدان ثم اى في قولنا يا ايها الرجل
موصوفه فحذف ما اضيف اليه بتعريفه في التنية
عنه عند غير الكثرة وموصوفه عند الكثرة بتقدير يا
اي هذا الرجل فحذف صدر الصلة كقول المنادي
طالب الخفيف والا قوله هو المخرج ليكون هذا راي عري
مخو واحد ولان جعل المعرف باللام وصفا او بيا فارة
كونه مقصودا بالنداء ولانه اذا كان اى موصوفه كان
المعرف باللام خاب مبتداه فحذف فهو مرفوع لا محالة
فلا حاجة الى قوله التثنية وادفع الرجل **قوله** وبهذا الرجل
والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء
اصلا وهذا يحتمل الامرين واذا كان هذا مقصودا بالنداء
فان اجل مقصود بالصفة فيجوز رفعه ونصبه وهذا اذا كان
اى موصوفه واما اذا كان اى موصوفه بما اى الكثرة فيجوز
كونه مقصودا بالنداء مثل هذا **قوله** والتثنية
رفع الرجل يقيم من هذا القول انه لم يخرج مذهب الكثرة
لانه على مذهب لا حاجة الى نكتة التزام دفع الرجل لانه
على مذهب خاب مبتداه فيكون مرفوعا لا محالة **قوله** ما يخرج
صفة اللام اليهم اى صفة اللام اليهم الذي جعل كونه الى
نداء المعرف باللام والا فلا يجوز اخراج صفة اللام اليهم
فان اللام اليهم الذي كان مقصودا بالنداء فصفتة

رضع وتضرب فلا وجه لاجراء من تلك القاعدة **قوله** وجوز
 الوجهين انما يكون في تواجع المنادي المبني فارتقت قد يقع
 محذوف وجوز فيه وجهين فالجواز المستفاد من انما قد يقع
 اضائي يعني من بين تواجع المنادي لا يجوز الوجهين في
 تابع المنادي المقوف بل في تابع المنادي المبني فتأمل
 وقالوا اي العرب في نحو وراهم بنات على القاعدة اه في
 قواعدهم مستنبط من كلام العرب مبني على نحو وراهم الظاهر
 فكيف يقع قوله قالوا اي العرب فان يدل على ان استعمال
 العرب بناء على القاعدة المذكورة وعكسها يقال ان العلم
 بقواعد مبني على استعمال العرب والمستنبط منه واما
 وضع اصل القواعد ووجودها فيجوز ان يكون من العرب
 مقتضا على استعمالهم وكان استعمال مقتضا على استعمالهم
 وكان استعمال مبني عليها **قوله** يا الله فارقت اربا الله
 علم للبادي ومع وليست اللام في حال العلية للتعريف
 فباد خالف التذاعية لم يقع اجتماع التي التعريف
 حتى يحتاج الى التفرع بذلك فيكون ذكره كالمستثنى من
 القاعدة البتة قد يجوز كون اللام في وقت ما لا يتوقف
 مانع من اجتماع حرف التذاعية معها انا اذا كان صدق
 على المعرف باللام المدخول بحرف التذاعية القاعدة المذكورة
 وهذا لا يدخل حرف التذاعية في مثل النجم والصفق الذي
 من الاعلام الغالبة فلا يقال في سعة الكلام

وان كان واقعا في قولك اشعرها لاه الكبار بالضم
 والكر **قوله** خاصة قال بعض المحققين كل خاصة اشارة
 الى ثلثة احكام يحذفها لفظ يا الله في باب النداء قطع
 هرة والثاني اختصاصه بكونه من بين حروف النداء
 والثالث اجتماع حرف النداء باللام وان كان اشده تعلقا
 بالمقام ثم من خصائص هذا اللفظ من باب النداء انه يحذف
 حرف التذاعية ويحذف منه الهمزة المنددة عنه وتوفي نحو يا
 الله بمعنى يا الله **قوله** من اجلك يا التي تبت قلبي وخم
 وانت بخيلة بالوصل يعني ومعني تبت ذلك وقيل جاء
 بمعني احقت قال شارح الابيت قوله من اجلك يعني
 محذوف او ادخل المشاق وتبت الحب ذلته بخيل يعني
 يستعمل بخيل عني ويعني واحد وبخل والمعني اشاق
 من اجلك يا ايتها الحبيبة التي ذلت قلبي في حبك ونز
 بخيلة بالوصل عني ولا توصلني وفيه تفتيح فاضلت من الخيل
 بالوصل انتهى **قوله** استندس وذو الالف ان استندس
 المهملة توصل به لقصد معنى اضل التفضيل من الذوز
 بسبب ان الذوز من العيوب التي لا تتوجه اضل التفضيل
 والا فلا بد ان يكون استندس بالذال المعجمة فلا حاجة الى ذكر
 الذوز كما يقال زيد افضل فضلا **قوله** اي في تركيب
 يتكرر فيه المنادي المفرد المعروفة صورة الكتاب ارفيد
 المنادي المفرد المعروفة يكون ما رضع به هو الهمزة

الحكم في مادة يجوز في الضم والفتح او مجزأ في قوله يجوز في
الضم والفتح على الضم وما يقع مقامه من الالف والواو
الذين يكونان في بعض المواضع **قوله** ويتم الثاني
تأكيد لفظه ولم ينون يتم الثانية في الالف فما قال في الالف الوهمي من ان
التأكيد اللفظي في الالف يكثر اللفظ الاول بدأ تغييره في
فما حذف تنوين الاول بالهائمه لئلا يتأخر الثاني بل لا يتر
ايضا واما لعدم انفراد كونه علما لثبوت بناء ويرا القبيلة
او كونه علما وانما في الشعر عدم حرفه فلم يعرف بسبب واحد
هو الهائمه كما هو مذهب الكوفيين **قوله** وذلك مذهب سيبويه
قال بعض المحققين هذا مذهب الخليل وهو اسناد سيبويه
وسيبويه تابع في هذا المذهب **قوله** والي في اجاز
الفتح كان المقصود لم يخرج بل اشار الى رده بتقديم الخبر على
قوله لك حتى يخصص الاحتمال في الضم والفتح **قوله** لانه
اما تابع مفتاحا او مفتاحا تابع كلا او لم يفتح الخ و يتم الثاني
تابع مفتاحا بالصفة على التقدير الاول وهو كون يتم
الاول منادى مفردا موقوفا وتابع مفتاحا بالاسم او بالصفة
اما الالف ايضا في تقدير كون يتم الاول مفتاحا بالاسم
المذكور وبالصفة ايضا اذا كان يتم الاول مفتاحا بالاسم
المقدر **قوله** يا يتم يتم عددي لا ابا لكم اعني يتم ابن عبد الله
وتيم قدم ابن عمر بن الخطاب وعددي اخرهم والمعني يا اباكم
اشهوا حتى لا يلقينكم عمرو بن الخطاب في مكره وقوله لا اباكم
نار

قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ما جددت غير الاب وانك
واسر التبينة لاحاطة لك الى ان ينسب الى الاب وقال
الاذهري انتم كنتم قولا اي سبب بابتدائه وليس لك
اب مع ابن اضع نبيك وفي القاموس وفي نحو ما قاضي
فانه اذا حذف من الالف التبريد للمعرفة ولم يعرف ان
مضاهي الالف المتكلم كذا مشروطا كون ما قبل الالف مكسورا
يخرج نحو يا بني تسمية وجمعها مع انه ينبغي ان يجوز حذف
الياء منه لعدم الالفين بعد الحذف او يا التسمية والجمع
وعدم التنوين في الالف المحذوفة هكذا يتفادى كلام
بعض المحققين وفيه ان في صورة الجمع ما قبل الالف المكسورة
فليست بالمفرد المضاهي الالف المتكلم فاما قوله هذا اذا
كان الحذف اكتفا بالكتابة افتتاه الالف المتكلم ثم انما
ان حذف الالف والاكتمال بالكتابة محصور بغيرها
فتاي كذلك القلب بالالف ايضا محصور بغيرها
لانه يجب ح حذف احدهما فيلزم الالفين في ان
يشير الى ذلك في قوله وقبلها **قوله** هذا الوجهان
المقصود اما التحقيق والاعتراض بان قول المصنف يدعي
جواز هذه الوجوه الاربع في كل منادى مفتاحا الى
يا المتكلم مع ان الوجهين الآخرين غير جائز في مثل
يا عدوي فاما قوله **قوله** المعينة بالقلب او الحذف او
ان يقال اشهرية على الالف المعينة او المحذوفة لانه

المحدودة التي مفعولها **قوله** وقد جاء قال بعض المحققين
الشذوذ في غير بابني فانه كثير فيه الفتح لنقل اليانين
يعني كثير فيه الفتح بسبب قلب الياء الثانية الهاء وحذف
الالف والاكساف فتح ما قبل الياء وهو الياء الاول وفيه
ج بابني بفتح ياء واحدة مع ان السماع في القرآن وغيره
الادغام فقام **قوله** بالها في هذه الوجه كلها على تقدير
يكون وجعل قوله بالها في الوقف في الاحوال الاربع المذكورة
كأن الوجهين مع الالف واما الوقف على غلبي يكون
الياء فالتكون جرد ويجوز لها والاولي ان يكون قوله بالها
عطفا على بلاها وحذف تقديره ويكون المنادي المقتطع
الياء المتكلم بلاها وبالكاء وفقا فيفيد العبارة الجواز
لكن يحل على مقتضى الوجهين لئلا يتكل بصورة الياء الالف
فانه انما مع الالف كما ذكرنا **قوله** فواق بين الوقف والاول
فيه ان زيادة الياء في صورة قلب الياء الفاضل باغلاما
يرجع اليه بالمتفان بالالف وهذا لا يخل في
المعنى بخلاف الالكساف حال الوقف بالوصل فانه لا يخل
بالمعنى فدفع هذا الالكساف بوجوب الياء المتحركة
فقام **قوله** على الوجه الاربع اذ هي على الوجه الاربع
مع الياء في الوقف وكان قوله كسار المنادي المضاف
الياء المتكلم للدلالة على هذا المعنى **قوله** بابد الياء بالها
قال بعض المحققين الياء صفة الابدال وانما يدخل على المذكور
عند قوله

فدخول على الياء المتخاتية وما فيها التاء الفوقانية
دور العكس كما هو في الاوهام وطولت هذا التاء في
الكتابة لكونها ليست فمخضة للتائيت لانهما بدل من التاء
كتائيت لكون الوقف عليها بالها لكونها عوضا من زائد بخلاف
بنت فاتها عوض من حرف صيغة هو حرف ابن اوبا وبنو وفيه
ان من قاعدة رسم الخط ان اللفظ يكتب على وجه لقراء
في حال الوقف فاذا حرفي يابيت وباءت بالها وقفا
فلا حاجة لتطويله **قوله** وكسورة لمصلحة الياء اما باعتبار
ان الياء يقتضي كسرة ما قبلها فلا ابدال للتاء بالياء
وقفت ما قبل الياء كارتقاء ان التائيت انتقل الكسرة
التي لمصلحة الياء في قبلها الياء فقام **قوله** بالالف
عطفا على المعنى على يابيت فان قولنا وبالف في
معنى وباءت فيعطف على يابيت وعطف على فتحا اي
يابيت فقام وكسرة بالالف وعطف على حذف
اي بالالف والتقدير قلوا يابيت وباءت بلالف
فقام **قوله** لا بالنظر الى الابن المضافه انه لو كان
الاختصاص بالنظر الى المضاف اليه لجاز ان يقال يا غلام
او يا غلام غم مثلا ابراهيم وبابن غم مع انه ليس كذلك
وحصره بربانية في التنية بربانية في الابن لا بوجوب تميم
المختص فالاولي ان يختص الاختصاص بالنظر الى الابن
ويجوز البنت داخل في الابن دخول المورث تحت المذكر

كما هو كاي **قوله** فقالوا يا ابن ابي ذر اني وبنا بنوعى نفتح الباب
سكونها وقالوا ايضا بالها و فافالا وفي اللسان الى الله ايضا
قوله ونقل التضعيف اي اليم المنددة **قوله** وتما كان من
حصا نهر النداء الترخيم اي الترخيم في سعة الكلام والتخيم
من زخم الكلام من باب كرم او لغو يعني لان وسهلا وهو
رجيم والجارفة اذا صارت سهلا تنطق يقال رجة ومن
التخيم في الكلام لانه سهلا تنطق **قوله** جازي اي دافع
في سعة الكلام محل الجواز على الوقوع الذي وقع في سعة
الكلام من غير ضرورة وفهم الترخيم الفتور في الواقع في
المنادي للضرورة في المقابلة بالامر في الاولي وحسب
قوله وفي غير ضرورة يقابل الضد بالضد ويجوز ان يترك
الجواز على معنى ان وقع في سعة الكلام ثبوت راحة
او الظانة محل نصب قوله ضرورة على انه مفعول والفعل
المعقل هو الوقوع الذي قام بالتخيم والضرورة قاعة
بالتكلم فلم يحقق شرط جواز تقدير الالام في المفعول وهو
كونه فعلا لفاعل الفعل المعقل انما ان يجعل الاضطراب
صفة للتخيم اي تخيم في غير المنادي واقع لا يظن ان
اي الوقوع فاما **قوله** ويمكن عمله على تعريف مطلق للتخيم
فيه ان قوله خفيفا على التفسير الذي ذكره لا يصدر
على تخيم غير المنادي بل على بعض اقسام تخيم المنادي ايضا
فكيف يصدر عنه تعريف لمطلق التخيم مع وجود قيد
تخفيفا

تخفيفا في هذا التعريف **قوله** لانه ليس اخرجنا المنادي
نظرا الى المعنى فان المنادي في كلام زيد الكلام المخصوص
وهو لا يستفاد بدوزيد **قوله** نظرا الى اللفظ وهذا
اعرب في الجزء الاول **قوله** لعدم ظهوره في التذات وان
المطمان المستفاد يناقذه كما يجي في عدم جواز حذف النداء
من **قوله** لان الجملة تحكى ونقل من بعض العرب جواز تخيمها
بجوز الجزء الاخير **قوله** فيها اليقظة دليل على ما اليقظة
اليقظة مقدم عليه **قوله** نقص الالام اي تنقيص اقل منه
المعروف لان الجوز وان جاز نقصا ان لم يكن الالام موحيا
او اية حكمه **قوله** بلا علة موجبة والمخدوفة لعل موجبة
كما في عصا في حكم الثابت **قوله** شوع في بيان كية التخيم
وعكس ان يقال شوع في اقام التخيم ان شوع في بيان حصوله
التخيم بعد الفراغ من بيان سواط مطلق التخيم **قوله** زيدنا
او لا يعني زيدنا في غايته او لا في غايته تا التامة
قوله من باب غار في انه في لغوه حرف محذوف فمدته ونوح
ايضا من قبيل ما يحذف من حرفان عند التخيم كمنه الاطمان
الثانية دون الاولي **قوله** اي محذوف لوانه من الحرف
الاخر سواد كان حرف علة او لم يكن يخل مثل موقى ومذوق
فلا يحتاج الى التخييم من الحذف ويكي لكونه اذ ان يخل لفظ المحذوف
يقدر الامكان **قوله** نحو سعلان سعل الفول او ساعه
المحذوف **قوله** لان ثبوت وقلوب قال في المذهب نسبة كونه

والسائر والفتون الالبا في جهوه ايضا اشبه من حضور
للقد صر كون وبوي بوزك والظان قلوز **قوله** في
القسامين ليس من تده الى ايجي بوزك التكرار والفتور
بل تحوير المدي بربط به قوله اما في الاول واما في الثاني
قوله وان كان مركب اي مركب من الالماين بقرينة قوله
حذف الالما الاخير فخرج المركب من ثا التائيت مثل طلم
وسعداه من هذه القاعدة ودخل في قوله والاخر في قوله
فارقلت يجوز ان لا يكون المنادي المومركب من جمان ولم
يكن الالما الاخير اضحفا واحدا في اي ضابطه يدخل هذا
الصورة او لم يخرق من قلت هذا نادرا في التركيب
من لام التعريف والالما مثلا اجل والتركيب من الالما والفعل
والا لا يقعان مناديين في ثا اما الاول فلدانه جده فلا يخرق
منها **قوله** لا يكون منظرا ولا جده العذ ذكر في عدم تروخيم
المنادي المقتضي في ثا متناهية المقتضا اليه فلا بد ان لا يكون
تلك المركب متناهية المقتضا اليه ايضا **قوله** خوف واحد اي خوف
خوف واحد قدّر الفعل المضارع مع ان الالما في ثا
معتبر بصيغة المضارع لهذا السبب لافاقا ثاها يجوز
في الجا المضارع بغير قد فارقلت والاخر في واحد ههنا
مثل باضاربة مع انه لم يخرق منه الاخر ولعدم واما
قلت لا يتناول مثل ضاربة لانه مركب من ضارب وناه
التائيت قلت المراد من المركب هو المركب من الالماين بقرينة
قوله

قوله وان كان مركب حذف الالما الاخير فان لم يكن مركبا
من الالماين فيكون داخل في قوله والاخر في واحد فان لم
قوله وهو اي المنادي المومركب في حكم المنادي الثابت بجميع
اجزائه ارجاع ضاهيه هو الى المحذوف بالتخيم الالما جده
على ذلك نقابله بقوله وقد يجعل الالما بقرينة فان ضاهيه
يجعل راجعا الى المنادي المومركب في حكم الثابت بقرينة ان يكون
ضاهيه هو راجعا الى المنادي المومركب في حكم الثابت بقرينة ان يكون
القاعدة بعض المنادي المومركب نحو يا اعلون ويا قاضون
فانه يقال بعد التخييم يا اعل ويا قاضي باعادة المحذوف
فلو كان المنادي المومركب في حكم الثابت بجميع اجزائه في حذر
المسالكين لقل يا اعل ويا قاضي مع انه لم يقل **قوله** فيقال
يا حار الفاقا فيصير تقديره اذا كان كذلك فيقال حار
او عاطفة عطف الفعلي على التائيت الماولة بالفتيت
كانه قيل يجعل في المنادي ثا ثا بجميع اجزائه فيقال او
فا التائيت تقديره يجعل المنادي المومركب في حكم الثابت بجميع
اجزائه وكل ما يجعل في حكم الثابت يقال بعد التخييم يا اعل
كما كان فيقال يا حار في يا حار **قوله** ويا غدة وفي ما كروا
يا كرو مثل ثلثة امثلة لان التغير في الالما لا قد قد
يكون بالتخريك فقط كما في يا حار وقد يكون بالقلب كما في
كرو وقد يكون بالقلب والتخريك كما في **قوله** وفي ما كروا
قال في ثلثيته كروا ان طائل طويل الحق انه في القراح

كروان طار يقال له الخياري واذا استوان كويند بروي
 كراوين في جماعة كروان بالكسر اي جماعة على غير القدر
قول صيغة النداء يعني يا اشعار بان اصل في حروف
 النداء حتى يعبر عنه بصيغة النداء ونحو ان يناد
 بصيغة النداء تجمع للناد مع اليا للتنبيه على الصيغة
 للنداء المتعبر عنه المندوب **قول** لانه لا يدخل عليه واه
 على الذكر **قول** خاصة **قول** لكونها اشهر صيغة اعد لتفهم
 يا حتى استعمل غير المنادي فان قلت مشهورة في النداء
 يستدعي ان لا يتعمل في غير النداء لتلايل تنبيه بالمنادي
 قلت لاكتساب الفرق الواقع بين المنفع عليه وبين الخط
 الاقبال فيعلم المراد بقرينة المقام **قول** عند فقد المنفع
 عليه عما هذا بالنظر الى الاغلب الاكثر والابحور ان المنفع
 عليه وجودا ولم يوجد هناك منفع عليه **قول** و
 اختص المندوب بواي كلمة والحقص بالمندوب فلا يتعمل
 في غيره فاكبا داخل على المقصور وهو الاعرف بالمشهور
 محل على هذا الحق التفتاراني في شرح التلخيص في بحث
 ضمير الفصل في قوله فلتخصيص المنادي تخصيصا للمندوب
 بالمندوب **قول** يرد عليه لا يقع نكرة ويجوز حمل كلام على
 الهمم ودفع الاراد بجعل قوله ولا يندب الا المعروف
 بمنزلة المستثنى من القاعدة **قول** وبما ذلك زيادة لا
 اه قال الا نذكر شي اذا كان المندوب مع يا يجب زيادة

الالف

الالف لتلايل تنبيه بالمنادي وقال ان في ان كان رتبة
 تدل على الندبة لا يجب زيادة الالف مع يا ايضا والتأني
قول عدلت الى حرف جازم حركة اخر المندوب قال بعض
 المحققين والظاهر ان يقال اليا والواو منقلب من الف
 المحفوظ حركة اخر المندوب **قول** واغلا مكية ثبت بهذا
 المثال على انه يجوز ندبة المصطفى الى مخاطب فان المندوب
 لا يلزم ان يكون مخاطبا بل هو في الغالب غير مخاطب بخلاف
 المنادي فانه لا يجوز ندبة المصطفى الى مخاطب لتلايل تنبيه
 في كلام واحد الى شخصين او للمنادي مخاطب قال بعض
 المحققين ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب
 من المنادي **قول** اذا لم يصح الضم رفع دخل مقدر
 وهو ان الواو كيف يكون بجانب الحركة الاخوات الاخرى
 غلامك ساكن فرفع ان الميم في الاصل مضمومة حتى ان
 بعض القراء ضموا الميم في انتم **قول** ولا يندب من ضم
 المندوب والمنفع عليه عما هذا القيد غير مفهوم من
 عبارة المصنف والعهدة التي ذكرت في اشتراط المفرد فيه
 في المنفع عليه يعني في المنفع عليه وجودا ايضا **قول** لا
 المعروف سواء كان علما او غير علم نحو وامر فليح باب
 خيبراه واما كتابه الكوفيين من قولهم وارجلها فافاز
 قوله بحجبه لتمام المصنف لان الان الهمم انما يسم بالكتوب
 او اللام او بنون التنشئة او الجمع او الاصل **قول** بخلاف

الصفة فانه في بعد تمام الموصوف فهذا جاز الفصل
 بين الصفة والموصوف في سعة الكلام ووزن المصنوع
 المختار **قوله** وبني القديح من الغنم فانه قاله
 في شرح المفضل في الرأس ولعل الكاثير والمخاض
 الثاني **قوله** ويعني ما كان نكرة قبل النداء وفيه رد على
 من قال المراد بكلمة الجنس ما دخل عليه اللام **قوله** لانه كالمجرر
 في الابهام قال الفاضل الخنفي لانه موضع في الاصل لا يثار
 اليه وبين كون اللام مثارا اليه وبين كونه مناديا اي
 مخاطبا متاخر ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل
 جئنا الى علامة ظاهرة تدل على تغييره ولم يذكر لفظة
 انه فيما لا يحذف من حرف النداء وهي لا تحذف من الابع
 الا بدال بالميم في اخره **قوله** نحو يوسف اقول هو عربي وفيه
 انه لو كان عربيا ينصرف فيه اذ ليس فيه آلا العينية وقد
 يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا من يوسف بكسر الهمزة
 ولا يجوز الحذف من ايزنا من غير ان يوصف بذي اللام فلما
 ذكر فيما لا يجوز حذف حرف النداء التلاخيل البنية **قوله**
 قالت امرأة اموي القيس حين كرهت فلما اجتمعت اخذت منه
 الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل سعة
 المعجم **قوله** وفي افتد تخوف قبل هو مثل الخضر عن تخلص
 النفس من الورطة ان ديدة **قوله** اترك اقال الفاضل الخنفي
 الا طريق خاموش بودن جزم در پيشتر افكندن وسوف وكون
 قوله

قوله وهي رقية اذا سمعها نلبد بالان في في علة
 ثوب فيصاد صان مثلا في تكبر وقد تواضع من هو مشرف
 من **قوله** والمعني ان النعام التي هو الكبر منك قبل
 مضاه ان ذكر الخياري يكون طويل العنق فايراد براق
 اعرض عنقك للصيد فان النعام هو طوي منك اعنا
 وقد اصبحت **قوله** فان ان ناصبة للمضارع ادعت نونها
 في اللام بعد قلبها باللام وان لم يجد ومفعول الاجدور
 الذي قبله ولا زائدة او بدل من اعلم او مفعول بعد
 او زين بتقدير اللام التعليل **قوله** الثالث من تلك
 المواضع الاربعة لابد من تقدير المصنوع في قوله ما اضر
 عاملا اي موضع ما اضر عاملا ويجوز ان يحمل الثالث على
 القسم الثالث من الالف الاربعة للقول به الذي يجب
 حذف عاملا وجوبا وفهم ذلك من قوله وجوب في اربعة
 مواضع او يحمل على المفعول المطلق في لا يقدّر المصنوع **قوله**
 ما اي مفعول في يقيّد المفعول بقوله به اما الظاهر ان
 المتبادر من المفعول في الذي اضر عاملا على شرط التقييد
 وهذا جعل جنس التعريف اللام لا المفعول به وادخل
 كل كذا في عاملا انه اعم من المفعول به وان كان ذكر كذا
 بلازم بتمام التعريف وهذا جعل بيان ما اضر عاملا في
 المفعول به **قوله** الشرط والتورية واحد والثاني
 شريطة اما باعتبار كونها صفة للغة واما للنقل

الوصية الى الامية ويجوز ان يكون بمعنى الطريقة و
الطرق الاصحاح لامية **قول** اي افعو عامدا بنا على شرط
هو تفيد اشارته الى ان قوله على شرطه طرف متفرق
متعلق بالبناء المقدر اما باعتبار كونها مفعولا لا للآثار
او مفعولا مطلقا وتقدري وفي الكلام بنا على شرطه
التقدير ويجوز ان يكون الطرف لغوا متعلقا بما هو على ان
يكون على معنى **قول** اختار از غير الجمع بين المقتدر والمقتدر
قبل الجمع بين المقتدر والمقتدر يقع في كلامهم كما في قولك
جاء رجل وجاء في اخوك اي زيد فالاختار من غير وجه
قال بعض المحققين الا في الاختار من غير وجه التفسير
لنكاد النقص المذكور وفيه ان النقص وارد على ما ذكره
ايضا اذ ذكر المقتدر لا يوجب التفسير عبثا كما في المثال
المذكور فقال ايضا وبعد في نظر لار العبث انما يلزم في
زيد اخربت وزيد امررت به واما ضوبت علامه فلا
اذ يجوز ان يقال في زيد اهنت زيد اخربت علامه وكذا
يجوز ان يقال في زيد اجبت عليه فلا بد في تمام وجه
وجوب الخذف من اعتبار قصد ايراد اليب ويكون
يقال لراد الاختار از غير الجمع بين المقتدر والمقتدر في
صورة حصل الابهام في الكلام من عدم ذكر المقتدر متعلق
الغرض بتفيد مقتدر وعدم جواز الجمع في مثل هذه
الصورة مطردة وفي مثل قول اهنت زيد اخربت علامه

ولا بد

ولا بد زيد اجبت عليه من حيث ان اخربت زيد غلاما
وجبت عليه تفيد للفعل المقدر لا بد من خذره اذ لو
ذكر لم يكن تفيد الا وفيه بحث اذ لو يجوز ان يكون تفيد
له باعتبار ان الماد من القرب الا هاته مثل من غلامه
ومن الملامه الجسد عليه كما لا يخفى فاما **قول** كلام بعد
فعله لم يقل كلامه لان المتبادر من المفعول المفعول
وما افعو عامدا من المفعول به حتى يتناول المفعول به
وان كان تحت فيما افعو عامدا الذي هو المفعول به وان
النصريح ما عدا صورة النصب ولم يكن مضافا الى
على شرطه التفسير بخلاف اللام فانه يدخل بحسب الظ
فيكون ما عدا صورة النصب من مضاف الاضمار على شرط
التقدير وينبغي ان يبين امر **قول** واختار زيد اي
بقوله بعد فعل او شبهه **قول** جزء الكلام الذي بعده
اي بحيث يقع ان يكون ذلك اللام منقطة هذا الكلام اذا
سلط ذلك الفعل او شبهه عليه بقرينة قوله لو سلط
عليه هو او من عليه نصبه **قول** متعلق ذلك الفعل او
شبهه قوله متعلق صفة للفعل او شبهه على سبيل التنازع
واعمال الاول ويجوز ان يقدر موصوفه اي كل واحد من
قول عنه اي عن العلة في ذلك اللام لضميره اي العمل
لضميره فانظر فان اعني عنه ويضميره كلاهما متعلق
بمتعلق كذا الاول باعتبار تفعله معنى الفاعل والآخر

والثاني باعتبار حقيقة معنى الاشتغال ويجوز ان
يكون الباقي قوله بضمير السببية ويكون كلا الظاهرين
متعلقا بمنتهى فعل باعتبار ضمير معنى الفراغ والآخر
باعتبار الهمزة كما يعود قوله اي الهمزة في ضمير **قوله**
او متعلق بضمير بان يكون المفعول ضميرا لضمير كما
في زيد اضربت غلاما او موصوفا للعامل في ضمير
زيد اضربت رجلا اهانة او موصولا صلة عامل في
ضمير كما في رأيت زيدا اضربت الذي اهانة **قوله** لا
سقط بجره دفع ذلك الاشتغال في تحت وهو انه لا يخرج
لا دفع ذلك الاشتغال في تحت نفس الفعل او شبهه وما
في تحت متبذره صوابا في العامل في المتبذره بالضرورة فلا
عاجز الى دفع ذلك الاشتغال بل هو ذلك الفعل
المفعول العامل في الهمزة على خط اشتغال الفعل المفعول
بمفعوله مثلا كونه اهنت زيدا لان ما للفعل المفعول الذي
هو ضرب غلام زيد باعتبار تعلق الضرب بغلام زيد
فلا معنى لدفع ذلك التعلق بتليط لازم ضرب
الغلام الذي هو اهانة زيد الا ان يتكلف واريد من
دفع الاشتغال هو قطع النظر من اعتبار مفعولية ولا خطه
في رتبة المفعولية فاما **قوله** كما هو الظاهر المتبادر متعلق
بقوله لنصب بالمفعولية او لجمع ما اعتبار في هذا
التعريف **قوله** فان عمل معنى لا ابتداء فيه ورفعا ياه

فان قلت فعلا

فان قلت فعلا هذا يخرج من التعريف بجمع او اذ ما انهم
عاملة ايضا فان زيدا في زيد اضربت مفعول للفعل فقدر
فكل الفعل المقدرة ايضا ما هو ذلك قلت المراد ان
ان فيما اضمر عاملا لا مانع سورة عن العمل **قوله**
الفعل المذكور بالضمير او متعلقه فانه اذا دفع
ذلك الاشتغال يجوز ان يكون الهمزة المذكور منصوبا
بهذا الفعل ولم يقدر فعل بخلاف زيد ضربته فان
دفع زيد مانع من عمل ما بعده في مثل **قوله** حج خبر
كان اه قال بعض المحققين لا ينبغي ان يخرج خبر كان
بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام
من قوله نصيب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم
المفعول في انتهى وفيه ان هذا التحقيق منه ضايف
لا حقيقة في اول التعريف من ذكر الهمزة والمفعول
وكذا ذكر الكل اسما في ان ما اضمر عاملا انهم
المفعول به وهذا محله ذكر ما اضمر عاملا في المفعول
فيه وايضا لو كان المتبادر ذلك فلا وجه للخارج
مثل زيد ابوك بقوله بعده فعل او شبهه ولا الى
الخارج مثل زيد ضربته بقيد الفراغ عن العمل **قوله** الا
لان زيدا في المثالين ليس بمفعول ثم اخراج خبر كان
من ما اضمر عاملا بعد تعميم الهمزة من المفعول غير
مطلب ليتناول التعريف وارثا بغيره

في قاعدة من القواعد فاقول **قول** وهذا صورة اربع
اي داخل في تعريف ما اضمرا عاملا وان كان باعتبار
شبه الفعل يكون صور اخر لكن لما يتعلق الفعول ولم
يلتفت اليه الى مثله عدل ان كان بعد الفعل والفعل
صوره واحد ولم يلتفت ايضا الى اجتماع الصور الثلاث
والاثنين بان يقع في مادة واحدة تليط الفعل
وتليط مرادف وتليط لانه ايضا او يفتح تليط لانه
مع مرادف او مع نف او نف مع مرادف لانه لما فتح
تليط نف لا يصار الى تليط مرادف او لانه لما فتح
تليط مرادف لا يصار الى تليط لانه فاقول **قول**
والاحذر في ترتيبها تأخير هذا المتعلق لكونه
مثل زيد اجبت عليه ليعوز الافعال المعطوفة في طرز
واحد ولم يخلل هذا الفعل الجوهري **قول** فان مرت
بعد تعديت بالياء مرادف تجاوزت فارقت الترات
صفة المفردات ومرت به مركب فكيف يكون مرادفا
لما وزنت قلت المراد ان للور الذي تعدي بالياء
والبا خارج عنه مرادف لما وزنت **قول** فان الاصل
ضربت زيد امرت الاولي ان يقال فان الاصل ضربت
زيد ابتوك ضربت فان في الاصل الفعل الاول
موجود بدور الثاني وبعد حذفه اخرج الى المقدر
فقد الثاني فيقال فان التقدير ضربت زيد امرت

قول

قول في صفتان الاضمار على شريطة التقدير في القاموس
منته الشئ موضع يظن فيه وجوده والمخاطب وجه
نقل عنه في الحديث اي في مواقع يظن في بادي النظر
انه من قبيل الاضمار على شريطة التقدير **قول** وان لم
يكن منه في الواقع **قول** ويجوز الرفع قدم صور
اختيار الرفع على النصب مع ان مكنته الثاني باليد
استدل لانه راجح بسلامته عن الخذف ولان ما هو بعد
من ارباب لقابله اتم به ذكره منه فارقت في هذا
كان المكمل تقديم صور وجوب الرفع غير مكمل
باب بحيث يكون ذكره اجتنابا وهذا غير في الكلام
قال وليس يريد ذهب منه فذكره في اول بحث ما اضم
عاملا غير مكمل فاقول **قول** بالابتداء اي يكون مبتدأ
جمل الابتداء على كونه مصدر المبتدأ اي المبتدأية
المفتحة بكونه مبتدأ ويجوز ان يراد بالابتداء هو
العمل في المبتدأ والخبر المشهور بالابتدائية لكن
ج لم يتعين كونه مبتدأ لاحتمال الجزئية بخلاف المبتدأ
وعلى التقدير فيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقذرا
لانه ان كتاب فلا حاجة اليه وفيه اختار له
كون الرفع مختارا وهو الملتصقا غير تكلف التقدير
فاقول **قول** لان تجرده عن العوامل النقصية بفتح
بالابتداء لا بد فيه من قيد اخر وهو الملتصقا اي جرده

يسند الي شي او يسند الي شي ثم ان الجواب المذكور
لترفع لا يرفع فقط الا ان يقال المراد ان ترفع ترفع او
يقال ان ترفع الظاهري يرفع وما هو موجب هو ترفع ظاهر
وحقيقة فاقول **قول** اي قريب ترفع خلاف الرفع يعني
النسب المراد صلاحية الترجيح لا الترجيح بالفعل فان
الترجح بالفعل معدوم عند وجود اقوى منها فيتم اولا
المضابطة الثانية ايضا فلا حاجة الى قول او عند وجود
اقوى منها وايضا في صورة استواء الامرين المرجح بالفعل
لنفس معدوم فلا بد من اختيار الرفع وليس كذلك وثما
على القوية على قربة ترجح خلاف الرفع لا على ما ينبغي لان
عند عدم قربة يمتنع للنسب وجب الرفع لا يجوز النسب
والبحث في اختيار الرفع وجواز النسب فاقول **قول** بسلامة
عن الخذف قبل يعارضه ترجيح النسب بعدم كون الخذف
فان في جعل الخذف ابرامع استغناءها تكلف لا ينبغي و
اجيب بان السلامة عن الخذف ابرج كل على هذا الجواز
يلزم في جميع اختيار الرفع ان يكون ترجيح لوجود الاثر
وم تحقق مادة على عدم قربة خلافه فاقول **قول** كما
مع غير الطلب واذا المفاجأة الا حضور الاو فخرج او
عند وجود اما مع غير الطلب اذا المفاجأة الا ان
يقال جواز المنة تحقيق مادة اخر لوجود الاقوي فجعل
وجود الاقوي مضابطة وجعل دخول اما مع غير الطلب

واذا

وان المفاجأة مثلا لاها **قول** مع غير الطلب لم يقل مع الخبر
لئلا يتوهم منه خبر المبتدأ فالمراد بلزوم اللزوم عليه
وقوعها او تخصيص اللزوم بما عدا باب الاضمار على شرط
النسب **قول** على جملة فعلية متقدمة عند عدم قربة
ترجح خلاف النسب وفي حقيقة دائما على تقدير الرفع
فلم يحقق مادة اختيار النسب على تقدير العطف على قوله
لنفس قلت لم يعتبر السلامة من الخذف من التواتر الموجب
لترجح وان كان من عودها في مستخرجت قربة
تحقق القوية الموجب للنسب مع عدم المرجح لرفع مثل
قول رعاية النسب بين الجملة المعطوف عليه ان رعاية
النسب وجعل جملة فعلية لا يقتضي النسب لجواز تقدير
الجواز لرفع الله الواقع في مقام الاضمار على شرطه قوله
والجواب ان وجوب القسرحيث لوسطا لنسب الله يقتضي
تقدير الناصب وايضا على تقدير الرفع لم يقتضي رعاية
المثلية في العطف لجواز ان يكون الرفع على الابتداء بل
يرجح هذا الاحتمال بسلامة من الخذف **قول** ولا يقدر
معه لها في ان هذا مناف لا يذكر في حيث الفعل ان قوله
بين لم ولما ان قد يخفف ضعا دون **قول** ولا زيدا
ضربته ولا عوا اشار بالتمكيد الى ان لا يدخل
على المعركة تكرر **قول** وان زيدا ضربته الا ناديا ار
في هذا المثال الى ان الثانية يستعمل في الاستثناء **قول**

وانما قال بعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم
الاستفهام الظاهر ان المقصود من هذا الكلام فائدة ذكر الحرف
مع انه لو قال بعد الاستفهام بدون الحرف يخرج الاستفهام
عن مرتبة لانه ليس بعد الاستفهام بل الاستفهام مع وايف
اذ قال بعد الاستفهام وعطف على الياء بما خط الحرف على
الاستفهام ايضه فيكون في قوة بعد حرف الاستفهام بل المنقلب
ان ذكر بعد الاستفهام بدل مع الاستفهام لا يخرج من مرتبة
الركبة **قول** يشتمل على هذا زيد اضربت فانه يجوز ان يشتمل
الجملة المشهورة ان الفعل اذا ذكر في كلام صدر به لفظ يقتضي
كل هذا ان يذكر الفعل في يديها ولا يوصي بمفارقة الفصل
عنه وهذا يجوز مثل هذا زيد اضربت عند ظهور الجملة و
استحق التكاكي وانما اذا لم يذكر في الكلام فعل يجوز دخول
هل على اللام من غير قبح بالاتفاق مثل هذا زيد انت ضاربة
اذ عرفت ذلك فالمشكك بان يقال يشتمل على هذا زيد
انت ضاربة تركيب صحيح غير قبيح وايضا ما ذكره عند
التكاكي وعند اكثر النحاة هو جاز وكلامه يدل على انه
جاز فيجب عند النحاة فاقبل وفيما ذكره الشارح الرخوي من
ان لا ادخل في الاستفهام الرفع لعدم جواز هذا زيد اضربت
يجوز دخول هل على الفعل في صورة ذكر الفعل في الكلام
قول وبعد اذا الشبهة نقل من المبدء وجوب النصب
بعد اذا الشبهة لوجوب الفعلية من الكوفيين لاختار

الرفع

الرفع بعد ما وقع الجدل بين بعد هاء الواو في
من الحرف بفتح الرفع **قول** وفيما قبل الامر والشي قد روي
عبارة المان الموصول اعني ما مع بعض النسخ اعني قبل
فيلزم عليه حذف الموصول مع بعض النسخ وهو قليل وفيه
يلزم عليه حذف المضاف وهو كذا قبل وابقا المضاف اليه على
اعراب الجر وهو الامر والشي وذلك ايضه نادر وايضه قد
ما بالرفع مع فتح تفيده بالعلم الواضح في مكان انصار
على مشروطة التقدير ويظهر ان يراى في وقت الامر والشي
لان حذف الزمان من المصدر كشيء فاقبل **قول** او عند حوز
بالمشعر بالنسبة يعني على تقدير الرفع وانما زاد لفظ
الحرف ولم يقل عند شيء يجوز ذوال اللبس القوية عند الرفع
مع ان المختار النصب بسبب الالتفات من ملاحظة القوة
على تقدير النصب قال الفاضل الخبي في بلفظ الحرف للوقوف
تحقق اللبس وتوقف فان الاول انما يتحقق عند ذي الاحكام
ورفعه واجب والثاني رجحان البعض ورفع مختار فيه
ان المنقلب ذكر اللبس في صورة وجوب النصب ثم اعلم ان ملاحظة
حرف اللبس بالنسبة هي ان يكون اللام للذكر نكرة ويكون اللفظ
متعلق بمكمل جعله خبرا اذ ارفع المنصوب فلا يتحقق حرف
اللبس في اللام المعرفة ولا فيما اذا لم يكن اللفظ متعلقا
بالمشكك ان يجعل مطلقا حرف اللبس المقصود في صورة
الرفع ضابطة لاختيار النصب فلما يلبس المقصود بغير المقصود

حتى يكون مثل زيد اضرب غلام مرقبيل المختار في النصب
 لان المقصود بالافادة اهانة زيد وهو مبدئ على تقدير التقدير
 واما على تقدير الرفع فيجوز ان يكون مراده اتيان زيد غلام زيد
 ولم يكن المقصود افادة اهانة وان كان لان **قوله** فانه يوم
 كوز بعض الظواهر الموجودة غير مخلوق لله تعالى لا حاجة الى
 التمسك بالالفاد احتمال الصفة لاختيار النصب بل في
 في نصبه ان يكون المقصود جدي خبرية هذه المقصود بالافادة وكونه
 صفة لا امر بخلاف المقصود سواء كان له معنى محلي في نفس
 الامور ولم يكن والا يلزم ان يكون المختار عند المعاني
 فان احتمال الصفة على مذهبهم غير فاسد مع انه ليس
 كذلك اذ لم ينتقل خلاف في اختيار النصب في المثال
 من احد منهم وزد سائر علم الخواص الشيخ عبد القاهر والشيخ
 جاران الله العلامة والرفعي والتكالي منهم فالاولي ايراد قوله
 فانه يوم يرفع العلاقة التمسك بالالفاد اي عنده او في
 دانه فيه ان الاحتياج الى هذا التقدير اغا هو على تقدير
 النصب والعطف على الجملة الضميمة فالرفع او في المثال
 من مثل هذا التقدير ان يقال ان المثال مقصود في
 صورة كان المقصود افادة اكرام عزو عند زيد او في دانه
 او نحو ذلك سواء رفع او نصب ولم يكن الرفع واجبا
 بسبب اتفاق هذا التقدير على تقديره **قوله** هي معارضة
 تقرب المعطوف على فعله هذا يلزم ان يكون النصب اجماعا

بالاستغناء

بالاستغناء من تكلف جعل الجملة خبرا على تقدير الرفع **قوله**
 فالضمير في قوله قال بعض المحققين لم يحدد فيما بين
 ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لانه
 مرئنا هذا **قوله** لوجب دخوله على الفعل قال بعض
 المحققين اما حرف التخصيص في الاتفاق واما حرف الشرط
 فعند غير المتكلمين وعند مختار النصب في حرف الشرط
 وما يجب الفعل بعده عند بعضهم الا لا يضر في النصب
 بعده ويختار عند غيره لكثرة وقوع الفعل بعده فلهذا
 فالمقصود مائة ههنا فيختار في النصب في ينبغي ان يكون من
 مواضع وجوب النصب اذا كان اللام الواقع في مكان
 الاضمار على شريطة النفي بذكر مرفوع نحو جلاضرب
 فانه على تقدير الرفع يلزم ان يكون النكبة الفرق مبتدأ
قوله وليس مثل ازيد ذهب من هذا اسناد الى القوة
 الخامة من القوة في اللام الذي في مكان الاضمار على
 شريطة النفي والرفع فيها واجب واقعا غير الملل
 ولم يقل يجب الرفع كما قال ويجب النصب لتلايقها فيها
 كونهما اضمر عاملا في الجملة كما في الصدور البقا وليس
 كذلك **قوله** مع اتحاد ما اسند اليه انه لا يفهم اعتبار
 هذا القيد من تعريف اضمر عاملا فلا بد من اللزوم
 اليه في التعريفات التعريفات تحولات على المتبادر
 واجب لا ابتداء فيه انه لم لا يجوز ان يكون موقفا بتقدير

لنفسه

اذهب الجواهر الخشب لذهب المتعدي بالياء والظا اقب
 اوفي بسببان بعد حرف اللام فقام موقع الفعل كما سبق **قوله**
 لانه لو جعل لصار التقدير الاول ان يقال في وجه كونه
 ليس هو باب الاضمار على شرطية التقدير ان كل شيء فعلوه
 في التبرير تركيب تقييدي فلو جعلوا عاملا في كل شيء تركبا
 اخباريا فتغير المعنى المقصود **قوله** ونحو اذ انيت والرا في
 حاصل كلامه في هذا المقام يدرك على انه حمل هذا القول
 على ادفع سئوالا قد رور على قاعدة اختيار النصب
 فيما قبل الامر والهي ويجوز ان يكون معطوفا على كل شيء
 فعلوه في التبرير ويكون مثالا اخر لصورة وجوب الرفع في
 العلم الواقع في حفظان الاضمار على شرطية التقدير كونه
 المنصب ان يقول بطريق التعليل ان الفاعل وان لم يظهر ترك
قوله اذ اربع من تلك المواضع التي وجب اذ هو منفي
 التحذير ولو اريد بالاربع القسم الاربع من قسم المقهور
 الذي يخلف هذه التاصلا حاجة الى تقدير المواضع
 وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت وانما يذكر على وجه
 الخوف من المواضع السابقة اما في المنادي فلان تعريفه
 يفيد ذلك حيث ذكر ان المطا اقباله يعرف نائب منار
 ادعوا فيعلم منه ان ادعوا فعله وحرف النداء قائم مقامه
 من المعلوم عدم جواز اجتماع النائب مع المنوب واما
 فيما اضمار عاملا على شرطية التقدير فلان هذا القول
 يدرك

Süleyman...
 Kış...
 Hüseyin...
 407

يدرك على اضمار عاملا بشرطية التقدير بعد الاضمار
 من المعلوم جواز ذكر المفتر بعد ارادة التقدير بوجه
قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا لا فان قلت لا حاجة
 الى تقدير ذكر على تقدير كونه مفعولا لانه جواز ان
 يكون عاملا التقدير المذكور في قوله بتقدير ان قد نعم
 لكن تقديره لمحصل المعطوف عليه لقوله او ذكر التحذير منه
 مذكورا **قوله** لا يخفى عليك ان تقدير ان في اول النعمان
 غير صحيح هذا انما كان ان كان ان في اول النعمان
 واما اذا كان بوجه كنان وكان واذ في تقدير ان
 في اول النعمان بلاكفة فخذ المعنى تقديره في الثاني
 غير منطبق لان تقدير ان في اول النعمان بمعنى وفي
 الاخر ولا يخفى بعده وفي بعض افراد النعمان الثاني من
 ضمك نفسك فان المعنى بعد نفسك فابوزيك وفي
 بضمه هو وهو اذ اذا كان معنى نفسك نفسك بعدك
 فابوزيك من النعمان الثاني وتحذرا منه بل تحذرا فاما
 عنه بعض المحققين بما حاصله ان المراد التحذير من وقوعها
 من اذ ان الذي يوزيك فانك اذ لم تبعد من الزائر
 يصيبك منها التحذير والى ذلك فانك انك تحذرن
 لا تحذرن ويكدر يقال الجواب يجوز ان يكون ما في فابوزيك
 مصدرية وهو التعليل والابح والمعنى بعد نفسك من
 بطل اذ ان النفس اياك كايضا الله وح يكون التقدير
 تحذرا منه والحمد لله على التمام

